المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

مجلة دورية علمية محكمة

ISSN (ONLINE) 2569-7366

رقم التسجيل: VR.3341.6321.B

المركز الديمقراطي العربي

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

International Journal of Economic Studies

International scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي

Democratic Arabic Center

International Journal Economic Studies

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

مجلة دورية علمية محكمة

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES

العدد 31 (تشرين الثاني-نوفمبر 2024)

المجلد السابع

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية

برلين / ألمانيا

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريد الإلكتروني

economie@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية - برلين

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

International Journal of Economic Studies

دورية علمية دولية محكمة

الرقم التسلسلي المعياري ISSN (ONLINE) 2569-7366

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية مجلة دولية علمية محكّمة، ربع سنوية، تصدر من ألمانيا - برلين عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية تعنى بنشر الدراسات والبحوث في ميدان العلوم الاقتصادية في اللغة العربية والانجليزية والفرنسية. تصدر بشكل دوري ولها هيئة علمية دولية فاعلة تشرف على عملها وتشمل مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من عدة دول، حيث تشرف على تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة.

وتستند المجلة إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها، وإلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، كما تعتمد في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة.

أهداف ومجالات المجلة:

تهدف المجلة إلى نشر الدراسات والبحوث العلمية والفكرية التي تتبنى المعايير العلمية الرصينة في مختلف فروع المعرفة الاقتصادية لتحقيق بما يسهم في بناء فكر اقتصادي حديث وفعال لدى الاقتصاديين العرب لتحقيق التطور الاقتصادي من الناحية العلمية والتطبيقية.

تتنوع اهتمامات المجلة بشكل يضم طيفا واسعا من القضايا والمواضيع الاقتصادية الراهنة في الاقتصاد العالمي والعربي على حدٍ سواء، مثل: السياسات الاقتصادية (النقدية، المالية، التجارية وسياسة الصرف الأجنبي)، التنسيق الدولي للسياسات الاقتصادية الكلية، سياسات واستراتيجيات التنمية وتمويلها في الدول النامية والناشئة، قضايا الفقر والبطالة والعدالة الاجتماعية، التنويع الاقتصادي والبدائل الممكنة، الأزمات (المالية، المصرفية، العملة، الديون السيادية...)، المؤسسات المالية، الأسواق المالية وإصلاح القطاع المالي، التكتلات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المؤسسات المالية الدولية وإصلاح النظام النقدي والمالي العالمي، الحروب المالية، استشراف الاقتصاد العربي والعالمي وتغير موازين القوة في الاقتصاد العالمي، وكالات التصنيف العالمية، الأمن الغذائي والطاقوي، الطاقات المتجددة، اقتصاد الخدمات، اقتصاد المعرفة، الشركات متعددة الجنسية ودورها المتعاظم في الاقتصاد العالمي، الاقتصاد والتمويل الإسلامي، الاقتصاد والأخلاق.

تمنح المجلة حيزا مهما للدراسات النقدية "critical studies" للفكر الاقتصادي السائد والليبرالية الجديدة وقضايا العولمة، وتقديم النظريات والأفكار والبدائل الجديدة المطروحة في الاقتصاد العالمي. كما ترحب المجلة بتقارير المؤتمرات والندوات الاقتصادية، ومراجعات الكتب الاقتصادية الحديثة والتعليق عليها.

رئيس المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية:

أ. عمار شرعان Aamar Sharaan

رئيس التحرير:

د. أحمد بوهكو Dr. Ahmed Bouhkou

المغرب Morocco

رئيسة اللجنة العلمية:

د. علي منصور سعيد عطية Dr. Ali Mansour Saeid Ateeyah

ليبيا Libya

مدير التحرير:

أ. ذي يزن الاعوش Dhi Yazan Elaawach

اليمن Yemen

هيئة التحريـــر:

د. عبد الله بونعاج، المغرب Dr. Abdellah Bounaaj, Morocco

د. يوسف الرقاي، المغرب Dr. Youssef Errakay, Morocco

د. إيمان نية، المغرب Dr. imane Nya, Morocco

د. الصغير ميسم، الجزائر Dr. maissam elsaghir, Algeria

أعضاء اللجنة العلمية:

- **د. شاهر إسماعيل الشاهر**
جامعة صن يات سين الحكومية، الصين
- **د. منال محمود خيري**
أستاذة جامعية، جامعة حلوان، مصر
- **د. منير خروف**
استاذ تعليم عالي، تخصص اقتصاد المعرفة والعولمة، جامعة قالمة، الجزائر
- **د. سعيد بربيش**
استاذ جامعي، جامعة ابن زهر، كلية الاقتصاد والتسيير، كلميم، المغرب
- **د. أيمن هشام محمود عزريل**
متخصص نظم معلومات محاسبية محوسبة، مديرية التربية والتعليم، سلفيت، فلسطين
- **د. دوعاء ممدوح سليمان**
أستاذة محاضرة، تخصص الاستثمار والتمويل والتحليل الكمي، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، القاهرة، مصر
- **د. عامر شبل زيا**
باحث في الشؤون الاقتصادية، مدير سابق في وزارة الثقافة العراقية، تخصص إدارة واقتصاد، العراق
- **أ.م.د. حسن شاكر الشمري**
أستاذ محاضر، تخصص اقتصاد، جامعة الكوفة، العراق
- **د. ابو بكر خوالد**
أستاذ محاضر(ب)، تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية عنابة، الجزائر
- **د. ليندة فريحة**
أستاذة محاضرة (أ)، تخصص علوم التسيير والتسويق، جامعة قالمة الجزائر
- **د. طالب دليلة**
أستاذة محاضرة، الإحصاء الوصفي والرياضي بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير؛ جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان - الجزائر
- **د. يونس الشمراح**
علوم اقتصادية، استاذ مؤقت بالمدرسة العليا للتجارة والتسيير، طنجة - المغرب
- **د. توفيق بن الشيخ بن أحمد**
أستاذ محاضر، علوم اقتصادية جامعة 8 مايو قالمة – الجزائر
- **د. بوعتلي محمد**
وأستاذ مؤقت في المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي، الجزائر

- **د. خليفي عبد الكريم**
القانون الدولي والعلاقات الدولية، عضو اللجنة العلمية لقسم العلوم التجارية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة امحمد بوقرة، بومرداس - الجزائر

- **د. كركوري مباركة حنان**
أستاذ مساعد (ب)، قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1 - الجزائر

- **د. زواويد لزهاري**
أستاذ محاضر (أ)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية - الجزائر

- **د. بن زيدان فاطمة الزهرة**
أستاذة محاضرة (أ)، العلوم الاقتصادية - الجزائر

- **د. ايمان بو قرة**
استاذة جامعية كلية العلوم الاقتصادية جامعة غرداية - الجزائر

- **د. مراد بودية سكينة**
استاذة اقتصاد عمومي واجتماعي، تلمسان – الجزائر

- **د. هند ابن الخياط الزكاري الحسني**
الاقتصاد وعلوم الإدارة، جامعة ابن طفيل، القنيطرة - المغرب

- **د. محمد جلول زعادي**
أستاذ محاضر (أ) قانون التعاون الدولي، جامعة آكلي محند أولحاج بالبويرة - الجزائر

- **د. ناصر ميلاد محمد بن يونس**
محاضر محاسبة، الجامعة الأسمرية الإسلامية - ليبيا

- **د. أكرم شتيح**
أستاذ محاضر (ب)، جامعة الجزائر 03 - الجزائر

- **د. المختار الطالب حنده**
أمين عام (وكيل) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - موريتانيا

- **د. الحافظ النويني**
جامعة عبد المالك السعدي - المغرب

- **د. سكينة خضراوي**
مساعد تعليم عالي بوزارة التعليم العالي - تونس

- **د. حسن المكراز**
أستاذ التعليم العالي مساعد، جامعة ابن زهر، اكادير - المغرب

- **د. ميثم منفي كاظم العميدي**
أستاذ مساعد، كلية الإمام الكاظم - العراق

- **د. بدر شحدة سعيد حمدان**
  استاذ الاقتصاد المساعد، جامعة فلسطين - فلسطين
- **د. مداح عبد الباسط**
  أستاذ محاضر، جامعة الجزائر 3 - الجزائر
- **د. محمد الغواطي**
  أستاذ التعليم العالي محاضر مؤهل بجامعة محمد الخامس بالرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا، المغرب
- **د. يحي عبد الرحمن يحي**
  استاذ التمويل والاستثمار، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية، مصر
- **د. الصغير ميسم**
  أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس، الجزائر
- **د. منير عوادي**
  المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، الجزائر
- **د. عائشة عوماري**
  جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر
- **د. هيثم حميد مطلك المنصور**
  وزارة التربية، بغداد، العراق
- **د. فخاري فاروق**
  أستاذ محاضر، تخصص بنوك ومالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر
- **د. الحورمي محمد**
  استاذ الاقتصاد، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض مراكش، المغرب
- **د. وجدان عبدالله السودي**
  استاذة مساعدة، كلية الاقتصاد والادارة، الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
- **د. بوخاري هشام**
  أستاذ مساعد قسم، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، الجزائر
- **د. أبوبكر خليفة أبو بكر أبوجرادة**
  أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة وادي الشاطئ، ليبيا
- **د. الراجي أحمد**
  أستاذ مساعد، كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية، أيت ملول، جامعة ابن زهر، أكادير، المغرب
- **رفار أمير عبد القادر**
  أستاذ محاضر مشارك جامعة سيدي بلعباس، الجزائر

- **محمد الشرايمي**
أستاذ التعليم العالي مساعد، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، المغرب

- **صلاح محمد إبراهيم أحمد**
أستاذ التعليم العالي في الاقتصاد، جامعة النيل الأبيض، السودان

- **أحمد الرفاعي محمد أحمد إمام**
كلية العلوم السياسية والاقتصاد، جامعة مايو بالقاهرة، مصر

- **مركان محمد البشير**
أستاذ محاضر، جامعة تيسمسيلت، الجزائر

- **محمد عبدالقادر عطاالله محمد**
أستاذ بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعى، مركز البحوث الزراعية، مصر

- **حمادي شَرَبَار**
أستاذ مساعد بالمعهد العالي للمهن التمريضية وتقنيات الصحة، المغرب

- **د. محمد الضو**
استاذ الاقتصاد، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبدالله، فاس، المغرب

- **الشاذلي عيسى حمد عبدالله**
مدير الجامعة، جامعة النيل الأبيض، السودان

- **عبدالله التوم عبدالله محمد**
أستاذ الاقتصاد، العمل الحالي المملكة العربية السعودية

- **سعد عبدالله سيد أحمد الكرم**
أستاذ الاقتصاد، جامعة النيل الأبيض، السودان

- **محمد حزام صالح العماري**
أستاذ دكتور، بقسم الجغرافيا، جامعة ذمار، اليمن

- **حاج موسى كوكو عطا الجيد**
أستاذ الاقتصاد المساعد، جامعة النيل الأبيض، السودان

- **رشيدة عباس العوض محمد**
أستاذ الاقتصاد المساعد، جامعة النيل الأبيض، السودان

- **أحمد عبدالرحمن عمر الطاهر**
أستاذ الاقتصاد المساعد، جامعة النيل النيل الأبيض، السودان

- **هناء فاروق التجاني عوض الله**
استاذ الاقتصاد المساعد، كلية الاقتصاد، جامعة النيل الابيض، السودان.

International
Journal
Economic
Studies

فهرس المحتويات

	البحث/المقال	الصفحة
1	**الغاز الطبيعي في موريتانيا ودوره في تأمين الطلب على الطاقة في المستقبل** **د. فداء منصور أبو المعاطى محمد الجوهرى** قسم السياسة والاقتصاد، كلية الدراسات الأفريقية العليا، جامعة القاهرة، مصر	16
2	**البعد الأخلاقي في المجال المصرفي (البطاقة البنكية كنموذج)** **محمد برنيشي** كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال الرباط، المغرب	41
3	**تأثير مؤشر عدم اليقين العالمي على النمو الاقتصادي في مصر: دراسة تحليلية (1995-2023)** **آيه محسب عبد الحميد مصطفى** ماجستير في الاقتصاد جامعة أسوان، معهد البحوث والدراسات الافريقية، مصر	63
4	**الأبعاد السياسية والاقتصادية للخلافات الأميركية السعودية** **أ.م. د. خضير عباس احمد النداوي** كلية الفارابي الجامعة العراق، بغداد	81
5	**دراسة البعد الاقتصادي للرفاهية وجودة الحياة في مصر خلال الفترة 2000- 2023** **حسام عادل محمد غانم[1]، سحر عبد المنعم قمرة[2]، عادل محمد خليفة غانم[3]** [1]كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، مصر. [2]رئيس بحوث بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية، مصر. [3]مكتب دراسات وبحوث الأمن الغذائي، وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية	103
6	**التنمية السياحية المستدامة في المناطق الحدودية للمغرب: حالة واحة فكيك، أنموذجا** **نورالدين بوعبيد[1]، عبد الخالق غازي[2]** [1]باحث في الجغرافيا، حاصل على شهادة الدكتوراه في الجغرافيا البشرية، مختبر التراب، البيئة، التنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة. [2]أستاذ التعليم العالي، مختبر التراب، البيئة، التنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة	119
7	**أثر التضخم على القـــوائم الماليـــة (دراسة تطبيقية على شركة شيكان المحدودة السودان)** **د. رحاب قريب الله الإمام فضل الله** أستاذ المحاسبة المساعد، جامعة كري، السودان	146

8	**أثر المراجعة المشتركة في الحد من مخاطر المراجعة: دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة وديوان المراجع القومي-السودان** **أمال عبدالقادربخيت، أ. د بابكر إبراهيم الصديق، د. فارس الطيب محمد** جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان	166
9	**أثر جودة المعلومات المحاسبية في الحد من مخاطر تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية (دراسة ميدانية على بنك الخرطوم – السودان)** **د. مهاد الشفيع عبدالقادرمحمد** الوكالة الإسلامية للإغاثة (إسراء)، السودان	183
10	**أثر جودة تقارير الاستدامة (ESG) في تحسين الأداء المالي بالشركات الصناعية السودانية (دراسة ميدانية على الشركات الصناعية السودانية العاملة بقطاع الاسمنت)** **د. عبد المجيد محمد احمد بخيت موسي** مراجع داخلي، شركة أكابر العالمية للمقاولات، السعودية	202
11	**مدى تأثير الهجرة الدولية على الاقتصاد العالمي** **د. خالد مصطفى علي العبادلة[1]، د. سليم رياض عبد الحميد الفليت[2]** [1]أستاذ الاقتصاد المساعد، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة غزة [2]مدرس الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، فلسطين، غزة	219
12	**أثر عوامل تعثر القروض المكتشفة بمؤشرات رقابة القروض والمتعلقة بالظروف المحيطة في معالجة القروض المتعثرة بالمصارف التجارية السودانية** **د. رجاء آدم مسلم أحمد** جامعة أم درمان الإسلامية، السودان	240

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية OPEN ACCESS
(2024) 31 العدد / 7 المجلد VOL 7 / ISSUE 31 (2024)
ISSN: 2569-7366

التسلم Received	التعديل Revised	القبول Accepted	حساب ORCID
2024-09-26	2024-10-21	2024-11-10	DOI : https://orcid.org/0009-0003-4771-5003

الغاز الطبيعي في موريتانيا ودوره في تأمين الطلب على الطاقة في المستقبل

Natural Gas in Mauritania and its Role in Securing Future Energy Demand

د. فداء منصور أبو المعاطى محمد الجوهرى

قسم السياسة والاقتصاد، كلية الدراسات الأفريقية العليا، جامعة القاهرة، مصر

fedaa.mansour@faps.cu.edu.eg

حساب 0009-0003-4771-5003

Abstract

In the past few years, Mauritania has witnessed a number of natural gas discoveries with huge reserves, which qualifies it to be a producer and exporter of natural gas, especially in light of the increasing global demand for gas as it is one of the most important energy sources in achieving efficiency while balancing the environmental dimension due to its low emissions that pollute the environment.

In this context, the study sought to shed light on natural gas and its areas of use, with a presentation of natural gas reserves in Mauritania, And the local and foreign natural gas markets of Mauritania, and to what extent these reserves can cover current and potential demand, in order to identify the impact of these discoveries on future energy security in Mauritania.

The study relied on the deductive and inductive approach, quantitative methods to collect numerical data, and then analytical and descriptive methods to analyze that data. The study concluded that the real benefit from the revenues of the discovered natural gas reserves still requires some time, However, this does not negate the fact that Mauritania has succeeded in developing an integrated strategic vision for the production, export and local consumption of gas, and that Mauritania is indeed on its way to achieving energy security and sustainability.

Keywords: Natural gas, Gas reserves, Mauritania, Tortue Ahmeyim, Liquefied gas

ملخص

شهدت موريتانيا في السنوات القليلة الماضية عدد من اكتشافات الغاز الطبيعي باحتياطات ضخمة، والتي تؤهلها لتكون من مُنتجي ومُصدري الغاز الطبيعي، خاصة في ظل ازدياد الطلب العالمي على الغاز باعتباره أحد أهم مصادر الطاقة في تحقيق الكفاءة مع التوازن في البُعد البيئي لقلة انبعاثاته الملوثة للبيئة.

في هذا الإطار سعت الدراسة إلى تسليط الضوء على الغاز الطبيعي ومجالات استخدامه، مع عرض لاحتياطات الغاز الطبيعي في موريتانيا، وأسواق الغاز الطبيعي المحلية والخارجية لموريتانيا، وإلى أي مدى يمكن لتلك الاحتياطات تغطية الطلب الحالي والمحتمل، وذلك للتعرف على تأثير تلك الاكتشافات على التأمين المستقبلي للطاقة في موريتانيا .

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي والاستقرائي، والأساليب الكمية لاستفاء البيانات الرقمية، ثم الأساليب التحليلية والوصفية لتحليل تلك البيانات، وقد خلصت الدراسة إلى أن الاستفادة الحقيقية من عائدات احتياطات الغاز الطبيعي المكتشفة، لازالت تتطلب بعض الوقت، وإن كان هذا لا ينفي أن موريتانيا نجحت في بلورة رؤية استراتيجية متكاملة لإنتاج وتصدير الغاز واستهلاكه محليًا، وأن موريتانيا بالفعل في طريقها لتحقيق أمن واستدامة الطاقة.

الكلمات المفتاحية: الغاز الطبيعي، احتياطيات الغاز، موريتانيا، السلحفاة أحميم، الغاز المسال

مقدمة:

ترتبط الطاقة ارتباطًا وثيقًا بالتنمية الاقتصادية، فهي عنصر أساسي في التطور الاقتصادي والاجتماعي، ولا غنى عنها لتطور المجتمعات، فغيابها يعني الفقر والتخلف، وذلك لارتباطها بالاستثمار والبيئة وأنماط الاستهلاك والإنتاج.

ويُعد الغاز الطبيعي أحد أهم مصادر الطاقة المحركة لعملية النمو الاقتصادي، وهو يمثل في الوقت الحالي ثالث أكبر مصادر الطاقة استهلاكًا بعد البترول والفحم الحجري، ومن المتوقع أن يزداد الطلب العالمي عليه في المستقبل لأسباب تتعلق بالبيئة والكفاءة، حيث اتجهت إليه الأنظار، باعتباره من مصادر الطاقة التي تؤمن الاحتياجات والإمدادات من الطاقة من جهة، مع الحد من انبعاثات الغازات الملوثة للبيئة من جهة أخرى، للوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة.

ومع تبوء الغاز لتلك المكانة، أصبح التوسع في مناطق جديدة للغاز الطبيعي أمر يَعد بالنمو والفرص، لذا اتجهت الأنظار إلى موريتانيا، حيث شهدت مؤخرًا عدد من الاكتشافات الغازية الكبرى، الموزعة بينها وبين السنغال، وفي المياه الإقليمية الخاصة بها .

تتطلع موريتانيا إلى أن تؤمن اكتشافات الغاز توفير مصدر جديد للطاقة في السوق المحلية، بالإضافة إلى إمكانية تحقيق عائدات تصدير، وأن تصبح موريتانيا مُصدِر مُحتمل جديد لإمدادات الغاز الأفريقية.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية الطاقة بالنسبة للتنمية الاقتصادية، ومن سعيها لوضع إطار نظري يرصد مفهوم الطاقة، وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، ومصادر الطاقة، مع التركيز على الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى رصد حجم الطلب الحالي والمستقبلي للغاز الطبيعي الموريتاني.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بالأساس إلى تسليط الضوء على مصدر هام من مصادر الطاقة وهو الغاز الطبيعي، وعرض وتحليل واقع الغاز الطبيعي في موريتانيا، وذلك للتعرف على تأثير اكتشافات حقول الغاز الطبيعي على تأمين مستقبل الطاقة، من ثم يمكن تحديد أهم أهداف الدراسة فيما يلي:

1. التعريف بمفهوم الطاقة، وأهميتها، وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية، ومجالات استخدام الغاز الطبيعي، وطرق تسعيره .
2. بيان الإمكانات الغازية في موريتانيا، وأسواق الغاز المحلية.
3. حجم الأسواق المستقبلية الداخلية والخارجية للغاز الطبيعي، واستراتيجيات الطاقة في موريتانيا.

اشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

تتمثل الاشكالية الرئيسية للدراسة في أنه على الرغم من أن موريتانيا انضمت مؤخرًا إلى الدول التي تملك احتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي، مما يؤهلها للانضمام لمصدري الغاز الطبيعي، وسط ارتفاع حاد لأسعار الطاقة بسبب الحرب الروسية

الأوكرانية، إلا أن هناك تساؤلاً رئيسًا يطرح نفسه وهو: هل يمكن للغاز الطبيعي المُكتشف في موريتانيا تأمين مستقبلها الطاقوي؟

وهو ما يجعلنا نطرح عدد من التساؤلات الفرعية وهي:

- ما المقصود بالطاقة؟ وما هي مصادرها؟ وهل للطاقة علاقة بالتنمية الاقتصادية؟ وفي أي المجالات يمكن استخدام الغاز الطبيعي؟ وكيف يتم تسعيره؟
- ما هي الإمكانات الغازية المتاحة في موريتانيا؟ وإلى أي مدي تغطي تلك الإمكانات الطلب الحالي؟
- ما هو حجم الطلب المحتمل على الغاز في موريتانيا؟ وإلى أي مدي تدعم استراتيجيات الطاقة تحسين استغلال الغاز؟

فرضية الدراسة:

من خلال الاشكالية والتساؤلات الفرعية يمكن صياغة الفرضية التالية: "يمكن لاحتياطات للغاز الطبيعي في موريتانيا تلبية الطلب الداخلي والخارجي وتحقيق المنافسة في السوق العالمية للغاز الطبيعي."

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على عدد من المناهج العلمية منها المنهج الاستنباطي بهدف تحديد محاور الدراسة وصياغة فرضيتها، والمنهج الاستقرائي لاختبار مدى صحة تلك الفرضية، كما تم الاعتماد على الأساليب الكمية والتحليلية والوصفية لاستقاء البيانات الرقمية وتحليل تلك البيانات ومن ثم إعطاء تفسيرات واستخراج النتائج والتوصيات.

خطة الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث بخلاف المقدمة والخاتمة، كالتالي:

المبحث الأول: أهمية الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة.

المبحث الثاني: إمكانيات موريتانيا من الغاز الطبيعي.

المبحث الثالث: الأسواق المستقبلية واستراتيجيات الطاقة في موريتانيا.

1- المبحث الأول: أهمية الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة

ساهمت التغيرات العالمية لسوق الطاقة في تطور صناعة الغاز، فبعد أن كان العثور على بئر للغاز الطبيعي يمثل فشلاً استكشافيًا، أصبح الغاز الطبيعي يحتل مكانه خاصة في الطاقة العالمية، لكونه أقل أنواع الوقود الأحفوري تلويثًا للبيئة، بالإضافة إلى إمكانية استخدامه بفاعلية وكفاءة في العديد من الاستخدامات.

1.1- أولاً: مفهوم الطاقة وعلاقة الطاقة بالتنمية الاقتصادية:

تعرف الطاقة بأنها "القدرة على القيام بعمل ما"، فكل شيء في الكون طاقة، والطاقة هي أساس الحياة، فهي كل حركة وكل عمل، وهي القوة التي تسمح لحالة ما بتعديل نفسها وإنتاج الحرارة والضوء والتحرك، فهي تعبر عن قوى قادرة على إنجاز عمل معين، وأيًا كان العمل فكري أو عضلي يتطلب لإنجازه استهلاك كمية مناسبة من الطاقة. (La Halle Aux Sucres, 2019, P.4)

وتتنوع حالات استخدام الطاقة ما بين طاقة أولية يمكن استغلالها بشكل مباشر في الطبيعة مثل الإشعاع الشمسي، وطاقة ثانوية ناتجة عن التحول مثل الكهرباء المتولدة عن مرور كمية من الماء عبر توربين في سد لتوليد الطاقة الكهرومائية، والطاقة النهائية وهي الطاقة الموزعة على المستهلك والجاهزة للاستخدام كالبنزين المتوفر في محطات الخدمات. (La Halle Aux Sucres, 2019, P.5

تُعد الطاقة المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية، وقد ظهر الارتباط بين التنمية والطاقة منذ اكتشاف المحرك البخاري، مما أتاح تدريجيًا استبدال قوة العمل البشرية والحيوانية بالقوة الحرارية والميكانيكية، وانتقال وظيفة مصادر الطاقة من مجرد التدفئة والطهي، إلى وظيفة تشغيل القوي الميكانيكية التي تحل محل الإنسان نظرًا لقوة تحملها وتفوقها، مقابل ضعف القوة البدنية للإنسان.

وقد زاد الطلب العالمي على الطاقة خلال القرون الماضية، وتحديدًا بعد الثورة الصناعية، نتيجة التقدم السريع في الصناعات، والنمو الاقتصادي المضطرد، بالإضافة إلى الزيادات السكانية، تزامنًا مع تحول العديد من الدول الزراعية إلى دول صناعية، وهو ما نتج عنه التغير في النمط الاستهلاكي للأفراد والسعي نحو الأجهزة الكهربائية للاستخدام المنزلي، بخلاف الانتشار الواسع لوسائل النقل الفردية والجماعية.

يُقدر المتوسط العالمي للطاقة التي يستهلكها الفرد عام 2022 نحو 2250 وات، وهو ما يعادل نحو عشرين ضعف الطاقة التي يحتاجها الإنسان للقيام بوظائفه الحياتية وأعماله البدنية، وتستهلك تلك الطاقة الإضافية في التدفئة والتبريد، وكوقود للمركبات والقطارات والطائرات والسفن، وفي العملية الإنتاجية بالمعامل والمصانع والمزارع، والحقيقة أن هذا المتوسط العالمي ليس موزعًا بالتساوي، فالفرد في الدول الصناعية يستهلك ثلاثة أضعاف هذا القدر من الطاقة، بينما لا يتجاوز استهلاك الفرد في الدول النامية – وخاصة كثيفة السكان- ثلث المتوسط العالمي. (الشهرستاني، 2023، ص21)

تعتمد التنمية الاقتصادية لأي دولة اعتمادًا مباشرًا على مقدار استهلاك الطاقة فيها، ويبين الجدول رقم (1) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول الصناعية والنامية عام 2021، ومقدار الطاقة المستهلكة للفرد خلال نفس العام.

جدول رقم (1): الناتج المحلي الإجمالي واستهلاك الطاقة للفرد عام 2021

الدولة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار في السنة)	استهلاك الفرد للطاقة (ميجاوات ساعة)	الناتج المحلي لوحدة الطاقة (دولار/كيلووات-الساعة)
الولايات المتحدة	70160	77,8	0,91
ألمانيا	51461	42,2	1,2
اليابان	39933	39,1	1,02
الصين	12572	30,3	0,41
الهند	2238	7,1	0,32
المتوسط العالمي	12468	21	0,59

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- Statistics Time (2024), **"List of Countries by GDP (nominal) per capita"**. Retrieved from: https://statisticstimes.com/economy/countries-by-gdp-capita.php
- Spencer Dale (2022), **"Bp Statistical Review of World Energy 2022"** (London: bp Statistical Review of World Energy, 71st edition) p. 9.

ومن الجدول يمكن ملاحظة ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، لأكثر من خمسة أضعاف المتوسط العالمي البالغ نحو 12468 دولار للفرد في السنة، وبلغ خُمس هذا العدد في الهند التي تمثل أكبر الدول النامية، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي 2238 دولار للفرد في السنة.

وفي المقابل يتناسب استهلاك الطاقة في الدول مع تطورها الصناعي والناتج القومي، حين بلغ المتوسط العالمي لاستهلاك الفرد من الطاقة 21 ميجاوات/الساعة، تجاوزت الولايات المتحدة وألمانيا ذلك المتوسط حيث بلغ في الأولي 77,8 و42,2 في الثانية، وبحساب توليد كل دولار من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية فهي تستهلك نحو كيلو وات/ساعة من الطاقة، في حين تنتج الدول النامية نحو 30 سنت لكل كيلووات/ساعة، باعتبار أن الطاقة تستهلك فيها عادة للأغراض المنزلية ومتطلبات المعيشة، عكس الدول الصناعية التي تستهلك الطاقة للاستفادة منها في الإنتاج الاقتصادي. (الشهرستاني، 2023، ص 22)

2.1- ثانيًا: مصادر الطاقة:

يمكن تقسيم مصادر الطاقة إلى مصدرين بحسب تجددها من عدمه:

1.2.1- مصادر الطاقة غير المتجددة:

وتشمل المصادر المعرضة للنضوب نظرًا لتواجدها في الطبيعة بكميات محدودة، وعدم قابليتها للتجديد، وذات أصل هيدروكربوني، قد عُرفت باسم الوقود الأحفوري لاستخراجها من باطن الأرض من خلال أعمال الحفر، وتتمثل تلك المصادر في:

- **الفحم الحجري:** وهو صخر أسود أو بني اللون قابل للاشتعال والاحتراق، وعند احتراقه يصدر طاقة في شكل حرارة، واستخدم الفحم الحجري كوقود في القرن التاسع عشر، كما انتشر في الثورة الصناعية في أوروبا الغربية، حيث تم استخدامه كمصدر وحيد للطاقة لتشغيل المصانع والتدفئة وفي النقل؛ وكان الاعتماد عليه بصورة كاملة في تشغيل القطارات والبواخر البخارية، إلا أنه بعد انتهاء الحرب العالمية الأولي وانتشار السيارات والشاحنات والطائرات تقلص استخدام الفحم الحجري لصالح النفط الخام ومشتقاته. (بيات وصياغ، 2023، ص 33)

- **النفط:** ويعرف أيضًا بالزيت الخام، وهو سائل لزج لونه بني غامق إلى أسود، يتجمع في جيوب في باطن الأرض، تحت ضغط عالي وقد يتسرب إلى سطح الأرض من خلال شقوق، ويعد النفط من أهم وأكثر مصادر الطاقة انتشارًا، حيث عرفه الانسان من قديم الزمان، وقد وجد على صورتين إما برك كبيرة فوق الأرض، أو طافيًا فوق الماء، وقد حل النفط تدريجيًا محل الفحم الحجري منذ بداية القرن العشرين، وأصبح الوقود السائل هو المفضل عالميًا؛ حيث بلغت نسبة استخدامه نحو نصف الوقود الكلي المستخدم في العالم، إلا أنه من المتوقع أن يقل الاعتماد على النفط إلى أن يتم الاستغناء عنه نهائيًا بسبب انبعاثات غاز ثان أكسيد الكربون المتولدة عن عملية احتراقه. (الشهرستاني، 2023، ص27)

- **الغاز الطبيعي:** وهو من أهم مصادر الطاقة، ويوجد في الطبيعة إما مختلط مع النفط أو منفردًا في حقول خاصة به، ويتكون الغاز الطبيعي من نفس العناصر التي يتكون منها النفط باعتباره نوع من الهيدروكربونات العضوية المكونة بشكل رئيسي من الهيدروجين والكربون، وإن كان في صورة غازية وليست سائلة.

احتل استهلاك الغاز الطبيعي المرتبة الثالثة في عام 2023 بعد البترول والفحم الحجري، حيث يمثل نحو 25% من مجموع الطاقة المستهلكة في العالم، (الشهرستاني، 2023، ص63) وبلغت احتياطاته العالمية المؤكدة عام 2020 نحو 6641,8 تريليون قدم مكعب،(Looney, 2021, P.34) ومن المتوقع أن يزيد استخدامه في العقود القادمة على حساب المصدرين السابقين.

يتمتع الوقود الأحفوري بخصوصية سهولة نقله وتخزينه من موقع استخراجه الأولي إلى موقع استهلاكه النهائي، كما أنها تركز قدرًا كبيرًا من الطاقة بكميات صغيرة من المواد: على سبيل المثال 40 لتر من البنزين تكفي لتحريك سيارة وزنها طن واحد مسافة 800 كيلومتر، ولتحقيق نفس النتيجة، يلزم استخدام محرك كهربائي أقوى 20 مرة من محرك البنزين، لذا يشكل الوقود الأحفوري المصدر الرئيسي للطاقة المستخدمة على مستوى العالم،(La Halle Aux Sucres, 2019, P.4) بلغت الطاقة المستهلكة عالميًا من الوقود الأحفوري عام 2021 نحو 80%، يمثل النفط منها نحو 30,9%، و26,1% فحم، و23,2% غاز طبيعي. (الطاقة،2022)

2.2.1- مصادر الطاقة المتجددة:

يقصد بالطاقة المتجددة أي شكل من أشكال الطاقة المتولدة من المصادر الشمسية والجيوفيزيائية والأحيائية، (الوكالة الدولية، 2020، ص166) فهي منتجة من مصادر دائمة تتجدد بصفة دورية بفعل الطبيعة بمعدل يساوي أو يزيد عن معدل استهلاكها، وتكون صديقة للبيئة، ومنها:

- **الطاقة الشمسية:** تعد الطاقة الشمسية طاقة نظيفة متجددة، لا تنتهي ولا تنضب مادامت الشمس موجودة، والشمس هي مصدر الطاقة الذي يدعم الحياة، وهي الأساس لجميع مصادر الطاقة الموجودة على الأرض فجميعها نشأت أولاً من الطاقة الشمسية، فهي مصدر الرياح والنباتات والأشجار والحبوب وحتى النفط- باعتبار النفايات النباتية المتحللة-، تبعث الشمس كذلك طاقة نووية عبر مجالها المغناطيسي، فهي تساعد الموارد الطبيعية الأخرى على إمداد الطاقة، ويمكن تحويل الطاقة الشمسية بصورة مباشرة وغير مباشرة إلى برودة وحرارة وكهرباء وقوة محركة، حيث يمكن استغلالها في إنتاج الطاقة الكهربائية، وفي التدفئة، وتكييف الهواء، وصهر المعادن. (La Halle Aux Sucres, 2019, P.4)

- **طاقة الرياح:** تستمد طاقة الرياح من حركة الهواء والرياح، وقد تم استخدامها منذ أقدم العصور وخاصة في تسيير السفن الشراعية، وطحن الحبوب والغلال، كما استخدمت في رفع المياه من الآبار، وتعمل وحدات الرياح على تحويل طاقة الرياح إلى طاقة ميكانيكية يتم استخدامها مباشرة، وقد يتم تحويلها إلى طاقة كهربائية من خلال المولدات، وعلى الرغم من عملية استخراج المعادن لبناء توربينات الرياح قد ينبعث منها غازات دفينة، إلا أنها مع ذلك مناسبة للاستخدام ويمكن تركيبها بالقرب من أماكن الاستهلاك.(La Halle Aux Sucres, 2019, P.P.4 -5)

- **الطاقة الكهرومائية:** الطاقة الحركية للمياه، تُعد الطاقة الكهرومائية أرخص موارد الطاقة لكونها متولدة من المساقط المائية وحركة المياه من أماكن عالية إلى منخفضة، إلا أن استخدامها يتطلب ظروف طبيعية خاصة متعلقة بكمية المياه والمجرى المائي والتضاريس والمناخ السائد، وتشمل مشاريع الطاقة الكهرومائية مشاريع السدود مع الخزانات، ومشاريع التدفق الطبيعي للأنهار. (مادروجا وآخرون، 2011، ص8)

- **الطاقة الهيدروجينية:** يُنظر إلى الهيدروجين باعتباره وقود المستقبل؛ على الرغم من أن الهيدروجين غير متوفر على سطح الأرض كغاز حر، ولكن يمكن إنتاجه بسهوله بالتحليل الكهربائي للماء، أو تحليل الماء حراريًا بالتسخين المباشر لحوالي 3500 درجة مئوية أو أكثر، حيث يتم حرق الهيدروجين في الهواء لتوليد الطاقة، وعند حرقه بالأوكسجين من الهواء يعود ماء مرة أخرى، ولا ينتج عن عملية الحرق أي غازات ملوثة، لذا يعتبر الهيدروجين وقودًا مثاليًا سواء من حيث آثاره على البيئة أو من حيث الجدوى التقنية والاقتصادية؛ حيث يعطي الكيلو جرام الواحد من الهيدروجين ثلاثة أضعاف الطاقة الناتجة عن نفس القدر من البنزين، وقد تم إجراء عدة تجارب على تشغيل السيارات بهذه الطاقة، إلا أن تكاليف إنتاجها المرتفعة تحول دون الاعتماد عليها في الأجل القصير. (بدروني، 2020، ص133)

- **طاقة المد والجزر:** وهي أحد أنواع الطاقة المتجددة البحرية، المعتمدة على طاقة ماء البحر الكامنة والحركية والحرارية والكيميائية التي يمكن تحويلها لتوفير الكهرباء والطاقة الحرارية، وتشمل الطاقة البحرية: طاقة الرياح البحرية، وتقنيات طاقة المحيطات ومنها طاقة الأمواج وطاقة المد والجزر. (الوكالة الدولية، 2020، ص2)

- **طاقة باطن الأرض:** أو طاقة الحرارة الجوفية، ويقصد بها الطاقة الحرارية الأرضية التي يمكن الوصول إليها في جوف الأرض؛ حيث يستفاد من ارتفاع درجة حرارة جوف الأرض من خلال استخراج هذه الطاقة وتحويلها إلى صور أخري، وفي بعض الأحيان تتسرب المياه الجوفية في المناطق ذات الصدوع والتشققات الأرضية من خلال تلك التشققات إلى أعماق كبيرة لتصل إلى مناطق شديدة السخونة في جوف الأرض فتسخن وترتفع إلى أعلى مكونة فوار ساخن، وقد تثور هذه الينابيع ثم تهدأ عدة مرات في الساعة، وبعضها يتدفق باستمرار حاملاً معه المعادن المذابة من طبقات الصخور العميقة. (بيات وصياغ، 2023، ص 34)

- **الطاقة الحيوية (العضوية):** ويقصد بها الطاقة المستمدة من الكائنات الحية بأنواعها سواء النباتية منها أو الحيوانية، والمتولدة من الغابات والمخلفات الزراعية وفضلات الحيوانات ومحاصيل الطاقة، حيث تحول بصورة مباشرة إلى طاقة حرارية من خلال الاحتراق، أو إلى طاقة حركية (ميكانيكية)، عن طريق استخدام بخار الماء المتولد من الاحتراق لتوليد الكهرباء أو تشغيل أجهزة التسخين والتدفئة، ومن الصور التجارية للطاقة الحيوية الغلايات الصغيرة والضخمة، ونظم التدفئة المنزلية، وإنتاج الإيثانول من السكر والنشاء. (مادروجا وآخرون، 2011، ص8)

3.1- ثالثًا: مجالات استخدام الغاز الطبيعي وتسعيره:

نظرًا لوفرة الغاز الطبيعي، ومع التطور التكنولوجي والعلمي، وتطوير تقنيات استخدامه كأساطيل النقل البري الثقيلة، وأساطيل الشحن التجاري، والقطارات، تتعدد استخدامات الغاز الطبيعي في عدد من القطاعات ومنها:

- **توليد الطاقة الكهربائية:** يتم استخدام الغاز الطبيعي بشكل متزايد في إنتاج الكهرباء؛ لأنه مناسب بشكل خاص لاحتياجات محطات التوليد المشترك للطاقة، ومحطات الطاقة ذات الدورة المركبة، حيث يمكنه تحقيق كفاءات عالية، مقارنة بالنفط ومشتقاته، وعلى الرغم من وجود بدائل أفضل لتوليد الكهرباء من مصادر متجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية، إلا أنها لم تتطور بما يكفي لتوليد الطاقة الكهربائية التي تكفي لتغطية الاحتياجات العالمية. (الشهرستاني، 2023، ص71)

- **القطاع الصناعي:** نظرًا لسهولة استخدام الغاز الطبيعي، ولكونه أقل ضررًا للبيئة بعد معالجته، اتسعت قاعدة استخدامه في المصانع لإنتاج الطاقة اللازمة في مختلف مراحل الإنتاج، ويتركز استخدامه الصناعي في مصانع الخزف والفخاريات، ومصانع البلاط، والأدوات الصحية، والزجاج، والبلاستيك، والمطاط، بالإضافة إلى مصانع إنتاج البتروكيماويات، وهي من أكبر القطاعات الصناعية في العالم المعتمدة على الغاز الطبيعي، هذا بخلاف استخدامه في الصناعات النفطية.

- **استخدام الغاز الطبيعي في القطاع المنزلي:** نظرًا لتوافر الغاز الطبيعي باستمرار من خلال شبكات كثيفة من الأنابيب تربط مصادر الإنتاج بمراكز الاستهلاك (المنازل والمتاجر والأبنية العامة) تتعدد استخدامات الغاز الطبيعي في القطاع المنزلي ما بين طهي الطعام، وتسخين المياه، كما أنه يستخدم كوقود للأفران، وللتدفئة بكامل الطاقة الحرارية، وفي المواقد ومكيفات الهواء، وخلايا الوقود، ويساعد في ذلك فاعلية أجهزة ومعدات الغاز، وانخفاض تكلفتها مقارنة بأنواع الوقود الأخرى، وهو ما يجعله خيارًا ملائمًا للدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة. (بيات وصياغ، 2023، ص 35-36)

- **استخدام الغاز الطبيعي في قطاع النقل:**

يؤدي قطاع النقل دور هام في التنمية الاقتصادية، وهو في نمو مستمر نتيجة لارتفاع الطلب على خدماته، عن طريق نقل الأشخاص والسلع من منطقة إلى أخرى، بواسطة وسائل النقل المختلفة البرية والجوية والبحرية.

يستهلك قطاع النقل نحو 30% من إجمالي الطاقة المستخدمة من قِبل المستهلك النهائي، ونحو 20% من إجمالي الطاقة المنتجة (بدون استبعاد الفاقد في عملية التوزيع والإنتاج)، وهو ما يجعله من أكبر القطاعات تلويثًا للبيئة نظرًا لحجم استهلاكه من الوقود، لذا سعت العديد من الدول إلى إجراء تعديلات على محركات المركبات لرفع كفاءة أدائها والتقليل من استهلاكها للطاقة، وكذلك إدخال تحسينات على نوعية الوقود المستخدم، للتقليل من الانبعاثات الغازية الملوثة للبيئة، وعلى ذلك تم استخدام الغاز الطبيعي ومشتقاته لكفاءته الاقتصادية، وانخفاض انبعاثاته الكربونية. (بورنان، 2007، ص56)

تسعير الغاز الطبيعي:

لا توجد طريقة واحدة لتسعير الغاز الطبيعي، كما لا توجد أيضًا سوق واحدة للتجارة فيه، بل هناك عدة طرق وعدة أسواق بحسب الموقع والبلد: (المؤسسة العامة للنفط، 2013)

- ففي أمريكا: حيث ينتج الغاز الطبيعي من الحقول، ويتم بيعه حسب تسعير مركز هنري هاب Henry Hub لتجارة الغاز المحسوب على أساس العرض والطلب، وبالتالي فإن تسعيره يرتبط بحالة السوق الأمريكية المحلية، ونسبة استخدام الغاز الطبيعي في الصناعة أو توليد الكهرباء وكوقود في وسائل النقل.

- وفي اليابان: غالبًا ما يكون سعر الغاز المسال مرتبطًا بأسعار النفط العالمية، حيث أن الطريقة الوحيدة لنقله من بلد الإنتاج مثل قطر أو ماليزيا هي تسييله ثم نقله بالناقلات البحرية العملاقة، فمثلًا كل برميل نفط مكافئ يعادل 5,8 مليون وحدة حرارية بريطانية (MMBtu)، فإذا كان سعر البرميل 100 دولار يكون بذلك سعر المليون وحدة حرارية من النفط نحو 17 دولارًا، وهذه هي معدلات أسعار الغاز المسال العالمية، ولذلك فإن كثيرًا من الدول المنتجة للغاز الطبيعي والمسال ترى ربط الأسعار بمعدلات سعرية على أساس أسعار النفط العالمية.

- بينما في أوروبا: حيث يوجد مصدران أساسيان للغاز إما عبر الأنابيب أو الغاز المسال عبر الناقلات، فغالبًا ما تقع الأسعار بين أسعار الغاز المسال العالمية والأسعار الأمريكية (هنري هاب).

ورغم أن البعض يرى أن أسعار الغاز الطبيعي في مركز هنري هاب في أمريكا تصلح كمعيار للتسعير، إلا أن هذا المعيار لا يعكس الحالة العالمية، وإنما هو انعكاس لعرض وطلب داخلي بحت، لذا فإن ارتباط تسعير الغاز الطبيعي بأسعار النفط العالمية كما هو الحال في أسعار الغاز المسال أكثر واقعية، لأن أسعار النفط العالمية موحدة، كما أنها تعكس القيمة الفعلية لموارد الطاقة، ومع ازدهار صناعة وتجارة الغاز المسال أصبح الغاز الطبيعي كالنفط تمامًا ينقل إلى كل مكان في العالم، لذلك من الأجدى أن يربط مباشرة بالنفط على أساس المليون وحدة حرارية.

2- المبحث الثاني: إمكانيات موريتانيا من الغاز الطبيعي

رغم أن البداية الفعلية للبحث عن الغاز الطبيعي في موريتانيا يرجع إلى فترة ما بعد استقلال البلاد عن الاستعمار الفرنسي عام 1960، إلا أن هذه المحاولات توقفت مبكرًا نتيجة ارتفاع تكاليف التنقيب والاستغلال في صحراء موريتانيا وفي أعالي البحار قباله سواحل البلاد المطلة على المحيط الأطلسي، علاوة على أن موريتانيا لم تكن سوقًا مشجعة للمستثمرين في مجال الطاقة، خاصة في ظل انخفاض الأسعار العالمية للغاز الطبيعي والتي جعلت الإنتاج من الحقول الموريتانية غير مجدية تجاريًا، وغير قادرة على منافسة كبار مصدري الغاز مثل روسيا والجزائر على الرغم من موقع موريتانيا الهام الذي يجعلها حلقة وصل بين قارتيّ أوروبا وأفريقيا.

إلا أن هذا الوضع تغير بإعلان روسيا الحرب على أوكرانيا، حيث شهدت أسواق الطاقة العالمية تقلبات كبرى، وارتفاع كبير في الأسعار، واضطراب في سلاسل الإمدادات العالمية، ومن ثم عادت الشركات الكبرى إلى التعاون مع نواكشوط العاصمة الموريتانية، وأعادت تفعيل المفاوضات ومشاريع حقول الغاز التي كانت مهملة.

1.2- أولاً: احتياطي الغاز الطبيعي في موريتانيا:

تقع موريتانيا في الحوض الجيولوجي MSGBC، الذي يشمل مياه موريتانيا والسنغال وغامبيا وغينيا بيساو وغينيا كوناكري، والذي يحتوي على احتياطيات كبيرة من النفط والغاز البحرية، ورغم أن بداية اكتشاف النفط في موريتانيا تم في الستينيات، إلا أنه لم يحدث أي تطوير للمواد الهيدروكربونية لارتفاع التكلفة.

منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تم اكتشاف عدد من حقول الهيدروكربونات قبالة شاطئ الحوض الساحلي لموريتانيا، ومن هذه الحقول: حقل باندا Banda للغاز الطبيعي، والمكتشف عام 2002، وبدأ تشغيله في عام 2011، إلا أنه نظرًا لصغر الاحتياطيات القابلة للاستخراج من الحقل والبالغة نحو 1,2 تريليون قدم مكعب، تم استبعاد خيار تسييل الغاز وتصديره من ذلك الحقل، وتقرر أن يقوم بتزويد الغاز لوحدات الطاقة التي ستقام بالقرب من العاصمة نواكشوط، كما تم التخطيط لتوليد الكهرباء من هذه الوحدات لتزويد المستهلكين المحليين، بما في ذلك شركات التعدين الكبيرة، ولتصدير الكهرباء المحتملة إلى المنطقة دون الإقليمية، إلا أنه مع انهيار أسعار النفط في عام 2014 والانخفاض الحاد في الطلب الدولي على منتجات التعدين، تم سد حقل باندا والتخلي عنه.(Ouki, 2020, P.4)

تبع اكتشاف حقل باندا اكتشاف حقل بيلكان باحتياطي قدر بنحو 1,6 تريليون قدم مكعب، وفي عاميّ 2004 و2005 تم اكتشاف حقلين آخرين هما تيفيت Tevet، ولعبيدنه Labeidna اللذين قدرت احتياطاتهما على التوالي بحوالي 400 مليون برميل، و50 مليون برميل.

وفي عام 2015 أعلنت موريتانيا عن اكتشاف كبير للغاز الطبيعي، وهو حقل السلحفاة أحميم الكبير (GTA) The Grand Tortue Ahmeyim، في منطقة تقع في المياه العميقة بين موريتانيا والسنغال، تفيد التقارير أن حقل السلحفاة أحميم الكبير (GTA) يحتوي على إجمالي 15 تريليون قدم مكعب من احتياطيات الغاز القابلة للاستخراج، من نحو 25 تريليون قدم مكعب إجمالي الغاز المتاح في الخزان.

وبعد أربع سنوات من اكتشاف الغاز في منطقة السلحفاة أحميم، تم اكتشاف حقل غاز كبير آخر في بمنطقة بئر الله الواقعة شمال حقل السلحفاة أحميم، وهو بئر أوركا1 Orca1 الواقع على بُعد نحو 100 كيلو من ساحل البلاد في المياه العميقة لموريتانيا، تقدر احتياطيات أوركا1 بحوالي 13 تريليون قدم مكعب من الغاز المتاح في الخزان، وبالقرب من أوركا1 تم اكتشاف بئر مارسوين Marsouin، وكلاهما يقع في نفس منطقة بئر الله،(Ouki, 2020, P.4) وبذلك يحتوى الحقلان على حوالي 50 تريليون قدم مكعب من الغاز المتاح في الخزان،(وكالة ترقيه، 2023، ص18) وهو ما يُعد أكبر اكتشاف للمواد الهيدروكربونية في المياه العميقة في العالم حتى هذا الوقت، ويبين الجدول رقم (2) إمكانيات موريتانيا من الغاز الطبيعي.

جدول رقم (2): إمكانيات موريتانيا من الغاز الطبيعي الوحدة: تريليون قدم مكعب

الحقل أو المنطقة	تاريخ الاكتشاف	إجمالي الغاز في الخزان	الاحتياطي القابل للاستخراج	الحالة

حقل باندا	2002	--	1,2	متوقف
حقل بيلكان	2003	--	1,6	متوقف
حقل تيفيت	2004	--	0,7	متوقف
حقل لعبيدنه	2005	--	0,2	متوقف
حقل السلحفاة أحميم (GTA)	2015	12,5	7,5	تحت لتطوير
منطقة بئر الله	2019	50	--	استكشاف

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Mostefa Ouki (2020), "Mauritania - Senegal: an emerging New African Gas Province –is it still possible?" **OIES PAPER: NG163** (Oxford- United Kingdom: **Oxford Institute for Energy Studies**) p. 4.

ومن الجدول يتبين أن إمكانات موارد الغاز الطبيعي في موريتانيا من الحقول الرئيسية تبلغ تقريبًا نحو 63 تريليون قدم مكعب، وهو ما يمثل أكثر من 10% من الاحتياطات الأفريقية البالغة نحو 455 تريليون قدم مكعب، ووفقًا للشركة المكتشفة حقل السلحفاة أحميم يعتقد أن منطقة السلحفاة أحميم وحدها تحتوي على ما بين 50 إلى 100 تريليون قدم مكعب، (Kosmos Energy, 2023) لتصبح بذلك موريتانيا الثالثة أفريقيًا بعد كل من نيجيريا والجزائر متجاوزة مصر وليبيا كما يبين الشكل رقم (1).

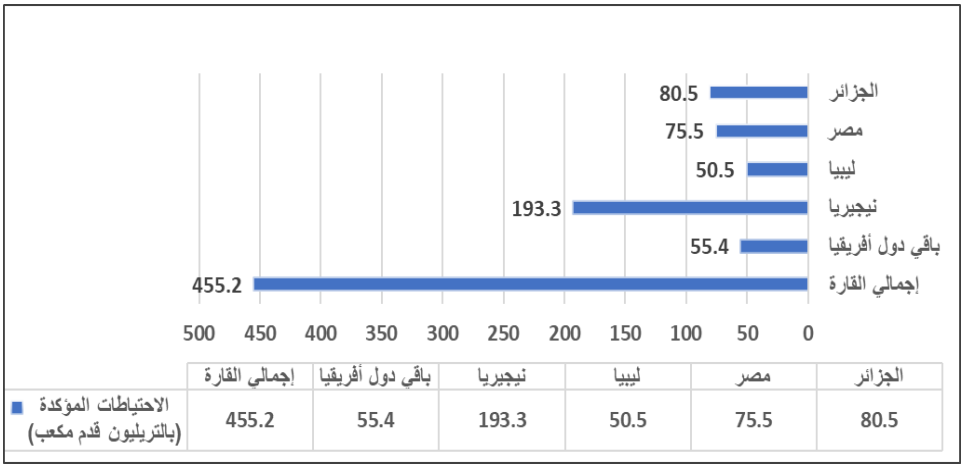

شكل رقم (1): إجمالي احتياطات الغاز الطبيعي المؤكدة في أفريقيا عام 2020

Source: Bernard Looney, (2021). **Statistical Review of World Energy 2021** (London: Statistical Review of World Energy, 70th edition) p. 34.

وبافتراض أن متوسط معدل الاستخراج يبلغ نحو 60% من إجمالي الاحتياطات البالغة نحو 63 تريليون قدم مكعب، فإن هذا من شأنه أن يؤدي إلى حوالي 38 تريليون قدم مكعب من إجمالي الاحتياطيات القابلة للاستخراج من الغاز الطبيعي في موريتانيا، ومن المحتمل أن يكون هذا أكبر بكثير مما يمكن أن يستوعبه سوق الطاقة المحلي في موريتانيا. (Ouki, 2020, P.4)

لذا ركزت موريتانيا على تطوير مشروع السلحفاة أحميم لتصدير الغاز الطبيعي المسال، من خلال ثلاث مراحل كان من المقرر أن يتم تشغيل المرحلة الأولى منه عام 2022، بقدرة نحو 2,45 مليون طن سنويًا، إلا أن جائحة فيروس كورونا تسببت في

تأجيل تشغيل المرحلة الأولى من المشروع، تم أيضًا تأجيل قرار الاستثمار النهائي للمرحلتين الثانية والثالثة من المشروع، والتي كان من المقرر تنفيذها في عام 2020، على أن يتم النظر في هذه المراحل بعد تشغيل المرحلة الأولى، والتي تم تأجيلها مرة أخري بسبب انكماش الاقتصاد وانخفاض الطلب المحلي، على أن يبدأ الإنتاج من منتصف عام 2024.

من المتوقع أن تتمتع المراحل التالية من المشروع بقدرة إنتاجية تبلغ نحو 3,75 مليون طن سنويًا من الغاز الطبيعي المسال، بإجمالي نحو 10 ملايين طن سنويًا من الغاز الطبيعي المسال من مراحل المشروع الثلاث. (Ouki, 2020, P.20)

2.2- ثانيًا: أسواق الغاز المحلية في موريتانيا:

في الوقت الحاضر، لا يوجد استخدام للغاز الطبيعي في موريتانيا- وإن كانت تعتزم زيادة الاستهلاك المحلي من الغاز في الأجل القصير والمتوسط لتحقيق هدف الاستراتيجية الوطنية للتحول في قطاع الطاقة 2020، والمتمثل في تحقيق صافي انبعاثات صفرية- وقطاع الطاقة في الوقت الحالي هو القطاع الوحيد من الاقتصاد الذي يمكن أن يكون مستخدمًا محتملاً للغاز الطبيعي.

1.2.2- استخدام الغاز الطبيعي في قطاع الطاقة: بدأ التركيز على توليد الكهرباء بالغاز في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وتحديدًا بعد اكتشاف حقل باندا للغاز الطبيعي، وكانت هناك خطط لاستخدام الغاز لتوليد الكهرباء من محطة كهرباء جديدة ستقام في منطقة شمال العاصمة نواكشوط، كان الهدف من الغاز الطبيعي أن يحل محل المنتجات البترولية عالية التكلفة التي يستخدمها قطاع الطاقة.

كان من المفترض أن يحتوي مشروع باندا لتحويل الغاز إلى طاقة- بدعم من البنك الدولي- على محطة كهرباء تعمل بالغاز بقدرة 300 ميجاوات، ووحدة تعمل بالحرق المزدوج (زيت الوقود الثقيل والغاز) بقدرة 180 ميجاوات، ووحدة توربينات غازية ذات دورة مركبة بقدرة 120 ميجاوات، وكان من المقرر تصدير حوالي 60% من إنتاج الكهرباء الذي سيتم توليده من هذه المحطة إلى البلدان المجاورة خاصة السنغال ومالي، مع تخصيص الباقي لشركات التعدين الموريتانية وغيرها من المستهلكين المحليين، إلا أن تلك المحطة لم تكتمل بإيقاف مشروع باندا للغاز الطبيعي كما سبق بيان ذلك.(Ouki, 2020, P.8)

ومع ذلك تم بناء أول وحدة تعمل بالوقود المزدوج بقدرة 180 ميجاوات، وهي تعمل الآن وتستخدم زيت الوقود الثقيل (HFO) كوقود لتوليد الطاقة، لذلك عندما تصبح إمدادات الغاز الطبيعي المحلية في موريتانيا متاحة، فإن محطة توليد الكهرباء الكبيرة نسبيًا هذه ستكون المستخدم المحتمل المباشر للغاز الطبيعي، ستستهلك هذه المحطة نحو 35 مليون قدم مكعب يوميا من الغاز المحجوز من قِبل المرحلة الأولى من مشروع السلحفاة أحميم (GTA) للسوق الموريتاني المحلي، ومن المقرر حجز إجمالي 70 مليون قدم مكعب يوميًا من الغاز للأسواق المحلية في موريتانيا والسنغال بحصص متساوية.(Ouki, 2020, P.8)

وبالتالي في الوقت الحالي يتم تغذية الجزء الأكبر من الكهرباء المولدة في موريتانيا بالمنتجات البترولية المستوردة (زيت الوقود الثقيل والديزل)، حيث يُعد النفط المصدر الأول لإنتاج الكهرباء بنسبة تصل إلى 70%، ويتم الاعتماد على الطاقة المتجددة (الشمسية وطاقة الرياح والكهرومائية) في باقي الإنتاج، (Our World, 2024) ويبين الشكل رقم (2) حصة إنتاج الكهرباء في موريتانيا حسب المصدر عام 2022.

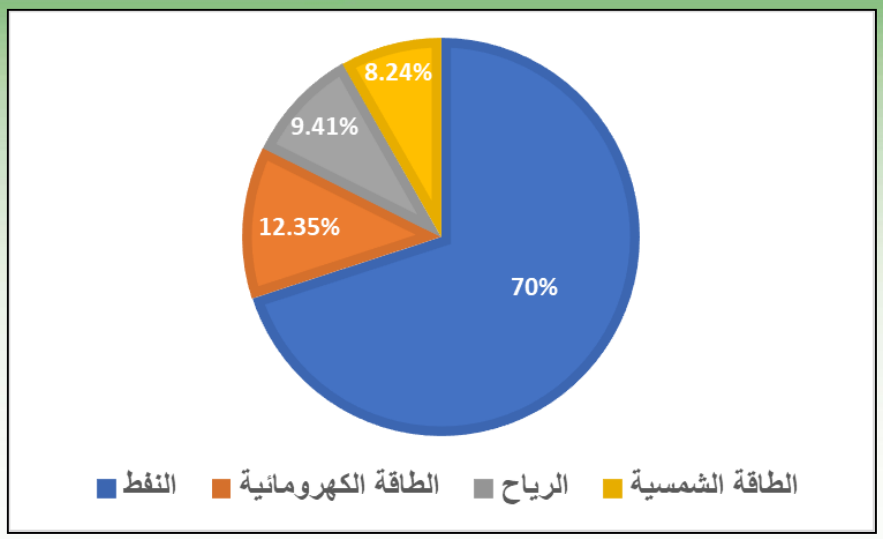

شكل رقم (2): حصة إنتاج الكهرباء حسب المصدر عام 2022

Source: Our World in Data, 2024. **"Share of electricity production by source, Mauritania"**.

At: https://ourworldindata.org/grapher/share-elec-by-source?country=~MRT

ويتبين من الشكل أن الطاقة الكهرومائية تأتي في المرتبة الثانية بعد النفط بنسبة 12,35%، يليها طاقة الرياح بنسبة 9,41% والطاقة الشمسية بنسبة 8,24%.(Our World, 2024) وذلك لصافي الكهرباء المولدة في موريتانيا والبالغة نحو 1,70 مليار كيلو وات ساعة بعد خصم الكهرباء المستهلكة في خدمة محطات التوليد عام 2022.(Knoema, 2024)

ومن المتوقع أن تزيد موريتانيا حصة توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة، حيث وقعت حكومة موريتانيا اتفاقية في مايو 2022 مع مطور الطاقة المتجددة سي دبليو بي العالمية Global CWP، لتطوير مشروع بقيمة 40 مليار دولار أمريكي بهدف إنتاج 30 جيجاوات من الطاقة منها 18 جيجاوات من طاقة الرياح، و12 جيجاوات من الطاقة الشمسية، لتشغيل المحاليل الكهربائية لإنتاج الهيدروجين الأخضر،(Extractive Industries, 2022, P.2) وسيولد المشروع ما يقرب من 110 تيراوات بكامل طاقته، وينتج نحو 1,7 مليون طن سنويًا من الهيدروجين الأخضر أو 10 ملايين طن سنويًا من الأمونيا الخضراء للاستخدام المحلي والتصدير.(CWP, 2022)

وعلى الرغم من ارتفاع قدرات توليد الكهرباء في موريتانيا من مصادر الطاقة المتجددة، وهي بذلك تحتل المرتبة الرابعة على مستوى الدول العربية عام 2022 في توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بنسبة 30%، بعد السودان التي احتلت المرتبة الاولي بنسبة 49%، والأردن والمغرب بنسب 39% و34% على الترتيب، إلا أن نحو 52% من سكان موريتانيا لا يحصلون على خدمات الكهرباء. (فرحات، 2023، ص ص 2، 13)

وتعد شركات التعدين أكبر مستهلكي الكهرباء في موريتانيا وقطاعًا رئيسيًا في الاقتصاد الموريتاني، ومع ذلك فهي غير مرتبطة بالشبكة الوطنية وتعتمد على وحدات الطاقة خارج الشبكة، حيث تقوم بتوليد الكهرباء لعمليات التعدين الخاصة بها. (Ouki, 2020, P.9)

شركتا التعدين الرئيسيتان العاملتان في موريتانيا هما شركة سنيم SNIM التابعة للدولة (الشركة الوطنية للصناعة والتعدين)، وشركة تعدين الذهب الكندية كينروس KINROSS GOLD، تمتلك شركة سنيم قدرة طاقة مركبة تبلغ حوالي 180 ميجاوات، بما في ذلك أقل من 10% من قدرة الطاقة المتجددة، تعد شركة سنيم ثاني أكبر منتج للكهرباء في موريتانيا بعد شركة الكهرباء المملوكة للدولة سوموليك Somelec، وتقوم بتوليد الكهرباء لعمليات التعدين الخاصة بها في الزويرات ونواذيبو ولبيعها لشركة سوميلك، وفقًا لشركة سوميلك تم إنتاج إجمالي 1,179 جيجاوات في الساعة في عام 2019، وتم تخصيص حوالي 98% من إنتاج الكهرباء هذا للمستخدمين المتصلين بشبكة كهرباء سوميلك، إجمالي الكهرباء المولدة لا يشمل الكهرباء التي تنتجها شركات التعدين لاستخداماتها الخاصة.

على مدى العقدين الماضيين نما الطلب على الكهرباء في موريتانيا -باستثناء قطاع التعدين- بسرعة كبيرة بمعدل سنوي يبلغ نحو 10%، وعلى مدى السنوات الخمس المقبلة توقعت وزارة النفط والطاقة والمناجم نموًا سنويا قدره 6% للطلب غير التعديني و12% لجميع مستهلكي الكهرباء، بما في ذلك قطاع التعدين.(Ouki, 2020, P.10)

2.2.2- تسيل واستخدام الغاز في قطاع غير الطاقة: خارج قطاع الطاقة، تم اقتراح تطوير للمشاريع الصناعية القائمة على الغاز مثل الأسمدة وتصنيع البتروكيماويات، لتحقيق الدخل من احتياطي الغاز المتوفرة في السلحفاة أحميم أو الكميات الفائضة بعد تلبية احتياجات قطاع الطاقة.

تجري حاليًا دراسة المخطط الرئيسي للغاز بتمويل من البنك الدولي، من المرجح أن يتضمن هذا المخطط تقييمًا تفصيليًا لجميع خيارات تسييل الغاز غير المتعلقة بالطاقة، والنظر في جميع مصادر الغاز المحتملة سواء من مشروع السلحفاة أحميم أو بئر الله.

وعلى الرغم من تحديات السوق والبنية التحتية والتحديات اللوجستية، تجدر الإشارة إلى أن الكمية الحالية البالغة 35 مليون قدم مكعب في اليوم (حوالي 0,4 مليار متر مكعب سنويًا) من الغاز المخصصة لموريتانيا للاستخدامات المحتملة للطاقة والاستخدامات غير المتعلقة بالطاقة ستكون محدودة للغاية بحيث لا يمكن أخذها بعين الاعتبار في الصناعات القائمة على الغاز ذات الجدوى التجارية.(Ouki, 2020, P.12)

3- المبحث الثالث: الأسواق المستقبلية واستراتيجيات الطاقة في موريتانيا

بفضل موقع موريتانيا الإستراتيجي، وقربها من دول أوروبا، وتمتعها باحتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي تقدر بأكثر من 3,1 تريليون مليون متر مكعب، يمكن أن يصبح الغاز الطبيعي بموريتانيا بديلاً مثاليًا لسد عجز الإمدادات الأوروبية من روسيا، وتنويع مصادر الغاز المستورد من قبل أوروبا.

خاصة وأن دول الاتحاد الأوروبي تسعى إلى تقليص وارداتها من الغاز الروسي منذ قيام روسيا بإعلان الهجوم على أوكرانيا في فبراير 2022، ورفض الدول الأوروبية دفع مستحقات الغاز بالروبل الروسي كما طلبت روسيا، وقد أسهمت أزمة الغاز تلك في تركيز الأنظار على تطوير حقول الغاز المكتشفة على المدى القصير مثل حقول موريتانيا والسنغال.

1.3- أولاً: الأسواق المستقبلية المحتملة للغاز الطبيعي في موريتانيا:

1.1.3- الطلب الداخلي: بشكل عام سيقتصر الطلب المحتمل على الغاز الطبيعي في موريتانيا بحلول عام 2025 على حوالي 0.4 مليار متر مكعب، وهي كمية متوفرة في المرحلة الأولى من مشروع غاز السلحفاة أحميم لاستخدام الغاز المنزلي، ومن المرجح أن يزود هذا الحجم محطة الوقود المزدوجة الحالية بقدرة 180 ميجاوات في نواكشوط.

على المدى الطويل، ستعتمد آفاق تحقيق الدخل من الغاز المحلي في موريتانيا على ما إذا كان سيتم تطوير المراحل التالية من مشروع السلحفاة أحميم (GTA) واحتمال تطوير إمكانات الغاز الطبيعي الكبيرة في منطقة بئر الله، وإذا تم تطوير مثل هذه الآفاق المستقبلية وتنفيذ قدرة طاقة إضافية تبلغ 120 ميجاوات- كما كان مخططًا مبدئيًا في إطار مشروع غاز باندا المهجور حاليًا- فقد يرتفع إجمالي الطلب على الغاز في موريتانيا إلى حوالي 0,6 مليار متر مكعب بحلول عام 2030.(Ouki, 2020, P.12)

وهو ما يعني أن إجمالي الطلب المحلي المحتمل على الغاز في موريتانيا على مدى السنوات العشر القادمة سيظل محدودًا للغاية مقارنة بموارد الغاز الطبيعي المحتملة فيها.

2.1.3- الطلب الخارجي: تحتل التجارة الدولية للغاز الطبيعي أهمية كبيرة بالنسبة للمستورد والمصدر، حيث يضمن المستورد إمدادات احتياجاته من مصادر الطاقة، خاصة بعد أزمة الدول المستهلكة للنفط عام 1973، وعام 1979 من تقلبات أسعار النفط وانقطاع إمدادات السوق العالمي من النفط العربي، ويحقق المُصدر وفورات نقدية ومصادر لتمويل تنميته الاقتصادية مع إعطاء دفعة للقطاعات الأخرى.

وقد أدى تحرير أسواق الغاز الطبيعي إلى ارتفاع معدلات مرونة الطلب على الغاز الطبيعي في الأسواق الأوروبية، والتي نمت بشكل سريع خاصة في ظل إصلاحات قطاع الطاقة في الدول المتقدمة، وأخذ هذه الدول باعتبارات البيئة، وهو ما أعطي للغاز الطبيعي ثقل معتبر في ميزانيات الطاقة لهذه الدول، وشجع على زيادة الطلب عليه في أسواقها، وعلى اعتبار موقع موريتانيا الاستراتيجي وقربها من أسواق الغاز في أوروبا والولايات المتحدة وهو ما يمنحها ميزة البحث عن أسواق للغاز في تلك الدول ومجابهة الطلب المتنامي لتلك الأسواق.

ولأن المستوى المحتمل لاستخدام الغاز المحلي في موريتانيا عام 2030 يُقدر بما يتراوح بين 30% و40% من سوق الغاز المحلي، وهذه إمكانات محدودة للغاية لسوق الغاز المحلي مقارنة بقاعدة موارد الغاز المعلنة، إلا أنه في المقابل من المتوقع أن يرتفع الطلب الأفريقي على الطاقة في قطاعات الصناعة والزراعة والنقل بنحو 40% بحلول عام 2030،(Corbo, 2023, P.1) ولذلك فإن تحويل موريتانيا كجزء من منطقة الحوض الجيولوجي MSGBC في أفريقيا إلى مقاطعة جديدة للغاز الطبيعي سوف يحتاج بلا شك إلى أن يكون مدعومًا بصادرات الغاز الطبيعي المسال المُجدية تجاريًا والمستدامة، وفي الواقع هذا ما تركز عليه موريتانيا والسنغال

وشركاؤهما الدوليون من شركات النفط، لتطوير إمكانات الغاز الطبيعي في الإقليم، حيث أن خيار تسييل وتصدير الغاز الطبيعي المسال أمر لا مفر منه. (Ouki, 2020, P.26)

وينبغي التأكيد على أن أوروبا وآسيا ليست أسواق التصدير الوحيدة التي يمكن استهدافها من قبل صادرات الغاز الطبيعي المسال الموريتانية المحتملة، وستكون أمريكا اللاتينية أيضًا سوقًا محتملة وربما بعض الدول الأفريقية،(Ouki, 2020, P.23) ويبين الجدول رقم (3) واردات الغاز الطبيعي المسال عام 2021 لبعض الأسواق المحتملة كواجهة لصادرات الغاز الطبيعي المسال الموريتاني.

جدول رقم (3): واردات الغاز الطبيعي المسال عام 2021 للأسواق المحتملة لموريتانيا

الدولة	واردات الغاز الطبيعي المسال (مليار متر مكعب)	معدل النمو السنوي لواردات الغاز الطبيعي المسال (%)
الأرجنتين	3,7	108,8
البرازيل	10,1	203,8
شيلي	4,5	22,0
باقي أمريكا اللاتينية	6,1	20,5
إجمالي أمريكا اللاتينية	24,4	76,4
بلجيكا	5,5	19,9-
فرنسا	18,1	5,2-
إيطاليا	9,5	23,7-
أسبانيا	20,8	0,4-
تركيا	19,9	5,9-
المملكة المتحدة	14,5	19,3-
بلدان أخرى الاتحاد الأوروبي	25,5	7,4
بقية أوروبا	0,1	30,8-
إجمالي أوروبا	108.2	6,6-
الصين	109,5	16,8
الهند	66,6	8,1-
اليابان	101,3	0,1-
ماليزيا	2,5	32,4-
باكستان	12,1	14,9
سنغافورة	5,1	10,4-
كوريا الجنوبية	64,1	16,0
تايوان	26,8	10,4
تايلاند	9,2	22,4
باقي أسيا الباسيفيك	7,6	15,8

اجمالي آسيا الباسيفيك	371,8	7,7
إجمالي واردات الغاز الطبيعي المسال	516,2	%5,6

Source: Spencer Dale (2022), **"Bp Statistical Review of World Energy 2022"** (London: bp Statistical Review of World Energy, 71st edition) p. 35.

يبين الجدول توسع رقعة الدول المستوردة للغاز الطبيعي المسال في مختلف القارات، وارتفاع واردات الغاز في تلك الدول، وكذلك ارتفاع معدل النمو السنوي لتلك الواردات في أغلب الدول، جميع هذه الدول تعتمد على الولايات المتحدة في استيراد الغاز الطبيعي المسال -على الرغم من دخولها دوائر تصدير الغاز منذ عام 2017 فقط- بينما تأتي قطر وأستراليا في المرتبة الثانية والثالثة على الترتيب، وتُعد الدول الثلاث أكبر مصدرين للغاز عالميًا، في حين تأتي الجزائر في المرتبة التالية لتراجع صادراتها من الغاز المسال بداية من عام 2020 للصعوبات الناتجة عن جائحة فيروس كورونا وانخفاض صادراتها للغاز المسال بحوالي 11%.(رولامي وآخرون، 2021، ص315)

علاوة على ذلك يمتلك الغاز المُتكشف في موريتانيا ميزة إضافية عن غاز الولايات المتحدة من حيث تكاليف النقل والشحن، حيث يستغرق وقت الإبحار لشاحنات الغاز المسال من موريتانيا ما بين 5 إلى 6 أيام للوصول إلى شمال غرب أوروبا، وهو ما يقل عن نصف وقت الشحن من الساحل الشرقي للولايات المتحدة والخليج الأمريكي لنفس نقطة الوصول، الذي يتراوح ما بين 12 إلى 15 يومًا.(سكاي نيوز، 2022)

ومن المتوقع أن تعيد مشاريع تصدير الغاز الطبيعي المسال الجديدة - بما في ذلك مشروع السلحفاة أحميم - تشكيل أسواق الغاز، على اعتبار أنه ابتداءً من عام 2025 يمكن أن تضيف المشاريع التي بدأ تشييدها أو اتخذت قرارًا استثماريًا نهائيًا نحو 250 مليار متر مكعب سنويًا من قدرة التسييل بحلول عام 2030، أي ما يعادل تقريبًا نصف إمدادات الغاز الطبيعي المسال العالمية اليوم، وأن تؤدي هذه الزيادة غير المسبوقة في تلك المشاريع إلى ترجيح توازن الأسواق والمخاوف بشأن إمدادات الغاز الطبيعي، حيث هيمنت على أسواق الغاز مؤخرًا المخاوف بشأن الأمن وارتفاع الأسعار بعد أن خفضت روسيا الإمدادات إلى أوروبا، (Birol, 2023, 19, P.20) منذ قيامها بإعلان الحرب على أوكرانيا في فبراير 2022، ومطالبة الدول الأوروبية بدفع قيمة الغاز المستورد بالروبل الروسي، وهو ما رفضته الدول الأوروبية، وقد أسهمت أزمة الغاز تلك في تركيز الأنظار على تطوير حقول الغاز المكتشفة على المدى القصير مثل حقول موريتانيا والسنغال.

لذا يجب أن تكون صادرات الغاز الطبيعي المسال المنتج من موريتانيا تنافسية من حيث التكلفة، من خلال مراجعة مستوى أسعار الغاز التي ستسود في الأسواق الدولية وكيف ستتطور بمرور الوقت مقارنة بتكلفة تسليم الغاز الطبيعي المسال في السلحفاة أحميم GTA، ومن ثم يجب النظر في مسألة حساب تكلفة التسليم مقارنة بمصدري الغاز الطبيعي المسال الآخرين.

ووفقًا لشركة كوزموس إنيرجي فإن سعر التسليم على ظهر السفينة للغاز الطبيعي المسال من مشروع السلحفاة أحميم يقل عن 5 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (MMBtu)، (Ouki, 2020, P.21) وقد يكون هذا السعر تنافسي مقارنة بالأسعار

المعلنة لعام 2021 حيث يصل الغاز الطبيعي المسال وفقًا لسعر اليابان Japan CIF حوالي 10,07 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (MMBtu)، ونحو 3,84 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (MMBtu) بتسعير مركز هنري هاب،(Dale, 2022, 33) إلا أنه لا يوجد بيانات متاحة حول هيكل تكلفة مشروع GTA للغاز الطبيعي المسال لحساب تكلفة التسليم لمختلف الأسواق المحتملة.(Ouki, 2020, P.22)

2.3- ثانيًا: استراتيجيات الطاقة والتعاون الاقليمي:

أطلقت حكومة موريتانيا عدد من الاستراتيجيات الموجهة بشكل هادف لتحسين اقتصاد موريتانيا، وتحسين قطاع الطاقة على وجه الخصوص، مع إدراك أن تحقيق تقدم يتطلب التزامًا حكوميًا طويل الأجل، ومن هذه الاستراتيجيات:

1.2.3- استراتيجية التنمية الاقتصادية والطاقة: في عام 2017، نشرت حكومة موريتانيا استراتيجية للتنمية الاقتصادية للفترة من 2016-2030، بعنوان "استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك"، تقدم هذه الاستراتيجية الخطوط العريضة لملامح اقتصاد موريتانيا، (Ouki, 2020, P.8) من خلال تحقيق الأهداف الثلاثة التالية:

- تعزيز النمو الشامل والمستدام: بخلق بيئة مواتية لنمو اقتصادي شامل ومستدام، من خلال تعزيز القطاعات المنتجة للثروة، ورفع القدرات التصديرية للبلاد وجاذبيتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- تنمية رأس المال البشري والوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية: بأن يكون لموريتانيا في عام 2030 رأس مال بشريٍ نوعيٍ من خلال رفع المستوى التدريبي والتحسين من الرعاية الصحية، مع تمكين المواطنين من اكتساب الخبرات والقدرات والمهارات الضرورية للاندماج في سوق العمل.

- تعزيز الحوكمة بكافة أبعادها: من خلال تعزيز دولة القانون، والأمن، والديموقراطية والمساواة، والتيسير الاقتصادي والمالي وتعميق اللامركزية. (وزارة الاقتصاد، 2017، ص7)

ويتمثل أحد الجوانب الرئيسية لهذه الاستراتيجية طويلة المدى في خلق بنية تحتية داعمة للنمو وملائمة لاستغلال الموارد الطبيعية، وتنفيذ الإصلاحات اللازمة لتحسين مناخ الأعمال، وإشراك القطاع الخاص. (وزارة الاقتصاد، 2017، ص7)

بالإضافة إلى توفير إمكانية الوصول إلى الكهرباء على نطاق أوسع، ونتيجة لذلك فإن استراتيجية الحكومة لتطوير قطاع الطاقة تدور حول المحاور الأربعة التالية:

- إضافة قدرة توليد جديدة بالاعتماد على الموارد المحلية وخاصة الغاز الطبيعي والطاقة المائية بشكل رئيسي، من خلال تطوير قدرات الإنتاج بتطوير حقل باندا للغاز الطبيعي، وحقل السلحفاة أحميم، وبناء محطة كهربائية باستخدام الغاز، مع تكثيف برامج البحث والاستكشافات من خلال زيادة منح رخص البحث، وتسهيل إجراءات الحصول على رخص التنقيب.

- تطوير شبكات النقل والربط مع الدول المجاورة، من خلال إنجاز خط الجهد العالي نواكشوط ونواذيبو، وخط نواكشوط توبين-السنغال، لضمان تلبية حاجة موريتانيا من الطاقة بشكل كامل، وتصدير الفائض. (وزارة الاقتصاد، 2017، ص ص25-51)

- زيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة.

- تنفيذ حلول قابلة للتكيف مع المجتمعات في المناطق النائية، والعمل على ضمان الوصول إلى خدمات طاقة جيدة، وبسعر مناسب للمستهلكين المحليين في جميع مناطق الإنتاج، من خلال رؤية واضحة ومفصلة للاحتياجات في مجال الطاقة.(Ouki, 2020, P.8)

2.2.3- الاستراتيجية الوطنية للتحول في قطاع الطاقة لعام 2020: تعتزم موريتانيا خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بشكل مشروط بنسبة 92٪ على الأقل بحلول عام 2030، لذا اعتمدت استراتيجية وطنية لتحويل قطاع الطاقة عام 2020، تهدف إلى وضع موريتانيا كقطب مستقبلي للطاقات المتجددة، من خلال زيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة إلى 60٪ بحلول عام 2030، وذلك تمشيًا مع مساهماتها المحددة وطنيًا بموجب اتفاق باريس، ولتحقيق هذه الغاية تخطط موريتانيا لإنتاج وتصدير الهيدروجين الأخضر، وكذلك إنتاج الغاز الطبيعي من مشروع السلحفاة أحميم (GTA)، واستهلاكه محليًا وتصديره.(Extractive Industries, 2022, P.1)

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى:

- ضمان أمن الطاقة، ووصول الكهرباء لجميع المواطنين بحلول عام 2030.
- جعل الطاقة محرك أساسي للاقتصاد الوطني، وشبه الإقليمي والدولي.

ولترجمة هذه الرؤية يتم العمل على عدة محاور منها:

- إنهاء المرحلة الأولي من تطوير حقل السلحفاة أحميم، وإنتاج الغاز بداية من عام 2024 بحجم 2,5 مليون طن من الغاز المسال سنويًا، ثم العمل على تطوير المرحلة الثانية لإضافة ما بين 2,5 إلى 3 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال سنويًا.
- اتخاذ القرار النهائي المتعلق بالاستثمار في منطقة بئر الله عام 2025.
- تطوير مشاريع لإنتاج الهيدروجين الأخضر.

وتأسيسا على ذلك، تحظى سياسات تطوير مشاريع الغاز الطبيعي وتعظيم عوائده على الاقتصاد، ودمج المؤسسات الوطنية في الصناعة الناشئة، وتكوين كادر بشري، وتوفير الكفاءات، وتطوير التعليم الجامعي والمهني في المجالات المرتبطة به، بأولوية خاصة ضمن سياسة التحول الطاقوي، حيث تشير التوقعات الاقتصادية إلى أن الطلب العالمي على الغاز سيشهد تزايدًا متناميًا، يبلغ ذروته في أفقِ 2035، مع تزايد الطاقة المنتجة من الهيدروجين النظيف ومشتقاته.

التعاون الاقليمي: سعت موريتانيا لتحقيق تعاون إقليمي استراتيجي مع دول الجوار وشركائها الإقليميين لتحقيق الاستفادة من الغاز المكتشف وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، ومن جهودها في هذا الشأن:

- مشروع مانانتالي للطاقة: وهو من أهم صور التكامل الإقليمي للبنية التحتية الأساسية، سيضمن المشروع إمدادات الطاقة الكهربائية بأقل تكلفة، حيث يهدف إلى توفير الطاقة الكهربائية بتكلفة أقل -حوالي 27 فرنك أفريقي/كيلووات ساعة- لمالي والسنغال وموريتانيا من محطة للطاقة الكهرومائية مجهزة بخمس مجموعات تبلغ قدرة كل منها 40 ميجاوات، بمتوسط إنتاج سنوي قدره 804 جيجاوات/ساعة، وسيتم إنشاء شبكة جهد عالي لنقل وتبادل الطاقة الكهربائية بين الدول الثلاث. (African Development, 2024)

- حضور القمة السابعة لمنتدى الدول المُصدرة للغاز الطبيعي في الجزائر، والمنعقد بهدف رسم مسار مستدام وآمن للطاقة وضمان استقرار أسواق الغاز العالمية، يضم المنتدى نحو 19 دولة منها 12 دولة كاملة العضوية، موريتانيا عضو مراقب في المنتدى، سعت موريتانيا من خلال حضور هذه القمة إلى تعزيز مجالات التعاون مع الجزائر، خاصة وأن الجزائر تقدم الدعم الفني لموريتانيا وتعمل على تحسين الخبرات والاستثمارات ونقل تكنولوجيا.

- موريتانيا واحدة من الدول المقرر أن يمر بها خط الغاز نيجيريا – أوروبا، والذي يبلغ طوله نحو 5600 كم، لنقل 30 مليار متر مكعب سنويًا من الغاز النيجيري إلى أوروبا والذي يمر على 13 دولة من غرب أفريقيا؛ حيث يبدأ مساره من جزيرة براس في نيجيريا مرورًا بكل من بنين، وتوغو، وغانا، وكوت ديفوار، وليبيريا، وسيراليون، وغينيا، وغينيا بيساو، وغامبيا، والسنغال، وموريتانيا ثم إلى المغرب ومنها إلى أوروبا عبر إسبانيا، وقد بدأت الدراسات الفنية للمشروع عام 2018، ولم يدخل المشروع حيز التنفيذ الفعلي حتى الآن، وتقدر التكلفة الإجمالية للمشروع نحو 25 مليار دولار. (سامي، 2023)

- تنفيذ مشروع ربط كهربائي بين موريتانيا ومالي بجهد 225 كيلو فولت، في إطار مبادرة "الصحراء مصدرا للطاقة"، وإنشاء خط كهرباء عالي الجهد بطول 1373 كيلومتر، بقدرة عبور تبلغ 600 ميجاوات بين البلدين، يتم تمويل المشروع بتكلفة إجمالية قدرها 667 مليون دولار، بقروض ومنح لكل من صندوق التنمية الأفريقي، وصندوق المناخ الأخضر، وصندوق الاستثمار في المناخ، والوكالة الفرنسية للتنمية، وبنك الاستثمار الأوروبي.(Kariuki, 2023, P.1)

- المشاركة في المنتدى الإقليمي للدول المطلة على الحوض الساحلي MSGBC (موريتانيا والسنغال وغامبيا وغينيا بيساو وغينيا كوناكري)، المقام في موريتانيا في نوفمبر 2023، بهدف البحث عن طرق استغلال موارد قطاع الغاز، والدفع بقطاعات الطاقة- بما فيهم البترول والغاز- إلى مقدمة الفعل التنموي، لتحقيق تنمية اقتصادية طويلة الأجل في المنطقة. (صبح، 2023)

خاتمة:

نجح قطاع الطاقة في موريتانيا في بلورة رؤى استراتيجية متكاملة، تهدف في المقام الأول إلى جعل موريتانيا قطبًا مستقبليًا للطاقات المتجددة، ولإنتاج وتصدير الغاز واستهلاكه محليًا، ومع وجود إجمالي نحو 100 تريليون قدم مكعب من احتياطيات الغاز الطبيعي، منهم حوالي 60 تريليون قدم مكعب يمكن استخراجها من الناحية الفنية، فإن موريتانيا تمتلك موارد الغاز الطبيعي المحتملة لتصبح مقاطعة غاز أفريقية.

من خلال ما تقدم حاولت هذه الدراسة اختبار صحة الفرضية القائلة إنه يمكن لاحتياطات للغاز الطبيعي في موريتانيا تلبية الطلب الداخلي والخارجي وتحقيق المنافسة في السوق العالمية للغاز الطبيعي، وذلك من خلال عرض مفهوم وأهمية الطاقة للتنمية الاقتصادية في المبحث الأول، مع عرض لمصادر الطاقة المتجددة وغير المتجددة، مع التركيز على الغاز الطبيعي باعتباره أحد مصادر الطاقة غير المتجددة التي تحقق التوازن بين الكفاءة واعتبارات البيئة.

وفي المبحث الثاني تم التطرق لاحتياطات الغاز الطبيعي في موريتانيا، والكميات القابلة للاستخراج، وأسواق الغاز المحلية في موريتانيا، بينما تعرض المبحث الثالث للطلب المستقبلي المحلي والخارجي على الغاز الطبيعي الموريتاني.

وحيث أن استهلاك موريتانيا في الغالب لن يتجاوز 0,6 مليار متر مكعب من الغاز بحلول عام 2030، وهذه إمكانات محدودة بالنسبة لسوق الغاز المحلي، مقارنة باحتياطيات الغاز المعلنة، ولهذا فإن تحويل هذه المنطقة إلى مقاطعة للغاز الطبيعي سوف يحتاج إلى أن يكون مدعومًا بصادرات الغاز الطبيعي المسال، وهو ما تركز عليه موريتانيا لتطوير إمكانات الغاز الطبيعي، وكانت أهم النتائج والتوصيات كالتالي:

.

أولاً: النتائج:

- أصبح الغاز الطبيعي منافسًا للنفط والفحم، خاصة في ظل زيادة استخدامه في توليد الكهرباء، ومن المتوقع استمرار التوسع في صناعته على حساب العنصران الآخران.
- موريتانيا في طريقها لتحقيق أمن واستدامة الطاقة، على الرغم من انها حتى عام 2015 تقريبًا لم يكن لديها أي مصادر للوقود الأحفوري، ومن المتوقع تحسن هذا الوضع عند استغلال الغاز الطبيعي المكتشف في أغراض توليد الكهرباء .
- إن الاستفادة الحقيقية من عائدات احتياطات الغاز الطبيعي المكتشفة، لازالت تتطلب بعض الوقت، حيث أن مردودية المرحلة الأولى من مشروع الغاز لن تكون مؤثرة، وإنما التأثير الأكبر بعد المراحل التالية من السلحفاة أحميم والاستثمار في بئر الله.

ثانيًا: التوصيات:

- ضرورة العمل على تحقيق الاستغلال الأمثل للغاز الطبيعي، خاصة في ظل الاحتياطات الكبيرة المؤكدة في موريتانيا.
- السعي وراء زيادة فرص التعاون الإقليمي بين موريتانيا والسنغال، بالإضافة إلى الجزائر باعتبارها أكبر منتجي ومصدري الغاز في المنطقة، للاستفادة المثلى من هذه الاكتشافات، مع العمل على إنشاء شبكة أنابيب متكاملة بين هذه الأقاليم ودول الاستهلاك، للمساعدة على نقل الغاز وتقليل تكاليف النقل.

- استغلال خط أنبوب الغاز الذي يربط بين المغرب وموريتانيا، والمستخدم في نقل الغاز النيجيري إلى أوروبا، حيث يحقق الربط بين البلدين بهذا الخط فرص واعدة، خاصة وأن المسافة التي تربط بينها قصيرة لا تزيد عن 1200-1300كم تقريبًا، من خلال هذا الانبوب يمكن أن يُصدر غاز موريتانيا إلى أوروبا، كما يستفيد المغرب من الحصول على الغاز بثمن مناسب، وهو ما يتطلب بدايةً حل النزاع السياسي بين دولة المغرب وإقليم الصحراء الغربية -لمرور الخط عبر أراضيه- بما يضمن انسياب الحركة التجارية الدولية لاسيما المتعلقة بالطاقة.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

1. الشهرستاني، حسين (2023)، مصادر الطاقة ومستقبل البشرية (الطبعة الأولى). النجف، العراق: مركز الرافدين للحوار.
2. الطاقة. (2022). توقعات مزيج الطاقة العالمي بحلول 2045.. النفط المصدر الرئيس (إنفوغرافيك). تم الاسترجاع من الرابط التالي:

https://attaqa.net/2022/11/02/توقعات-مزيج-الطاقة-العالمي-بحلول-2045-الن/

3. المؤسسة العامة للنفط. (2013). كيف يتم تسعير الغاز الطبيعي في العالم؟. تم الاسترجاع من الرابط التالي:

http://gpc.com.sy/index.php/studies/gas-studies/28-gasprice-2

4. الوكالة الدولية للطاقة المتجددة. (2020). تبني مصادر الطاقة المتجددة البحرية لدعم الاقتصاد الأخضر. أبو ظبي: الوكالة الدولية للطاقة المتجددة IRENA.
5. بدروني، هدى. (2020). الاستثمار في الطاقات المتجددة ودوره في تحقيق ثنائية حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة بالجزائر.مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 6، العدد3.
6. بورنان، إبراهيم (2007). الغاز الطبيعي ودوره في تأمين الطلب على الطاقة في المستقبل حالة الجزائر. (رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر).
7. بيات، رمضان وصياغ، أحمد رمزي (2023)، الغاز الطبيعي الجزائري كمورد لتحقيق الانتقال الطاقوي آفاق 2030. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 12، العدد1.
8. رولامي، عبد الحميد وآخرون (2021). تنافسية صناعة الغاز المسال الجزائري في السوق الدولية، بين الواقع المتعثر وتحديات النهوض (دراسة مقارنة مع قطر، والولايات المتحدة وأستراليا)، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد2.
9. سامي، تامر محمد. (2023)، أمن الطاقة ودوره في تشكيل العلاقات الإقليمية في أفريقيا (دراسة)، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية. تم الاسترجاع من الرابط التالي:

https://pharostudies.com/أمن-الطاقة-ودوره-في-تشكيل-العلاقات-الإ/

10. سكاي نيوز عربية. (2022)، دولة عربية تقتحم نادي مصدري الغاز.. الأرقام هائلة. تم الاسترجاع من الرابط التالي:

https://www.skynewsarabia.com/business/1533532-دولة-عربية-تقتحم-نادي-مصدري-الغاز-الأرقام-هائلة

11. صبح، نوار. (2023). قطاع الغاز في موريتانيا يؤدي دورًا محوريًا بإزالة الكربون ودعم التصنيع (تقرير). تم الاسترجاع من الرابط التالي:

https://attaqa.net/2023/03/10/قطاع-الغاز-في-موريتانيا-يؤدي-دورًا-محو/

12. فرحات، محمد. (2023)، دور قطاع توليد الطاقة الكهربائية في تحقيق الاستدامة وأمن الطاقة، بحث مقدم إلى مؤتمر الطاقة العربي الثاني عشر الطاقة والتعاون العربي (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 11-12 ديسمبر 2023م.

13. مادروجا، رامون بيتشس وآخرون. (2011). مصادر الطاقة المتجددة والتخفيف من آثار تغير المناخ. جنيف: الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC.

14. وزارة الاقتصاد والمالية. (2017). الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك 2016-2030. (المجلد الثاني). نواكشوط: الجمهورية الإسلامية الموريتانية وزارة الاقتصاد والمالية.

15. وكالة ترقيه الاستثمارات في موريتانيا. (2023). دليل الاستثمار في مجال الصناعات الاستخراجية بموريتانيا. نواكشوط: وكالة ترقيه الاستثمارات في موريتانيا.

Romanization of Arabic Bibliography

1. Al-Shahrastānī, Ḥusayn (2023), Maṣādir Al-Tāqah Wa-Mustaqbal Al-Basharīyah (Al-Ṭab‘ah Al-Ulá). Al-Najaf, Al-‘Irāq : Markaz Al-Rāfidayn Lil-Ḥiwār.
2. Al-Ṭāqah. (2022). Twq‘āt Mzyj Al-ṭāqah Al-‘Ālamī Bḥlwl 2045 .. Al-Nafṭ Al-Maṣdar Al-Ra’īs (Infwghrāfyk). Tamma Alāstrjā‘ Min Alrābṭ Al-Tālī : Https : / / attaqa. net / 2022/11/02 / twq‘āt-mzyj-ālṭāqt-āl‘ālmy-bḥlwl-2045-āln /
3. Al-Mu’assasah Al-‘Āmmah Lil-Nafṭ. (2013). Kayfa Yatimmu Ts‘yr Al-Ghāz Al-Tabī‘ī fī Al-‘Alam?. Tamma Alāstrjā‘ Min Alrābṭ Al-Tālī : Http : / / gpc. com. sy / index. php / studies / gas-studies / 28-gasprice-2
4. al-Wakālah al-Dawlīyah lil-Ṭāqah al-mutajaddidah. (2020). tabannī maṣādir al-ṭāqah al-mutajaddidah al-baḥrīyah li-Da‘m al-iqtiṣād al-Akhḍar. Abū Ẓaby : al-Wakālah al-Dawlīyah lil-Ṭāqah al-mutajaddidah IRENA.
5. Bdrwny, Hudá. (2020). al-istithmār fī al-ṭāqāt al-mutajaddidah wa-dawruhu fī taḥqīq thunā’īyat Ḥimāyat al-bī’ah wa-taḥqīq al-tanmiyah al-mustadāmah bi-al-Jazā’ir. Majallat al-riyādah li-iqtiṣādīyāt al-A‘māl, al-mujallad 6, al‘dd3.
6. Būrnān, Ibrāhīm (2007). al-ghāz al-ṭabī‘ī wa-dawruhu fī ta’mīn al-ṭalab ‘alá al-ṭāqah fī al-mustaqbal ḥālat al-Jazā’ir. (Risālat duktūrāh, Kullīyat al-‘Ulūm al-iqtiṣādīyah wa-‘ulūm al-tasyīr, Jāmi‘at al-Jazā’ir).

7. Bayāt, Ramaḍān wṣyāgh, Aḥmad Ramzī (2023), al-ghāz al-ṭabī‘ī al-Jazā’irī kmwrd li-taḥqīq al-intiqāl alṭāqwy Āfāq 2030. Majallat adā’ al-mu’assasāt al-Jazā’irīyah, al-mujallad 12, al‘dd1.
8. Rwlāmy, ‘Abd al-Ḥamīd wa-ākharūn (2021). tanāfusīyat ṣinā‘at al-ghāz al-masālik al-Jazā’irī fī al-Sūq al-Dawlīyah, bayna al-wāqi‘ al-muta‘aththir wa-taḥaddiyāt al-nuhūḍ (dirāsah muqāranah ma‘a Qaṭar, wa-al-Wilāyāt al-Muttaḥidah w’strālyā), Majallat Ma‘had al-‘Ulūm al-iqtiṣādīyah, al-mujallad 24, al‘dd2.
9. Sāmī, Tāmir Muḥammad. (2023), Amn al-ṭāqah wa-dawruhu fī tashkīl al-‘Alāqāt al-iqlīmīyah fī Afrīqiyā (dirāsah), Markaz Fārūs lil-Istishārāt wa-al-Dirāsāt al-Istirātījīyah. Tamma Alāstrjā‘ Min Alrābṭ Al-Tālī:
Https : / / pharostudies. com / amn-ālṭāqt-wdwrh-fy-tshkyl-āl‘lāqāt-āl’ /
10. Skāy nywz ‘Arabīyah. (2022), Dawlat ‘Arabīyah taqtaḥimu Nādī mṣdry al-ghāz .. al-arqām hā’lh. Tamma Alāstrjā‘ Min Alrābṭ Al-Tālī:
Https : / / www. skynewsarabia. com / business / 1533532-dwlt-‘rbyt-tqtḥm-nādy-mṣdry-ālghāz-ālāórqām-hāyólh
11. Ṣubḥ, Nawwār. (2023). Qiṭā‘ al-ghāz fī Mūrītāniyā yu’addī dwran mḥwryan b’zālh al-karbūn wa-Da‘m al-taṣnī‘ (taqrīr). Tamma Alāstrjā‘ Min Alrābṭ Al-Tālī:
Https : / / attaqa. net / 2023/03/10 / qṭā‘-ālghāz-fy-mwrytānyā-y’dy-dwran-mḥw /
12. Faraḥāt, Muḥammad. (2023), Dawr Qiṭā‘ tawlīd al-ṭāqah al-kahrabā’īyah fī taḥqīq alāstdāmh wa-amn al-ṭāqah, baḥth muqaddam ilá Mu’tamar al-ṭāqah al-‘Arabī al-Thānī ‘ashar al-ṭāqah wa-al-ta‘āwun al-‘Arabī (al-Ṣundūq al-‘Arabī lil-Inmā’ al-iqtiṣādī wa-al-ijtimā‘ī, 11-12 Dīsimbir 2023m.
13. Mādrwjā, rāmwn bytshs wa-ākharūn. (2011). maṣādir al-ṭāqah al-mutajaddidah wāltkhfyf min Āthār Taghayyur al-munākh. Jinīf : al-Hay’ah al-ḥukūmīyah al-Dawlīyah al-ma‘nīyah bi-taghayyur al-munākh IPCC.
14. Wizārat al-iqtiṣād wa-al-mālīyah. (2017). al-Istirātījīyah al-Waṭanīyah lil-numūw almtsār‘ wālrfāh al-mushtarak 2016-2030. (al-mujallad al-Thānī). Nuwākshūṭ : al-Jumhūrīyah al-Islāmīyah al-Mūrītānīyah Wizārat al-iqtiṣād wa-al-mālīyah.
15. Wakālat trqyh al-istithmārāt fī Mūrītāniyā. (2023). Dalīl al-istithmār fī majāl al-Ṣinā‘āt alāstkhrājyh bi-Mūrītāniyā. Nuwākshūṭ : Wakālat trqyh al-istithmārāt fī Mūrītāniyā.

1. African Development Bank Group. (2024). Multinational - OMVS (Mali-Mauritania-Senegal): Manantali Energy Project. Retrieved from: https://mapafrica.afdb.org/en/projects/46002-P-Z1-F00-023
2. Birol, Fatih. (2023). World Energy Outlook 2023. paris: International Energy Agency (IEA).
3. Corbo, Sebastiano. (2023). Gas Reserves in Mauritania are an Opportunity to Drive Economic Development. London: The London School of Economics and Political Scienc.
4. CWP. (2022). Mauritania and CWP sign a framework agreement for the US$ 40 billion AMAN green hydrogen project. Retrieved from: https://cwp.global/mauritania-and-cwp-sign-a-framework-agreement-for-the-us-40-billion-aman-green-hydrogen-project/.

5. Dale, Spencer. (2022). Bp Statistical Review of World Energy 2022 (71st edition) London: bp Statistical Review of World Energy.

6. Extractive Industries Transparency Initiative. (2022). Pathways to Energy Transition Mauritania (Factsheet). Norway: Extractive Industries Transparency Initiative (EITI).

7. Kariuki, Kevin Kanina. (2023). Rapport D'Evaluation Du Projet Multinational - Initiative « Desert to Power» - PROJET D'Interconnexion Elctriqe. Tunis :Fonds africain de développement.

8. Knoema. (2024). موريتانيا - إجمالي التوليد الصـــافي للكهرباء. Retrieved from: https://ar.knoema. com/atlas/موريتانيا/topics/الطاقة/الكهرباء/صافي-توليد-الكهرباء.

9. Kosmos Energy. (2023). Mauritania & Senegal: Greater Tortue Ahmeyim. Retrieved from: https://www.kosmosenergy.com/greater-tor

10. La Halle Aux Sucres (2019). APRÈS LE PÉTROLE Dérèglement climatique et transition énergétique. France-Dunkerque, Halle Aux Sucres.

11. Looney, Bernard. (2021). Statistical Review of World Energy 2021 (70th edition). London: Statistical Review of World Energy.

12. Ouki, Mostefa. (2020). Mauritania - Senegal: an emerging New African Gas Province –is it still possible?. (OIES PAPER: NG163) Oxford- United Kingdom: Oxford Institute for Energy Studies.

13. Our World in Data. (2024). Share of electricity production by source, Mauritania. Retrieved from: https://ourworldindata.org/grapher/share-elec-by-source?country=~MRT.

14. Statistics Time. (2024). List of Countries by GDP (nominal) per capita. Retrieved from: https://statisticstimes.com/economy/countries-by-gdp-capita.php

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية OPEN ACCESS
(2024) 31 العدد / 7 المجلد VOL 7 / ISSUE 31 (2024)
ISSN: 2569-7366

Received التسلم	Revised التعديل	Accepted القبول	ORCID حساب
2024-10-18	2024-10-22	2024-11-10	DOI : https://orcid.org/0009-0004-9700-3458

البعد الأخلاقي في المجال المصرفي (البطاقة البنكية كنموذج)

The ethical dimension in the banking field (the bank card as a model)

محمد برنيشي

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال الرباط، المغرب

Mohamed.bernichi@gmail.com

حساب 0009-0004-9700-3458

Abstract

The Moroccan legislator has tried as much as possible to qualify its commercial legal arsenal to be compatible with international liberal legislation, in order to combat immoral practices that cause financial scandals or damage to the business sector. Since the business field is broad and diverse, the researcher has chosen to shed light on the banking field as one of the important drivers of the economy. In this regard, by examining the banking law and the commercial code, respectively, we will find that among the most important ethical dimensions that the legislator has ensured to include and related to banking transactions, is what is related to contracts related to deposits and banking services, especially the protection it provided to means of payment from forgery and counterfeiting, then the commitment to banking professional secrecy between the bank and its clients, And also the issue of the bank dealing in usury, which some see as immoral, which is what prompted the commercial legislator to organize in recent years banking laws whose sources are Islamic religious and ethical, based on avoiding usury in its transactions, which are called participatory banks, which operate in complete separation from traditional banks, through legitimate and ethical contracts and products. But what concerns us are the unethical practices that occur on the bank card as an important means in the banking sector, and by attacking it we have attacked the economy, which has known strict regulation by the legislator with the aim of protecting it from forgery or illegal uses or theft or information fraud by using its secret numbers in electronic commerce, which knows many criminal images in the criminal reality, in the information and non-information environments.

Keywords: Digital economy, bank card, forgery or counterfeiting, cybercrime, criminal law.

ملخص

حاول المشرع المغربي قدر المستطاع تأهيل ترسانته القانونية التجارية، لتتلاءم مع التشريعات الدولية الليبرالية بغية محاربة الممارسات المنافية للأخلاق والمتسببة في فضائح مالية أو أضرار لقطاع الأعمال، وما دام أن مجال الأعمال واسع ومتشعب فإن الباحث اختار تسليط الضوء على المجال البنكي باعتباره أحد المحركات الهامة للإقتصاد، وفي هذا الصدد باستقرائنا للقانون البنكي ومدونة التجارة على التوالي سوف نجد أن من بين أهم الأبعاد الأخلاقية التي سهر المشرع المغربي على تضمينها والمتصلة بالمعاملات المصرفية، ما ارتبط بالعقود المتعلقة بالإيداع والخدمات البنكية، خصوصا الحماية التي وفرها لوسائل الأداء من التزوير والتزييف، ثم الالتزام بالسر المهني البنكي بين البنك وعملائه، وكذا إشكالية قيام البنك على الفائدة التي يراها البعض منافية للأخلاق وهو الشيء الذي دفع بالمشرع التجاري إلى تنظيمه في السنين الأخيرة لقوانين مصرفية مصادرها دينية إسلامية أخلاقية، تقوم على تفادي الربى في معاملاتها والتي أطلق عليها إسم البنوك التشاركية، تزاول نشاطها في انفصال تام عن البنوك التقليدية، عبر عقود ومنتوجات شرعية أخلاقية، لكن ما يهمنا في كل هذا وذاك هو الممارسات اللاأخلاقية الواقعة على البطاقة البنكية باعتبارها الوسيلة البارزة في القطاع البنكي والتي بالاعتداء عليها نكون قد اعتدينا على الاقتصاد، والتي عرفت تنظيما محكما من طرف المشرع بهدف حمايتها من التزوير أو الاستعمالات غير المشروعة أو السرقة أو التحايل المعلوماتي باستعمال أرقامها السرية في التجارة الالكترونية، والتي تعرف صور إجرامية عديدة في الواقع الإجرامي في البيئتين المعلوماتية وغير المعلوماتية.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد رقمي، بطاقة بنكية، تزوير أو تزييف، جريمة معلوماتية، قانون جنائي.

مقدمة:

لقد كان للتقدم العلمي في وسائل الإتصال والمعلومات والتطبيقات الإلكترونية، وبصفة خاصة عبر شبكة الإنترنيت، أن ظهرت التجارة الإلكترونية E-Commerce ومنها ظهرت فكرة النقود الإلكترونية حيث يتم إجراء المدفوعات وسداد المستحقات من خلال قنوات اتصال إلكترونية، مما يؤدي إلى سرعة وسهولة تسوية المدفوعات وتقليل الحاجة إلى الإحتفاظ بالنقود السائلة ومن ثم تسهيل المعاملات التجارية والتسوق والشراء وتحويل المبالغ المالية ودفع الفواتير المستحقة[1]. والتي تلعب فيها البطاقة البنكية دورا محوريا في الوفاء بالالتزامات التجارية إما في إطار تجارة دولية أو وطنية.

حيث تعتبر بطاقة الدفع الإلكتروني بطاقة للإئتمان وهي بطاقة مستطيلة مصنوعة من مادة بلاستيكية معينة مركب عليها شريط مغناطيسي حساس لحفظ البيانات، وهذه البطاقة تحمل إسم المؤسسة المصرفية المصدرة لها وشعارها، واسم حامل البطاقة ورقم حسابه وتاريخ انتهاء صلاحيتها وتوقيع حامله، وبذلك وبعد إصدار البنك لها وتفعيله لخصائصها الإلكترونية يمكن أن تستخدم هذه البطاقة من قبل حاملها كوسيلة للوفاء بما عليهم من مستحقات بدلا من الإستخدام المباشر للنقود التقليدية[2]. إذ تخول حاملها الوفاء بقيمة السلع والخدمات التي يحصل عليها من بعض المحلات التجارية المتعاقدة من الجهة المصدرة لها، وذلك بتحويل قيمة البضائع والخدمات من حساب حامل البطاقة إلى حساب التاجر[3].

وبالتالي يلاحظ أن البطاقة البنكية يمكن أن تؤدي وظائف عديدة فتسمح بسحب النقود وهنا يطلق عليها بطائق سحب النقود، وتقوم بالوفاء للتجار بثمن السلع التي حصل عليها الحامل وتسمى **بطاقة الوفاء**، ويمكنها تمكين الحامل من استعمال الإئتمان الممنوح من مُصدر البطاقة وتعد بذلك بطاقة ائتمان[4]. لذلك فإن البطاقة البنكية هي وسيلة أداء وسحب وائتمان في نفس اللحظة، لذلك فهي محاطة بالمشاكل بسبب الخدمات العديدة المدمجة فيها.

كما أن هناك حدود معينة تتعلق باستخدام بطاقات الدفع الإلكترونية، فهذه البطاقات تصدر في حدود سقف مالي معين لا يجوز للعميل تجاوزه، أيضا منها ما هو محدود النطاق الجغرافي في حدود الدولة التي صدرت فيها، ومنها بطاقات ذات طبيعة عالمية ويمكن استخدامها في جميع دول العالم، كذلك تستخدم البطاقة فقط لدى المنشآت التجارية التي تضع على أبوابها أو نقاط المحاسبة بها علامات معينة تفيد قبول البطاقة كوسيلة وفاء أو دفع للمستحقات[5].

وبخصوص سحب النقود في الخارج فيتم سحبه بعملة الدولة التي يتم فيها السحب، وتقيد قيمتها في الجانب المدين من حساب الحامل بعد تحويلها إلى عملة الدولة المصدرة فيها البطاقة، فإذا ما تم السحب في أوروبا باستخدام بطاقة فيزا إنتر بنك الصادرة بالمغرب، فإن السحب يكون باليورو وتقيد القيمة مضافا إليها العمولة بالدرهم المغربي على حساب الحامل، إضافة إلى ذلك

1 أيمن النحراوي، لوجستيات التجارة الدولية، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، الطبعة الأولى 2008، ص: 136
2 أيمن النحراوي، المرجع السابق، ص: 136، 137
3 ضياء علي أحمد نعمان، المسؤولية المدنية الناتجة عن الوفاء الإلكتروني بالبطائق البنكية، المطبعة الوراقة الوطنية الطبعة الأولى 2010، ص: 23
4 ضياء علي أحمد نعمان، المرجع السابق، ص: 21
5 أيمن النحراوي، المرجع السابق، ص: 137

يمكن للحامل سحب النقود من داخل البنوك المنضمة للشبكة المصدرة للبطاقة في الخارج سواء البنوك المنضمة لشبكة visa أو mastercard أو eurocard[6].

إشكالية البحث

إن التقدم الذي عرفه العالم على مستوى تكنولوجيا الإتصال والمعلومات، قد حول البنوك من تواجدها المادي والمكاني إلى تواجدها المجرد في المواقع الإلكترونية (Fin Tech)، لكن هذا ليس موضوعنا وإنما الذي يهمنا هو التحول الذي عرفته الأموال الورقية والمعدنية من انتقالها من عالمها المادي الملموس إلى عالمها المحسوس والمجرد، حيث أصبح عالم المال والأعمال يعتمد بشكل كبير على هذه الخدمات الإلكترونية البنكية من أجل ممارسة أنشطته التجارية والإقتصادية والوفاء بالتزاماتها، والتي تتم إما عن طريق الموزعات والشباكات الآلية للأوراق المالية، أو النهايات الطرفية لنقط البيع الإلكترونية، أو التطبيقات البنكية المشحونة على الحاسوب والهاتف الذكي، أو عن طريق البطاقة البنكية الإلكترونية...

الشيء الذي أفرز على مستوى الممارسة التجارية عدة تحديات ومخاطر مست هاته المعاملات، منها ما هو ذو طابع إجرامي محض انصب على المعاملة الإلكترونية مباشرة، ومنها ما ارتبط بمخاطر أخرى ارتكزت بالأساس على ضعف السياسة الأمنية المعلوماتية لهاته المعاملات، وهو ما دفع بالساهرين على السياسة الجنائية في ميدان الأعمال والإقتصاد إلى التدخل عبر سن قواعد جنائية رادعة محاولة منهم في توفير تلك الحماية الجنائية المرجوة ضد المعتدين على تلك الخدمات البنكية المقدمة في هذا الإطار، لتبقى الحماية التي تتحقق عن طريق **أمن المعلومات** الوسيلة الناجعة لضمان السير المنتظم والآمن لهذه المعاملات محققة في نفس الوقت ثقة وارتياحا لدى البنوك والعملاء على حد سواء، وبالتالي نجد أن المشرع قد واكب هذا التطور وضمن مقتضيات تراعي الأخلاق عبر تجريمها فعل التزوير والتزييف والاستعمالات غير المشروعة لوسائل الأداء هاته، كما جرم العديد من صور أفعال الاعتداء المادي على البطاقة البنكية والتي تدخل في إطار الأفعال المنافية للأخلاق.

وتأسيسا على ما سبق إلى أي حد أفلحت السياسة الجنائية المغربية في توفير حماية للبطاقة البنكية من الاعتداءات اللاأخلاقية الواقعة عليها والمتمثلة في التزوير والتزييف والاستعمالات الغير مشروعة لها؟

<u>وبناء على هذا التساؤل سوف يحاول الباحث الإجابة على:</u>

- إلى أي حد تعددت الأفعال الجرمية الواقعة على البطاقة البنكية؟
- إلى أي حد تعددت التكييفات القانونية لهذه الجرائم قضائيا؟

فرضية البحث:

من خلال هذه الدراسة سوف يفترض الباحث أن مجال الأعمال في علاقته بالسياسة الجنائية لعالم التجارة قد تمكن من تخليق المعاملات وبث الثقة والطمأنينة في الاقتصاد، وأن أي اعتداء على البطاقة البنكية يجد النص المناسب لردع الجناة والتصدي

6 ضياء علي أحمد نعمان، مرجع سابق ، ص: 23

للمخاطر الإجرامية الواقعة على أموال التجار ورجال الأعمال، أي أن الحماية القانونية والقضائية للبطاقة البنكية على المستوى التطبيقي وجدت الطريق الصحيح نحو سياسة التخليق المرتبطة بمجال الأعمال.

أهداف البحث

يهدف البحث بشكل أساسي إلى فضح الممارسات اللاأخلاقية المرتكبة ضد بعض الخدمات البنكية والمتجلية أساسا في تلك الاعتداءات التي تطال البطاقة البنكية باعتبارها الوسيلة الأكثر استعمالا في تسوية المعاملات التجارية والوفاء بالالتزامات التعاقدية، والتي تتخذ صور عديدة يصعب على دارسي الاقتصاد الإحاطة بها دون مرشد قانوني في المجال البنكي، وبالتالي فإن أهداف البحث الأولية هي تمكين التجار ودارسي الاقتصاد من التعرف على التكييف القانوني السليم المنطبق على كل صورة من صور الأفعال الجرمية الواقعة على هذه الوسيلة البنكية، في إطار القانون والتجارة المغربية حصرا.

الدراسات السابقة

تعتبر الدراسة التي أنجزها الأستاذ عبد الله محمد أحمام في كتابه الحماية الجنائية للبطاقة البنكية، سنة 2014 أهم دراسة في رفوف المكتبات المغربية التي وضح فيها الإشكاليات التي تواجه العدالة الجنائية على مستوى القوانين الإجرائية والموضوعية، حينما ترتكب جرائم ضد البطاقة البنكية، والتي وضح فيها بعض المزالق التي ترتكبها السلطة القضائية حين معالجة بعض الملفات الجنائية (قواعد الموضوع)، وكذا المشاكل التي لا زالت تتخبط فيها أجهزة الضابطة القضائية (قواعد المسطرة). والتي وضحتها أيضا المعاهدة الأوروبية للجريمة المعلوماتية بالتفصيل والدقة.

أسباب اختيار البحث

يعتبر الفساد في القطاع التجاري على العموم والمجال البنكي على الخصوص سببا مباشرا من أسباب تدهور الاقتصاد وفقدان الثقة في المعاملات التجارية، حيث تعتبر الممارسات المنافية للأخلاق المنصبة على البطاقة البنكية والمتمثلة في تلك الأفعال الإجرامية حسب المقتضيات القانونية المجرمة لهذه الأفعال، من بين العوامل الرئيسية المساهمة في هذا الفساد، ونظرا للخلط الذي يحدث لدى العديد من الدارسين سواء القانونيين أو الإقتصاديين في التعرف على التكييف المناسب لطبيعة الأفعال الجرمية المرتكبة ضد البطاقة البنكية، فإن الباحث قد ارتأى تسليط الضوء في هذا المقال على هذا الموضوع بغية وضع النقط على الحروف، لجعل القارئ قادر على استيعاب النصوص القانونية التي يمكن من خلالها مواجهة المعتدين على البطاقة البنكية بغية حماية الأشخاص أولا ثم التجار ثانيا.

منهج البحث

يعتمد البحث **المنهج الوصفي التحليلي** حيث سيقوم الباحث باستجلاء الصور الجرمية (وصف الظاهرة الجرمية) التي نظمها المشرع في القانون المغربي الواقعة على البطاقة البنكية، والتي لعبت فيها سياسة التجريم والعقاب دورا بارزا لحماية الأخلاق التجارية وضمان معاملات بنكية سليمة خالية من المشاكل والاعتداءات على البطاقة البنكية، وذلك باستقراء مختلف النصوص المتفرقة إما في القانون الجنائي أو مدونة التجارة أو القانون البنكي، التي تنطبق على هاته الصور المتعددة، للوصول إلى التكييفات النهائية التي اعتمدها القضاء في بعض قراراته، لمحاولة إزالة الخلط الواقع في أذهان القانونيين أو الإقتصاديين

بخصوص الظاهرة المدروسة، والتي تعتبر أرضية خصبة للتفكر والتدبر من لدن علماء الإجرام، أو من لدن علماء الاقتصاد على حد سواء.

1- الحماية الجنائية للبطاقة البنكية الإلكترونية:

قد تتعرض البطاقة البنكية حين إنجاز معاملات مصرفية لمخاطر، نذكر منها جرائم السرقة التي تتعرض لها هذه البطائق من طرف بعض الهاكرز الذين يستخدمون أرقامها السرية في تسوية معاملاتهم بالمجان، كما قد يتم سرقتها ثم استخدامها بطريقة غير مشروعة، وقد تتعرض للتزوير والتزييف، الشيء الذي دفع بالساهرين على العدالة الجنائية إلى البحث عن حلول لهاته المخاطر في سياسة التجريم والعقاب، عبر وضع نصوص تجرم فعل الدخول إلى مجموع أو بعض أنظمة المعالجة الآلية للمعطيات عن طريق **الاحتيال**، وكذا تجريم فعل تزوير أو تزييف وثائق المعلوميات أيا كان شكلها إذا كان من شأن التزوير أو التزييف إلحاق ضرر بالغير الواردة في القانون الجنائي، وكذا تجريم فعل التزوير والتزييف الوارد في مدونة التجارة، محاولة منهم توفير الحماية اللازمة لمجال الأعمال، بمحاربة الممارسات المنافية للأخلاق التي تقود إلى الإعتداء على البطاقة البنكية، وباقي الأوراق التجارية، حيث تبقى البطاقة البنكية المثال النموذجي باعتبارها تجمع بين حمايتين، حماية أولى باعتبارها ورقة تجارية، وحماية ثانية باعتبارها وثيقة معلوماتية.

1.1 – التنظيم التشريعي للبطاقة البنكية:

نظم المشرع المغربي المعاملات البنكية المتصلة بالأوراق التجارية في الكتاب الثالث من مدونة التجارة رقم 15.95، وقد وضع مقتضيات خاصة بهذا القسم الأول تضمن أحكام الكمبيالة، القسم الثاني تضمن أحكام السند لأمر، القسم الثالث تضمن أحكام الشيك، فيما القسم الرابع تضمن أحكام وسائل أداء أخرى، وقد نصت المادة 329 من مدونة التجارة على: "تعتبر وسيلة أداء، وفق مقتضيات المادة الرابعة من الظهير الشريف رقم 1-93-147 بتاريخ 15 من محرم 1414 (6 يوليو 1993) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بنشاط مؤسسات الائتمان ومراقبتها كل وسيلة تمكن كل شخص من تحويل أموال كيفما كانت الطريقة أو الخطة التقنية المستعملة لذلك..."، والتي تم نسخها حيث سوف تعرف فيما بعد تنظيما أوسع في المادة السادسة من القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها أي القانون البنكي، منظمة الإطار القانوني الخاص لوسائل الأداء والتحويلات المصرفية الإلكترونية ككل، وقد جاء فيها ما يلي: "تعتبر وسائل للأداء جميع الأدوات التي تمكن أي شخص من تحويل أموال كيفما كانت الدعامة أو الطريقة التقنية المستعملة لذلك. تعتبر كذلك وسيلة للأداء النقود الإلكترونية المعرفة كقيمة نقدية تمثل دينا على المصدر والتي تكون:

- مخزنة على دعامة إلكترونية
- ومصدرة مقابل تسليم أموال بمبلغ لا تقل قيمته عن القيمة النقدية المصدرة
- ومقبولة كوسيلة للأداء من قبل الأغيار غير الجهة المصدرة للنقود الإلكترونية".

وقد نظمت المادة 16 من القانون البنكي هذه الخدمات والتي جاء فيها ما يلي: "**تعتبر خدمات أداء**:

- عمليات تحويل الأموال

- الودائع والسحوبات النقدية في حساب أداء
- تنفيذ عمليات الأداء بواسطة أي وسيلة اتصال عن بعد، شريطة أن يعمل المتعهد فقط كوسيط بين المؤدي ومورد السلع والخدمات
- تنفيذ اقتطاعات دائمة أو أحادية وتنفيذ عمليات الأداء بالبطاقة وتنفيذ التحويلات، عندما تتعلق بالأموال الموظفة في حساب أداء

يراد بحساب أداء أي حساب يملكه مستعمل خدمات الأداء والذي يستخدم حصرا من أجل عمليات الأداء...".

كما أن المشرع نظم عملية تحويل النقود في المادة 519 من القانون البنكي والتي نصت على: "التحويل عملية بنكية يتم بمقتضاها إنقاص حساب المودع، بناء على أمره الكتابي بقدر مبلغ معين يقيد في حساب آخر. تمكن هذه العملية من:

- نقل مبلغ نقدي من شخص إلى آخر، لكل منهما حساب، لدى المؤسسة البنكية ذاتها أو لدى مؤسستين بنكيتين مختلفتين.
- نقل مبلغ نقدي بين حسابات مختلفة مفتوحة باسم نفس الشخص لدى المؤسسة البنكية ذاتها أو لدى مؤسستين بنكيتين مختلفتين. إذا كان المستفيد من التحويل مكلفا بنقل المبلغ إلى الجانب الدائن من حساب شخص آخر، وجب ذكر اسم هذا الأخير في أمر التحويل".

فبالرغم مما قد يبدو في اشتراط الكتابة في الأمر بالتحويل، من عدم انسجام مع طبيعة العمليات البنكية التي تتم في مجملها عن طريق المعالجة المعلوماتية وما يستتبع ذلك من استعمال الأشرطة الممغنطة، فإننا نرى بأن هذا الإشتراط تقتضيه ضرورة حماية الزبناء في مواجهة البنوك، لا سيما وأن هناك العديد من المشاكل التي تتعلق بالإثبات قد أثيرت بشأن النزاعات الناشئة عن التجارة الالكترونية بصفة عامة وكذا بشأن تنفيذ التعليمات الصوتية المسجلة على الأشرطة الممغنطة من طرف أصحاب الحسابات البنكية الإلكترونية بصفة خاصة[7].

لذلك فالملاحظ حين استصدار العميل أمرا بالتحويل البنكي الإلكتروني فإن الطرق الحديثة في الإثبات تغيرت بتغير الوسيلة المنجزة للعملية، وبالتالي فإن العميل غير ملزم بالكتابة ما دام أن التقنية تتكفل بذلك تضمن أثر العملية تلقائيا تسهيلا للوقت ما دام أن النشاط التجاري مطبوع بالسرعة حين إبرام التعاقدات، الشيء الذي ساهم في رقمنة الاقتصاد.

وبالتالي بعد أن كانت البنوك تقوم بعملية التحويل بناء على أمر مكتوب وموقع من العميل، أصبح بالإمكان إعطاء الأمر بشكل إلكتروني نظرا لظهور أنظمة آمنة لاستخدامه[8]. وفي نفس السياق أصدر والي بنك المغرب منشور[9] رقم 6/و/2016 صادر في 10 يونيو 2016 بتحديد شروط وكيفيات تطبيق المادة 22 من القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الإئتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، حيث نص في المادة 7 من هذا المنشور على: "يجب أن تتوفر مؤسسات الأداء على آليات لمراقبة أنظمتها المعلوماتية وضمان سلامتها تتلاءم والخدمة التي توفرها، وتمكنها على الخصوص من:

7 محمد لفروجي، العقود البنكية بين مدونة التجارة والقانون البنكي، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء 2000، الطبعة الثانية، ص: 280

8 محمود محمد أبو وفرة، الخدمات البنكية الإلكترونية عبر الإنترنيت، دار الثقافة للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى 2009، ص: 55

9 الجريدة الرسمية عدد 6548، 3 جمادى الآخرة 1438 (2 مارس 2017)، ص: 564

- ضمان لتتبع تام لسير خدمات الأداء المنجزة والأموال المتلقاة
- إحصاء العمليات المنجزة
- التوفر في كل وقت على وضعية مجموع حسابات الأداء المفتوحة في دفاترها
- الوقاية من خطر الاختراق والمخاطر المرتبطة بالغش".

وبالتالي يظهر أن المنشور بين المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسات المالية، إما بطريقة مباشرة فيتم اختراقها، أو بطريقة غير مباشرة فيتم اختراق عملائها، لذلك ألزمها التقيد بمواجهتها عن طريق مراقبة بنيتها التحتية الإلكترونية، وتوفير الأمن المعلوماتي المناسب لوسائل الأداء تلك، عبر

الاحتياط والمراقبة لضمان السلامة اللازمة للمعاملات المصرفية.

وفي هذا الصدد ذهبت محكمة النقض في القرار[10] عدد 1/372 الصادر بتاريخ 2017/07/27 في الملف التجاري عدد 2016/1/3/1356 والمتعلق بمسؤولية بنكية، والذي تم فيه رفض الطلب، وقد صدر وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط، والذي جاء فيه ما يلي:

- البنك مسؤول عن عدم التوفر على نظم معلوماتية مؤمنة ضد جرائم الاختراق وقرصنة القن السري، (نعم).
- تطبيق مقتضيات الفصلين 268 و 269 من ق.ل.ع المتعلقين بالقوة القاهرة - لا.

2.1 - طبيعة المخاطر الإجرامية والأمنية الماسة بالبطاقة البنكية:

على الرغم مما تقدمه الثورة الرقمية للبشرية من تقدم وازدهار إلا أنها تؤدي في بعض الأحيان إلى التعرض لبعض الإشكالات وعدم الإستقرار، كما هو الحال للاختراقات والإحتيالات المعلوماتية التي يتعرض لها الأفراد لعدم إمكانية توفير الأمن للتصرفات التي تبرم من خلالها، وبالتالي هذا الأمر يؤدي إلى إرهاق مستخدمي شبكة الإنترنيت من خلال عدم الثقة في التعاملات التي تبرم عبر هذه الشبكة، فهذا الأمر يوحي إلى المستخدمين التساؤل عن أساليب الحماية، فالتساؤل الذي يطرح دائما من هو الشخص الذي يكون على الشبكة؟ كيف يمكن لنا أن نتبينه ونتحقق من شخصه، فمعرفة المركز القانوني لطرفي العلاقة، ومكان الإرسال الذي تم من خلاله إرسال البيانات، ومعرفة موطن الطرف الآخر كل ذلك ضرورة من الضرورات التي يتوجب توافرها على الشبكة[11]. بالإضافة إلى مجموعة من المخاطر التي ترافق استعمال البطاقة البنكية في البيئة الإلكترونية خصوصا فعل التزوير والتزييف في البيئتين الرقمية وغير الرقمية.

3.1 - مخاطر التعامل بالبطاقة البنكية:

إن بطاقات الإئتمان بصفة عامة لها أهمية رمزية على العالم بأسره، لذا يرى بعض علماء الإجتماع أن هذه البطاقات تساعد على تدمير العديد من المجتمعات وطمس خصائها المميزة، بحيث يرى البعض أنه إذا لم تقاوم الثقافة الأمريكية فإن ذلك سيولد ثقافة واحدة دولية تخضع للعادات والتقاليد الأمريكية، كون أسلوب الحياة الأمريكية وبالرغم من أن فيه الكثير من الأشياء التي تجعل

10 محكمة النقض، قرارات متنوعة من الغرفة التجارية، دفاتر محكمة النقض عدد 31، مطبعة الأمنية الرباط، ص: 61، 62، 63

11 محمد فواز المطالقة، الوجيز في عقود التجارة الإلكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة 2011 عمان، ص: 154 بتصرف

البعض يعيش في رحابه، إلا أن التوسع الكبير لثقافة المستهلك يعرضه لمشكلات المديونية والإحتيال وغزو الخصوصية، وانطلاقا من هذا كله فإن التعامل ببطاقات الإئتمان ينجلي عليه العديد من المخاطر والمحاذير التي تصب في خانة المتعاملين بها بالدرجة الأولى قبل أن تصب سلبا على الإقتصاد الوطني والمجتمع، فإذا ما تناولنا المخاطر التي ترتبها عملية التعامل بهذه البطاقات، فإننا نجد بأنها وإن كانت تعطي صاحبها ميزة الثراء إلا أن هذا الأخير يبقى مؤقتا، الشيء الذي يجعله في حالة ضغط دائم لسداد فاتورة تلك البطاقة كون هذه الأخيرة تشجعه على زيادة الإستهلاك، وبالتالي الوقوع في دائرة المديونية وهي ما تحذر منه العديد من جمعيات حقوق المستهلك هذا من جهة، ومن جهة أخرى قد يؤدي سرقة أو ضياع البطاقة تكليف حاملها مبالغ لم يقم هو باستخدامها مما يجعله في حيرة دائمة هل يدفع ويسدد تلك الأموال أم لا فيكون عندئذ فريسة للوقوع في مشاكل اقتصادية ومديونية[12].

وفي هذا الصدد يبقى استعمال أنظمة الدفع الإلكترونية مرهون بتوفير قدر من الحماية التقنية التي يضمنها المتعاملون بها، لحمايتها من الإختراق والسرقة، فالغوص في العالم الإفتراضي للدفع الإلكتروني الذي يتبلور من خلال شبكة الإنترنيت سيؤدي إلى التعرض لبعض الإشكالات التي منها عدم الإستقرار في التعاملات نتيجة لعدم إمكانية توفير الأمن الذي يؤدي بدوره إلى عدم الثقة في استخدام أنظمة الدفع الإلكترونية، مما استوجب معه ضرورة العمل على إيجاد وسائل وتقنيات وضعت تحت تصرف المتعاملين بها كي تضمن قدر ممكن من الثقة والإطمئنان لمستعملي هذه الأنظمة[13].

كما أنه بالنسبة للتاجر فهو بدوره قد يقع فريسة للخداع والنصب، جراء التعامل بالبطاقة فيتحمل ثمن السلعة والخدمات المباعة إذا لم يتخذ الدقة المطلوبة في إجراءات التعامل بالبطاقة، ونفس الأمر قد يسري على الجهة المصدرة للبطاقة أي تحمل هذه الجهة أيضا للعديد من المخاطر فقد لا يستطيع تحصيل بعض المبالغ المستحقة على حاملي البطاقات، أو قد يقع البنك فريسة للنصب والخداع في الحالات التي يتم فيها استخراج بطاقة ائتمانية صحيحة باسم وعنوان غير صحيحين أو في حالات الخداع والإحتيال عن طريق الغير، والذي يكون معه الحامل غير مسؤول عن هذا الخداع من جانبه فيتحمل عندئذ البنك المصدر القيمة المالية لهذا الخداع، وإلى جانب هذه المخاطر هناك مخاطر أخرى تنصب على الإقتصاد القومي والمجتمع، منها أن التعامل بهذه البطاقات يؤدي إلى زيادة حجم السيولة في المجتمع، وبالتالي عجز البنك المركزي على السيطرة على الحجم الكلي لوسائل الدفع الشيء الذي قد يؤدي إلى ظهور جرائم جديدة كتزوير البطاقات والغش المعلوماتي والإختراق الإلكتروني، نظرا لأن التعامل بهذه البطاقات يتم عبر الأجهزة الإلكترونية المعلوماتية الحديثة[14].

وأمام هذا كله، إن عملية استعمال هذه البطاقات قد ينتج عنها، إذا ما تم استعمالها بطريقة غير مشروعة، العديد من الخسائر التي تهم أطرافها بالدرجة الأولى كونها ستشكل اعتداء صريحا على ذممهم المالية، وعلى الإقتصاد الوطني والدولي، خاصة إذا ما تمت عملية التحايل عبر شبكات إجرامية دولية ينصب هدفها الأول والأخير، على سرقة الذمم المالية لأصحاب هذه البطاقات (الإثراء بطريقة غير شرعية) إما بدافع تحقيق المكاسب المالية سواء أكانت هذه الدوافع شخصية أم بدافع من الغير ولمصلحته أو بدوافع أخرى كالتخريب والإتلاف وتأكيد الذات[15]. وبالتالي يحتاج المستهلك الإلكتروني في مجال المعاملات البنكية القائمة على البطائق البنكية إلى عنصر الأمان في إرسال البيانات عن طريق الحاسبات الإلكترونية. ويجب على الدولة أن تكون قادرة على تأمين

12 معادي أسعد محمد صوالحة: بطاقات الإئتمان، مطبعة الأمنية الرباط، الطبعة الأولى 2008، ص: 69، 70 بتصرف
13 رواد ميلود صقر، الضوابط القانونية لحماية أنظمة الدفع الإلكترونية جنائيا وأمنيا، مطبعة دار السلام، الطبعة الأولى 2016، ص: 118 بتصرف
14 معادي أسعد محمد صوالحة، المرجع السابق، ص: 70 بتصرف
15 معادي أسعد محمد صوالحة، المرجع السابق، ص: 146

المعاملات المالية التي تتم بين البنك والمستهلك الإلكتروني، ووضع الضمانات القانونية لحماية البيانات الشخصية أثناء معالجتها إلكترونيا، حتى تكون آمنة ضد قراصنة شبكة المعلومات من خلال قواعد نموذجية دولية، ومظاهر وطنية[16].

ولعل مايزيد من حجم المشكلة (الإحتيال بالبطاقات) على صعيد الأسواق العربية من جهة أولى، أو ما يعرف بمشكلة (الرقم الأسود) هو التكتم غير المبرر حول حجم الخسائر المتحققة عن الإستعمال غير المشروع للبطاقات، مبررا ذلك بالمحافظة على السمعة التجارية دون التحرك لإيجاد حلول فنية أو تشريعية لتقليص حجمها والإحاطة بها قدر الإمكان[17].

لأنه في بعض الأحيان تفضل المؤسسات البنكية، تحمل تبعات الجريمة وتعويض الزبون عما أصاب حسابه البنكي شريطة عدم التبليغ عن الجريمة، لأنها ترى في ذلك ربحا كبيرا على سمعتها التجارية، وثقة زبائنها وعدم تأثر وضعها داخل السوق البنكية من قبل منافسيها الذين يتصيدون أي فرصة من هذا القبيل لاستقطاب ثقة الزبائن، وعليه فإن ما يعرف بالرقم الأسود في علم الإجرام، يعرف ارتفاعا كبيرا في ميدان جرائم البطائق البنكية[18].

4.1 - القرصنة:

حتى تتم عملية قبول الدفع ببطاقة الإعتماد لا بد من أن يكون للتاجر رقم حساب بنكي مع أحد المؤسسات المصرفية، حيث إنه عندما تتم عملية الشراء بواسطة بطاقة الإعتماد فإنه لا بد من التزويد بمعلومات عن البطاقة المستخدمة مثل رقم البطاقة وتاريخ انتهاء البطاقة، وتعتبر هذه المعلومات سرية وتشفر وتنتقل من جهاز العميل المستخدم في عملية الشراء إلى البائع بدون أن يرى التاجر أو أي طرف آخر هذه المعلومات حول البطاقة الفعلية التي تتم من خلالها عملية الشراء، عندما تتم عملية شراء عبر الإنترنيت بواسطة بطاقة اعتماد يتم تزويد رقم بطاقة الإعتماد وتاريخ انتهائها ومعلومات حول عملية الشحن والتسليم حيث ترسل هذه المعلومات إلى البنك الذي قام التاجر بفتح حساب فيه حيث يتم التحقق من رقم بطاقة الإعتماد والمعلومات والرصيد من البنك الذي تم إصدار البطاقة فيه عند ذلك يتم إعلام التاجر بصحة المعلومات، وتوفر الرصيد فيتم شحن البضاعة إلى المشتري ولا يتم تحويل قيمة المنتج إلى حساب التاجر إلا بعد أن تتم عملية شحن البضاعة له[19].

ومع انتشار التجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية في كل أنحاء العالم وعلى نطاق واسع، أجبر الشركات التجارية والأفراد على التركيز على القضايا الأمنية للإنترنيت والأعمال والتجارة الإلكترونية فيها، فالكثير من الأفراد الذين يقومون بعمليات الشراء عبر الإنترنيت أو الذين يقومون بالمضاربات وبيع وشراء الأسهم أو الذين يقومون بالتعاون مع المصارف الإلكترونية يقومون بعملية تزويد الشركات البائعة بمعلومات غاية في الأهمية والسرية مثل أرقام بطاقات الإعتماد والأرقام الوطنية وأرقام الهاتف وعناوينهم وغيرها من المعلومات ذات الحساسية الكبيرة، كل هذه المعلومات يتم تزويدها عبر المواقع الإلكترونية حيث تكون مهددة بالفضح أو بالإعتراض من قبل العديد ممن يسمون hackers أو crackers وفي المقابل فإن الشركات التجارية الإلكترونية تقوم بإرسال العديد من المعلومات السرية والخاصة إلى عملائهم من أفراد أو شركات عبر الإنترنيت وهذه المعلومات تكون أيضا عرضة للفضح والسرقة إذا لم يتم أخذ الإحتياطات اللازمة لمنع ذلك[20].

لذلك عرفت جرائم الأعمال تطورا متزايدا تبعا لتطور النشاط الإقتصادي والتكنولوجي وتوسع حرية التجارة، حيث ظهرت مصطلحات الجرائم الإقتصادية المرتبطة بالحاسوب والإنترنيت، والتي تهم قرصنة المعلومات المتعلقة بقطاع الأعمال واقتحام

16 عبد الله محمد أحمام، الحماية الجنائية للبطاقة البنكية، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، بدون طبعة، 2014، ص: 74
17 معادي أسعد محمد صوالحة، مرجع سابق، ص: 152
18 عبد الله محمد أحمام، المرجع السابق، ص: 44
19 خضر مصباح الطيطي، التجارة الإلكترونية، دار الحامد للنشر والتوزيع، بدون طبعة، 2008 عمان، ص: 135، 136
20 خضر مصباح الطيطي، المرجع السابق، ص: 209

سريتها واستخدامها استخداما غير مشروع، ومن ذلك جرائم الكمبيوتر (اقتحام النظم المعلوماتية والمس بها) والجرائم المرتبطة بالكمبيوتر (التي يكون فيها الكمبيوتر أداة للجريمة كالتزوير والإحتيال بالكمبيوتر مسا بالإقتصاد)، وتشمل أنواع هذه الجرائم ما يعرف بالجرائم السيبرانية، وقد وسع الحاسوب والإنترنيت من مجال الجريمة الإقتصادية فأصبحت عالمية بعد أن كانت محلية، فساهما بذلك في تطور الجريمة الإقتصادية[21].

وبالتالي يتبين العدد الهائل من صور الجرائم الماسة بالبطاقة البنكية، والتي ترتبط بالأخلاق المنحطة لمرتكبيها والتي تتخذ تمظهرات عديدة على مستوى الواقع الاقتصادي والتجاري، والتي في حالة بلوغها إلى الجهاز القضائي، يكون التكييف القانوني لطبيعة هذه الجرائم يتعدد بتعدد صورها، الشيء الذي قد يؤدي إلى خلط التكييفات مع بعضها أو عدم دقة التكييف السليم المنطبق على الواقعة المثارة أمام القضاء، كما أن بعضها يستعصي على قانون المسطرة مواكبتها إلا إذا تم اعتمادها خارج الشرعية الإجرائية الجنائية.

وبالتالي لا تزال أمام علم الإجرام عدة أسئلة تنتظر الجواب حول أسباب جرائم الأعمال والجرائم الإقتصادية بصفة عامة: أهي حب الثراء؟ سحق المنافسين بأي طرق؟ مواجهة صعوبات الحياة الإقتصادية؟ أم أنها كما يقال مواصلة الأعمال بطرق أخرى كما هو الأمر بالنسبة للحرب والسياسة[22].

5.1 - تهديدات أمن المعلومات في بيئة التجارة الإلكترونية:

توجد ثلاث نقط محتملة يمكن أن تمثل مصدرا للتهديدات الأمنية لتطبيقات التجارة الإلكترونية، وهذه النقاط هي العميل client، والخادم server، وقنوات الاتصالات، والتي تتمثل في[23]:

- تزييف المواقع spoofing من خلال بناء مواقع مماثلة للمواقع الأصلية من حيث المحتويات والألوان والخدمات أو تغيير حرف واحد في إسم الموقع المزور للحصول على بطاقات ائتمان زبائن الموقع الأصلي.
- التنصت sniffing وذلك باستخدام مخترق الشبكة برمجية اختراق لقراءة المعلومات أثناء انسيابها في قنوات الإتصالات، وتوظيف هذه المعلومات لأغراض غير شريفة.
- تبديل محتوى الرسالة content alteration من خلال اعتراض أرقام حسابات الزبائن أثناء انسيابها عبر الشبكة وتغيير بياناتها ثم إرسالها لحساب شخص آخر أو تغيير عنوان شحن البضاعة لكي تصل إلى جهة أخرى غير الجهة الأصلية.
- تأخير الخدمة denial of service من خلال إغراق الشبكة بآلاف الرسائل أو مقاطعة الخدمات في الشبكة وتأخير تزويد الزبون بها.
- تأخير الخدمة للموزع distributed denial of service من خلال إغراق عدد من الحاسبات المرتبطة مع بعضها في إطار الحاسبات الموزعة بالرسائل على النحو الذي يؤدي إلى تأخير خدمتها للزبائن.
- الإنكار repudiation من خلال إنكار إنجاز معاملة وعدم الإعتراف بالنتائج، أي القيام بأي عمل تجاري مع مؤسسة ما عن طريق الوسيط الإلكتروني ثم إنكار حدوث هذا العمل، ويقوم أحد مستخدمي الإنترنيت بطلب منتج ما على خط ائتماني ثم يشحنه إلى موقع آخر، وعند تسليم الفاتورة فإنه ينكر أنه أصدر أمرا بهذه الطلبية.

21 عبد المجيد غميجة، عرض مقدم أمام المناظرة الوطنية حول السياسة الجنائية المنظمة من طرف وزارة العدل، دور العدالة الجنائية في ميدان الأعمال والإقتصاد، المقاولة والسياسة الجنائية، مكناس 2004، ص: 11

22 عبد المجيد غميجة، المرجع السابق، ص: 8

23 محمد عبد حسين الطائي، المرجع السابق، ص: 154، 155، 156 بتصرف

- الفيروسات malware malicious code والتي تضم مختلف التهديدات مثل الديدان، حصان طروادة، ...

6.1 - صور الإعتداء على البطاقات البنكية:

كما سبق ذكره، تتعدد صور الاعتداء على البطاقة البنكية والتي قد يظهر تشابه فيما بينها، إلا أنه على مستوى تطبيقاتها الجنائية تتخذ تكييفات مختلفة وبالتالي يمكن تلخيص صور الإعتداء على البطاقات البنكية على النحو التالي[24]:

أ. الإعتداء على البطاقة من طرف أطراف العملية:

إساءة استعمال بطاقة الإئتمان من طرف صاحبها:

- الإعتداء بالحصول على بطاقة ائتمان بمستندات مزورة
- إساءة استعمال البطاقة بعد انتهاء مدة صلاحيتها
- إساءة استعمال البطاقة رغم إلغاء المصدر لها
- إساءة استعمال البطاقة بتجاوز حد السحب

الإعتداء على بطاقة الإئتمان من طرف التاجر.

ب. الإستعمالات التدليسية للبطاقة من طرف الأغيار:

- اعتداء الغير بتزوير بطاقة الإئتمان
- اعتداء الغير بسرقة أموال البطاقة الإئتمانية

عموما، تتمثل هذه الإعتداءات في الإستخدام غير المشروعة لبطاقة الإئتمان من قبل حاملها خلال فترة صلاحيتها (تقديم البطاقة إلى التاجر لشراء سلعة مع عدم وجود رصيد كاف أو السحب من الجهاز مع عدم وجود رصيد) بالإضافة إلى الإستخدام غير المشروع لبطاقة الإئتمان من قبل حاملها بعد انتهاء مدة صلاحيتها (استخدام حامل البطاقة لبطاقته الملغاة أو المنتهية صلاحيتها أو امتناع حامل البطاقة عن رد البطاقة الملغاة المنتهية صلاحيتها)، وأخطر الإعتداءات هي حين حصول حامل بطاقة الإئتمان على بطاقته بصورة غير مشروعة (تزوير الغير لبطاقة الإئتمان واستخدامها، أو سرقة بطاقة الإئتمان واستخدامها أو استخدام الغير لبطاقة ائتمان مسروقة دون سرقتها أو استعمال بطاقة مفقودة أو...).

وبالتالي فالبطاقات الإئتمانية والنقود الرقمية إضافة إلى الأوراق التجارية الإلكترونية من الوسائل شديدة الإرتباط بالنظام المعلوماتي كونها لا يمكن أن يتأتى العمل بها بعيدا عن النظم المعلوماتية والإلكترونية الحديثة نظرا لطبيعتها الخاصة، وبالتالي فإن عملية استعمال هذه الأنظمة للوفاء قد ينتج عنه (إذا ما تم استعمالها بطريقة غير مشروعة) العديد من الآثار السلبية كونها ستشكل اعتداء صريحا على ذممهم المالية وعلى الإقتصاد الوطني والدولي، خاصة إذا ما تمت عملية التحايل عبر شبكات إجرامية ودولية إما بدافع تحقيق المكاسب المالية (سواء أكانت هذه الدوافع شخصية أم بدافع من الغير ولمصلحته) أو بدوافع أخرى كالتخريب والإتلاف وتأكيد الذات، مما يؤدي إلى إلحاق الضرر والخسائر الكبيرة بأطراف العلاقة وعلى رأسها المؤسسات البنكية بشكل يؤدي إلى زعزعة الثقة بها[25].

24 معادي أسعد محمد صوالحة، المرجع السابق، ص: 258 إلى 280 بتصرف

25 رواد ميلود صقر، المرجع السابق، ص: 195 بتصرف

2 - التكييف القانوني لجرائم البطاقة البنكية:

يصعب تكييف الجرائم الواقعة على البطائق البنكية الإلكترونية نظرا للطابع اللامادي للأموال التي يتم الإعتداء عليها، وكذا تشابه وتداخل صور أفعالها الإجرامية وتعدد وسائل ارتكابها، لذلك يتم الرجوع إلى العديد من النصوص المجرمة لهذه الأنشطة الإجرامية كحماية جنائية حين إتيانها، إذ تبقى الحماية الأمنية المعلوماتية الإستباقية السبيل الرئيسي لضمان الثقة بين أطراف العلاقة التعاقدية (البنك والعميل والتاجر)، والمساهمة في ضمان المعاملات بطريقة آمنة والتقليل في نفس الوقت من الجرائم والمخاطر الواقعة على البطاقة البنكية.

1.2 - إشكالية التكييف الجنائي لجرائم البطاقة البنكية:

كأي ظاهرة مستحدثة، فقد واكب ظهور التجارة الإلكترونية ومعها البطائق البنكية شكل جديد من الجرائم أصبح يطلق عليه الجرائم الإلكترونية، والتي تعتبر جرائم البطائق البنكية إحدى صورها الخطيرة مما حدى بالمنتظم الدولي إلى تكثيف الجهود من أجل الوقاية منها ومكافحتها، من خلال اعتماد مجموعة من القوانين الإجرائية والموضوعية تمهيدا للتعاون القضائي بين الدول كآلية حتمية لمكافحة هذه الظاهرة الإجرامية المستحدثة، توجت بمصادقة المجلس الأوروبي على اتفاقية بودابيست المتعلقة بالإجرام السيبيري بتاريخ 23 نونبر 2001[26].

وقد أخذت اللجنة الأوروبية المعنية بمشاكل الإجرام (CDPC)، في الاعتبار التقرير الذي أعده بناء على طلبها البروفسور هـ كاسبيرين (H.W.K .KASPERSEN)، الذي خلص إلى أنه: "... ينبغي النظر في إمكانية وضع آلية قانونية أخرى ملزمة بشكل أكبر من التوصية من قبيل اتفاقية، ولا ينبغي أن تقتصر اتفاقية من هذا القبيل على تناول مسائل القانون الموضوعي الجنائي بل أن تعالج أيضا المسائل الإجرائية الجنائية، وكذلك إجراءات واتفاقيات القانون الجنائي الدولي"، وقد برزت نتيجة مماثلة من قبل في التقرير المرفق بالتوصية رقم 89 بشأن القانون الموضوعي، وفي التوصية رقم 95 بشأن مشاكل القانون الإجرائي المتصلة بتكنولوجيا المعلومات[27].

أما في المغرب، فقد ظل المشرع الوطني يعتمد الحماية الجنائية للبطاقة البنكية من منطلق النصوص التقليدية للقانون الجنائي المتعلقة بالسرقة، والنصب، والتزوير لمكافحة هذه الظاهرة، ومع خروج مدونة التجارة حيز الوجود، تم تكريس هذه الحماية بمقتضى المادة 331 منها، التي تجرم وتعاقب على تزوير وسائل الأداء إلى أن توجت في الأخير بصدور القانون رقم 07.03 المنظم لجرائم المس بنظم المعالجة الآلية للمعطيات[28].

ولعل هذا المسار التاريخي الذي عرفه موضوع الحماية الجنائية للبطاقة البنكية على الصعيدين الدولي والوطني، يبرر تحديدا الأهمية الواضحة للموضوع، إلى جانب العديد من الإشكاليات والظواهر التي أصبح يطرحها الإعتداء المستمر الذي يقع عليها، من حيث خطورة الجرائم التي تطالها والتي تكون غايتها في نهاية المطاف الإستلاء على أموال الغير، وتهديد كيان التجارة الإلكترونية، فقد تباينت النقاشات الفقهية حول هذه الظاهرة الإجرامية، بين اتجاهين رئيسيين: أحدهما يقول بإمكانية اعتماد النصوص الزجرية الكلاسيكية كالنصب والسرقة والتزوير في مكافحتها، وآخر يشدد على ضرورة الخروج بنصوص زجرية حديثة تواكب الخصائص والعناصر التكوينية لهذا النشاط الإجرامي المتميز، وما خلفته الممارسة العملية في مكافحة هذا النشاط الإجرامي من إشكاليات جمة على المستويين: الأمني نظرا لخاصياتها المتعددة وصفتها كجريمة عابرة للحدود، والقضائي من خلال

26 رواد ميلود صقر، المرجع السابق، ص: 195 بتصرف
27 مجلس أوروبا، سلسلة المعاهدات الأوروبية رقم 185، التقرير التفسيري لاتفاقية الجريمة الالكترونية، ص: 2
28 عبد الله محمد أحمام، المرجع السابق، ص: 12

تباين القرارات القضائية الصادرة عن بعض المحاكم المغربية في تحديد التكييف الجنائي المناسب لها، في ظل تعدد النصوص الزجرية ذات الصلة بالموضوع[29].

2.2 - التكييف الجنائي المناسب لجرائم البطاقة البنكية الإلكترونية:

الواقع أن إشكالية التكييف الجنائي المناسب لجرائم البطائق البنكية وغيرها من الإشكاليات المرتبطة بالموضوع، إنما ظهرت كنتيجة حتمية للطبيعة القانونية للحماية الجنائية للبطائق البنكية، التي تختلف كثيرا عن مثيلاتها للعديد من المؤسسات القانونية المشابهة كالشيك والكمبيالة والسند لأمر، ذلك أن الحماية الجنائية التي كفلها المشرع لهذه الأخيرة تتحدد من خلال صفتها كأوراق تجارية وبنكية، فتكون بالتالي الجرائم الواقعة عليها مضمونة بالحماية الجنائية التي كفلها المشرع بمقتضى جرائم التزوير في محررات تجارية وبنكية طبقا للفصل 357 من القانون الجنائي، أو بمقتضى جريمة عدم توفير مؤونة شيك طبقا للمادة 316 من مدونة التجارة، والجرائم المرتبطة بها، أما في البطاقة البنكية، فإن الأمر يختلف تماما بسبب تعدد الأوصاف القانونية التي تحملها تلك البطاقة بين اعتبارها ورقة تجارية وبنكية أو مجرد وسيلة أداء، وهكذا إذا كانت البطاقة البنكية تشترك مع مثيلاتها من الأوراق التجارية في مظاهر الحماية الجنائية المكفولة بمقتضى نصوص التزوير والتزييف فإنها تنفرد بمظاهر أخرى من الحماية الجنائية التي أفردها المشرع المغربي للوثائق المعلوماتية بمقتضى الفصل 7-607 من ق.ج، ولوسائل الأداء بمقتضى المادة 331 من مدونة التجارة[30].

فإذا كانت ظاهرة الإجرام الواقع على البطائق البنكية، كصورة من صور الإجرام الإلكتروني قد طرحت بعض الإشكاليات فيما يتعلق بإمكانية تطبيق النصوص التقليدية للقانون الجنائي على هذا النوع المستحدث من الجرائم، دون التعارض مع مبدأ الشرعية، والتفسير الضيق للنصوص الجنائية، فقد أثارت في نفس الوقت العديد من الإشكاليات في نطاق قانون الإجراءات الجنائية، ذلك أن هذا القانون إنما وضع ليحكم الإجراءات المتعلقة بجرائم تقليدية ليس فيها صعوبات كبيرة من حيث الإثبات أو التحقيق وجمع الأدلة المتعلقة بها، مع خضوعها لمبدأ الإقتناع الصميم الذي يحكم القاضي الجنائي، وتتمثل الإشكالات الإجرائية في مجال جرائم البطائق البنكية، في تعلقها بشكل كبير وفي كثير من الأحيان ببيانات معالجة إلكترونيا، وبيانات منطقية غير مادية مما يجعل من الصعب كشف هذه الجرائم وجمع الأدلة عنها، ومما يزيد من الصعوبة في هذا المجال من الناحية الإجرائية سرعة ودقة تنفيذ الجريمة وإمكانية محو آثارها وإخفاء الأدلة الخاصة بها، كما أن التفتيش وجمع الأدلة يواجه هو الآخر صعوبات جمة من حيث الإطار القانوني المناسب الذي يمكن خلعه عليه ضمانا لاحترام مبدأ شرعية الإجراءات، ويضاف إلى ذلك كله إشكالات أخرى تتعلق بسيادة الدولة أو الدول الأخرى التي توجد لديها هذه البيانات، باعتبار هذه الجريمة عابرة للحدود، ينتقل فيها الجاني بسهولة بين مجموعة من الدول للحصول على أرقام البطائق البنكية السرية وقرصنتها[31].

3.2 - التطبيقات التشريعية والقضائية الحمائية للبطاقة البنكية:

رغبة من المشرع المغربي في تحيين ترسانته القانونية الجنائية فقد قام سنة 2003 بتتميم القانون الجنائي في بابه العاشر، بسنه للقانون[32] 07.03 المتعلق بالجرائم المتعلقة بنظم المعالجة الآلية للمعطيات التي جرمت بعض صور الاعتداء على البطاقة البنكية، والتي جعلت القاضي يغير من النصوص التي يمكن إسقاطها على بعض الجرائم الماسة بالبطاقة البنكية.

---

29 عبد الله محمد أحمام، المرجع السابق، ص: 13، 14 بتصرف

30 عبد الله محمد أحمام، المرجع السابق، ص: 14، 15

31 عبد الله محمد أحمام، المرجع السابق، ص: 23 بتصرف

32 القانون رقم 07.03 المتمم للقانون الجنائي فيما يتعلق بالجرائم المتعلقة بنظم المعالجة الآلية للمعطيات الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.03.197 بتاريخ 16 من رمضان 1424 (11 نوفمبر 2003)، الجريدة الرسمية عدد 5171 بتاريخ 27 شوال 1424 (22 ديسمبر 2003)، ص: 4284

حيث إن صور الجرم المعلوماتي، فهو يطال كل أساليب المعالجة الإلكترونية للبيانات من نسخ وإضافات وتبديل، ونقل غير مشروع لمعلومات شخصية وغيرها مما يصنف في خانة التقليد والتزوير، فالتقليد والتزوير جرائم معاقب عليها جنائيا، ويوصف مرتكبو هذه الجرائم الإلكترونية بأنهم من المحترفين ذوي المهارات التقنية العالية، القادرين على استخدام خبراتهم في اختراق الكود السري لتغيير المعلومات أو لتقليد البرامج، أو التحويل من الحسابات، وهذا ما جعل من الجرم الإلكتروني جرما غير الجرائم العادية التي هي في متناول جميع الناس[33].

وبالتالي يمكن أن نصنف هذه الجرائم الواقعة على البطائق البنكية من خلال ما تضمنه القانون المغربي، الذي جرم مختلف صور هذه الإعتداءات الماسة بالبطاقة الإلكترونية إلى[34]:

- جريمة تزييف البطاقة البنكية: ويتحقق ذلك من خلال صناعة واستنساخ بطاقة بنكية مزيفة تحمل الرقم السري الخاص بصاحبها دون ان تكون صادرة عن المؤسسة البنكية المالكة لها.
- جريمة الدخول والبقاء غير المشروع في نظام المعالجة الآلية للمعطيات يترتب عنه تغيير في المعطيات المدرجة في النظام.
- أما النوع الثالث فهو جريمة النصب أو الغش المعلوماتي، وذلك لكون الجاني يتمكن من خلال الإحتيال المعلوماتي من الإستيلاء على مال الغير، إما في شكل نقود سائلة، أو في شكل أموال مادية عبارة عن مشتريات أو خدمات.

وبالتالي سوف نحاول استجلاء النصوص التشريعية المجرمة لفعل الإعتداء على وسيلة الأداء هاته، والتي تم إشراك حماية في جانب منها عن طريق المقتضيات الزجرية المرتبطة بالشيك:

1.3.2 - التكييف القانوني الجنائي في إطار جرائم التزييف والتزوير للبطاقة البنكية:

- **<u>جريمة التزوير في محرر تجاري وبنكي:</u>**

نظم المشرع جريمة التزوير في محرر تجاري أو بنكي في الفصل 357 من القانون الجنائي الذي جاء فيه ما يلي: "من ارتكب، بإحدى الوسائل المشار إليها في الفصل 354، تزويرا في محرر تجاري أو بنكي، أو حاول ذلك، يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وغرامة من مائتين وخمسين إلى عشرين ألف درهم. ويجوز علاوة على ذلك، الحكم على مرتكب الجريمة بالحرمان من واحد أو أكثر من الحقوق المشار إليها في الفصل 40 وبالمنع من الإقامة لمدة لا تزيد على خمس سنوات.

ويجوز أن تصل العقوبة إلى ضعف الحد الأقصى المشار إليه في الفقرة الأولى، إذا كان مرتكب الجريمة صاحب مصرف أو مدير شركة، أو على العموم، شخصا ممن يلجؤون إلى الاكتتاب العام بواسطة إصدار الأسهم أو السندات أو الأذونات أو الحصص أو الأوراق المالية أيا كان نوعها، سواء كانت متعلقة بشركة أو مؤسسة تجارية أو صناعية".

أما الفصل 354 من القانون الجنائي فقد نص على: "يعاقب بالسجن من عشر إلى عشرين سنة كل شخص عدا من أشير إليهم في الفصل السابق، يرتكب تزويرا في محرر رسمي أو عمومي بإحدى الوسائل الآتية:

- بالتزييف أو التحريف في الكتابة أو التوقيع
- باصطناع اتفاقات أو تضمينات أو التزامات أو إبراء أو بإضافتها في تلك المحررات بعد تحريرها
- بإضافة أو حذف أو تحريف الشروط أو التصريحات أو الوقائع التي خصصت تلك المحررات لإثباتها أو الإدلاء بها

33 أحمد عزمي الحروب، السندات الرسمية الإلكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2010 عمان، ص: 144

34 عبد الله محمد أحمام، المرجع السابق، ص: 124، 125 بتصرف

- بخلق أشخاص وهميين أو استبدال أشخاص بآخرين".

وبالتالي تكون هذه النصوص المجرمة أقرب إلى الأوراق التجارية من البطاقة البنكية، وبالرغم من كل ذلك فهاته الأخيرة تضمنتها المقتضيات المجرمة لفعل التزوير في محرر بنكي، لذلك يمكن جعل النصوص المذكورة تنطبق من ناحية التكييف على فعل التزوير والتزييف المرتبط بالبطاقة البنكية، لكن يوجد في هذا الصدد نص أدق وأشمل.

- **<u>جريمة التزوير في وسيلة أداء:</u>**

نظم المشرع كذلك جريمة التزوير في وسيلة أداء في المادة 331 من مدونة التجارة التي جاء فيها ما يلي: "يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة 316 بخصوص وسائل الأداء موضوع هذا القسم:

- كل من زيف أو زور وسيلة أداء
- كل من استعمل عن علم أو حاول استعمال وسيلة أداء مزيفة أو مزورة
- كل من قبل عن علم أداء بواسطة وسيلة أداء مزيفة أو مزورة".

وبالتالي فقد أحالت هذه المقتضيات على المادة 316 من مدونة التجارة التي حددت العقوبات التي يمكن الحكم بها على من اقترف فعل التزييف والتزوير بخصوص جريمة التزوير في وسيلة الأداء، التي تتشابه مع المقتضيات المجرمة لفعل التزوير والتزييف الذي من الممكن أن يطال الشيك البنكي: "يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة تتراوح بين 2.000 و10.000 درهم، دون أن تقل قيمتها عن خمسة وعشرين في المائة من مبلغ الشيك أو من الخصاص:

- ساحب الشيك الذي أغفل أو لم يقم بتوفير مؤونة الشيك قصد أدائه عند تقديمه
- ساحب الشيك المتعرض بصفة غير صحيحة لدى المسحوب عليه
- من زيف أو زور شيكا
- من قام عن علم بقبول تسلم شيك مزور أو مزيف أو بتظهيره أو ضمانه ضمانا احتياطيا

1) من استعمل عن علم أو حاول استعمال شيك مزيف أو مزور

2) كل شخص قام عن علم بقبول أو تظهير شيك شرط ألا يستخلص فورا وأن يحتفظ به على سبيل الضمان.

تصادر الشيكات المزيفة أو المزورة وتبدد. ويتم مصادرة المواد والآلات والأجهزة والأدوات التي استعملت أو كانت معدة لإنتاج هذه الشيكات، بأمر قضائي، إلا إذا استعملت دون علم مالكها".

وبالتالي تكون هاته المقتضيات السابقة قد ألغت ضمنيا الفصل 543 من القانون الجنائي الذي جاء فيه ما يلي: "يعد مصدرا لشيك بدون رصيد من يرتكب بسوء نية أحد الأفعال الآتية:

- إصدار شيك ليس له رصيد قائم قابل للتصرف أو له رصيد يقل عن قيمته، وكذلك سحب الرصيد كله أو جزء منه بعد إصدار الشيك، أو إصدار أمر للمسحوب عليه بعدم الدفع.

- قبول تسلم شيك صدر في الظروف المشار إليها في الفقرة السابقة.

ويعاقب مرتكب الجريمة بالعقوبة المقررة في الفقرة الأولى من الفصل 540، على أن لا تقل الغرامة عن قيمة الشيك أو قيمة الرصيد الناقص".

وفي هذا الصدد ذهبت الغرفة الجنائية لمحكمة النقض في القرار[35] عدد: 683/10 المؤرخ في: 16/4/2008، الملف الجنائي عدد: 18094/6/10/2007، والمتعلق بجنحة عدم توفير مؤونة شيكات - اعتماد نسخ الوثائق في المتابعة. والذي تم فيه نقض وإبطال القرار المطعون فيه (القرار المطعون فيه الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء بتاريخ تاسع وعشرين مارس 2007 في القضية عدد 4608/1/05)، وبإحالة ملف القضية على نفس المحكمة لتبت فيه من جديد طبقا للقانون وهي متركبة من هيئة أخرى وأنه لا موجب لاستخلاص الصائر، كما قرر إثبات قراره هذا في سجلات محكمة الاستئناف المذكورة إثر القرار المطعون فيه أو بطرته، وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بالمجلس الأعلى الكائن بشارع النخيل بحي الرياض بالرباط:

يعتبر ناقص التعليل القرار القاضي بعدم قبول المتابعة من أجل عدم توفير مؤونة شيكات لعدم إدلاء النيابة العامة بأصول الشيكات.

وفي الأخير فقد ألزم المشرع في المادة 333 من مدونة التجارة ضرورة مصادرة وسائل الأداء تلك وتبديدها والمتعلقة بفعل التزوير حين نصت على: "تصادر وتبدد وسائل الأداء المزيفة أو المزورة. ويحكم بمصادرة المواد والآلات والأجهزة والأدوات التي استعملت أو كانت معدة لإنتاج تلك الأشياء، إلا إذا استعملت دون علم مالكها".

2.3.2 التكييف القانوني الجنائي في إطار المس بنظم المعالجة الآلية للمعطيات:

هذا التكييف القانوني الذي سنوضحه هو الذي له ارتباط مباشر بموضوعنا، أي موضوع الجريمة المعلوماتية الواقعة على البطاقة البنكية التي تتخذ صورتين، الأولى فعل التزوير أو التزييف في وثائق المعلوميات، والثانية فعل الدخول إلى نظام المعالجة الآلية للمعطيات عن طريق الاحتيال والقيام بالمهام الإجرامية بالتبديل في محتويات الرسائل الإلكترونية ...

- **جرائم تزوير وتزييف وثائق المعلوميات:**

طبقا للمادة 607-7 من القانون الجنائي فقد نصت على: "دون الإخلال بالمقتضيات الجنائية الأشد، يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبالغرامة من 10.000 إلى 1.000.000 درهم كل من زور أو زيف وثائق المعلوميات أيا كان شكلها إذا كان من شأن التزوير أو التزييف إلحاق ضرر بالغير.

دون الإخلال بالمقتضيات الجنائية الأشد، تطبق نفس العقوبة، على كل من استعمل وثائق المعلوميات المشار إليها في الفقرة السابقة وهو يعلم أنها مزورة أو مزيفة".

- **جرائم المس بنظام المعالجة الآلية للمعطيات عن طريق الاحتيال:**

بخصوص هذه الحالة فإن المشرع قد عالجها وفق الفصل 3-607 من القانون الجنائي الذي جاء فيه: "يعاقب بالحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر وبالغرامة من 2.000 إلى 10.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من دخل إلى مجموع أو بعض نظام للمعالجة الآلية للمعطيات عن طريق الاحتيال. ويعاقب بنفس العقوبة من بقي في نظام للمعالجة الآلية للمعطيات أو في جزء منه، كان قد دخله عن طريق الخطأ وهو غير مخول له حق دخوله. تضاعف العقوبة إذا نتج عن ذلك حذف أو تغيير المعطيات المدرجة في نظام للمعالجة الآلية للمعطيات أو اضطراب في سيره".

35 مجلة قضاء المجلس الأعلى، المدير المسؤول: ادريس بلمحجوب، العدد 71، مطبعة الأمنية الرباط 2009، ص: 439، 440، 441

فيما الفصل 6-607 من القانون الجنائي فقد جاء فيه ما يلي: "يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبالغرامة من 10.000 إلى 200.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من أدخل معطيات في نظام للمعالجة الآلية للمعطيات أو أتلفها أو حذفها منه أو غير المعطيات المدرجة فيه، أو غير طريقة معالجتها أو طريقة إرسالها عن طريق الاحتيال".

وبالتالي هذه النصوص تغطي العديد من صور الجريمة المعلوماتية الواقعة على البطاقة البنكية، في إطار التكييف القانوني الجنائي حين المس بنظم المعالجة الآلية للمعطيات، لكن في كثير من الأحيان يصعب الوصول إلى الدليل الإلكتروني باعتباره ركنا ماديا في إثبات الجريمة المعلوماتية، بالإضافة لإشكالية الإجراءات المسطرية المتعلقة بالتفتيش، وكذا عدم تكوين وتخصص أجهزة البحث والضبط في هذا المجال، والتي لا تزيد الطين إلا بلة، إذ يتم القفز على المبادئ العامة لقواعد التجريم والعقاب، والشرعية الجنائية، فكما تقول القاعدة المسطرية المتهم بريء حتى تثبت إدانته، لذلك قد يتعرض بعض الأشخاص لشبهة ارتكابهم لجريمة ماسة بالبطاقة البنكية أو جريمة معلوماتية مرتبطة بالتزوير والتزييف، أو قد يكون بعض الأشخاص متورطون فعلا لكن القواعد المسطرية قد لا تسعف ضباط الشرطة القضائية في الإمساك بالجناة.

- **التكييف القانوني الجنائي في إطار القانون 03.03 المتعلق بمكافحة الإرهاب:**

نظم المشرع في الفصل 1-218 من القانون 03.03 المتعلق بمكافحة الإرهاب والمرتبط بالقانون الجنائي ما يلي: "تعتبر الجرائم الآتية أفعالا إرهابية، إذا كانت لها علاقة عمدا بمشروع فردي أو جماعي يهدف إلى المس الخطير بالنظام العام بواسطة التخويف أو الترهيب أو العنف: ...

- 7- الجرائم المتعلقة بنظم المعالجة الآلية للمعطيات.
- 8- تزوير أو تزييف الشيكات أو أي وسيلة أداء أخرى المشار إليها على التوالي في المادتين 316 و331 من مدونة التجارة".

وبالتالي نستنتج من هذا الفصل أنه في حالة الإعتداء على البطائق البنكية الإلكترونية، أو أي وسيلة دفع أخرى بالتزييف أو التزوير شريطة أن تكون لها علاقة عمدا بمشروع فردي أو جماعي يهدف إلى المس الخطير بالنظام العام بواسطة التخويف أو الترهيب أو العنف، فإن الأفعال المرتكبة تلك يتم تكييفها ضمن الأفعال الإرهابية، وهذا ما قد يتعجب منه الكثيرون، لكن على المستوى الواقعي ناذرا ما نصادف مثل هذه النشاطات الجرمية بالرغم من كونها قد تكون موجودة.

- **موقف القضاء المغربي من جريمتي التزوير والتزييف المعلوماتي:**

في إحدى قرارات محاكم الإستئناف اعتبرت المحكمة، أن القيام بسحب مبالغ مالية من شبابيك إلكترونية بواسطة بطائق ائتمان مزيفة يشكل جريمة تزوير وثائق المعلوميات واستعمالها طبقا للفصل 7-607 من القانون الجنائي، وفي قرار آخر اعتبرت ذات المحكمة أن استعمال بطاقة بنكية مزورة من طرف الجاني وهو يعلم بأنها كذلك دون أن يقوم بتزويرها، جريمة استعمال وثائق المعلوميات (بطاقة بنكية) وهو يعلم أنها مزيفة، طبقا للفقرة الثانية من الفصل 7-607 من القانون الجنائي. والواقع أن الأحكام القضائية المغربية الصادرة في الموضوع، بدأت تشق الطريق نحو تفعيل المقتضيات الحديثة المتعلقة بالقانون رقم 07.03 وهذا ما يظهر من خلال حرصها على تكييف الأفعال الجرمية المتعلقة بتزوير وتزييف البطائق البنكية، بأنها جرائم تهم تزييف وثائق المعلوميات، اعتبارا لكون البطاقة البنكية تشكل شكلا من أشكال هذه الوثائق، وما ساعدها على ذلك هي الصيغة التي جاء بها الفصل 7-607 من القانون الجنائي، من خلال حرص المشرع على استعمال عبارة -أيا كان شكلها- والتي تجعل من المقبول والمنطقي انطباق هذا الوصف على كافة أشكال الوثائق المعلوماتية، سواء كانت ورقية أو معطيات مدمجة في دعامات مادية

كالأقراص الممغنطة، أو الوعاءات الإلكترونية، أو البطائق الممغنطة ومنها بطبيعة الحال البطائق البنكية[36]. وبالتالي فإن مثل هذه الإعتداءات قد تجعل الشخص خاضعا إلى جانب مسؤوليته الجنائية لمسؤولية من نوع آخر، لصيقة الإرتباط بالأولى تتمثل في المسؤولية المدنية المرتبطة بالدعوى الجنائية، حيث يمكن الإدعاء مدنيا من المضرور عن هذا الإعتداء المتعلق بالبطاقة، سواء أكان المضرور هو الحامل الشرعي للبطاقة أم البنك أم التاجر المنخرط في نظامها ليستحق هذا الأخير -المضرور- التعويض عن الضرر من طرف المتسبب فيه[37]. في إطار الدعوى المدنية التابعة التي تمكن من جبر الضرر عبر تعويض مناسب للمضرور من الجريمة.

لذلك فيما يخص التكييف على أساس جرائم التزوير والتزييف المتعددة، فإن المشرع المغربي مطالب بضرورة التدخل للفصل في موضوع تداخل الفصول 357، 7-607 من القانون الجنائي، والمادة 331 من مدونة التجارة وتحديد النص القابل للتطبيق[38]. ما دام أن هذه التشابهات المرتبطة بالصور الجرمية تجعل القاضي في حيرة من أمره بعض الأحيان.

خاتمة

في الأخير يبقى استعمال أنظمة الدفع الإلكترونية مرهون بتوفير قدر من الحماية التقنية التي يضمنها المتعاملون بها، لحمايتها من الإختراق والسرقة، فالغوص في العالم الإفتراضي للدفع الإلكتروني الذي يتبلور من خلال شبكة الإنترنيت سيؤدي إلى التعرض لبعض الإشكالات التي منها عدم الإستقرار في التعاملات نتيجة لعدم إمكانية توفير الأمن الذي يؤدي بدوره إلى عدم الثقة في استخدام أنظمة الدفع الإلكترونية، مما استوجب معه ضرورة العمل على إيجاد وسائل وتقنيات وضعت تحت تصرف المتعاملين بها كي تضمن قدر ممكن من الثقة والإطمئنان لمستعملي هذه الأنظمة[39]. فلاستمرار التجارة الإلكترونية ودوام التعامل من خلالها، كان من الضروري البحث عن تدابير وقائية للحفاظ على مستقبلها، إذ إن تنمية التعاملات الإلكترونية عبر الإنترنيت تتطلب توافر بنية أساسية وعالمية للمعلومات تتسم بالأمن لتمنح المستخدمين الثقة والأمان من أجل تحقيق مواجهة معظم المخاطر التي تواجه مستخدمي الشبكة للتوصل إلى بعض وسائل الحماية القانونية التي تسعى لتوفير الأمان واليقين القانونيين للمستخدمين[40].

وبالتالي يحتاج المستهلك الإلكتروني في مجال المعاملات البنكية القائمة على البطائق البنكية إلى عنصر الأمان في إرسال البيانات عن طريق الحاسبات الإلكترونية، ويجب على الدولة أن تكون قادرة على تأمين المعاملات المالية التي تتم بين البنك والمستهلك الإلكتروني، ووضع الضمانات القانونية لحماية البيانات الشخصية أثناء معالجتها إلكترونيا، حتى تكون آمنة ضد قراصنة شبكة المعلومات من خلال قواعد نموذجية دولية، ومظاهر وطنية[41].

لذلك قامت المؤسسات البنكية، بخلق وحدة خاصة بتجميع كل المعلومات الخاصة بالتعامل بواسطة البطائق البنكية تحمل في المغرب إسم مركز النقديات والبنوك، Centre monétique interbancaire، وتتمثل مهام هذا المركز في إدارة النشاط النقدي الدفع بالبطائق البنكية، كما ينظم عمليات المقاصة بين البنوك الوطنية الأجنبية فيما يتعلق بسحب الأموال عبر الشبابيك

36 عبد الله محمد أحمام، مرجع سابق، ص: 144، 145 بتصرف
37 معادي أسعد محمد صوالحة، المرجع السابق، ص: 284
38 عبد الله محمد أحمام، المرجع السابق، ص: 150
39 رواد ميلود صقر، المرجع السابق، ص: 118 بتصرف
40 محمد فواز المطالقة، المرجع السابق، ص: 155
41 عبد الله محمد أحمام، المرجع السابق، ص: 74

الأوتوماتيكية، ويسعى هذا المركز إلى خلق طريقة مضمونة للأداء عبر الإنترنيت تساهم في تطوير الصفقات عبر التجارة الإلكترونية، وإنشاء موقع إنقاذ عن بعد للمعلومات البنكية المخزنة لديه، ومحاربة الجرائم الماسة بالبطائق البنكية[42].

وبالتالي يلعب مركز النقديات باعتباره مركزا معلوماتيا دورا حمائيا ضد الاحتيال المعلوماتي، بالإضافة إلى الحماية التي توفرها الدولة للبنية التحتية المعلوماتية على المستوى الوطني، دون أن ننسى خدمات التوقيع والتشفير والمصادقة الإلكترونية التي يتم توفيرها عن طريق بريد إيساين BARID E-SIGN لبعض الأنواع من الخدمات المنجزة بوسيلة إلكترونية في إطار نشاط تجاري بنكي خاص أو في إطار معاملات تجارية أخرى، بالرغم من تكلفته الباهضة، وبالتالي حري بنا بعد وصول البحث إلى نهايته أن نسجل النتائج التي قاد البحث إليها، وإلى أهم توصياته:

الاستنتاجات:

- بالرغم من مطالبة بعض الباحثين السابقين (عبد الله محمد أحمام)، بتطوير الترسانة القانونية الإجرائية لتتلاءم مع طبيعة الأفعال الجرمية المرتكبة ضد البطاقة البنكية، وكذا الفصل النهائي في بعض النصوص المتشابهة المتداخلة فيما بينها مما يصعب من تكييفاتها، إلا أن الجهات الوصية لم تستجب لتلك المطالب إلى حدود الساعة وكأن الأمر لا يعنيها، الشيء الذي يجعل المجال يتخبط في مشاكله.
- إن كثرة النصوص المتفرقة والمتعددة في القانون الجنائي ومدونة التجارة، جعلت القضاء الجنائي المغربي يحتاط من إصدار بعض القرارات التي قد يظهر أنها لا تنسجم مع الشرعية الجنائية إن على مستوى الموضوع أو على المستوى المسطري حينما يتعلق الأمر ببعض الإعتداءات الواقعة على البطاقة البنكية.
- لعبت سياسة الأمن المعلوماتي دورا محوريا في التصدي للإعتداءات التي تمس البطاقة البنكية، وتغلبت على السياسة الجنائية في هذا المضمار، نظرا لأن تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ارتأت أن الاقتصاد حتى ينمو ويزدهر فلا بد من وقايته أولا قبل علاجه، وذلك بالاعتماد على التقنيات الأكثر حداثة في المجال البنكي.
- عرفت المعاملات التجارية العديد من الحلول المرتبطة بالأداء والوفاء بالالتزامات التعاقدية إلكترونيا، وقد عرفت توسعا كبيرا نتج عنه مخاطر جديدة، ومن نتائج هذه المخاطر عدم قدرة القانون والقضاء على مواكبتها.
- إجابة على فرضية البحث يظهر فعلا أن مجال الأعمال في علاقته بالسياسة الجنائية لعالم التجارة قد تمكن من تخليق المعاملات وبث الثقة والطمأنينة في الاقتصاد، وأن أي اعتداء على البطاقة البنكية يجد النص المناسب لردع الجناة والتصدي للمخاطر الإجرامية الواقعة على أموال التجار ورجال الأعمال، بمعنى أن مهام البرلمان على أفضل ما يرام، لكن المشكل يثور بخصوص التطبيق السليم للتشريعات المنظمة لهذه السياسة الجنائية المرتبطة بهذا النوع من الجرائم، ما دام أن مسألة تحريك الدعاوى العمومية ضد الجناة غالبا لا تأخذ طريقها نحو الهدف، وذلك راجع إلى تلك المشاكل المسطرية السابق ذكرها، وكذا إلى صعوبة الوصول إلى الجناة حينما يتعلق الأمر بجريمة معلوماتية يوجد أطرافها في أقصى الكرة الأرضية.

التوصيات:

- يحتاج المغرب إلى محاولة تطوير المسطرة الجنائية أولا حتى تأخذ بعدها الشرعي الحقوقي المرتبط بتلك الإجراءات التي من الممكن اتخاذها أثناء البحث الإعدادي... خصوصا حينما يتعلق الأمر بالتفتيش والبحث عن الركن المادي للجريمة الالكترونية، حينما تنصب على البطاقة البنكية، وفي نفس اللحظة تأهيل كفاءات قادرة على مواجهة هذا النوع من

42 عبد الله محمد أحمام، المرجع السابق، ص: 90، 91، بتصرف

الجرائم علميا وبدنيا ونفسيا، مرورا بكفاءات أيضا من نفس الطينة على مستوى التحقيق القضائي وصولا إلى باقي الجهات التي تساهم في إصدار القرارات المجرمة للأفعال المرتكبة ضد البطاقة البنكية، حيث يظهر أن القانون الموضوعي قادر على مواجهة جميع الصور الإجرامية التي يمكن ارتكابها ضد البطاقة البنكية.

- تحتاج المصارف إلى مزيد من الحيطة والحذر على مستوى بنياتها التحتية المعلوماتية التي تسمح بتحويل الأموال، أو تسوية معاملات تجارية لعملاء معينين، ما دام أن الإحتيال والغش الواقع على البطائق البنكية لا زال موجودا في الساحة البنكية المغربية، وأن البنوك إضافة إلى مركز النقديات الذي يلعب دورا هاما في منظومة الأمان، فإنها ملزمة بتنظيم حملات تحسيسية لفائدة عملائها وتحذيرهم من هجمات معينة إلكترونية، أو تعليمهم كيفية الأداء بواسطة البطاقة البنكية إلكترونيا دون التعرض للقرصنة، ومراقبة عملائها وتتبع مسارات إنفاقهم لأموالهم خصوصا على مستوى التجارة الإلكترونية، وذلك عن طريق وضع دلائل وإرشادات في هذا الجانب، وتوجيه تحذيرات للسفهاء الذين من الممكن أن يخسروا أموالهم جراء بعض التصرفات الطائشة.
- عرف المجال البنكي العديد من وسائل الدفع الالكترونية، كما أن بعض الدول المتقدمة كثيرا توسعت بشكل هائل على مستوى هذا الموضوع لتطورها التكنولوجي الرهيب في هذا الجانب، وقد شاهدنا كيف أن بعضها يمتلك وسائل للدفع والائتمان الالكتروني، من قبيل الشيك الالكتروني والكمبيالة الالكترونية، كما أصبحنا نشاهد العملات الالكترونية من قبيل البيتكوين إلى غير ذلك، بالإضافة إلى العديد من الحلول الأخرى الإلكترونية الصعبة والمكلفة، لذلك أنصح المغرب أن يضع حدودا للتكنولوجيا هاته البنكية، وأن التحويل البنكي الالكتروني أو التسديد والدفع إلكترونيا يجب أن يكون الحد الفاصل نحو المعاملات الالكترونية برمتها، وأنها قادرة على تسوية الوضعيات التجارية، مام دام أن التوسع في هذه الحلول التكنولوجية البنكية من شأنه أن ينتج عنه مشاكل عديدة، والمحكمة لن يكون باستطاعتها إعادة الحقوق إلى أصحابها.
- بخصوص فرضية البحث يوصي الباحث أنه حتى نتمكن من تخليق المعاملات وبث الثقة والطمأنينة في الاقتصاد الرقمي، بالإضافة إلى توفير أمن معلوماتي للبنية التحتية للدولة وللبنوك والمؤسسات المالية المشتغلة في هذا المجال، وحتى نتمكن من التطبيق السليم للقوانين والتشريعات، فإنه لا بد من تأهيل الكوادر القادرة على مواجهة هذا الصنف من الجرائم في صورها المتعددة على مستوى الموارد البشرية للدولة في علاقتها بضباط الشرطة القضائية أولا، ثم الجهاز القضائي ثانيا، ثم محاربة الرشوة والفساد وربط المسؤولية بالمحاسبة في إطار الشفافية التي تهدف إلى حفظ الأمن الداخلي والخارجي للدولة، وفضح الإعتداءات التي تطال التجار ورجال الأعمال في الصحافة والتعريف بها لباقي الأشخاص الذين من الممكن أن يتعرضوا لنفس الإعتداءات، كخطوات احترازية لجعل الجهود تتظافر جماعيا للسيطرة على هذه الظاهرة الجرمية المنافية للأخلاق وللقيم والمقوضة للتعايش المشترك، والمدمرة للتجارة والإقتصاد، دون أن ننسى الجهود الدولية الممكن بذلها في هذا الإطار، حتى نتمكن من إخراج الرقم الأسود للجريمة الواقعة على البطاقة البنكية إلى العلن، ومحاسبة الجناة حتى وإن كانوا في أقصى الكرة الأرضية بجعل الجهود تتظافر دوليا، لمحاولة إخراج الملفات المحفوظة في أرشيف النيابة العامة وتحريكها من جديد، حتى وإن كان أطراف القضايا الجنائية لهم نفوذ سياسي كما هو معروف في بعض القضايا.

قائمة المراجع

1. أحمد عزمي الحروب، السندات الرسمية الإلكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2010 عمان
2. أيمن النحراوي، لوجستيات التجارة الدولية، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، الطبعة الأولى 2008

3. خضر مصباح الطيطي، التجارة الإلكترونية، دار الحامد للنشر والتوزيع، بدون طبعة، 2008 عمان
4. رواد ميلود صقر، الضوابط القانونية لحماية أنظمة الدفع الإلكترونية جنائيا وأمنيا، مطبعة دار السلام، الطبعة الأولى 2016
5. ضياء علي أحمد نعمان، المسؤولية المدنية الناتجة عن الوفاء الإلكتروني بالبطائق البنكية، المطبعة الوراقة الوطنية الطبعة الأولى 2010
6. عبد المجيد غميجة، عرض مقدم أمام المناظرة الوطنية حول السياسة الجنائية المنظمة من طرف وزارة العدل، دور العدالة الجنائية في ميدان الأعمال والإقتصاد، المقاولة والسياسة الجنائية، مكناس 2004
7. مجلة قضاء المجلس الأعلى، العدد 71، مطبعة الأمنية الرباط 2009
8. مجلس أوروبا، سلسلة المعاهدات الأوروبية رقم 185، التقرير التفسيري لاتفاقية الجريمة الالكترونية
9. محكمة النقض، قرارات متنوعة من الغرفة التجارية، دفاتر محكمة النقض عدد 31، مطبعة الأمنية الرباط
10. محمد عبد حسين الطائي، التجارة الإلكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2010 عمان
11. محمد فواز المطالقة، الوجيز في عقود التجارة الإلكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة 2011 عمان
12. محمد لفروجي، العقود البنكية بين مدونة التجارة والقانون البنكي، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، الطبعة الثانية 2000
13. محمود محمد أبو وفرة، الخدمات البنكية الإلكترونية عبر الإنترنيت، دار الثقافة للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى 2009
14. معادي أسعد محمد صوالحة، بطاقات الإئتمان، مطبعة الأمنية الرباط، الطبعة الأولى 2008

Romanization of Arabic Bibliography

1. Ahmad azmi alharoub 2010, assanadat arrasmia al-iliktronia, dar athakafa linnachr wattawziî, Amman [Electronic official bonds]
2. Ayman Annahraoui 2008, logistiat attijara addawlia, dar elfikr aljamiî al-iskandaria, [International Trade Logistics]
3. Khidr misbah attété 2008, attijara al-iliktronia, dar alhamid linnachr wattawziî, Amman [E-commerce]
4. Rawad miloud sakr 2016, addawabit elkanounia lihimayat andemat addafË al-ilktronia jinaîyane wa amniyane, matbaât dar assalam, [Legal controls to protect electronic payment systems criminally and security-wise]
5. Deyae ali ahmad noËmane 2016, almasôulia almadania annatija Ëani alwafe al-iliktroni 2010 [Civil liability resulting from electronic payment by bank cards]
6. Abd el-majid ghemija 2004, Ëard mokaddam amama almonodara alwatania hawla assiyassa aljinaîa almonaddama min taraf wizarat al-ËAdl, dawr al-adala aljinaîa fi maydane al-aËmal wa al-iktissad, meknes [The role of criminal justice in the field of business and economics]
7. Majalat kadaê almajliss al-aËla 2009, al-Ëadad 71, [Supreme Council Judicial Magazine, number 71]
8. Majliss oroppa, silsilat almoËahadat al-oroppia rakem 185, attakrir attafssiri limoËahadat aljarima al-iliktronia [Council of Europe, European Treaty Series number 185]
9. Mahkamat annaked, kararat motanawwiËa min alghorfa attijaria, dafatir mahkamat annaked Eadad 31, matbaêËat al oumnia arribate [Court of Cassation notebooks number 31]

10. Mohamed Ëabd Houssine atta-î 2010, attijara al-iliktronia, dar attakafa linnachr wa ttawziî, amman [E-commerce]
11. Mohammad fawwaz el-mtalka 2011, alwajiz fi Ëokod attijara al-iliktronia, dar athakafa linnachr wattawzî, amman [A Brief Introduction to E-Commerce Contracts]
12. Mohammad el-frouji 2000, alËokod albankia bayna moudawwanate attijara wa alkanoune albanki, matbaËat annajah aljadida, dar lbayda, [Banking contracts between the Commercial Code and Banking Law]
13. Mahmoud mohammad abou wafra 2009, alkhadamat albankia Ëabra al-internet, dar athakafa littawziî wa nnachr [Online banking services]
14. MoËadi asËad mohammad swalha 2008, bitakat al-i-ê-timane, matbaËat al-oumnia arribat, [Credit cards].

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية OPEN ACCESS
(2024) 31 العدد / 7 المجلد VOL 7 / ISSUE 31 (2024)
ISSN: 2569-7366

Received التسلم	Revised التعديل	Accepted القبول	ORCID حساب
2024-10-17	2024-10-29	2024-11-10	DOI : https://orcid.org/0009-0003-8032-9665

تأثير مؤشر عدم اليقين العالمي على النمو الاقتصادي في مصر: دراسة تحليلية (1995-2023)

The Impact of the Global Uncertainty Index on Economic Growth in Egypt: An Analytical Study (1995-2023)

آيه محسب عبد الحميد مصطفى

ماجستير في الاقتصاد جامعة أسوان، معهد البحوث والدراسات الافريقية، مصر

ayaamohaseb10@gmail.com

حساب 0009-0003-8032-9665

Abstract

This study investigates the impact of global uncertainty on Egypt's economic growth, using the World Uncertainty Index for Egypt (WUIEGY) as a measure of uncertainty. The analysis also examines how key variables, including foreign direct investment (FDI), inflation, and government expenditure, interact with global uncertainty to influence GDP growth. Employing a least squares regression analysis over a sample from 1995 to 2023, the study finds that global uncertainty negatively impacts Egypt's economic performance, while FDI has a positive influence. Inflation and government expenditure, however, show negative correlations with economic growth, suggesting that rising prices and inefficient public spending may hinder development. The study's findings highlight the importance of mitigating the effects of global uncertainty through diversified trade partnerships, encouraging FDI, maintaining price stability, and optimizing government spending. By providing new insights into how external shocks affect an emerging market like Egypt, the research contributes to both the academic literature on development economics and practical policymaking.

Keywords: economic growth, World Uncertainty Index, foreign direct investment, inflation, government expenditure.

ملخص

تبحث هذه الدراسة في تأثير عدم اليقين العالمي على النمو الاقتصادي في مصر، باستخدام مؤشر عدم اليقين العالمي لمصر (WUIEGY) كمقياس لعدم اليقين. ويدرس التحليل أيضا كيفية تفاعل المتغيرات الرئيسية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، والتضخم، والإنفاق الحكومي، مع حالة عدم اليقين العالمية للتأثير على نمو الناتج المحلي الإجمالي. وباستخدام تحليل انحدار المربعات الصغرى على عينة من عام 1995 إلى عام 2023، وجدت الدراسة أن عدم اليقين العالمي يؤثر سلبا على الأداء الاقتصادي لمصر، في حين أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي. غير أن التضخم والإنفاق الحكومي يظهران ارتباطات سلبية بالنمو الاقتصادي، مما يشير إلى أن ارتفاع الأسعار وعدم كفاءة الإنفاق العام قد يعوقان التنمية. وتسلط نتائج الدراسة الضوء على أهمية التخفيف من آثار عدم اليقين العالمي من خلال تنويع الشراكات التجارية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، والحفاظ على استقرار الأسعار، وتحسين الإنفاق الحكومي. من خلال تقديم رؤى جديدة حول كيفية تأثير الصدمات الخارجية على سوق ناشئة مثل مصر، يساهم البحث في كل من الأدبيات الأكاديمية حول اقتصاديات التنمية وصنع السياسات العملية.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، مؤشر عدم اليقين العالمي، الاستثمار الأجنبي المباشر، التضخم، الإنفاق الحكومي.

مقدمة:

برز عدم اليقين العالمي كقوة كبيرة تشكل النتائج الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، وخاصة في الاقتصادات النامية الأكثر عرضة للصدمات الخارجية. على مدى العقود القليلة الماضية، أدت سلسلة من الأحداث العالمية - بما في ذلك الأزمات المالية والحروب التجارية والصراعات الجيوسياسية، ومؤخرا جائحة كوفيد-19 - إلى تكثيف حالة عدم اليقين، مما أدى إلى تغيير المشهد الاقتصادي للعديد من البلدان. بالنسبة لمصر، وهي دولة ذات أهمية استراتيجية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يشكل عدم اليقين العالمي تحديات خطيرة لنموها الاقتصادي. كسوق ناشئة تعتمد بشكل كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية والسياحة، يرتبط المسار الاقتصادي لمصر ارتباطا وثيقا بالتطورات العالمية. إن فهم كيفية تأثير هذه العوامل الخارجية على النمو المحلي أمر ضروري لصياغة سياسات اقتصادية فعالة يمكن أن تخفف من المخاطر وتعزز الصمود.

تركز هذه الدراسة على قياس تأثير عدم اليقين العالمي على النمو الاقتصادي في مصر باستخدام مؤشر عدم اليقين العالمي لمصر (WUIEGY). يقيس WUIEGY عدم اليقين العالمي من خلال تحليل تواتر مصطلح "عدم اليقين" في التقارير القطرية الفصلية الصادرة عن وحدة الاستخبارات الاقتصادية (EIU)، مما يوفر أداة قيمة لتقييم تأثير المخاطر العالمية على الاقتصاد المصري. بالإضافة إلى ذلك، تبحث الدراسة في أدوار الاستثمار الأجنبي المباشر، والتضخم، والإنفاق الحكومي، وهي ثلاث متغيرات رئيسية حاسمة لفهم الأداء الاقتصادي في مصر. ويلعب الاستثمار الأجنبي المباشر، بوصفه محركا لتدفقات رأس المال ونقل التكنولوجيا، دورا حيويا في تحفيز النمو، في حين أن التضخم، إذا لم تتم السيطرة عليه، يمكن أن يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية وزعزعة استقرار الاقتصاد. ويمكن للإنفاق الحكومي، اعتمادا على كفاءته ومخصصاته، إما أن يدعم النمو أو يعوقه من خلال الإنفاق غير الفعال.

أولا: مشكلة الدراسة

المشكلة الرئيسية التي تتناولها هذه الدراسة هي فهم مدى تأثير عدم اليقين العالمي (WUI_EGY) على النمو الاقتصادي في مصر، وتحديد ما إذا كانت المتغيرات الأخرى مثل الاستثمار الأجنبي المباشر، معدل التضخم، والإنفاق الحكومي تلعب دورا في تعديل أو تضخيم هذا التأثير. يثير هذا التساؤل أهمية خاصة بالنظر إلى الطبيعة الديناميكية للاقتصاد المصري، الذي يتأثر بالتغيرات في الأسواق العالمية، خاصة في ظل الأزمات المالية أو الجيوسياسية التي تزيد من حالة عدم اليقين.

وعليه تمت صياغة مشكلة الدراسة بالأسئلة الآتية:

1. إلى أي مدى يؤثر عدم اليقين العالمي على النمو الاقتصادي في مصر؟
2. كيف يتوسط الاستثمار الأجنبي المباشر والتضخم والإنفاق الحكومي العلاقة بين عدم اليقين العالمي والنمو الاقتصادي؟
3. ما هي الآثار السياسية لهذه النتائج على التخطيط الاقتصادي في مصر؟

ثانيا: أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول قضية محورية في الاقتصاد المصري، وهي تأثير التقلبات العالمية على النمو المحلي. لذلك هذه الدراسة مهمة لصانعي السياسات والمستثمرين والأكاديميين على حد سواء لأنها تقدم رؤى حول كيفية تشكيل الأداء الاقتصادي في مصر من خلال عدم اليقين العالمي والمتغيرات الاقتصادية المحلية. إن فهم هذه العلاقات أمر بالغ الأهمية من أجل:

صياغة السياسات، مساعدة الحكومة على إدارة الاقتصاد خلال فترات الاضطرابات العالمية. قرارات الاستثمار، تقديم رؤى للمستثمرين حول كيفية تأثير الصدمات الخارجية على النمو في مصر. على الرغم من أن العديد من الدراسات تناولت هذه العلاقة في الاقتصادات المتقدمة، فإن عدد الدراسات التي تركز على الاقتصادات الناشئة، وخاصة مصر، لا يزال محدودا. كما أن هذه الدراسة تسهم في الأدبيات الاقتصادية من خلال تقديم تحليل شامل للعوامل المساهمة في النمو الاقتصادي، وتحديد السياسات التي يمكن اتباعها للتخفيف من آثار عدم اليقين.

ثالثا: أهداف الدراسة

الهدف من هذه الدراسة هو تحليل تأثير عدم اليقين العالمي على النمو الاقتصادي في مصر، باستخدام مؤشر عدم اليقين العالمي لمصر (WUIEGY) كمقياس لعدم اليقين. وعلى وجه التحديد، تسعى الدراسة إلى التحقيق في كيفية تأثير عدم اليقين العالمي على نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر وكيف تتفاعل العوامل الاقتصادية الهامة الأخرى، مثل الاستثمار الأجنبي المباشر والتضخم والإنفاق الحكومي، مع عدم اليقين للتأثير على الأداء الاقتصادي. يهدف البحث إلى توفير فهم مفصل لهذه العلاقات من خلال استخدام تحليل انحدار المربعات الصغرى على البيانات الممتدة من عام 1995 إلى عام 2023. ومن خلال دراسة هذه المتغيرات، تهدف الدراسة إلى تقديم رؤى تجريبية حول ديناميكيات عدم اليقين وتأثيراته على اقتصاد السوق الناشئة مثل مصر. بالإضافة إلى ذلك، تسعى الدراسة إلى وضع توصيات بشأن السياسات يمكن أن تساعد في التخفيف من الآثار السلبية لعدم اليقين العالمي، وتشجيع الاستثمار، وضمان استقرار الأسعار، وتحسين الإنفاق الحكومي لتحقيق النمو المستدام.

رابعا: فرضيات الدراسة

بناء على مشكلة الدراسة، تسعى هذه الدراسة لاختبار الفرضيات الرئيسية التالية:

عدم اليقين العالمي:

H_0:لا يؤثر عدم اليقين العالمي بشكل معنوي على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

H_1:يؤثر عدم اليقين العالمي بشكل معنوي على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

الاستثمار الأجنبي المباشر:

H_0:لا يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل معنوي على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

H_1:يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل معنوي على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

معدل التضخم:

H_0:لا يؤثر معدل التضخم بشكل معنوي على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

H_1:يؤثر معدل التضخم بشكل معنوي على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

الإنفاق الحكومي:

H_0:لا يؤثر الإنفاق الحكومي بشكل معنوي على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

H_1:يؤثر الإنفاق الحكومي بشكل معنوي على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

خامسا: منهجية الدراسة

قامت الباحثة في هذه الدراسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج الاقتصاد القياسي بالاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد، وذلك لقياس تأثير قياس تأثير عدم اليقين والاستثمار الأجنبي المباشر والتضخم والانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في مصر، لذلك تستخدم الدراسة تحليل انحدار المربعات الصغرى على البيانات التي تمتد من عام 1995 إلى عام 2023 ، والتي تغطي 29 ملاحظة، وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي Eviews 10ويتمثل المتغير التابع في نمو الناتج المحلي الإجمالي (**GDP Growth**) ، في حين أن المتغيرات المستقلة تشمل **WUI Egy** (كمقياس لعدم اليقين العالمي) ، والاستثمار الأجنبي المباشر(**FDI**)، ومعدل التضخم(**Inflation Rate**) ، والإنفاق الحكومي(**Gov Expenditure**). ويقيم النموذج الأهمية الإحصائية لهذه المتغيرات على النمو الاقتصادي في مصر، باستخدام مقاييس رئيسية مثل إحصاءات t، وقيم p، وR-squared، وإحصائية Durbin-Watson لتحديد القوة التفسيرية وموثوقية النتائج.

النموذج المقترح للدراسة:

$$GDP\ Growth_t=\beta0+\beta1.WUI\ Egy_t+\beta3FDI_t+\beta1Inflation\ Rate_t+\beta4Gov\ Expenditure_t+\varepsilon_t$$

من أجل اختبار الفرضيات ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها فقد تم تقسيم الدراسة إلى قسمين يتناول الأول الدراسات السابقة والإطار النظري، ويتناول القسم الثاني الجانب العملي المتمثل في تحليل وقياس تأثير عدم اليقين والاستثمار الأجنبي المباشر والتضخم والانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في مصر.

القسم الأول: الدراسات السابقة والإطار النظري

الجزء الأول: الدراسات السابقة

نظرا لأهمية عدم اليقين، فقد استكشفت العديد من الدراسات الاكاديمية كيفية تأثيره على المتغيرات الاقتصادية. على سبيل المثال، وجد (Kydland &Prescott,1982) أن عدم اليقين يمكن أن يكون له تأثير كبير على قرارات الاستثمار، حيث تميل الشركات إلى تأخير قرارات الاستثمار عندما يكون هناك عدم يقين بشأن الظروف الاقتصادية المستقبلية. وبالمثل، وجد (Long &Plosser,1983) أن عدم اليقين يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في الاستثمار وزيادة في المدخرات الاحترازية. ويمكن أن يؤثر عدم اليقين أيضا على معدلات البطالة، حيث وجد (Gali &Monacelli,2005) أن عدم اليقين يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة، حيث قد تكون الشركات مترددة في توظيف عمال جدد في أوقات عدم اليقين. وهذا يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدلات المشاركة في القوى العاملة. ويمكن أن يتأثر الانفتاح التجاري أيضا بعدم اليقين، حيث وجد (Bems &Johnson,2018) أن الانفتاح التجاري يمكن أن يقلل من تأثير عدم اليقين على النمو الاقتصادي. ومع ذلك، وجد (Dixit &Pindyck,1994) أن عدم اليقين يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في الانفتاح التجاري، حيث قد تكون الشركات مترددة في الاندماج في التجارة الدولية عندما يكون هناك عدم يقين بشأن الظروف الاقتصادية المستقبلية. ويمكن أن يتأثر الإنتاج الصناعي أيضا بعدم اليقين، حيث وجد (Bloom,2007) أن عدم اليقين يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في الإنتاج الصناعي، حيث قد تكون الشركات مترددة في الاستثمار في رأس المال والتكنولوجيا الجديدة عندما يكون هناك عدم يقين بشأن الظروف الاقتصادية المستقبلية.

ويمكن أن يتأثر التضخم أيضا بعدم اليقين، وجد (Mankiw & Reis,2002) أن عدم اليقين يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، حيث قد تزيد الشركات الأسعار للتحوط ضد عدم اليقين في المستقبل. وفقا ل (Bloom,2009)، يمكن أن يؤدي عدم اليقين بشأن السياسات إلى انخفاض الاستثمار والنشاط الاقتصادي حيث تصبح الشركات مترددة في تخصيص الموارد في بيئة غير مؤكدة. وينبع هذا التردد من حقيقة أن قرارات الاستثمار غالبا ما تكون طويلة الأجل بطبيعتها وتتأثر بشدة بالتوقعات المتعلقة بنتائج السياسات في المستقبل. عندما تكون إجراءات صانعي السياسات غير مؤكدة أو لا يمكن التنبؤ بها، قد تؤخر الشركات أو تقلص خطط الاستثمار، مما يؤدي إلى انخفاض مستويات تكوين رأس المال والنمو الاقتصادي.

وعلاوة على ذلك، هناك دراسات أخرى بحثت في تأثير عدم اليقين في السياسات الاقتصادية على متغيرات الاستهلاك والأسواق المالية والسياسة التجارية والنقدية كما يلي، حيث إنه يمكن أن يؤثر عدم اليقين في السياسات الاقتصادية على ثقة المستهلك وأنماط الإنفاق. حيث إنه يمكن أن يؤثر عدم اليقين في السياسات الاقتصادية على ثقة المستهلك وسلوك الإنفاق. وفقا ل (Carroll,2003) قد يخفض المستهلكون إنفاقهم استجابة لعدم اليقين بشأن السياسات الحكومية المستقبلية، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي والنشاط الاقتصادي. يمكن أن يؤثر عدم اليقين أيضا على فعالية السياسة النقدية. عندما يكون صانعو السياسات غير متأكدين من المسار المستقبلي للاقتصاد، فقد يكونون أقل عدوانية في إجراءاتهم السياسية، مما يؤدي إلى نتائج دون المستوى الأمثل (Bernanke,1983).

وفقا ل (Ludvigson,2004)، قد يصبح المستهلكون أكثر حذرا في إنفاقهم عندما يواجهون عدم اليقين بشأن الظروف الاقتصادية المستقبلية. ويمكن أن يؤدي هذا الحذر إلى انخفاض مستويات الاستهلاك، مما قد يضعف النشاط الاقتصادي العام والنمو.

كما يمكن أن يكون لعدم اليقين في السياسات الاقتصادية آثار على الأسواق المالية. وفقا ل (Caldara et al.,2012)، يمكن أن يؤدي عدم اليقين بشأن السياسة إلى زيادة التقلبات في الأسواق المالية حيث يتفاعل المستثمرون مع التوقعات المتغيرة حول تطورات السياسة المستقبلية. ويمكن أن يؤدي هذا التقلب إلى زيادة علاوات المخاطر وارتفاع تكاليف الاقتراض، مما قد يؤدي إلى مزيد من إضعاف النشاط الاقتصادي والاستثمار.

وفي سياق السياسة التجارية، يمكن أن يؤدي عدم اليقين إلى تعطيل سلاسل التوريد العالمية والحد من تدفقات التجارة الدولية. قد تؤخر الشركات أو تلغي الاستثمار في الأسواق الأجنبية بسبب عدم اليقين بشأن الاتفاقيات التجارية أو التعريفات الجمركية، مما يؤدي إلى انخفاض الانفتاح التجاري والتكامل الاقتصادي (Bown,2019).

وقد بحثت عدة دراسات أخرى العلاقة بين EPU مؤشر عدم اليقين في السياسات الاقتصادية على نتائج الاقتصاد الكلي. حيث طور (Baker et al. 2016) مقياسا ل EPU بناء على تواتر المقالات الصحفية التي تناقش عدم اليقين الاقتصادي المرتبط بالسياسة. ووجدوا أن EPU له تأثير سلبي على الاستثمار والإنتاج والعمالة في الولايات المتحدة. وبالمثل، وجد (Blood & Tessada,2015) أن EPU له تأثير سلبي على الاستثمار والإنتاج في كندا. وفي سياق البلدان النامية، لم يبحث سوى عدد قليل من الدراسات أثر EPU على نتائج الاقتصاد الكلي. وجدت دراسة (Sarah&Dina ,2021) حيث بحثت هذه الورقة تجريبيا في التفاعلات النقدية والمالية أثناء صدمات عدم اليقين. وبالتطبيق على الاقتصاد المصري، أظهرت النتائج أن ضعف الاستقلالية النقدية واستمرار الهيمنة المالية ساهما في تأسيس سلوك مالي وقائي طويل الأجل في مصر وأعاقا بشكل كبير فعالية السياسة النقدية في استقرار الاقتصاد

خلال صدمات عدم اليقين. ووجدت دراسة (Emad, 2022) وهي أطروحة دكتوراه هدفها هو التحقيق في تأثير صدمات عدم اليقين، مقاسة بتقلب مؤشر البورصة المصرية، EGX30، على سوق العمل في مصر. حيث استخدم المؤلف بيانات السلاسل الزمنية الفصلية من Q42003 إلى Q22021. واستخدم نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR)، واختبار سببية جرانجر لالتقاط تأثير صدمات عدم اليقين على متوسط الأجر الأسبوعي وإنتاجية العمل ومعدل البطالة وأظهرت النتائج أن صدمات عدم اليقين، التي يقيسها مؤشر البورصة EGX30، تتسبب في انخفاض حاد في التوظيف والناتج المحلي الإجمالي ونمو إنتاجية العمل على المدى القصير. وتناولت أيضا دراسة (Abdelkader,2015) العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي، وعدم اليقين، والديمقراطية والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من 1972 إلى 2013، باستخدام نماذج إحصائية مثل GARCHو .ECM وأظهرت النتائج أن الديمقراطية تعزز النمو من خلال تحسين الشفافية وتقليل الفساد، بينما يؤثر عدم اليقين الناتج عن عدم الاستقرار السياسي سلبا على الاقتصاد. ومع ذلك، لم تكن العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو واضحة تماما، ويرجع ذلك إلى التغيرات السياسية السريعة التي شهدتها مصر، مثل ثورة 25 يناير 2011 .أوصت الدراسة بضرورة تعزيز الاستقرار السياسي ودعم الديمقراطية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

وفقا لدراسة (Borensztein, Gregorio, and Lee,1998)، يمكن أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير أكبر على النمو عندما يكون لدى البلد المضيف رأس مال بشري كاف لاستيعاب التكنولوجيات المتقدمة التي تصاحب تدفقات الاستثمار إلى الداخل. بالإضافة لدراسة أجراها (Alfaro et al.,2004) تدرس الروابط المختلفة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والأسواق المالية والنمو الاقتصادي. وتستكشف ما إذا كانت البلدان ذات الأنظمة المالية الأفضل قادرة على استغلال الاستثمار الأجنبي المباشر بكفاءة أكبر. ويظهر التحليل التجريبي، باستخدام البيانات عبر البلدان بين عامي 1975 و1995، أن الاستثمار الأجنبي المباشر وحده يلعب دورا غامضا في المساهمة في النمو الاقتصادي. ومع ذلك، فإن البلدان ذات الأسواق المالية المتطورة تستفيد بشكل كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر. والنتائج قوية في مواجهة مقاييس مختلفة لتنمية الأسواق المالية، وإدراج عوامل أخرى تحدد النمو الاقتصادي، والنظر في العوامل الذاتية. ووفقا لدراسة (Barro,1996)، التي تشير إلى أن التضخم المرتفع يدخل حالة من عدم اليقين في الاقتصاد، ويشوه إشارات الأسعار، ويردع الاستثمار المحلي والأجنبي. ويمكن أن يؤدي التضخم أيضا إلى تآكل القوة الشرائية وخفض ثقة المستهلك، مما يزيد من إعاقة النشاط الاقتصادي. أما بالنسبة للإنفاق الحكومي يشير نموذج (Barro,1990) إلى أنه عندما يتم توجيه الإنفاق الحكومي في المقام الأول نحو الاستهلاك بدلا من الاستثمار في البنية التحتية أو رأس المال البشري، يمكن أن يؤدي ذلك إلى انخفاض النمو الاقتصادي.

الجزء الثاني: الإطار النظري

أولا: النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي هو هدف أساسي للاقتصادات الحديثة، ويمثل الزيادة المستمرة في إنتاج السلع والخدمات بمرور الوقت. ويعكس النمو الاقتصادي، الذي يقاس عادة بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، تحسنا في القدرة الإنتاجية للبلد والصحة الاقتصادية العامة (Mankiw, 2019) . ومع نمو الاقتصادات، فإنها تولد مستويات دخل أعلى، وتخلق فرص عمل، وتحسن مستويات المعيشة. كما يعزز النمو المستدام قدرة الحكومة على توفير الخدمات العامة الأساسية، مثل الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية (Todaro & Smith, 2020). ومع ذلك، فإن النمو الاقتصادي هو مفهوم متعدد الأوجه يتأثر بعدة عوامل، بما في ذلك تراكم رأس

المال والتقدم التكنولوجي والتدخلات السياسية (Barro, 2021). يؤكد العلماء أنه بالإضافة إلى توسيع الإنتاج، يجب أن يكون النمو الاقتصادي شاملا ومستداما لضمان وصول فوائده إلى جميع شرائح المجتمع وعدم الإضرار بالبيئة (Sachs, 2018). وبالتالي، فإن دراسة النمو الاقتصادي ضرورية لفهم كيفية تطور الاقتصادات وازدهارها ومواجهة تحديات مثل الفقر وعدم المساواة وتغير المناخ.

1. مفهوم النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي عادة بأنه الزيادة في إنتاج السلع والخدمات في بلد ما خلال فترة محددة. يتم التعبير عنها عادة كنسبة مئوية من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP)، والتي تمثل التضخم وبالتالي توفر تصورا أكثر دقة للنمو الفعلي للاقتصاد (Mankiw، 2019). يتكيف الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مع التغيرات في مستويات الأسعار ويعكس القوة الشرائية الحقيقية داخل الاقتصاد، في حين أن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لا يفعل ذلك. وفقا ل (Todaro & Smith, 2020)، فإن التمييز بين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي أمر بالغ الأهمية لفهم الزيادة الحقيقية في الناتج الاقتصادي، حيث يمكن للتضخم أن يشوه الأرقام الاسمية، مما يقدم إحساسا زائفا بالازدهار. علاوة على ذلك، غالبا ما يكون النمو مدفوعا بعوامل مختلفة، مثل تراكم رأس المال، وتوسيع القوى العاملة، والتقدم التكنولوجي، وكلها تساهم في زيادة القدرة الإنتاجية للأمة (Barro, 2021) هذه العوامل مجتمعة تسمح للبلدان بإنتاج المزيد بموارد أقل، وهو مبدأ أساسي للنظرية الاقتصادية الحديثة.

2. أهمية النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي أمر حيوي لتنمية أي دولة لأنه يرتبط بالعديد من الفوائد، لا سيما الزيادة في مستويات الدخل وتحسين مستويات المعيشة. يجادل (Barro, 2021) بأن النمو الاقتصادي المستدام يقلل من الفقر من خلال توليد فرص العمل وتمكين الأفراد من كسب أجور أعلى. علاوة على ذلك، يؤدي النمو الاقتصادي الأعلى إلى توسيع القدرة المالية للأمة، مما يعني أن الحكومة يمكنها تحصيل المزيد من الضرائب، وبالتالي الاستثمار في مشاريع البنية التحتية الحيوية والرعاية الصحية والتعليم والرعاية الاجتماعية (Todaro and Smith,2020). ولا تؤدي الاستثمارات في هذه القطاعات إلى تعزيز رأس المال البشري فحسب، بل تخلق أيضا حلقة حميدة يؤدي فيها تحسين الصحة والتعليم إلى زيادة إنتاجية القوى العاملة، مما يزيد من تحفيز النمو. بالإضافة إلى ذلك، يسلط (Sala-i-Martin,2020) الضوء على أهمية النمو في تعزيز الابتكار التكنولوجي والبحث والتطوير (R&D)، والتي تعتبر ضرورية لزيادة الإنتاجية على المدى الطويل. غالبا ما تحافظ البلدان التي تحقق مستويات أعلى من التقدم التكنولوجي على ميزة تنافسية في الأسواق العالمية، وهذا يعزز المزيد من الاستثمار والابتكار والتجارة.

وعلاوة على ذلك، يمكن أن يكون للنمو أثر استقرار على النظم والمؤسسات السياسية. وفقا ل Acemoglu and (Robinson,2019)، يرتبط النمو الاقتصادي المستدام في كثير من الأحيان بمؤسسات أقوى قادرة على تعزيز الشمولية وتعزيز الشفافية، مما يعزز مناخ الاستثمار. وعلى النقيض من ذلك، غالبا ما تعاني البلدان ذات النمو الراكد أو السلبي من عدم الاستقرار السياسي، حيث تكافح الحكومات لتلبية الاحتياجات الأساسية لسكانها. وبالتالي، فإن أهمية النمو

الاقتصادي تتجاوز مجرد الأرقام؛ بل إنها تتجاوز مجرد الأرقام. إنه يعكس القدرة العامة للأمة على تطوير والحفاظ على مستوى معيشي مرتفع لشعبها، وهو أمر حاسم للاستقرار على المدى الطويل.

3. أهداف النمو الاقتصادي

أهداف النمو الاقتصادي متنوعة، ولكن يمكن تصنيفها على نطاق واسع إلى تحسين مستويات المعيشة، والحد من عدم المساواة، وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي. وفقا ل (Piketty,2014)، فإن أحد الأهداف الرئيسية للنمو الاقتصادي هو تقليل التفاوتات في الثروة والدخل الموجودة داخل الدول وفيما بينها. ويشكل عدم المساواة تحديا مستمرا للعديد من الاقتصادات، ويهدف النمو المستدام إلى توفير فرص متكافئة عبر مختلف القطاعات الاقتصادية والطبقات الاجتماعية. وتعتبر هذه الشمولية ضرورية للحفاظ على التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي. علاوة على ذلك، يهدف النمو إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، والذي يشير إلى تقليل التقلبات في الناتج الاقتصادي والتوظيف والتضخم (Sala-i-Martin,2020). يساعد النمو المستقر على خلق بيئة يمكن التنبؤ بها للشركات والمستهلكين، مما يعزز الاستثمارات طويلة الأجل ويعزز المرونة الاقتصادية ضد الصدمات الخارجية مثل الأزمات المالية أو الكوارث الطبيعية.

ويتمثل أحد الأهداف الحاسمة أيضا في التحول الهيكلي، حيث تتحول الاقتصادات من الاعتماد على القطاعات منخفضة الإنتاجية مثل الزراعة إلى القطاعات عالية الإنتاجية مثل التصنيع والخدمات. يؤكد (Rodrik,2015) أن البلدان التي تمر بالتصنيع السريع تميل إلى تجربة مستويات أعلى من النمو الاقتصادي المستدام، حيث إن تنويع الاقتصاد يجعله أقل عرضة للصدمات الخاصة بالقطاع. ويتضح الانتقال من الاقتصادات الزراعية إلى الاقتصادات الأكثر تنوعا بشكل خاص في شرق آسيا، حيث حولت دول مثل كوريا الجنوبية والصين هياكلها الاقتصادية وحققت معدلات نمو غير مسبوقة. وأخيرا، أصبحت الاستدامة هدفا مركزيا متزايدا للنمو الاقتصادي، مع التركيز على ضمان عدم استنزاف الأنشطة الاقتصادية للموارد الطبيعية أو التسبب في ضرر بيئي. يشدد (Sachs, 2018). على أن النمو المستدام أمر حيوي لمعالجة تغير المناخ، والحفاظ على النظم الإيكولوجية، وضمان أن ترث الأجيال القادمة كوكبا صالحا للعيش.

4. مؤشرات قياس النمو الاقتصادي

يقاس النمو الاقتصادي في أغلب الأحيان بالناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وتحديدا الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والذي يتكيف مع التضخم لتوفير انعكاس حقيقي للتوسع الاقتصادي (Mankiw,2019). ومع ذلك، فإن الناتج المحلي الإجمالي وحده لا يستوعب الأبعاد الأوسع للنمو. يستخدم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الذي يقسم الناتج المحلي الإجمالي على السكان، لتقديم صورة أوضح لمتوسط مستوى المعيشة (Fleurbaey and Blanchet,2017). تشير الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عادة إلى أن السكان يتمتعون برفاهية اقتصادية أفضل. ومع ذلك، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي له حدوده، لأنه لا يأخذ في الحسبان توزيع الدخل أو نوعية الحياة.

مؤشر التنمية البشرية (HDI) هو مقياس أوسع يتضمن متوسط العمر المتوقع ومستويات التعليم ودخل الفرد، ويقدم رؤية أكثر شمولا لتنمية البلد (UNDP,2020). ومؤشر التنمية البشرية مفيد بشكل خاص لمقارنة التقدم الاقتصادي بين الدول، لأنه يعكس الثروة المادية وتنمية رأس المال البشري على حد سواء. بالإضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر التنمية البشرية، تقيس الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (TFP) الكفاءة التي يتم بها استخدام مدخلات العمل ورأس المال في عملية

الإنتاج (Solow,1957) ويعتبر إنتاجية العامل الكلي مؤشرا رئيسيا للابتكار والتقدم التكنولوجي، حيث إن الاقتصادات ذات النمو الأعلى في إنتاجية العامل الكلي قادرة على إنتاج المزيد من الناتج بنفس القدر من المدخلات، مما يؤدي إلى التوسع الاقتصادي المستدام.

مؤشر مهم آخر هو معامل جيني (**Gini coefficient**)، الذي يقيس عدم المساواة في الدخل داخل البلد (Stiglitz,2019). ويشير انخفاض معامل جيني إلى توزيع أكثر إنصافا للدخل، وهو أمر ضروري لتحقيق النمو الشامل. وإلى جانب معامل جيني، يعد معدل البطالة أيضا مؤشرا بالغ الأهمية، لأنه يعكس قدرة الاقتصاد على خلق فرص العمل لقوته العاملة المتنامية. وتشير معدلات البطالة المرتفعة عادة إلى مشاكل بنيوية كامنة داخل الاقتصاد، في حين تشير المعدلات المنخفضة إلى أن النمو الاقتصادي يجري توزيعه من خلال خلق فرص العمل. يظل النمو الاقتصادي هدفا أساسيا للسياسات الاقتصادية الوطنية نظرا لتأثيره العميق على مستويات المعيشة والعمالة والتنمية الشاملة. وفي حين أن الناتج المحلي الإجمالي هو المقياس الأساسي، فإن التحليل الأكثر شمولا يتطلب إدراج مؤشرات تكميلية مثل دليل التنمية البشرية، وإجمالي عدد الموظفين، ومقاييس عدم المساواة في الدخل. ويشكل تحقيق النمو المستقر والشامل والمستدام تحديا مستمرا، وهو ما يتطلب من صناع السياسات الموازنة بين المطالب الاقتصادية القصيرة الأجل والأهداف الإنمائية الطويلة الأجل. ومع تطور الاقتصاد العالمي، فإن ضمان استدامة النمو بيئيا وشموله اجتماعيا سيكون أمرا بالغ الأهمية لتحقيق الرخاء في المستقبل.

ثانيا: مؤشر عدم اليقين العالمي (WIU)

1. تمهيد

وفقا ل(Knight,1921)، لدراسة قديمة اجرها يختلف عدم اليقين عن المخاطر، حيث يمكن قياس المخاطر وإدارتها من خلال تحليل الاحتمالات، في حين أن عدم اليقين ينطوي على نتائج غير معروفة لا يمكن قياسها. هذا التمييز أمر بالغ الأهمية في فهم تأثير عدم اليقين على السلوك الاقتصادي والنتائج. ولكن طور (Baker et al. 2016) مقياسا ل EPU عدم اليقين في السياسات الاقتصادية بناء على تواتر المقالات الصحفية التي تناقش عدم اليقين الاقتصادي المرتبط بالسياسة. ويعتمد المؤشر على بيانات زمنية لقياس مدى تقلب السياسات الاقتصادية وتأثيرها المحتمل على الاقتصاد. وتم استخدام هذا المؤشر في تقدير تأثير عدم اليقين في السياسات الاقتصادية على قرارات الاستثمار والإنتاج والتجارة والبطالة والتضخم في العديد من الدراسات السابقة. بالإضافة إلى ذلك مؤشر (Baker et al. 2016) كان به العديد من القيود يقتصر على مجموعة من البلدان المتقدمة، ويأخذ في الاعتبار فقط عدم اليقين المتعلق بالسياسات الاقتصادية. ولمعالجه هذه القيود تم تطوير هذا المؤشر أيضا بواسطة (Ahir et al,2022) مؤشر عدم اليقين العالمي حيث إنه يغطى 143 دولة ويأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية والسياسية، حيث يحدد مؤشر عدم اليقين العالمي (WIU)عدم اليقين باستخدام تكرار الكلمة نفسها في التقارير القطرية ربع السنوية لوحدة الاستخبارات الاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أن عدم اليقين يلعب دورا حاسما في تشكيل النتائج الاقتصادية، والتأثير على قرارات الاستثمار، وسلوك المستهلك، والاستقرار الاقتصادي العام. وفقا لتقرير صادر عن صندوق النقد الدولي (IMF) يمكن أن يكون لعدم اليقين بشأن السياسات آثار ضارة على النمو الاقتصادي والاستقرار. ويشير التقرير إلى أن المستويات العالية من عدم اليقين يمكن أن تؤدي إلى انخفاض الاستثمار، وانخفاض الإنتاجية، وتباطؤ التوسع الاقتصادي. ويصدق هذا بشكل خاص على اقتصادات الأسواق الصاعدة، حيث يمكن أن يؤدي عدم اليقين بشأن السياسات إلى تفاقم مواطن الضعف القائمة وإعاقة الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة. إن فهم طبيعة وعواقب عدم اليقين أمر بالغ الأهمية لواضعي السياسات والباحثين الذين يسعون إلى التخفيف من آثاره السلبية على الاقتصاد. ولذلك، يتعين على واضعي السياسات إعطاء الأولوية للحد من عدم اليقين في السياسات الاقتصادية لدعم النمو والاستقرار على المدى الطويل.

2. مفهوم وأهمية مؤشر عدم اليقين العالمي (WIU)

مؤشر عدم اليقين العالمي (WIU) هو مقياس عالمي مصمم لالتقاط حالات عدم اليقين الاقتصادي والسياسي على مستوى الاقتصاد الكلي. وهو يوفر وسيلة لقياس عدم اليقين من خلال تحليل التقارير والمقالات الإخبارية من بلدان متعددة، بهدف عكس كيفية تأثير الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية غير المؤكدة على الشركات والحكومات. تم تطوير WIU من قبل باحثين في صندوق النقد الدولي (IMF) لإعطاء صورة أوضح عن كيفية تأثير التقلبات في عدم اليقين على قرارات الاستثمار ومستويات التوظيف والنتائج الاقتصادية الأوسع (Ahir, Bloom & Furceri, 2022).

3. قياس مؤشر عدم اليقين العالمي

ويستند مؤشر عدم اليقين العالمي إلى تواتر ذكر مصطلحات مثل "عدم اليقين" في التقارير القطرية والمنشورات الاقتصادية. يتم إنتاج هذه التقارير، التي تم تحليلها عبر مجموعة واسعة من البلدان، من قبل وحدة الاستخبارات الاقتصادية (EIU). يتم تجميع البيانات لإنشاء مؤشر يعكس مدى عدم اليقين الموجود في كل من السياقات الاقتصادية المحلية والدولية. يسمح هذا الإجراء بإجراء مقارنات بين البلدان وتتبع عدم اليقين بمرور الوقت، وهو أمر مهم بشكل خاص في فهم كيفية تأثير الصدمات الاقتصادية العالمية أو عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي (Chen, Erzurumlu, Gozgor, & Lau, 2024).

4. أهمية WIU للاقتصاد العالمي

تكمن أهمية WIU في قدرته على توفير معلومات مهمة للشركات وصانعي السياسات والمستثمرين حول مستوى المخاطر وعدم القدرة على التنبؤ في الاقتصاد العالمي. يمكن أن تتسبب المستويات العالية من عدم اليقين في تأخير الاستثمار، وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي، وزيادة المدخرات بسبب الخوف من عدم استقرار الدخل في المستقبل. وبالتالي، تميل البلدان ذات مستويات عدم اليقين الأعلى إلى تجربة نمو اقتصادي أبطأ وانخفاض في الإنتاجية (Selmey & Elamer, 2023).

بالإضافة إلى ذلك، يعد مؤشر WIU أداة مهمة للبنوك المركزية والحكومات، لأنه يساعدهم على فهم آثار الصدمات الخارجية بشكل أفضل وتوجيه السياسة الاقتصادية وفقا لذلك. على سبيل المثال، في أوقات عدم اليقين الشديد - مثل أثناء الأزمة المالية العالمية أو الصراع الجيوسياسي - قد تنفذ الحكومات حزم تحفيز أو تخفض أسعار الفائدة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد (Veljanoska & Mazahrih,2023).

ثالثا: العلاقة بين متغيرات الدراسة

ترتكز العلاقة بين المتغير التابع (نمو الناتج المحلي الإجمالي) والمتغيرات المستقلة (عدم اليقين العالمي، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتضخم، والإنفاق الحكومي) على العديد من النظريات الاقتصادية:

1. **عدم اليقين العالمي والنمو الاقتصادي**

تشير النظرية الاقتصادية إلى أن عدم اليقين العالمي يمكن أن يؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي المحلي. تفترض النظرية الكينزية أنه في أوقات عدم اليقين، من المرجح أن تقلل كل من الشركات والمستهلكين من الإنفاق والاستثمار، مما يؤدي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي. عندما ترتفع مستويات عدم اليقين، قد تؤخر الشركات قرارات الاستثمار الرأسمالي بسبب ارتفاع المخاطر المرتبطة بالعوائد المستقبلية، في حين أن المستهلكين قد يؤجلون أيضا عمليات الشراء الكبيرة بسبب المخاوف من تقلب الدخل في المستقبل (Keynes, 1936).

2. **الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والنمو الاقتصادي**

وفقا لنظرية النمو الكلاسيكية الجديدة، يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا حاسما في تعزيز القدرة الإنتاجية للاقتصاد، وخاصة في البلدان النامية. ولا يقتصر الاستثمار الأجنبي المباشر على إدخال رأس المال المالي فحسب، بل يقدم أيضا نقل التكنولوجيا، والخبرة الإدارية، والوصول إلى الأسواق الدولية. وهذا بدوره يؤدي إلى تحسين الإنتاجية والنمو على المدى الطويل (Solow, 1956).

3. **التضخم والنمو الاقتصادي**

تمت مناقشة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي على نطاق واسع في الأدبيات الاقتصادية. اقترح منحنى فيليبس في البداية مقايضة بين التضخم والبطالة، حيث يمكن للتضخم الأعلى نظريا تحفيز النمو على المدى القصير عن طريق خفض البطالة. ومع ذلك، غالبا ما ينظر إلى التأثير طويل الأجل للتضخم على النمو الاقتصادي بشكل سلبي، لا سيما في الأسواق الناشئة (Friedman, 1968).

4. **الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي**

يخضع تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي للنقاش. وفقا للاقتصاد الكينزي، يمكن لزيادة الإنفاق الحكومي تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال تعزيز الطلب الكلي، خاصة خلال فترات الركود الاقتصادي (Keynes, 1936). ومع ذلك، تشير نظرية الاختيار العام إلى أن الإنفاق الحكومي المفرط أو غير الفعال يمكن أن يزاحم الاستثمار الخاص، مما يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي(Barro, 1990) .

القسم الثاني: الجانب العملي

قياس تأثير عدم اليقين والاستثمار الأجنبي المباشر والتضخم والانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في مصر (2023-1995)

جدول (1) نتائج تقدير نموذج الانحدار

Dependent Variable: GDP__GROWTH
Method: Least Squares

Date: 10/10/24 Time: 06:59
Sample: 1995 2023
Included observations: 29

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	12.29313	2.669660	4.604753	0.0001
WUI_EGY	-4.074968	1.435046	-2.839608	0.0091
FDI	0.288523	0.081553	3.537840	0.0017
INFLATION_RATE	-0.009019	0.003312	-2.722904	0.0119
GOV_EXPENDITURE	-0.627829	0.213549	-2.939977	0.0072

R-squared	0.673405	Mean dependent var	4.551724
Adjusted R-squared	0.618972	S.D. dependent var	1.525175
S.E. of regression	0.941451	Akaike info criterion	2.872798
Sum squared resid	21.27194	Schwarz criterion	3.108538
Log likelihood	-36.65557	Hannan-Quinn criter.	2.946629
F-statistic	12.37136	Durbin-Watson stat	1.926549
Prob(F-statistic)	0.000013		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي Eviews10

1. النتائج الرئيسية:

المتغير التابع: نمو الناتج المحلي الإجمالي(GDP Growth)

التحليل الإحصائي المستخدم هو تحليل الانحدار بطريقة المربعات الصغرى (Least Squares) على عينة مكونة من 29 ملاحظة بين عامي 1995 و2023.

- الثابت:(C)
  - معامل الثابت12.293 :
  - الدلالة الإحصائية0.0001 :(P-value)
  - التفسير :يشير معامل الثابت إلى أن النمو الاقتصادي سيكون 12.293٪ في غياب جميع المتغيرات المستقلة الأخرى. هذا يعني أن الاقتصاد المصري يمتلك إمكانات نمو مستقلة نسبيا، لكن لا يمكن تجاهل تأثير المتغيرات الأخرى على المدى الطويل.

2. الفرضية الأولى: تأثيرعدم اليقين الاقتصادي العالمي على النمو الاقتصادي في مصر

نتائج الاختبار:

- **القيمة الاحتمالية (P-value):** 0.0091 أقل من (0.05)
- **المعامل(Coefficient):** -4.075
- **التفسير** :بما أن القيمة الاحتمالية أقل من 0.05، يمكن رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة .(H1) يشير ذلك إلى وجود تأثير معنوي سلبي لعدم اليقين الاقتصادي العالمي على نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر. حيث إن كل زيادة في عدم اليقين الاقتصادي تؤدي إلى انخفاض قدره 4.075٪ في النمو الاقتصادي، مما يعني أن عدم اليقين الاقتصادي العالمي يعتبر عائقاً أمام تحقيق معدلات نمو مرتفعة في مصر خلال فترة الدراسة.

ويشير المعامل السلبي (-4.075) WUI_EGY في هذه الدراسة إلى أن ارتفاع عدم اليقين العالمي له تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية على نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر. تتوافق هذه النتيجة مع الدراسة التي أجراها بلوم (Bloom,2009)، والتي تظهر أن عدم اليقين يعمل بمثابة "ضريبة" على النشاط الاقتصادي عن طريق تأخير قرارات الاستثمار وتقليل الاستهلاك. وتتوافق هذه النتيجة أيضا مع دراسة دراسة (Abdelkader,2015)، التي أظهرت أن عدم اليقين الناتج عن عدم الاستقرار السياسي يؤثر سلبا على الاقتصاد.

3. الفرضية الثانية: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر

نتائج الاختبار:

- **القيمة الاحتمالية (P-value):** 0.0017 أقل من (0.05)
- **المعامل (Coefficient):** 0.289
- **التفسير :** يمكن رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) نظرًا لأن القيمة الاحتمالية أقل من 0.05. يشير هذا إلى أن هناك تأثيرًا معنويا وإيجابيا للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر، حيث إن كل زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1٪ تؤدي إلى زيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.289٪. هذا يعكس أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كعامل مؤثر إيجابي في تعزيز النمو الاقتصادي في مصر.

يدعم المعامل الإيجابي وذو الدلالة الإحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر (0.289) الموجود في هذه الدراسة الرأي القائل بأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو محرك رئيسي للنمو في مصر. وكما أكد (Borensztein, Gregorio, and Lee,1998)، يمكن أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير أكبر على النمو عندما يكون لدى البلد المضيف رأس مال بشري كاف لاستيعاب التكنولوجيات المتقدمة التي تصاحب تدفقات الاستثمار إلى الداخل. وتتفق هذه النتيجة أيضا مع الدراسة التي أجراها (Alfaro et al.,2004) الذين يجادلون بأن الآثار المعززة للنمو للاستثمار الأجنبي المباشر قوية بشكل خاص في البلدان ذات الأسواق المالية المتطورة، مما يشير إلى أن إصلاحات القطاع المالي في مصر يمكن أن تزيد من فوائد الاستثمار الأجنبي.

ونظرا لموقع مصر الاستراتيجي وأهميتها كمركز للتجارة والاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تؤكد النتائج على الحاجة إلى سياسات تعزز بيئة مواتية للاستثمار من خلال التحسينات التنظيمية وتطوير البنية التحتية والاستقرار السياسي.

4. الفرضية الثالثة: تأثير معدل التضخم على النمو الاقتصادي في مصر

نتائج الاختبار:

- **القيمة الاحتمالية (P-value):** 0.0119 أقل من (0.05)
- **المعامل (Coefficient):** -0.009
- **التفسير :** يمكن رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) حيث إن القيمة الاحتمالية أقل من 0.05. يشير هذا إلى وجود تأثير سلبي ومعنوي لمعدل التضخم على النمو الاقتصادي، ولكن التأثير صغير جدا حيث إن كل زيادة في معدل التضخم بنسبة 1٪ تؤدي إلى انخفاض طفيف بنسبة 0.009٪ في نمو الناتج

المحلي الإجمالي. هذا يعني أن التضخم المرتفع في مصر يؤدي إلى انخفاض طفيف في النمو الاقتصادي، وهو ما قد يكون بسبب تأثيرات سلبية على القوة الشرائية والاستثمار.

في هذه الدراسة، يشير المعامل السالب (-0.009) لمعدل التضخم إلى أن التضخم له تأثير مثبط على نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر. تتوافق هذه النتيجة مع نتائج (Barro,1996)، والتي تشير إلى أن التضخم المرتفع يدخل حالة من عدم اليقين في الاقتصاد، ويشوه إشارات الأسعار، ويردع الاستثمار المحلي والأجنبي. ويمكن أن يؤدي التضخم أيضا إلى تآكل القوة الشرائية وخفض ثقة المستهلك، مما يزيد من إعاقة النشاط الاقتصادي.

وغالبا ما تواجه الأسواق الصاعدة، بما فيها مصر، ضغوطا تضخمية بسبب القيود على جانب العرض، وتقلبات أسعار الصرف، وعجز المالية العامة. وبالتالي فإن الحفاظ على استقرار الأسعار أمر ضروري لتعزيز بيئة مواتية للنمو المستدام. تؤكد نتائج هذه الدراسة على الحاجة إلى سياسات فعالة تستهدف التضخم من قبل البنك المركزي المصري لضمان استقرار الاقتصاد الكلي.

5. الفرضية الرابعة: تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في مصر

نتائج الاختبار:

- **القيمة الاحتمالية (P-value):** 0.0072 أقل من (0.05)
- **المعامل (Coefficient):** -0.628
- **التفسير:** بما أن القيمة الاحتمالية أقل من 0.05، يمكن رفض الفرضية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1). النتائج تشير إلى وجود تأثير سلبي ومعنوي للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، حيث إن كل زيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى انخفاض قدره 0.628٪ في نمو الناتج المحلي الإجمالي. قد يشير هذا إلى أن الإنفاق الحكومي في مصر خلال الفترة المدروسة لم يكن موجها بشكل فعال نحو دعم النمو الاقتصادي، أو أن هناك مشكلات تتعلق بكفاءة إدارة الموارد الحكومية. وقد يؤدي الإنفاق المفرط إلى **زيادة عجز الموازنة**، مما يعوق قدرة الاقتصاد على مقاومة الصدمات الخارجية.

في هذه الدراسة، يشير المعامل السلبي للإنفاق الحكومي (-0.628) إلى أن الإنفاق الحكومي بشكله الحالي له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في مصر. وقد تعكس هذه النتيجة أوجه قصور في إنفاق القطاع العام أو سوء تخصيص للموارد لا يعزز الإنتاجية. يشير نموذج (Barro,1990) إلى أنه عندما يتم توجيه الإنفاق الحكومي في المقام الأول نحو الاستهلاك بدلا من الاستثمار في البنية التحتية أو رأس المال البشري، يمكن أن يؤدي ذلك إلى انخفاض النمو الاقتصادي.

إن الآثار المترتبة على مصر واضحة: يجب على الحكومة التركيز على تحسين كفاءة الإنفاق العام، وإعطاء الأولوية للاستثمار في المجالات المعززة للنمو مثل البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية. وعلاوة على ذلك، فإن خفض العجز المالي والاستخدام الأمثل للأموال العامة يمكن أن يساعد في تخفيف الآثار السلبية للإنفاق الحكومي على النمو.

6. جودة النموذج الإحصائي:

- R-squared: 0.673
  - يشير إلى أن 67.3٪ من التغيرات في نمو الناتج المحلي الإجمالي يمكن تفسيرها بالمتغيرات المستقلة في النموذج.

- Adjusted R-squared: 0.619
  - القيمة المعدلة تأخذ في الاعتبار عدد المتغيرات، وتشير إلى أن حوالي 61.9٪ من التباين في النمو الاقتصادي يتم تفسيره بواسطة النموذج.
- F-statistic وProb(F-statistic):
  - F-statistic: 12.371
  - Prob(F-statistic): 0.000013
  - تشير إلى أن النموذج ككل معنوي إحصائيا وذو دلالة في تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والنمو الاقتصادي.
- Durbin-Watson stat: 1.927
  - قيمة قريبة من 2، مما يعني عدم وجود مشكلة كبيرة في الارتباط الذاتي (Autocorrelation) في الأخطاء.

ويتضح مما سبق أنه، جميع الفرضيات الصفرية (H0) تم رفضها بناءً على النتائج الإحصائية. يوجد تأثير معنوي لعدم اليقين الاقتصادي العالمي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الإنفاق الحكومي، ومعدل التضخم على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة المدروسة. حيث أن**عدم اليقين الاقتصادي العالمي** و**الإنفاق الحكومي** لهما تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، بينما **الاستثمار الأجنبي المباشر** له تأثير إيجابي، و**معدل التضخم** له تأثير سلبي، ولكنه طفيف نسبيا.

هذه النتائج تشير إلى أهمية توجيه السياسات الاقتصادية نحو تقليل آثار عدم اليقين الاقتصادي العالمي، وتحسين إدارة الإنفاق الحكومي، وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، والسيطرة على معدلات التضخم لدعم النمو الاقتصادي المستدام في مصر.

استنادًا إلى نتائج التحليل الإحصائي للدراسة، تم تحديد عدة توصيات قابلة للتنفيذ من قبل صناع السياسات في مصر لتعزيز النمو الاقتصادي وتقليل التأثيرات السلبية لبعض العوامل التي تم تحليلها كالآتي:

التوصيات:

1. **توصيات لصناع القرار:**

- **تقليل عدم اليقين العالمي** :يجب على الحكومة المصرية وضع سياسات للتكيف مع التغيرات العالمية، مثل تعزيز التنويع الاقتصادي من خلال دعم قطاعات الزراعة، التصنيع المحلي، هذا التنويع سيساهم في تقليل الآثار السلبية لعدم اليقين العالمي على الاقتصاد وتقليل الاعتماد على العوامل الخارجية.
- **تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر** :تحتاج مصر إلى اتخاذ خطوات إضافية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية من خلال تحسين بيئة الأعمال و**تقديم حوافز استثمارية** لجذب رؤوس الأموال الأجنبية يمكن أن يساعد في تعويض الأثر السلبي لعدم اليقين العالمي.
- **السيطرة على التضخم** :ينبغي تطبيق سياسات تستهدف **تحقيق الاستقرار السعري**، لأن التضخم المرتفع يزيد من الهشاشة الاقتصادية، مما يؤدي إلى تراجع النمو في أوقات عدم اليقين.

- **إصلاح هيكل الإنفاق الحكومي** :من الضروري أن يكون الإنفاق الحكومي موجها نحو **تعزيز القطاعات الإنتاجية** بدلا من زيادة الأعباء المالية. توجيه الاستثمارات نحو البنية التحتية والتعليم والصحة يمكن أن يدعم النمو على المدى الطويل.

2. **توصيات للدراسات المستقبلية:**

- **تحليل القطاعات الاقتصادية** :يمكن للدراسات المستقبلية التركيز على كيفية تأثير عدم اليقين العالمي على قطاعات اقتصادية محددة في مصر، مثل الصناعة والزراعة والخدمات.
- **توسيع نطاق العينة الزمنية** :ينصح بتوسيع نطاق العينة لتشمل فترات زمنية أطول أو تضمين بيانات على مستوى ربع سنوي للحصول على فهم أدق للعلاقات الاقتصادية.
- **دراسة تأثير العوامل الجيوسياسية** :قد يكون من المفيد النظر في تأثير العوامل الجيوسياسية الإقليمية بجانب عدم اليقين العالمي على الاقتصاد المصري.

قائمة المراجع

1. Abdelkader, H. E. M. (2015). Political instability, uncertainty, democracy, and economic growth in Egypt (Working Paper No. 953). Economic Research Forum. Retrieved from https://erf.org.eg/publications/political-instability-uncertainty-democracy-and-economic-growth-in-egypt/
2. Acemoglu, D., & Robinson, J. A. (2019). *The Narrow Corridor: States, Societies, and the Fate of Liberty*. Penguin.
3. Ahir, H., Bloom, N., & Furceri, D. (2022). The world uncertainty index. *AEA Papers and Proceedings*.
4. Ahir, Hites, Bloom, Nick and Furceri, Davide, World Uncertainty Index for Egypt [WUIEGY], retrieved from FRED, Federal Reserve Bank of St. Louis; https://fred.stlouisfed.org/series/WUIEGY.
5. Alfaro, L., Chanda, A., Kalemli-Ozcan, S., & Sayek, S. (2004). FDI and economic growth: The role of local financial markets. *Journal of International Economics*, 64(1), 89-112.
6. Baker, S. R., Bloom, N., & Davis, S. J. (2016). Measuring economic policy uncertainty. The Quarterly Journal of Economics, 131(4), 1593-1636.
7. Barro, R. J. (1990). Government spending in a simple model of endogenous growth. *Journal of Political Economy*, 98(5), S103-S125.
8. Barro, R. J. (1996). Inflation and growth. *Review of Federal Reserve Bank of St. Louis*, 78(3), 153-169.
9. Barro, R. J. (2021). *Economic growth*. MIT Press.
10. Bems, R., & Johnson, R. C. (2018). Openness and Uncertainty: Exporting and Investment in Emerging Markets. Journal of International Economics, 114, 287-306.
11. Bernanke, B. S. (1983). Irreversibility, uncertainty, and cyclical investment. The Quarterly Journal of Economics, 98(1), 85-106.

12. Bloom, N. (2007). The Impact of Uncertainty Shocks. Journal of Applied Econometrics, 22(1), 32-53.
13. Bloom, N. (2009). The impact of uncertainty shocks. Econometrica, 77(3), 623-685.
14. Bloom, N., & Tessada, J. (2015). Uncertainty and investment dynamics. Review of Economic Studies, 82(2), 699-725.
15. Borensztein, E., De Gregorio, J., & Lee, J.-W. (1998). How does foreign direct investment affect economic growth? *Journal of International Economics*, 45(1), 115-135.
16. Bown, C. P. (2019). Trade policy toward supply chains after COVID-19. Journal of International Business Policy, 2(3), 287-301.
17. Caldara, D., Fuentes-Albero, C., Gilchrist, S., & Zakrajšek, E. (2012). The macroeconomic impact of financial and uncertainty shocks. European Economic Review, 56(6), 1430-1445.
18. Carroll, C. D. (2003). Macroeconomic expectations of households and professional forecasters. The Quarterly Journal of Economics, 118(1), 269-298.
19. Chen, K. X., Erzurumlu, Y. O., Gozgor, G., & Lau, C. K. M. (2024). The impact of economic uncertainty on corporate ESG performance: Global evidence. *Research in International Business and Finance*.
20. Dixit, A. K., & Pindyck, R. S. (1994). Investment under Uncertainty. Journal of Economic Literature, 32(1), 102-137.
21. Emad, A. (2022). The Impact of Uncertainty on The Labour Market in Egypt. Published by Tomas Bata University in Zlín in the Edition Doctoral Thesis Summary.
22. Fleurbaey, M., & Blanchet, D. (2017). *Beyond GDP: Measuring Welfare and Assessing Sustainability*. Oxford University Press.
23. Friedman, M. (1968). The role of monetary policy. *American Economic Review*, 58(1), 1-17.
24. Gali, J., & Monacelli, T. (2005). Uncertainty, Investment, and Aggregate Fluctuations. Journal of Political Economy, 113(4), 721-752.
25. Keynes, J. M. (1936). *The General Theory of Employment, Interest, and Money*. Macmillan. Retrieved from: https://oll.libertyfund.org/title/keynes-the-general-theory-of-employment-interest-and-money
26. Knight, F. H. (1921). Risk, uncertainty, and profit. Houghton Mifflin Company.
27. Kydland, F. E., & Prescott, E. C. (1982). Time to Build and Aggregate Fluctuations. Econometrica, 50(6), 1345-1370.
28. Long, J. B., & Plosser, C. I. (1983). Real Business Cycles: A New Approach to Fluctuations in Economic Activity. Carnegie-Rochester Conference Series on Public Policy, 20, 1-54.
29. Ludvigson, S. C. (2004). Consumer confidence and consumer spending. Journal of Economic Perspectives, 18(2), 29-50.
30. Mankiw, N. G. (2019). *Principles of economics*. Cengage Learning.
31. Mankiw, N. G., & Reis, R. (2002). Sticky Prices and Monetary Policy. American Economic Review, 92(4), 1178-1191.
32. Piketty, T. (2014). *Capital in the Twenty-First Century*. Harvard University Press.
33. Rodrik, D. (2015). *Economics Rules: The Rights and Wrongs of Dismal Science*. W. W. Norton & Company.
34. Sachs, J. D. (2018). *The age of sustainable development*. Columbia University Press.

35. Sala-i-Martin, X. (2020). *Economic Growth* (3rd ed.). MIT Press.
36. Sarah, K., &Dina, K.(2021). Monetary-Fiscal Policy Interactions During Uncertainty Shocks: Evidence from Egypt. Economic Research Forum. Working Paper No. 1493.
37. Selmey, M. G., & Elamer, A. A. (2023). Economic policy uncertainty, renewable energy, and environmental degradation: Evidence from Egypt. *Environmental Science and Pollution Research*.
38. Solow, R. M. (1956). A contribution to the theory of economic growth. *Quarterly Journal of Economics*, 70(1), 65-94.
39. Solow, R. M. (1957). Technical change and the aggregate production function. *The Review of Economics and Statistics*, *39*(3), 312-320.
40. Stiglitz, J. E. (2019). *People, Power, and Profits: Progressive Capitalism for an Age of Discontent*. W. W. Norton & Company.
41. Todaro, M. P., & Smith, S. C. (2020). *Economic development*. Pearson Education.
42. United Nations Development Programme (UNDP). (2020). *Human Development Report*.
43. Veljanoska, F., & Mazahrih, B. (2023). The impact of COVID-19 on FDI. *International Journal of Business Performance Management*.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية OPEN ACCESS
(2024) 31 العدد / 7 المجلد VOL 7 / ISSUE 31 (2024)
ISSN: 2569-7366

التسلم Received	التعديل Revised	القبول Accepted	حساب ORCID
2024-08-18	2024-10-18	2024-11-10	DOI : https://orcid.org/0009-0008-2139-6506

الأبعاد السياسية والاقتصادية للخلافات الأميركية السعودية

Political and Economic Dimensions of Saudi-American Disputes

أ.م. د. خضير عباس احمد النداوي

كلية الفارابي الجامعة العراق، بغداد

drkhaaa@gmail.com

حساب 0009-0008-2139-6506

Abstract

The following research focuses on the Political and economic dimensions of US-Saudi disagreements and the developments in US-Saudi political and economic relations over the past ten years. These disagreements affect the strategic, political and economic connection that has continued between the two countries for eighty years, despite the differences in controversial positions regarding many issues related to bilateral or multilateral relations between the two countries. The researcher used the deductive approach, which moves in its aspects from the general to the specific, by starting from a realistic and real, historical and descriptive starting point, to study the subject and by adopting the descriptive and historical methods, by collecting data and information about relations between the two countries and describing, comparing and interpreting them to enrich the research material. The research was divided into three sections: the first addressed the constants of US policy towards Saudi Arabia. The second reviewed the practical applications of US-Saudi relations. The third addressed US-Saudi differences. The conclusion included conclusions and future options, by reviewing three scenarios in which relations are likely to continue despite the existence of US-Saudi differences.

Keywords: United States of America, Saudi Arabia, strategic cooperation, disagreements, scenarios

ملخص

إستهدف البحث الموسوم {الأبعاد السياسية والاقتصادية للخلافات الأميركية السعودية} تسليط الضوء على تطورات العلاقات السياسية والاقتصادية الأميركية السعودية للسنوات العشر الأخيرة، والتي عكست ارتباط إستراتيجي، سياسي واقتصادي، مُستمر بين الدولتين منذ ثمانين عاماً خلت، رغم تباين المواقف الخلافية أزاء العديد من القضايا التي تخص العلاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف بين الدولتين .

وقد إستعان الباحث بالمنهج الاستنباطي، والذي ينتقل في حيثياته من العام إلى الخاص، وذلك من خلال الانطلاق من نقطة بداية واقعية وحقيقية، تاريخية ووصفية، لدراسة الموضوع وباعتماد الطريقتين الوصفية والتاريخية، وذلك من خلال تجميع البيانات والمعلومات عن العلاقات بين الدولتين وتوصيفها ومُقارنتها وتفسيرها لإغناء مادة البحث. وقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث: الأول، تطرق إلى ثوابت السياسة الأميركية إزاء السعودية. والثاني استعرض التطبيقات العملية للعلاقات الأميركية السعودية. وتناول الثالث، الخلافات الأميركية السعودية. فيما تضمنت الخاتمة، الاستنتاجات والخيارات المستقبلية. باستعراض ثلاثة سيناريوهات والمرجح فيها استمرار العلاقات رغم وجود الخلافات الأميركية السعودية.

الكلمات المفتاحية: الولايات المتحدة الأميركية، المملكة العربية السعودية، التعاون الاستراتيجي، الخلافات، السيناريوهات.

مقدمة:

تتميز العلاقات الأميركية السعودية بأنها انعكاس لارتباط استراتيجي سياسي واقتصادي مُتفرد (Unique) بين زعيمة العالم الرأسمالي المتقدم ،الولايات المتحدة الأميركية والتي تعتلي المرتبة الأولى من بين الدول الرأسمالية المتقدمة صناعياً، وفي غالبية ميادين الحياة وبخاصة في الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية ، وبين أهم الدول العربية والإسلامية ، إلا وهي المملكة العربية السعودية كون أراضي هذه الدولة ، هي موطن الرسالة المحُمدية وحاضنة بيت الله الحرام الكعبة المشرفة، ولسعة مساحاتها ولموقعها الاستراتيجي بين قارات العالم ، ولقدراتها النفطية المتقدمة ، كونها تحتل مرتبة متقدمة من حيث الاحتياطيات والإنتاج النفطي على الصعيد العالمي.

ومما زاد من أهمية هذه العلاقات، كونها إتسمت بصفة الاستمرارية منذُ ثمانين عاماً خلت وبدون انقطاع رغم حصول إختلافات طارئة خلال هذه المدة، وبالذات بعد إرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية والتي تكررت في السنوات (1973و 1979 و2008)، وكذلك عقب أزمة 11 أيلول/ سبتمبر 2001، وإشتراك عدد من الأشخاص من حاملي الجنسية السعودية في تلك الاحداث، إلا إنَّ التعامل الحكيم والمدروس من قبل القيادات الأميركية والسعودية ساهم في إحتواء تداعيات تلك الازمات.

وقد شهد العقد الثاني من القرنِ الحادي والعشرين تحّولاً في الاستراتيجيةِ الأميركية إزاءَ الساحة الأسيوية، وتمّثلَ ذلك بالانسحابِ التدريجي من دولِ مَنطقة الشرق الاوسط والانتقال نحو دول شرق آسيا بهدف مُحاصرة جمهورية الصين الشعبية وتحديداً مع بدايةِ حُكم الرئيس" باراك أوباما "، وتوسع هذا التوجه مع إدارة الرئيس السابق" دونالد ترامب" وأتخذ منحاً أكثر فاعلية في عهد الرئيس الحالي "جوزيف بايدن"، إثرَّ تباين المواقف بين واشنطن والرياض إزاءَ العديد من القضايا الخلافية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

1. هدف البحث

يستهدف البحث تسليط الضوء وباختصار على العلاقات السياسية والاقتصادية بين الولايات المتحدة الأميركية والمملكة العربية السعودية، وللسنوات العشر الأخيرة، لتوضيح التجليات (Manifestations)، أي بإظهار الحقائق بموضوعية بقدر المُستطاع بنقاط قوتها (strong point) ومكامن ضعفها (weak point) بالتركيز على العلاقات السياسية والاقتصادية، وصولاً لتثبيت إحتمالات مُستقبلية تتناسب مع المُقدمات الأساسية للموضوع.

2. مشكلة البحث

تتمحور إشكالية البحث حول دور العلاقات السياسية والاقتصادية على أداء العلاقات المتبادلة بين الدولتين، وذلك بهدف تسليط الضوء على نمط العلاقة بين التأثير المتبادل للعلاقات السياسية وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي بينهما، وللوقوف على حقيقة هذه الإشكالية وتحليل أبعادها، لعل من المناسب مُحاولة الإجابة على الأسئلة الآتية :

1. ما هي ثوابت العلاقات السياسية والاقتصادية بين الولايات المتحدة الأميركية والمملكة العربية السعودية؟

2. ما هي التطبيقات العملية للعلاقات السياسية والاقتصادية الأميركية السعودية؟

3. ماهي خلفية تباين المواقف في العلاقات السياسية والاقتصادية الأميركية السعودية؟

3. فرضية البحث

أعتمد البحث على فرضية قوامها "وجود تناسب طردي بين تطور العلاقات السياسية والاقتصادية بين الولايات المتحدة الأميركية والمملكة العربية السعودية، فكلما تعززت واستقرت هذه العلاقات، كلما إنعكس ذلك إيجابياً على تنامي العلاقات الاقتصادية بين الدولتين، والعكس صحيح ايضاً، مع الأخذ بنظر الاعتبار تأثير العوامل الأخرى التي تشهدها الساحة الدولية وفي المجالات الداخلية والإقليمية والدولية".

4. منهج البحث

لتحقيق هدف البحث، إستعان الباحث بالمنهج الاستنباطي (Deductive Method) والذي يُسمى أحياناً (بالمنهج الاستنتاجي)،والذي ينتقل في حيثياته من العام إلى الخاص ، وذلك من خلال الانطلاق من نقطة بداية واقعية وحقيقية، تاريخية ووصفية، لدراسة الموضوع وبتركيز شديد، وباعتماد الطريقتين الوصفية (Descriptive Method) والتاريخية (Historical Method) وذلك من خلال تجميع البيانات والمعلومات والحقائق التاريخية عن العلاقات بين الولايات المتحدة الأميركية والمملكة العربية السعودية وتوصيفها ومُقارنتها وتفسيرها لإغناء مادة البحث.

5. هيكلية البحث

بهدف تغطية الموضوع، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث وكما يأتي :

- المبحث الأول، ثوابت السياسة الأميركية إزاء السعودية ودول الخليج العربي .
- المبحث الثاني، التطبيقات العملية للعلاقات الأميركية السعودية .
- المبحث الثالث، الخلافات الأميركية السعودية .
- الخاتمــة، وتضمنت الاستنتاجات والخيارات المستقبلية.

1. ثو ابت السياسة الامريكية أزاء السعودية ودول الخليج العربي

على الرغم من تحالف الولايات المتحدة الأميركية مع بريطانيا وفرنسا منذ أوائل القرن العشرين، إلا إنَّ حاجتها للنفط الخام، وبخاصة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بعد أن آلت ألِيها زعامة المعسكر الرأسمالي، دفعت بها للاختلاف والتنافس مع حُلفائها الغربيين بهدف السيطرة على مناطق النفط في دول منطقة الشرق الاوسط بصورة عامة وفي المملكة العربية السعودية على وجه التخصيص. وتجلى ذلك واضحاً في خضم مفاوضات ومداولات مُضنية شابها كثير من التوتر بين الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا في عام 1944 والتي حسمها الرئيس الأميركي (فرانكلين ديلانو روزفلت 1882 ـ 1945: Franklin Delano Roosevelt) خلال مُقابلته السفير البريطاني في واشنطن اللورد " هاليفاكس" بتاريخ 8 شباط/ فبراير 1944 بقوله: **" النفط الإير اني لكم، ونتشارك في نفط العراق والكويت، أما النفط السعودي فهو لنا "** (اليوسف، 2015: 132) . وبذلك عملت الإدارات الأميركية المتُعاقبة على إرساء سياسات من شأنها تحقيق هذا الهدف وقد عبّرت عنها المبادئ العامة التي أعلنها الرؤساء الأمريكان وإستراتيجيات العمل التي عملت الإدارات الأميركية إصدارها عقب مُدة وجيزة من تولي الرئيس المُنتخب

مهامه الدستورية، والتي إقترنت بموافقة الكونكرس الأميركي عليها منذُ أربعينيات القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر، وكما يأتي:

1. **مبدأ الرئيس (ترومان):** أعلنه الرئيس الثالث والثلاثين للولايات المُتحدة الأميركية {هاري ترومان"1884 ـ 1972" Harry S. Truman}، وهو من الحزب الديمقراطي وتولى الحكم في واشنطن للمدة (1945 ـ 1953)، وقد أعلن هذا المبدأ في عام 1947والذي حددَّ إلتزام الولايات المتحدة الأميركية بتحمل مسؤولياتٍ سياسية وأمنية مُباشرة في الشرق الأوسط، وبما يحفظ مصالحها النفطية. وتنفيذاً لهذا المبدأ ربطت الولايات المتحدة الأميركية المُساعدات العسكرية والاقتصادية التي تقدمتها لدول المنطقة بالتزام هذه الدول بسياساتها العامة المُعادية لسياسة التوسع لدولة الاتحاد السوفيتي السابق. وجاء هذا المبدأ كرد فعل على سياسة التدخل السوفيتي في إيران وتركيا واليونان بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية، وأستهدف الحصول على إمتيازات نفطية واقتصادية لضمان الاستفادة من نفط دول منطقة الخليج العربي (النداوي، 2014: 53).

2. **مبدأ الرئيس (أيزنهاور):** نُسب هذا المبدأ للرئيس الرابع والثلاثون للولايات المتحدة الأميركية {دوايت ديفيد أيزنهاور"1890 ـ 1969":Dwight David Eisenhower } وهو من **الحزب الجمهوري** وتولى الحكم للمدة (1953 ـ 1961) وقد أُقرَّ هذا المبدأ بعد إنتهاء حرب السويس 1956. وجاء في إطار السياسة الأميركية الهادفة إلى منع تغلغل دولة الاتحاد السوفيتي السابق في منطقة الشرق الأوسط، وأعلن في 5 كانون الثاني /يناير 1957 وقد" خول الكونكرس الرئيس الأميركي بموجبه سُلطة تقديم مُساعدات عسكرية، بما في ذلك إستعمال القوات المسلحة الأميركية ضد أي دولة أو مجموعة في المنطقة لضمان حماية وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي عند تعرضها لأي عدوان مُسلح من أي دولة تسيطر عليها الشيوعية (برجاس،2000: 223) .

3. **مبدأ الرئيس (نيكسون):** عقب إعلان رئيس وزراء بريطانيا (هارولد ولسون) في بداية عام 1968 عن عزم حكومته على الانسحاب من منطقة شرقي السويس في موعد أقصاه نهاية عام 1971، ولاستكمال (سياسة ملئ الفراغ)، أعلن الرئيس السابع والثلاثون للولايات المتحدة الأميركية {ريتشارد ميل هاوس نيكسون " 1913 ـ 1961" : Richard Nixon} وهو من **الحزب الجمهوري** وتولى الحكم للمدة (1969 ـ 1974) في 25 حزيران يونيو/1969 عن مبدأ عُرف باسمه ، وجاء فيه :" إنَّ الولايات المتحدة الأميركية مُستعدة لتقديم المُساعدات العسكرية لدول الخليج العربي التي تتعرض للتهديد والعدوان إذا أرادت هذه الدول أن تتحمل مسؤولية الدفاع عن نفسها (عبدالفتاح، 2001: 62) .

4. **مبدأ الرئيس (كارتر) :** كان الرئيس {جيمس إيرل كارتر الابن: " 1924 ـ " Jimmy Carter } هو الرئيس التاسع والثلاثون للولايات المتحدة الأميركية وهو **من الحزب الديمقراطي** وتولى الحكم للمدة (1977 ـ 1981) ، وتزامن خلال مدة حكمه سقوط نظام شاه إيران " محمد رضا بهلوي" في شباط/ فبراير 1979 ، وخروج إيران من دائرة النفوذ الأميركي ، عندئذ بدأ التفكير في واشنطن على ضرورة إيجاد نظرية أمن أميركية صريحة لمنطقة الخليج العربي ، وعكس صياغة هذا المبدأ التعبير عن هذه النظرية ، والذي تضمن شقين : **الأول** ، سياسي تمثلَّ في إعلان المبدأ الذي تمت صياغته واعلنه الرئيس " كارتر" رسمياً في خطابه عن حالة الاتحاد أمام الكونكرس في 23 كانون الأول/ ديسمبر 1980 بالنص الاتي : " إنَّ إي محاولة من جانب أي قوى للحصول على مركز مُسيطر في منطقة الخليج سوف تعتبر في نظر الولايات المتحدة

الأميركية كهجوم على المصالح الحيوية بالنسبة لها، وسوف يتم رده بكل الوسائل بما فيها القوة العسكرية "، فيما كان الشق **الثاني**، عسكري مكمل للأول، وتمثل بتشكيل قوة عسكرية ضاربة أُطلق عليها تسمية " قوة الانتشار السريع (هيكل،1992: 129).

5. **مبدأ الرئيس بوش الابن:** ساهمت هجمات 11 أيلول /سبتمبر 2001في إعادة صياغة إستراتيجية الأمن القومي الأميركية لعام 2002، والتي أصدرتها إدارة الرئيس {جورج والكر (دبليو) بوش" 1946 ـ ":George W. Bush } والذي تولى الحكم للمدة (2001 ـ 2009) وكان **من الحزب الجمهوري**، والتي أعتبرها المراقبون إعلاناً إمبراطورياً، وأعقبها عدة مُمارسات، كان أشدها غزو العراق واحتلاله في عام 2003. وتنطلق هذه الاستراتيجية من مبدأ: " إنَّ الولايات المتحدة الأميركية في حالة حرب لدحر الإرهاب دولاً وجماعات وافراداً، وتهدف لنشر الديمقراطية ودعمها في كل ثقافة أمة، وذلك للحفاظ على أمن الشعب الأميركي، وهذا يتطلب البقاء في حالة الهجوم لهزيمة الإرهابيين خارج الأراضي الأميركية حتى لا تضطر الولايات المتحدة لمواجهتهم على أراضيها ". وقد جرى توسيع مفهوم الدفاع عن النفس ضد الاخطار المُحتملة، وصولاً إلى صياغة ما عُرف لاحقاً (بمبدأ الرئيس بوش) الرامي إلى "منح الولايات المتحدة الأميركية حق شن الحروب الاستباقية على ما يُمكن إعتباره خطراً قادماً مُحتملاً وأنْ لم يكن وشيكاً أو فعلياً (سليمان، 2010: 27) .

6. **إدارة الرئيس باراك أوباما:** مع بداية الألفية الثالثة، شهدت العلاقات الأميركية السعودية توترات حدثت لإعتبارات أمنية واقتصادية وسياسية مُتداخلة. وفي مُقدمتها **العامل الأمني**، والذي يتعلق بكون مُفجري إحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر2001 في نيويورك وواشنطن كانوا من حاملي الجنسيات الخليجية. ويتعلق **الاعتبار الثاني**، في العوامل الاقتصادية، ويتلخص في تزايد الاكتشافات النفطية الجديدة في الولايات المتحدة الأميركية وبخاصة في مجال النفط الصخري مما أدى إلى تراجع الاهتمامات الأميركية مرحلياً بنفط دول الخليج العربي (النداوي وعلي،2018: 225) · فيما ركز الاعتبار الثالث ، على العوامل السياسية ولعل من أهمها إنكفاء السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، وبخاصة في عهد الرئيس (أوباما) الذي تبنى تطبيق نظرية القوة الذكية ، والتي أطلقها عالم السياسة الأميركي (جوزيف ناي) من خلال تحالفه مع (ريتشارد أرمتاج) عبر (مركز الدراسات الاستراتيجية بواشنطن ، علم 2007 وتصدرها كل من (أرمتاج وناي) مع تولي الرئيس الرابع والأربعين { الرئيس باراك حسين أوباما 1961 ـ" : Barack Hussein Obama } وهو من **الحزب الديمقراطي** وحكم للمدة (2009 ـ 2016) ، حيث خرجت نظرية (القوة الذكية) من عالم مراكز الأبحاث إلى العالم الواقعي للجغرافية السياسية(مجلة افاق المستقبل ، 2010: 50) . وجرى تطبيقها بالمزاوجة بين القوة العسكرية الصارمة مع القوة الناعمة والقدرة على الاقناع من خلال التجارة والدبلوماسية ، والمساعدات وانتشار القيم الأميركية بالوسائل غير العنيفة ، ومثل هذا الاتجاه الرئيس (باراك حسين أوباما :) كونه أحد أهم العناصر الدافعة للاستراتيجية الأميركية الجديدة بعد عام 2009 على الصعيد الخارجي ، وبصفة خاصة حيال دول منطقة الشرق الأوسط (كوندر ، 2010: 54) ، وعبرت عن هذه السياسة التطبيقات العملية (لإدارة الرئيس أوباما) بالتراجع عن التعهدات الأميركية السابقة مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي ومن ثمَّ أتباع سياسة مرنة مع إيران عبر توقيع الاتفاق النووي معها ، مما اثأر حفيظة دول مجلس التعاون الخليجي، وتحّول السياسة الأميركية شرق آسيا .

7. **أدارة الرئيس (دونالد جون ترامب):** تولى الرئيس الخامس والاربعين للولايات المتحدة الأميركية { دونالد جون ترامب 1946 ـ" : Donald John Trump} وهو من **الحزب الجمهوري** الحكم للمدة (2017 ـ 2021)واتسمت مدة حكمه بإعادة تأكيد ثوابت السياسات الأميركية السابقة إزاء دول منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة ومع المملكة العربية السعودية منها على وجه التخصيص ، وفي مُقدمتها المُحافظة على أمن الطاقة، والحفاظ على إستقرار الأنظمة الصديقة وتعزيز التحالفات القديمة . كما أعلن الرئيس الأميركي "دونالد ترامب" في 8 أيار/ مايو 2018، إنسحاب الولايات المتحدة الأميركية من الاتفاق النووي مع إيران، المُبرم عام 2015، وأعادَ فرض العقوبات عليها؛ بذريعة إنَّ "الاتفاق مُعيب في جوهره" وأنه لا يمكن منع تصنيع قنبلة نووية إيرانية بموجب الاتفاق الحالي وأعرب ترامب عن إستعداده لإعادة التفاوض على إتفاق نووي جديد، وهو ما رفضته السلطات الإيرانية (أبو رشيد ،2018: 1) .

8. **أدرة الرئيس بايدن:** إ اتخذت إدارة الرئيس {جوزيف روبينيت بايدن" 1942 ـ ": Joe Biden} خلال المُدة (من 15 آب/أغسطس ولغاية 15ايلول/ سبتمبر 2021)، أي على مدار ثلاثين يوماً فقط، قرارين، كان توقيتهما مُفاجئاً إلى حدٍ ما لغالبية دول العالم وبضمنهم حُلفائها في دول حلف شمال الأطلسي (الناتو). وقد عكس القرار الاول إنسحاباً عسكرياً أميركياً سريعاً من أفغانستان والذي أعُلن في 15 آب/أغسطس 2021 ونُفذ في غضونِ أسبوعين فقط ، فيما تمَّثلَ القرار الثاني ، بإعلان الرئيس " جو بايدن " في 15 أيلول/سبتمبر 2021 ، عن تشكيل تحالف أمني إستراتيجي جديد في منطقة المُحيطين الهندي والهادئ تحت مُسمى تحالف "أوكوس" (AUKUS)، يضمّ كلاً من: الولايات المتّحدة الاميركية والمملكة المتحدة (بريطانيا) وأستراليا وسُمي باسم "أوكوس" (AUKUS) ، وهي الحروف الأولى باللغة الإنكليزية من أسماءِ الدول الثلاث أعضاء التحالف الجديد وهُي كل من : الولايات المُتحدة الاميركية والمملكة المتحدة وأستراليا **(النداوي ،2022)** .وتأكيداً لهذا التوجه أصدرت الإدارة الأميركية استراتيجيتها للأمن القومي بتاريخ 12 تشرين الأول /أكتوبر2022، والتي عززت استمرار التوجه الأميركي السابق بالتحوَّل نحو شرق آسيا بهدف " التغلب على الصين وكبح جماح روسيا" فضلاً عن " تقليل التركيز على منطقة الشرق الأوسط" (فهمي ،2022) .

2. التطبيقات العملية للعلاقات الامريكية السعودية

اولاً. الميدان السياسي : إتسمت العلاقات السياسية للمملكة العربية السعودية مع الولايات المتحدة الأميركية بالاستمرارية إذْ وضع مُؤسس الدولة السعودية الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود والرئيس الأميركي (فرانكلين ديلانو روزفلت 1882 ـ 1945 : Franklin Delano Roosevelt) الحجر الأساس لعلاقاتٍ إستراتيجية ثنائية راسخة بين الرياض وواشنطن وذلك في لقائهما على ظهر الطراد (كوينسي) في مياه البحيرات المرة المصرية في 14شباط/ فبراير 1945 وتم التوقيع على " وثيقة كوينسي " والتي أتاحت للولايات المُتحدة الأميركية بأن تكون لها الأفضلية لمدة (60)عاماً باستثمار الثروة النفطية لقاء تامين الحماية العسكرية للمملكة العربية السعودية عند الضرورة(اليوسف ، 2015: 136) . وكان من المقرر أن يدوم هذا الاتفاق لمدة ستين عاماً ولكن نتائج هذا الاتفاق وآثاره الإيجابية على البلدين والعالم دعت الطرفين إلى تجديد مُحتواه لمدة (60) عاماً أخرى بدأت مُنذ عام 2005 إذْ شكل هذا الاتفاق عبر مراحله المُختلفة إنموذجاً للعلاقات الثنائية المُتكافئة المبنية على الاحترام المتبادل والعمل المُشترك لصالح البلدين ومصلحة العالم (EIU,2024) .

ثانياً. الميدان الاقتصادي:

1. **التجارة النفطية:** تقلص إعتماد الولايات المتحدة الأميركية على الطاقة من منطقة الخليج العربي خلال العقد الأخير، بعد أن تحولت - نتيجة تطور تقنية إستخراج النفط والغاز الصخري - إلى أكبر منُتج للطاقة في العالم، وباتت تلبي جزءاً كبيراً من إحتياجاتها، وتُنافس منُتجين آخرين على أسواق الطاقة العالمية. وبحسب وكالة الطاقة الأميركية، بلغ إنتاج الولايات المتحدة عام 2021 نحو (18.9) مليون برميل يومياً تشمل النفط الخام وأنواع المشتقات النفطية الأخرى (20 في المائة تقريباً من إنتاج العالم.) في حين بلغ إنتاجها من الغاز في العام نفسه (935) مليار متر مكعب، متجاوزة روسيا الاتحادية التي تنتج (700 مليار متر مكعب). وقد أدى هذا التطور الذي قادته التكنولوجيا إلى تغييرين مُهمين. **تمثل الأول**، بتقلص أهمية منطقة الخليج العربي بوصفها مصدراً للطاقة بالنسبة إلى الاقتصاد الأميركي وإنْ زادت أهميتها بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي. **وتجسد الثاني**، في تحّول أسواق الطاقة لدول الخليج العربية من الغرب إلى الشرق، إذ بات الجزء الأكبر من نفط المنطقة وغازها يتجه نحو آسيا وخصوصاً إلى الصين التي باتت المُستورد الأول للطاقة في العالم بدءاً من عام 2013. وتستورد الصين حالياً ما يقارب (11) مليون برميل من النفط الخام يومياً (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022) .

ووفقاً لإحصاءات وكالة معلومات الطاقة الأميركية (EIA)، كان مُعدل إستيرادات الولايات المتحدة الأميركية في عام 2021 حوالي (8.47) مليون برميل يومياً من النفط الخام ومن (73) دولة فيما شكلت صادرات الولايات المتحدة من النفط للسنة ذاتها حوالي (8.54) مليون برميل من النفط الخام في اليوم إلى (176) دولة و(4) أقاليم أمريكية. وكانت البلدان الخمسة الأولى المصدرة للنفط إلى الولايات المتحدة الأميركية في عام 2021 هي: كندا والمكسيك وروسيا والمملكة العربية السعودية وكولومبيا (EIU,) ويتضح تراجع الصادرات النفطية السعودية للولايات المتحدة الأميركية في عام 2021 لمستويات غير مسبوقة، حيث لم تشكل سوى (5%) في المائة من إجمالي الاستيرادات الأميركية النفطية (انظر الجدول 1.).

الجدول 1: مؤشرات عن الواردات والصادرات النفطية الأميركية في نهاية 2021 (مليون برميل يوميا)

الدولة	اجمالي الواردات النفط	اجمالي الصادرات النفطية
اجمالي دول العالم	8.47	8.54
دول الاوبك	0.96 (%11)	0.04
دول الخليج العربي	0.69 (%8)	0.02
اعلى خمس دول في العالم		
كندا	4.71 (%51)	0.84
المكسيك	0.71 (%8)	1.16
روسيا	0.67 (%8)	0.51
المملكة العربية السعودية	0.43 (%5)	0.51
كولومبيا	0.20 (%2)	0.13

Sources: EIU. Energy Information Administration, how much petroleum does the United States import and export? It is available at: https://www.eia.gov/tools/faqs/faq.php?id=727&t=6

2. **التبادل التجاري:** تُعتبر الولايات المتحدة الأميركية شريك تجاري مهم للمملكة العربية السعودية حيث تميز التبادل التجاري بين البلدين بالاستمرارية. ووفقاً للمُعطيات الإحصائية المُثبتة في (الجدول ـ 2)، بخصوص التبادل التجاري الأميركي السعودي وبضمنها النفط الخام، للسنوات (2012 ـ 2022)، يتضح الاتي:

- سجلت الصادرات الأميركية للسعودية أعلى قيم لها في عام 2013، عندما تجاوزت حاجز (18) مليار دولار أميركي سنوياً. فيما سجلت أدنى قيم لها في عام 2015. أما الواردات الأميركية من السعودية فقد تجاوزت حاجز (55) مليار دولار قي عام 2012، فيما كان أقل قيمة لها في عام 2020.

- في كلا الحالتين (أي الصادرات والواردات) سجل الميزان التجاري حالة عجز بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية عدا عامي 2020 و2021، وفائض لصالح المملكة العربية السعودية لغالبية السنوات الأخرى.

- يلاحظ تراجع تدريجي لأرقام قيم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأميركية والسعودية، سواءً أكان ذلك في أرقام الصادرات أم لأرقام الواردات طيلة السنوات العشر الأخيرة. ويعود سبب ذلك لتزايد إنتاج النفط الأميركي عقب الاكتشافات النفطية الجديدة في الولايات المتحدة الأميركية مما أدى إلى تراجع صادرات النفط السعودي للأسواق الأميركية.

الجدول 2: اجمالي الصادرات والواردات الأميركية من المملكة العربية السعودية للمدة (2012 ـ 2022) (مليون دولار أميركي)

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2012	17,961,2	55,667,0	- 37,705,7
2013	18,962,9	51,806,7	-32.843,8
2014	18,716,9	47,041,3	-28,324,4
2015	603,4,1	2,673,2	-1,069,8
2016	17,993,7	16,923,6	1,070,1
2017	16,355,4	18,867,7	-2,512,3
2018	13,599,2	24,065,7	-10,466,5
2019	14,482,7	13,403,8	1,078,9
2020	11,129,8	8,993,7	2,136,2
2021	11,133,0	13,714,0	-2,581,0
2022	7,991,4	18,093,1	-10,101,7

Source: United State Census Bureau, Trade in Goods with Saudi Arabic. It is available at: https://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5170.html

3. **الاستثمارات السعودية في الولايات المتحدة الأميركية:** تجاوزت إستثمارات الدول الخليجية في الولايات المتحدة الأميركية ومنذ عام 2016 حاجز الثلاثة تريليونات دولار أميركي (مركز القلم للأبحاث والدراسات، 2016) ووفقاً لولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، بلغت الاستثمارات السعودية منها في عام 2021 نحو (800) مليار دولار، كما أن لدى الشركات الأمريكية تركيز كبير على المملكة العربية السعودية إذ يعمل في السعودية أكثر من (300) ألف أمريكي، وبعضهم يحملون كِلا الجنسيتين، ويقيمون فيها، والعدد يزداد كل يوم (صحيفة عكاظ السعودية، 2022). كما تعد المملكة العربية السعودية من كبار الحائزين لأوراق الخزانة الأميركية والتي بلغت في عام 2022 نحو (179,1) مليار دولار أميركي (موقع البنك الدولي، 2023) .

ثالثاً. الميدان العسكري:

استناداً لأحدث الإحصاءات المتاحة من قبل البنك الدولي، تستهلك المملكة العربية السعودية ما نسبته (6.6%) سنوياً من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021 لأغراض الأنفاق العسكري، (نايتس، 2018) . ومع التحفظ المُتبع من غالبية دول العالم بخصوص المعلومات عن الميدان العسكري، فأنَّ العلاقة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأميركية والمملكة العربية السعودية تقوم على فرضية بسيطة مفادها إنَّ واشنطن تضمن أمن السعودية على المستوى المادي، بينما تؤدي الرياض دور الشريك المتعاون في مكافحة الإرهاب والمورّد المتجاوب وغير السياسي إلى أسواق الطاقة العالمية. وتُشكل مبيعات الأسلحة جزءاً لا يتجزأ من هذه العلاقة. ومنذُ أيار / مايو 2017، صرحَّ الرئيس السابق " دونالد ترامب" بأنَّ السعودية تنوي شراء أسلحة وخدمات ذات صلة من الولايات المتحدة الأميركية بقيمة (110) مليار دولار أميركي ويبدوا إنَّ هذا المبلغ يشمل مبيعات الأسلحة الجارية ومذكرات إعلان النوايا للمبيعات المسُتقبلية. ولكن مهما بلغت قيمة المبالغ الفعلية في نهاية الامر، فأنَّ صفقات الأسلحة التي تخطط لها الرياض تبقى هائلة بلا شك. ففي السنوات العشر الماضية، التزمت المملكة العربية السعودية بشراء المزيد من الأسلحة وقطع الغيار وخدمات التدريب والصيانة ذات الصلة مُقارنة باي زبون آخر مع إستلام الكونكرس إشعاراً بصفقات بيع مُحتملة تصل قيمتها إلى (138,9) مليار دولار منها (90,09) مليار دولار خلال السنوات الثمانية من إدارة الرئيس الأسبق " باراك أوباما " و (48.81) مليار دولار في غضون عامين من مدة حكم ولاية الرئيس السابق " دونالد ترامب " (نايتس،2018) .

3. الخلافات الامريكية السعودية

عكست تطورات العلاقات الأميركية السعودية نقاط قوة راسخة، قوامها تجديد مُعاهدة التعاون الاستراتيجي المُوقعة في عام 1945 بين الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود والرئيس الأميركي "فرانكلين ديلانو روزفلت " لمدة ستين سنة أخرى في عام 2005، واستمرار العلاقات المتبادلة بين البلدين في الميادين كافة، وبخاصة السياسية والاقتصادية والعسكرية منها، إلا إنَّ هذه العلاقات عانت منذُ مُنتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين من العديد من نقاط الضعف، والتي تمثلت في خلافات البلدين إزاء العديد من الاحداث، لعل أهمها الاتي:

اولاً. التحّول في الاستراتيجية الأميركية شرقاً: أصدرت إدارة الرئيس " جو بايدن " في ٣ آذار/ مارس2021، وثيقة "التوجيه الاستراتيجي المؤقت لاستراتيجية الأمن القومي" والتي تضمنت توجهات الإدارة الأمريكية الأولية لوكالات الأمن القومي، وفي مقدمتها، التحولات في السياسة الخارجية الأمريكية. وعلى الرغم من الاختلاف بين مُقاربات الإدارة الديمقراطية للتعامل مع

التحديات الدولية والتي انعكست في وثيقة "التوجيه الاستراتيجي المؤقت لاستراتيجية الأمن القومي" عن توجهات الإدارة الجمهورية السابقة، إلا أنّ هناك إتفاقاً على عودة سياسات "منافسة القوى العظمى"، والحديث عن قوتين مُنافستين للولايات المتحدة هما "روسيا والصين"، وأنهما قوتان في النظام الدولي تسعيان لتشكيل نظام دولي جديد يتعارض مع المصالح والقيم والثروة الأمريكية، ومساعيهما لإزاحة واشنطن من مناطق نفوذها وقيادتها للنظام الدولي. (عبد العاطي، 2022).

واستكمالاً لذات التوجه، أصدرت إدارة الرئيس " جو بايدن " " وثيقة الاستراتيجية الأميركية للأمن القومي " في 12 تشر ين الأول /أكتوبر2022 والتي أعلن فيها إنَّ الهدف الرئيسي للولايات المتحدة الأميركية في " التغلب على الصين وكبح جماح روسيا "، وأكدت الوثيقة على إعتبار جمهورية الصين الشعبية المُنافس الوحيد للولايات المتحدة الأميركية على المُستوى الدولي والتي تنوي إعادة رسم النظام الدولي كلياً، ولديها القدرات الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية، للقيام بذلك. ويزيد من تهديد ذلك إمتلاك الصين طموحات كبيرة في مناطق النفوذ التقليدية للولايات المتحدة، وتحديداً المحيطين الهادئ والهندي. ويعكس ذلك إستمرار إصرار الإدارة الأميركية على أن مناطق نفوذها تمتد إلى مناطق العالم أجمع، وليس من حق الصين إمتلاك مناطق نفوذ حتى في جوارها المباشر، وتحديداً في المحيط الهادئ. وتكشف هذه الاستراتيجية إنَّ إدارة الرئيس " جو بايدن " لاتزال تسعى للإبقاء على هيمنة الولايات المتحدة الأميركية على النظام الدولي. (The white house.2022:23) .

ثانياً. اسعار النفط الخام في الأسواق الدولية: مع إندلاع الحرب في أوكرانيا في 24 شباط/فبراير 2022 شهدت أسواق النفط العالمية حالة غير مسبوقة من الارتباك، وعمل (تحالف دول أوبك+) والذي يضم دول منظمة الأوبك وروسيا ودولاً أخرى من خارج منظمة أوبك على التصدي لارتفاع أسعار النفط التي لامست حدود (140) دولاراً للبرميل، وهي المرة الأولى منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008 التي شهدت أزمة مماثلة. وفي ظل هذا الارتباك، جاء إجتماع (تحالف دول أوبك+) مع إصرار على التمسك بالزيادة التدريجية في الإنتاج النفطي، والتي كانت مُقررة قبل الحرب في أوكرانيا، والتي تُقدَّر بنحو (400) ألف برميل يومياً من النفط الخام.

ومع استمرار الحرب في أوكرانيا، على مدار عدّة أشهر، كانت الزيادة التدريجية في إنتاج (تحالف دول أوبك+) للنفط ضمن الخطة التي كانت مُعدّة مُسبقاً، والتي نُفِّذَت بحرفية، دفعت الأسعار إلى التراجع لتبقى عدّة أشهر في حدود (95) دولاراً للبرميل، قبل أن تتراجع في الأسابيع الأخيرة من عام 2022 لتدور حول (80) دولاراً للبرميل (بدر، 2022). وكانت الولايات المتحدة الأميركية طالبت دول أوبك بزيادة الإنتاج فوق الكميات المقررة، وأوفدت لهذا الغرض مُستشار الأمن القومي في حكومة الرئيس " جو بايدن " "جاك سوليفان"، إلى الرياض، وطلب زيادة الإنتاج ولكن السعودية رفضت طلبه (الحجي، 2022) ، وبتاريخ 5 تشرين الأول/ أكتوبر 2022 قرر تحالف (دول أوبك+) خفض إنتاج النفط مليوني برميل يومياً، ابتداءً من تشرين الثاني/ نوفمبر 2022 وحتى كانون الأول/ ديسمبر 2023. وفي أعقاب ذلك وتحديداً بتاريخ 11 أكتوبر/تشرين الأول 2022 أعلن المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأميركي "جون كيربي" ، أن الرئيس " جو بايدن" يُعيد تقييم العلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية، بعد إعلان (تحالف دول أوبك+)خفض إنتاج النفط، فيما أعرب وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان عن إستغرابه من ردود الفعل الأميركية على قرار (تحالف دول أوبك +) قائلًا: "القرار قرار إقتصادي بحت، إذ إن جميع قرارات (تحالف دول أوبك +) تُتخذ بالإجماع، وعلى الرغم من إختلاف التوجهات السياسية للدول المُشاركة في إتفاق التحالف فإنها إتفقت على هذا القرار." مؤكداً" بأنَّ العلاقات السعودية الأميركية إستراتيجية ومهمة، حيث تبقى الولايات

المتحدة الأميركية الشريك الإستراتيجي والأمني الأول للمملكة، وكانت هذه العلاقة، وما زالت، تدعم أمن المنقطة واستقرارها. (نصر، 2022). ومما لا شك فيه إنَّ هذا الموقف أثار حفيظة الولايات المتحدة الأميركية التي فسرته بكونه يعكس موقف المملكة العربية السعودية المُنحاز للموقف الروسي.

ثالثاً. التدخل في الشؤون الداخلية: أطلق الرئيس " جو بايدن " خلال حملته الانتخابية تصريحات مُعادية لنظام الحكم في المملكة العربية السعودية، وأبدى رغبته في إعادة إحياء الاتفاق النووي مع إيران، كما سمحت إدارة الرئيس (جو بايدن) بالإفراج عن تقرير استخباراتي سري يتهم ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بإعطاء الأوامر باغتيال الصحافي السعودي جمال خاشقجي في قنصلية بلاده في إسطنبول عام 2018. لكن إدارة الرئيس" بايدن" غيّرت موقفها وأفرجت عن صفقات أسلحة للسعودية بدافع حاجتها إلى تعاونها في ضبط أسواق النفط بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا في 24 شباط/ فبراير 2022، وخشية أن تبحث المملكة العربية السعودية عن مصادر بديلة للتسلح. كما قام الرئيس " جو بايدن " بزيارة إلى السعودية في تموز/ يوليو 2022، حاول خلالها رأب الصدع في العلاقة مع الرياض، لكنه لم ينجح في إبطاء وتيرة التقارب السعودي - الصيني، والخليجي - الصيني، لاسيما في المجالَين الأمني والعسكري (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2022)

رابعاً. البرنامج النووي الإيراني: ازدادت شقة الخلاف بين الولايات المتحدة الأميركية والمملكة العربية السعودية نتيجة توقيع إدارة الرئيس الاسبق " باراك أوباما" على الاتفاق النووي مع إيران عام 2015. ورغم أن العلاقات الثنائية السعودية – الأميركية تحسّنت على نحو ملحوظ خلال حكم الرئيس " دونالد ترامب Donald Trump "، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2022) .

وبعد فوز الرئيس " جو بايدن " في الانتخابات الأميركية الأخيرة ، أصدرت إدارته في ٣ آذار/ مارس2021 " وثيقة التوجيه الاستراتيجي المؤقت لاستراتيجية الأمن القومي" بخصوص التحولات في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط واختلافها عن تلك التي تبنتها إدارة الرئيس السابق "دونالد ترامب"، ويأتي في مقدمتها التأكيد على الأداة الدبلوماسية للتعامل مع الأزمات بالمنطقة وفي مقدمتها أزمة البرنامج النووي الإيراني، وذلك في سياق الإجراءات والترتيبات الأمريكية للحد من انتشار الأسلحة النووية، وردع إيران من خلال العمل مع الشركاء الإقليميين لمواجهة الدور الإيراني المزعزِع للاستقرار في المنطقة. والعمل على حل النزاعات المسلحة بالمنطقة، ومواجهة الأزمات الإنسانية التي تترتب عليها (عبدالعاطي، 2021). كما أصدر مجلس النواب الأميركي بتاريخ 2021/4/27 قراراً (لأنهاء إرهاب النظام الإيراني) تضمن العديد من الفقرات لعل أهمها الاتي:

1. يدين الهجمات الإرهابية السابقة والحالية التي ترعاها الحكومة الإيرانية ضد مواطني الولايات المتحدة ومسؤولها، وكذلك المعارضين الإيرانيين، بما في ذلك مؤامرة النظام الإيراني الإرهابية ضد تجمع «إيران الحرة 2018م - البديل» في باريس.

2. يدعو الوكالات الحكومية الأميركية ذات الصلة للعمل مع الحلفاء الأوروبيين، بما في ذلك الحلفاء في البلقان حيث وسعت إيران وجودها، لمحاسبة إيران على انتهاك الامتيازات الدبلوماسية، ودعوة الدول إلى منع الأنشطة الخبيثة للبعثات الدبلوماسية للنظام الإيراني بهدف إغلاقها، بما في ذلك السفارة الإيرانية في ألبانيا.

3. الوقوف إلى جانب الشعب الإيراني الذي يواصل تنظيم احتجاجات مشروعة وسلمية ضد النظام القمعي الفاسد.

4. يعترف بحقوق الشعب الإيراني ونضاله من أجل إقامة جمهورية إيرانية ديموقراطية، علمانية وغير نووية (صحيفة الرياض، 2021) .

كما أصدرت إدارة الرئيس " جو بايدن" إستراتيجيتها الجديدة للأمن القومي في 12 تشر ين الأول /أكتوبر2022، والتي حددت آليات التعامل مع دول الشرق الأوسط بما فيها إيران وفقاً للثوابت الاتية:

أ. **الموقف من ايران:** جددت الوثيقة التأكيد على المواقف السابقة للتعامل مع إيران كونها ـ أي الولايات المتحدة الأميركية ـ ستعمل مع الحلفاء "لردع أنشطة إيران المزعزعة للاستقرار في المنطقة وستتصدى لها، وكذلك ستقوم الولايات المتحدة باختيار الدبلوماسية كأداة مُفضلة عندها لردع إيران عن تطوير الأسلحة النووية" .

ب. **دعم الشراكات مع الدول:** ستدعم الولايات المتحدة تعزيز الشراكات مع الدول التي تؤيد النظام الدولي القائم على إحترام القواعد والقوانين للدول. وقد قام الرئيس الأمريكي "فرانكلين روزفلت" بصياغة هذا النهج لأول مرة في عام 1941 لوصف سياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العالم بأسره.

ت. **حرية الملاحة:** تؤكد الوثيقة أن الولايات المتحدة لن تسمح لأي قوى أجنبية أو إقليمية بتعريض حرية الملاحة للخطر، بما في ذلك مضيقا هرمز وباب المندب.

ث. **تقليل التوترات:** تتعهد الوثيقة بأن الولايات المتحدة ستعمل على تقليل التوترات وإنهاء الصراعات، وتخفيف التصعيد، عندما يكون ذلك مُمكناً من خلال الدبلوماسية.

ج. **التكامل الإقليمي:** توضح الوثيقة أن الولايات المتحدة ستعزز التكامل الإقليمي.

ح. **حقوق الانسان:** تبين الوثيقة أن الولايات المتحدة الأميركية ستدعم حقوق الإنسان والقيم المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة (The white house, 2022:23) .

وفي مقابلة مع مؤسسة (كارنيغي للسلام الدولي)، مع المبعوث الأميركي الخاص لشؤون إيران، " روبرت مالي" في 31 تشرين الأول/ أكتوبر2022، أعلنَّ المذكور أن واشنطن "لن تضيع الوقت في محاولة إحياء الاتفاق النووي مع إيران، مضيفاً أنه سيتم تطبيق "مزيد من العقوبات" على النظام الإيراني، وإنَّ الولايات المتحدة الأميركية ستتخذ المزيد من الخطوات ضد إيران في المحافل الدولية، حيث إنَّ إدارة الرئيس "جو بايدن" تتابع حالياً قمع المتظاهرين في إيران ودعم نظام طهران للحرب الروسية في أوكرانيا، ومواقف إيران بشأن برنامجها النووي، ولن تهدر الإدارة الأميركية وقتها لإحياء الاتفاق النووي (مالي ، 2022) .

خامساً. الحرب في اليمن: تنطلق السياسة السعودية تجاه اليمن من مجموعة من المُحددات ليست الجغرافية فقط، إذ تمثل اليمن العمق الاستراتيجي للمملكة العربية السعودية نظراً للتقارب الجغرافي بين الدولتين التي ترتبط بشريط حدودي

بري طويل يمتد بحوالي 1500 كم، وإطلالة على باب المندب مفتاح المرور للبحر الأحمر، كما تعد اليمن البوابة الجنوبية لإقليم "شبه الجزيرة العربية" وعليه، ترى المملكة "أن أمن اليمن من أمن المملكة" وأن أي تطور في الأحداث على الساحة اليمنية ينعكس وبشكل مباشر على المملكة (مرزوق، 2023) .

وشاءت الاقدار أنْ تدور الحرب الاهلية في اليمن بشكل متُقطع منذُ عام 2004 ، وبهدف إضعاف المتمردين الحوثيين ودعم حكومة الرئيس اليمني السابق " عبد ربه منصور هادي "الشرعية ، شنت السعودية في مطلع عام 2015 هجمات جوية على المتمردين الحوثيين المدعومين من إيران ، وساندها في بادئ الامر ائتلاف إضطلعت دولة الامارات العربية المتحدة بثاني أهم دور فيه ، وأسهمت فيه كذلك دولة الكويت والبحرين وقطر والسودان ، وقدمت إدارة الرئيس الأميركي السابق "دونالد ترامب" دعماً عسكرياً للسعودية في صورة معلومات إستخبارية عن الأهداف ، وذخائر وإعادة تزويد الطائرات جواً بالوقود (سيبري، 2017: 126) ، فضلاً عن وضع منظمة الحوثيين على قوائم الإرهاب الدولي .

إلا إنَّ موقف الإدارة الأميركية تغير مع أستلام الرئيس (جو بايدن) السلطة في الولايات المتحدة الأميركية في بداية عام 2021 حيث أخرج الرئيس " جو بايدن" منظمة الحوثيين من قائمة المنظمات الإرهابية، وأوقف تصدير الأسلحة الهجومية إلى المملكة العربية السعودية (قناة الحرة الفضائية الأميركية، 2021) .

وبعد مبادرة الأمم المتحدة بشأن الهدنة في اليمن (موقع المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة الى اليمن،14 ابريل/ نيسان 2023) ، واستجابة للدعوة المقدمة من الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدكتور نايف الحجرف، بطلب إيقاف العمليات العسكرية تزامناً مع انطلاق المشاورات اليمنية فإن قيادة القوات المشتركة للتحالف تعلن وقف العمليات العسكرية بالداخل اليمني إعتباراً من الساعة (0600) بالتوقيت المحلي صباح يوم الأربعاء (2022/3/30) (موقع قناة (BBC) الفضائية، 30آذار 2022). وتواصل السعودية التنسيق مع منظمة الأمم المتحدة لضمان استقرار الوضع في الساحة اليمنية.

سادساً. الحرب في أوكرانيا: كان التصَّور الإستراتيجي الأميركي المُعلن منذُ عام 2009 " إنَّ روسيا لابد لها من السيطرة على كل من (بيلاروسيا وأوكرانيا)، وذلك من أجل ضمان أمنها القومي، ومن وجهة النظر الروسية، يُعتبر تمدد حلف الناتو باتجاه أوكرانيا تهديداً للمصالح الروسية الحيوية" (فريدمان، 2019: 183) . لذا شكل تحرك دول حلف الناتو بالترحيب لانضمام أوكرانيا للحلف الشرارة التي الهبت الحرب في أوكرانيا في في 24 شباط/فبراير 2022، وعندئذ توزعت مواقف دول العالم إزاء تلك الحرب بين ثلاث محاور رئيسية وكما يأتي:

- **المحور الأول الدول المؤيدة لأوكرانيا:** وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي واليابان وكندا وأستراليا. حيث رفضت الولايات المتحدة الاميركية وحلفائها من دول حلف الناتو التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، وأمدت اوكرانيا بالمساعدات العسكرية والاقتصادية منذ اندلاع الحرب ولغاية تاريخ اكمال هذا البحث في 2023/1/11 ، ولمواجهة هذا التدخل لجات هذه الدول أيضاً إلى فرض العقوبات الاقتصادية على روسيا، عندئذ تصدرت روسيا قائمة الدول المُستقبلة للعقوبات لتتقدم في اعداد العقوبات على إيران وكوريا الشمالية، إذ بلغ أجمالي العقوبات المفروضة على روسيا لغاية 15 كانون الأول / ديسمبر 2022 نحو (13,072) عقوبة، تعقبها أيران (4,069) عقوبة (انظر

الشكل ـ 1). وشملت العقوبات الاقتصادية الغربية المفروضة على روسيا غالبية القطاعات الاقتصادية، وبخاصة قطاع الطاقة (النفط والغاز الطبيعي)، والتبادل التجاري والمالي وغيرها. وتصدرت الولايات المتحدة طليعة الدول التي فرضت عقوبات على الاقتصاد الروسي، تليها كندا ومن ثم بريطانيا كما يظهر في الشكل أو الجدول (انظر الشكل ـ 2).

- **المحور الثاني الدول المؤيدة لروسيا:** وفي مقدمتها الصين وكوريا الشمالية وبيلاروسيا وإيران ودول الاتحاد السوفيتي السابق في وسط آسيا.

- **المحور الثالث، وشمل الدول المحايدة**، والتي شملت غالبية دول العالم وبضمنها الدول العربية والتي فضلت الوقوف على الحياد ومحاولة التوسط لحل المشكلة. إلا إنَّ هذا الموقف أثار حفيظة الولايات المتحدة الأميركية، وبخاصة عقب الموقف السعودي في (تحالف منظمة أوبك +) بخصوص استقرار أسعار النفط في الأسواق الدولية والذي فسرته الولايات المتحدة بكونه إنحيازاً للموقف الروسي كما أسلفنا.

الشكل 1: ترتيب الدول وفقاً للعقوبات الاقتصادية المفروضة على الدول المعاقبة لغاية 2022/12/15

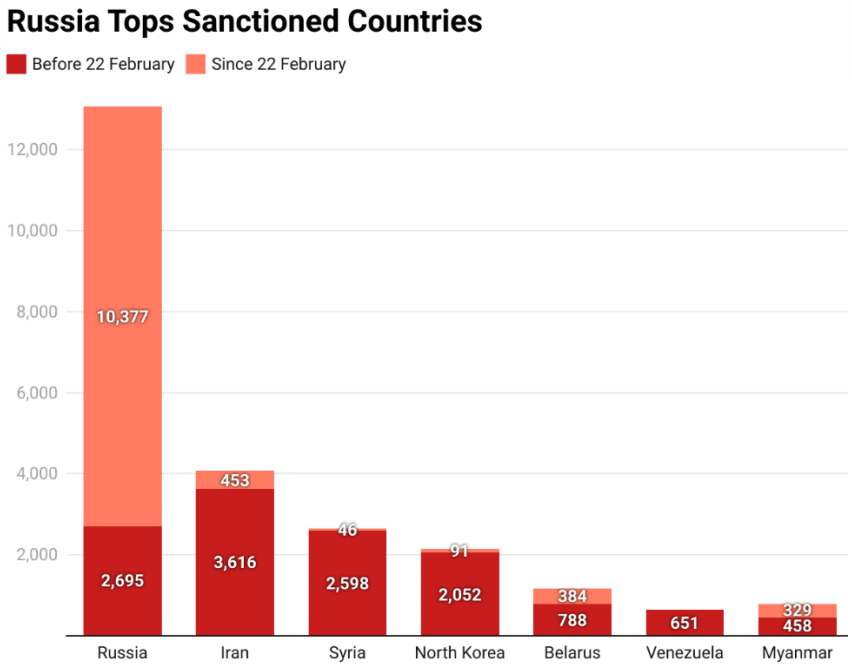

Source: Castellum, Russia Sanctions Dashboard. (2022). It is available at: https://www.castellum.ai/russia-sanctions-dashboard, Current as of 15 December 2022.

الشكل 2: عدد العقوبات المفروضة على روسيا وفقاً للدول المُصَّدرة للعقوبات (للمدة من2014 لغاية 2022/12/15)

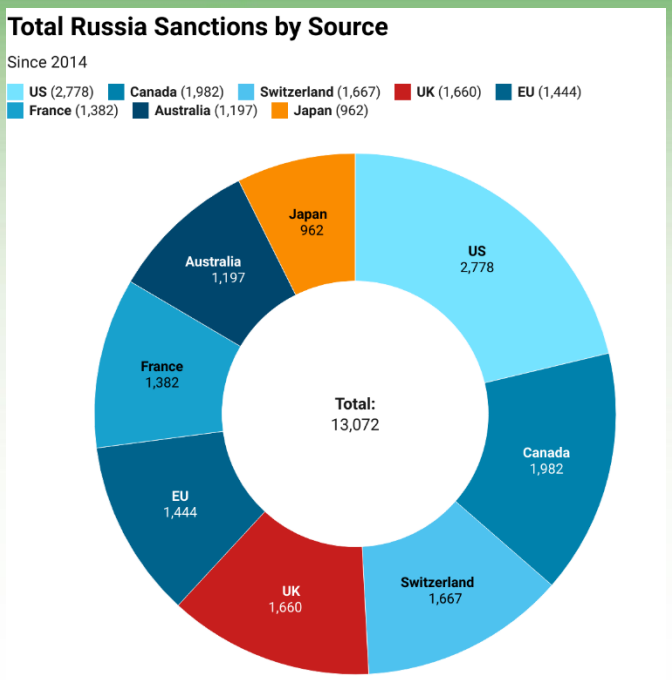

Source: Castellum, Russia Sanctions Dashboard. (2022). It is available at: https://www.castellum.ai/russia-sanctions-dashboard, Current as of 15 December 2022.

الخـاتـمــة:

اولاً. الاستنتاجات:

1. على الرغم من مرور ما يُقارب من ثمانين عاماً على توقيع مُعاهدة التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأميركية والمملكة العربية السعودية في عام 1945 ،والتي تم تجديدها لمدة (60) عاماً أخرى في عام 2005 ، وتعاقبَّ خلالها على دست الحكم في واشنطن (15) رئيساً، ومع إختلاف توجهاتهم الحزبية حيث كان (8) منهم من الحزب الديمقراطي و(7) منهم من الحزب الجمهوري (موقع موسوعة المعرفة،2022) ، إلا إنَّ السياسة الأميركية إزاءَ دول منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ، والمملكة العربية السعودية على وجه التخصيص إتسمت بالثبات النسبي ، قِوامها استمرارية التعاون بين البلدين وتوسع الأنشطة الاقتصادية في قطاعات النفط ، والتبادل التجاري والاستثمارات المالية، فضلاً عن التعاون في الميدان العسكري . وفي الاتجاه المقابل، تميزت سياسة المملكة العربية السعودية طيلة المدة المنوه عنها آنفاً وحتى الوقت الحاضر بالتوازن في علاقاتها السياسية والاقتصادية سواءً أكان ذلك مع الولايات المتحدة الأميركية أم مع غيرها من الدول العظمى ومع مختلف دول العالم.

2. أوفت المملكة العربية السعودية بالتزاماتها التعاقدية التي تميزت بالثبات مع الإدارات الأميركية المُتعاقبة، سواءً أكانت هذه الإدارات جمهورية أم ديمقراطية ، وفي كافة الميادين ، وبالذات في القطاع النفطي وما حصل من تراجع للصادرات النفطية السعودية إلى الولايات المتحدة الأميركية في السنوات الأخيرة لم يكن لأسباب طارئة، بل كان نتيجة لزيادة

الاكتشافات النفطية وزيادة انتاج النفط الصخري الأميركي والتي أدت إلى تحَّول الولايات المتحدة الأميركية من دولة مُستوردة للنفط إلى دولة مصَّدرة له "بعد رفع حضر تصدير النفط الأميركي للخارج من قبل إدارة الرئيس الأسبق " باراك أوباما" في عام 2015" (مجدي ، 2022)

3. بتقديرنا أنَّ وجود تباين في وجهات النظر في بعض الحالات بين القيادات السياسية في كل من واشنطن أو الرياض إزاءً بعض القضايا الخلافية، سواءً أكانت محلية أم إقليمية أم دولية، لا يؤثر على ديمومة التعاون الاستراتيجي بين الدولتين وبما يخدم المصالح المُشتركة بينهما والتي توسعت لتشمل كافة الميادين، وبخاصة قطاعات النفط والتبادل التجاري والاستثمارات الخارجية والميدان العسكري.

4. بتقديرنا إنَّ إنكفاء صادرات النفط السعودية للولايات المتحدة الأميركية في السنوات الأخيرة دفع بصانع القرار السعودي للتوجه لتصدير النفط للأسواق الاسيوية، وبخاصة إلى جمهورية الصين الشعبية التي تمتلك ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأميركية، والتي تستورد من السعودية حالياً نحو (1,86) مليون برميل من النفط الخام يومياً (صحيفة الشرق الأوسط السعودية، لندن، - 07 ديسمبر2022) . وتعززَّ هذا التوجه عقب زيارة الرئيس الصيني " شي جين بينغ " إلى الرياض خلال المدة (7 - 9 كانون الأول / ديسمبر 2022)، وتوقيع عدة اتفاقيات بين البلدين وفي مختلف الميادين لتمثل هذه الزيارة بحسب وصف وزارة الخارجية الصينية "أكبر حدث دبلوماسي، والأعلى في المستوى بين الصين والعالم العربي منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية، (سعد، 2022) .

ثانياً. الخيارات المستقبلية: يُمثل البُعد الزمني أحد المحاور المركزية لاهتمامات النخب العاملة في مجال العلاقات الدولية من القادة والعلماء والدبلوماسيين والخبراء والكتاب وقادة الفكر، والمؤسسات الحكومية والعلمية وغيرها، مع الأخذ بنظر الاعتبار التقسيم التقليدي للزمن، وهو الماضي والحاضر والمستقبل. إلا إن المهم في أي دراسة ولأي متتبع، معرفة الصيغة المثلى لاستشراف المستقبل، وذلك من خلال الركون إلى أحداث الزمن الماضي ودراستها دراسة نقدية ومُعمقة وحيادية، باعتبار إنَّ هذا الزمن إكتملت حركته، لتحديد الثوابت والمُتغيرات، وللاستفادة منها في تطورات الحاضر والذي تتصف خصوصيته بكون صيرورته مُستمرة ويصعب من الناحية العملية التحكم المطلق في إيقاعاتها وتجلياتها بشكل حاسم. فيما ينفرد المسُتقبل كونه البعد الأكثر قابلية للتأثير فيه من خلال تتبع مساراته وإمكانية تحديد العوامل المؤثرة فيه بما يخدم الأهداف والمصالح الوطنية للدول. في ضوء ما تقدم يمكن استعراض ثلاث مشاهد (سيناريوهات) لتحديد أفضل الخيارات إمام صانعي القرار وكما يأتي:

1. **المشهد (السيناريو) الأول التقدم:** ويرتكز هذا السيناريو على فرضية قوامها " كلما تزايد تطور العلاقات الأميركية السعودية في مختلف الميادين وبخاصة السياسية والاقتصادية والعسكرية منها، عندئذ تُحقق نتائج ايجابية دائمة ومتميزة تضمن المصالح المشتركة مع الإدارات الأميركية مع استقرار الوضع السياسي والاقتصادي والأمني للسعودية ولبقية دول المنطقة والعالم ".

أ. **العناصر الداعمة: يدعم هذا السيناريو عدة عوامل لعل أهمها:** أولاً، استمرارية التحالف الاستراتيجي الأميركي السعودي وتمثل باستمرار العلاقات الأميركية السعودية وبدون انقطاع منذ توقيع مُعاهدة التعاون

الاستراتيجي المُوقعة في عام 1945 بين الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود والرئيس الأميركي "فرانكلين ديلانو روزفلت والتي جرى تمديد العمل بها لمدة ستين سنة أخرى في عام 2005. أي إنَّ التحالف الاستراتيجي الأميركي السعودي سوف يستمر لغاية 2065. وثانياً، اتباع السعودية سياسة متوازنة، والتي عبرَّ عنها وزير الخارجية السعودي، الأمير فيصل بن فرحان، في مؤتمره الصحفي عقب القمة الصينية، في الرياض يوم 9 كانون الأول/ ديسمبر 2022، عن هذا الموقف بوضوح عندما ذكر ما نصه: "لدينا شراكات إستراتيجية مع الولايات المتحدة الأميركية والهند والصين وألمانيا"، مضيفاً أن "التعاون مع ثاني أكبر اقتصادات العالم ضروري، لكنه لا يعني عدم التعاون مع أكبر اقتصاد في العالم"، ومؤكداً "لا نؤمن بالاستقطاب أو الاختيار بين شريك وآخر" (سعد، 2022) . وثالثاً، العلاقات السعودية الصينية: إنَّ إتباع السعودية علاقات مُتوازنة ومتطورة مع الصين لا تتقاطع مع العلاقات الأميركية الصينية، وما يؤكد ذلك ما ذكره، وزير الخارجية الصيني في نيويورك في 22 أيلول/سبتمبر 2022عن الرئيس "شي جين بينغ" بتأكيده: (إن الحدث الأكثر أهمية في العلاقات الدولية على مدى الخمسين عاماً الماضية كان استئناف وتطوير العلاقات الصينية - الأمريكية التي أفادت البلدين والعالم بأسره. وإنَّ الحدث الأكثر أهمية في العلاقات الدولية للسنوات الخمسين القادمة سيكون في قيام الصين والولايات المتحدة بإيجاد الطريق الصحيح للتوافق في العصر الجديد) (راماني ،2023)

ب. **العوامل الكابحة:** تتلخص العوامل الكابحة لهذا المشهد (السيناريو) بالآتي: أولاً، العلاقات الأميركية الإيرانية، إذ يُشكل توجه الإدارات الأميركية المتعاقبة لتغيير سياستها إزاء البرنامج النووي الإيراني أهم العناصر الكابحة لهذا السيناريو، كما حصل خلال مدة إدارة الرئيس الأسبق " باراك اوباما " والذي وقعت ادارته اتفاقاً مع إيران، ثم انسحبت منه إدارة الرئيس " دونالد ترامب"، ثم عادت أدارة الرئيس " جو بايدن " لمحاولة الاتفاق مع إيران. وثانياً، التغيير في الاستراتيجية الأميركية، يُمثل إعلان الولايات المتحدة الأميركية بضرورة الانسحاب الأميركي التدريجي من منطقة الشرق الأوسط والتوجه نحو تركيز اهتمامها في دول شرق آسيا مما يشجع القوى الإقليمية والدولية للتدخل بشؤون المنطقة، وشكل ذلك عاملاً كابحاً للعلاقات الأميركية السعودية. وثالثاً، تراجع الواردات النفطية الأميركية من السعودية: كنتيجة لزيادة الاكتشافات النفطية الأميركية، وبخاصة النفط الصخري، مما أدى إلى تحَّول الولايات المتحدة الأميركية إلى دولة مُصدرة للنفط منذ قيام إدارة الرئيس " باراك أوباما" في عام 2015 برفع الحظر عن تصدير النفط الأميركي للأسواق الدولية، مما أدى إلى تقليل الاعتماد على الصادرات النفطية السعودية للأسواق النفطية الأميركية.

2. **المشهد (السيناريو) الثاني، الاستمرارية:** ويعتمد هذا السيناريو على فرضية قوامها " إن استمرار العلاقات الأميركية السعودية بصورة طبيعية، يضمن استمرار هذه العلاقات دون تحقيق نتائج متميزة "مع افتراض عدم تغيير العوامل الأخرى.

أ. **العناصر الداعمة**، تؤيد هذا المشهد عدة عوامل في مقدمتها، أولاً، عكست تطورات الحرب في أوكرانيا أهمية السعودية ودورها النفطي لاستقرار أسعار النفط على الساحة الدولية. ثانياً، تأثير استمرارية الاستثمارات

السعودية في الساحة الأميركية والبالغة حاليا نحو (800) مليار دولار أميركي. ثالثاً، رفعت الحرب في أوكرانيا التعاون العسكري بين ايران وروسيا إلى مستوى جديد.، هذا التعاون ينبع في الأساس من رغبة البلدين في تقويض النظام الاقتصادي الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية لذلك حذَّر مُنسق مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض للاتصالات الاستراتيجية "جون كيربي" في كانون الأول / ديسمبر 2022 من إنَّ " روسيا عرضت على إيران مُستوى غير مسبوق من الدعم العسكري والتقني؛ مما حوَّل العلاقة إلى "شراكة دفاعية كاملة(راماني،2023) . مما يدفع الإدارة الأميركية لتعزيز علاقاتها الاستراتيجية مع السعودية.

ب. **العوامل الكابحة**، يمكن إيجاز العوامل الكابحة لهذا المشهد بالآتي: أولاً، يتناقض مبدأ الاستمرارية مع التوجهات الإستراتيجية الأميركية الجديدة الداعية بضرورة التوجه شرقاً، وثانياً، في حالة تطبيقه يلحق إضرار كبيرة بالمصالح الأميركية، ويتيح الفرصة للقوى الدولية وبخاصة الصين وروسيا لمنافسة واشنطن لإملاء الفراغ بشكل تدريجي في هذه المنطقة، وبخاصة عقب توقيع الصين وإيران معاهدة للتعاون الاستراتيجي المشترك لمدة 25 عاما في آذار/مارس 2021 وشملت التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والتقنية، الي جانب التعاون الدفاعي والعسكري بما في ذلك اجراء مناورات عسكرية مُشتركة، كما شملت الاتفاقية تطوير المطارات والموانئ الإيرانية وإيجاد موانئ جديدة، وتطوير السكك الحديدية في إيران وتعزيز البنى التحتية، والتعاون في مجالات الطاقة والنفط والبتروكيماويات، وقد تضمنت الاتفاقية إستثمارات صينية في إيران بقيمة (450) مليار دولار أميركي (مرزوق ، 2023) .

3. **المشهد (السيناريو الثالث) التراجع:** ويعتمد على فرضية قوامها "إذا استقرت المؤشرات في تطور العلاقات بين الطرفين مع تزايد مكامن الضعف لدى دول مجلس التعاون الخليجي والتي ستدفع بتراجع مسارات تقدمها. وعندئذ فأن احتمالات تطور العلاقات الأميركية السعودية مُرشحة للتدهور مستقبلا ".

أ. **العناصر الداعمة:** ما يدعم هذا السيناريو، أولاً، احتمال حصول تحول جذري في سياسة الولايات المتحدة الأميركية مستقبلا إزاء موضوع أمن الطاقة، ثانياً، حصول تغير في السياسة الأميركية إزاء منطقة الخليج العربي بانسحابها بصورة كاملة نحو شرق آسيا، ثالثاً، اتفاق الولايات المتحدة مع إيران على تقاسم النفوذ في منطقة الشرق الأوسط مما ينعكس سلبياً على السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي.

ب. **العناصر الكابحة:** أولاً، تقوية المؤسسات السياسية والاقتصادية الخليجية والعربية وفي مقدمتها مجلس التعاون الخليجي، وتصفير الخلافات الثنائية العربية، والتي تشكل إحدى أهم العناصر الكابحة لهذا السيناريو في المدى المنظور. ثانياً، اتباع سياسة موحدة في تحالف (دول أوبك +) وتحويلها إلى مؤسسة استراتيجية. ثالثاً، تعزيز التعاون الاستراتيجي الأميركي السعودي لتجاوز النقاط الخلافية بين الدولتين وبما يضمن المصالح المشتركة.

في ضوء ما تقدم، فأن التفكير بتطبيق أي من المشاهد السابقة من قبل الطرفين في المدى المنظور يرتبط بمنظومة مؤسسات الحكم في واشنطن وبإستراتيجيتها المُستقبلية حيال دول منطقة الشرق الأوسط ومستويات التنسيق مع المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، والتي تتوزع بين اتجاهين يمثل الأول، تأثيرات العوامل الداعمة لتطور هذه

العلاقات، فيما يمثل الثاني تداعيات العوامل الكابحة. والمفاضلة بينهما عملية ليست سهلة بل مُركبة وصعبة جداً. ومن هذا المنطلق ومع عدم إسقاط افتراض حصول المشهدين الثاني والثالث، (الاستمرارية والتراجع) فأن المشهد الأول(التقدم) مُرجح للنجاح وبأسبقية عالية لإرساء معالم راسخة لعلاقات أميركية سعودية ناجحة سواءاً أكانَّ ذلك في المدى المنظور أم على الصعيد الاستراتيجي.

قآئمة المراجع

1. أبو رشيد، أسامة (2018) الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي مع إيران: الخلفيات، والذرائع، والتداعيات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، برلين.

2. "الرياض" تنفرد بنشر قرار مجلس النواب الأميركي: إنهاء إرهاب النظام الإيراني، موقع صحيفة الرياض السعودية ، الرياض ، 2021/4/27، في الانترنت ، تم الاسترجاع من الرابط الاتي: https://www.alriyadh.com/1882746

3. احاطة المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن السيد " هانس غوندبرغ" امام مجلس الامن الدولي في 14 ابريل/ نيسان 2022، موقع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة الى اليمن، تم الاسترجاع من الرابط الاتي: https://osesgy.unmissions.org/sites/default/files/ar_april_unsc_briefing_as_delivered.pdf

4. أحمد بدر، الحرب في أوكرانيا.. هكذا حافظت أوبك على استقرار سوق النفط خلال 10 أشهر، موقع منصة الطاقة، 2022/12/25 تم الاسترجاع من الرابط الاتي: https://attaqa.net/2022/12/25/%d8%a7%d9%84%d8%ad%d8%b1%d8%a8-

5. أنس الحجي، بايدن والمخزون الإستراتيجي وأسعار النفط، موقع منصة الطاقة، تم الاسترجاع من الرابط الاتي: https://attaqa.net/2021/11/21/%d8%a8%d8%a7%d9%8a%d8%af%d9%86، 2022/11/12

6. الانفاق العسكري (% من الناتج المحلي الإجمالي)، موقع البنك الدولي تم الاسترجاع من الرابط الاتي: https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS?view=chart&locations=SA

7. بايدن ينهي دعم الحرب في اليمن ويوقف مبيعات الأسلحة للتحالف بقيادة السعودية، موقع فضائية الحرة الأميركية باللغة العربية، في 4 شباط/ فبراير2021، تم الاسترجاع من الرابط الاتي: https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2021/02/04/%D8%A8%D8

8. فريدمان، جورج (2019) الأعوام المائة القادمة: استشراف للقرن الحادي والعشرين، ترجمة أ.د. منذر محمود محمد، ط1، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.

9. برجاس، حافظ (2000)، الصراع الدولي على النفط العربي، ط1، بيسان للنشر والتوزيع.

10. الحرب في اليمن: بالتزامن مع انطلاق المشاورات اليمنية التحالف يعلق عملياته العسكرية، موقع قناة (BBC) الفضائية، 30آذار 2022 في الانترنت، تم الاسترجاع من الرابط الاتي: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-60927337

11. النداوي، خضير عباس احمد (2014)، الإستراتيجية النفطية الأميركية في دول حوض قزوين، ط1، دار دجلة ناشرون وموزعون، الأردن / عمان.

12. النداوي، خضير عباس احمد وعلي، ريام حسين (2018) الاكتشافات النفطية في الأميركتين وأثرها على أسعار النفط في الأسواق الدولية بعد 2005، ط1، دار دجلة ناشرون وموزعون الأردن: عمان.

13. النداوي، خضير عباس احمد، تأثير التحالف الاميركي البريطاني الأسترالي الجديد على أسواق النفط العالمية، موقع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2022/3/17، تم الاسترجاع من الرابط الاتي: https://caus.org.lb/ar/aukus/

14. روبرت مالي: لن نضيع وقتنا في إحياء الاتفاق النووي مع إيران وسيتم تطبيق "مزيد من العقوبات، موقع أيران إنترناشيونال، 2022/11/1، تم الاسترجاع من الرابط الاتي: https://www.iranintl.com/ar/202211019750

15. الرياض تمهد لتوسيع علاقة الصين اقتصادياً بالخليج والدول العربية صحيفة الشرق الأوسط السعودية، لندن، 14 جمادى الأولى 1444 هـ - 07 ديسمبر 2022 مـ تم الاسترجاع من الرابط الاتي: https://aawsat.com/home/article/4028701/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D8D

16. زيارة " شي جين بينغ " إلى السعودية وآفاق العلاقات مع الصين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 12 كانون الأول / ديسمبر 2022 تم الاسترجاع من الرابط الاتي: https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/xi-jinping-visit-to-saudi-arabia-and-prospects-for-china-relations.pdf

17. صموئيل رأماني، تحالف دفاعي: كيف تعمل روسيا وإيران على تعزيز علاقتهما العسكرية؟ موقع إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية، أبو ظبي، 3 كانون الثاني / يناير 2023، تم الاسترجاع من الرابط الاتي:: https://www.interregional.com/%d8%aa%d8%ad%d8%a7%d9%84%d9%81-/%d8%af%d9%81%d8%a7%d8%b9%d9%8a

18. عزت سعد، أولاً ...الاقتصاد.. رسائل متوازنة لقمم الصين في الرياض، موقع مركز المستقبل للأبحاث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، 17كانون الأول/ ديسمبر 2022، تم الاسترجاع من الرابط الاتي: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7860

19. عمرو عبد العاطي، عودة القيادة: قراءة للوثيقة المؤقتة لاستراتيجية الأمن القومي لإدارة "بايدن"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، 9 آذار /مارس 2021 تم الاسترجاع من الرابط الاتي: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/6128

20. عبد الفتاح، فكرت نامق (2001)، الولايات المتحدة الأميركية وأمن الخليج دراسة في تطور السياسة الأميركية في الخليج منذ الثمانينيات وافاق المستقبل، مطبعة العزة، بغداد.

21. قانون جاستا وديون المملكة العربية السعودية، موقع مركز القلم للأبحاث والدراسات، 20 تشرين الثاني / نوفمبر 2016 تم الاسترجاع من الرابط الاتي:
https://elqalamcenter.com/2016/11/20/%D9%88%D8%AB%D8%A7%D8%A6%D9%82

22. قائمة رؤساء الولايات المتحدة الأميركية، موقع موسوعة المعرفة، تم الاسترجاع من الرابط الاتي: ، 9 https://www.marefa.org/%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%85%

23. مايسة مرزوق، العلاقات الأمريكية -السعودية في ظل إدارة بايدن: معضلة تحقيق التوازن بين المبادئ والمصالح، موقع المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية 21، برلين، 15نيسان/ ابريل 2021 تم الاسترجاع من الرابط الاتي:https://democraticac.de/?p=74069

24. كو ندور، مايكل، (2010) دور القوة العسكرية في السياسة الخارجية الأميركية، مجلة آفاق المستقبل، العدد 4، (أبو ظبي: مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

25. مايكل نايتس، التعاون الأمني بين الولايات المتحدة الأميركية والسعودية (الجزء الأول): وضع الشروط على صفقات الأسلحة، موقع معهد واشنطن، 5 تشرين الثاني / نوفمبر 2018، تم الاسترجاع من الرابط الاتي:
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/altawn-alamny-byn-alwlayat-almthdt-walswdyt-aljz-alawl-wd-alshrwt-ly-sfqat-alaslht

26. مجلة آفاق المستقبل، (2010) القوة الذكية بديل لثنائية الصلبة والناعمة، العدد (4) أبو ظبي: مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ص 50.

27. مجلة اليمامة، اللقاء التاريخي، العدد 2596 السنة التاسعة والستون، 13 شباط/ فبراير 2020، الرياض: مؤسسة اليمامة الصحفية، ص 7.

28. الطيار، لؤي بن بكر، تأثير قانون " جاستا" على العلاقات السعودية ـ الامريكية (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2016)،.

29. هيكل، محمد حسنين (1992)، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مركز الاهرام للنشر والترجمة، القاهرة.

30. معهد ستوكهولم لأبحاث السلام ونزع السلاح والامن الدولي (سيبري)، الكتاب السنوي 2017، ترجمة عمر سعيد الايوبي وأمين سعيد الايوبي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018).

31. سليمان، منذر، قراءة في انعكاسات المشروع الامبراطوري على المنطقة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد، 377، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، تموز/ يوليو 2010).

32. مجدي، مي، السحب من احتياطي النفط الإستراتيجي.. هل يكون حلًا للأزمة الأميركية؟ موقع منصة الطاقة، 2022/11/23 تم الاسترجاع من الرابط الاتي: https://attaqa.net/2021/11/23/%d8%a7%d9%84%d8%b3%d8%ad%d8%a8-

33. فهمي، نبيل، استراتيجية الأمن القومي الأمريكية والشرق الأوسط، موقع مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، 10 تشرين الثاني / نوفمبر 2022، تم الاسترجاع من الرابط الاتي: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7766

34. ولي العهد الأمير محمد بن سلمان لـ «ذا أتلانتك»: السعودية تتطور وفقًا لمقوماتها الاقتصادية والثقافية وشعبها وتاريخها، صحيفة عكاظ السعودية، الرياض، 3 اذار /مارس 2022، تم الاسترجاع من الرابط الاتي: https://www.okaz.com.sa/news/local/2098856

35. نصر، ياسر، أول رد من السعودية على تهديد أميركا بمقاضاة دول أوبك، موقع منصة الطاقة، 2022/10/12 تم الاسترجاع من الرابط الاتي: https://attaqa.net/2022/10/12/%d8%a3%d9%88%d9%84-%d8%b1%d8%af-

36. اليوسف، يوسف خليفة (2015)، الاقتصاد السياسي للنفط: رؤية عربية لتطوراته، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

37. مرزوق، مايسة، العلاقات الأمريكية -السعودية في ظل إدارة بايدن: معضلة تحقيق التوازن بين المبادئ والمصالح، موقع المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية 21، برلين، 15نيسان/ ابريل 2021 تم الاسترجاع من الرابط الاتي: https://democraticac.de/?p=74069

(38). EIU. Energy Information Administration, how much petroleum does the United States import and export? It is available at: https://www.eia.gov/tools/faqs/faq.php?id=727&t=6

(39) https://ticdata.treasury.gov/Publish/mfh.txt

(40). The white house, National Security Strategy, October,2022, p23.

(41). United State Census Bureau, Trade in Goods with Saudi Arabic. It is available at: https://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5170.html

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية OPEN ACCESS
(2024) 31 العدد / 7 المجلد VOL 7 / ISSUE 31 (2024)
ISSN: 2569-7366

Received التسلم	Revised التعديل	Accepted القبول	ORCID حساب
2024-08-28	2024-09-27	2024-11-10	DOI : https://orcid.org/0000-0002-4852-1724

دراسة البعد الاقتصادي للرفاهية وجودة الحياة في مصر خلال الفترة 2000- 2023

Study of the economic dimension of welfare and quality of life in Egypt during the period 2000-2023

حسام عادل محمد غانم[1]، سحر عبد المنعم قمرة[2]، عادل محمد خليفة غانم[3]

[1]كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، مصر.

[2]رئيس بحوث بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية، مصر.

[3]مكتب دراسات وبحوث الأمن الغذائي، وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

aghanem@ksu.edu.sa

حساب 0000-0002-4852-1724

Abstract

Despite the expansion in investments and GDP, Egypt has lagged in economic well-being and quality of life. Therefore, this study aims to examine the current and expected status of economic well-being and quality of life in Egypt. The research relies on well-being and quality of life indicators, along with econometric analysis to achieve its objectives. The findings of this study revealed several key outcomes: (1) The economic welfare index increased from 47.8 in 2013 to 48.6 in 2023, and the quality-of-life index increased from -22.2 in 2012 to 91.2 in 2022, then decreased to 86.0 in 2024. (2) The decline in the quality-of-life index in Egypt from 2012 to 2015 is attributed to the negative repercussions of the January 25th, 2011 revolution, and the subsequent terrorist activities, which were eventually eradicated with the restoration of police forces and security across all governorates. (3) A 10% increase in both the economic growth rate and the human development index leads to an increase in the level of economic welfare by rates of 5.0% and 23.37% for each, respectively. (4) In light of the implementation mechanisms of Egypt's Vision 2030, the level of economic welfare is expected to increase according to the Kakawani Index from 46.94 in 2023 to 52.70 in 2030, indicating a projected increase of 12.27% in economic well-being.

Keywords: level of living, happiness, environmental quality, Legatum Prosperity Index, Egypt Vision 2030.

ملخص

بالرغم من التوسع في الاستثمارات وإجمالي الناتج المحلي، إلا أن مصر احتلت مكانة متأخرة في الرفاهية الاقتصادية وجودة الحياة، ولذلك استهدف هذا البحث دراسة الوضع الراهن والمأمول للرفاهية الاقتصادية وجودة الحياة في مصر. واعتمدت هذه الدراسة في تحقيق أهدافها على مؤشرات الرفاهية وجودة الحياة، بالإضافة إلى التحليل الاقتصادي القياسي. وأسفرت هذه الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها ما يلي: (1) ازداد مؤشر الرفاهية الاقتصادية من 47.8 عام 2013، إلى 48.6 عام 2023، كما ازداد مؤشر جودة الحياة من -22.2 عام 2012، إلى 91.2 عام 2022، ثم تناقص إلى 86.0 عام 2024، (2) انخفاض مؤشر جودة الحياة في مصر خلال الفترة 2012- 2015، يعزى إلى الانعكاسات السلبية لثورة 25 يناير 2011، والعمليات الإرهابية التي تم مواجهتها والقضاء عليها وعودة جهاز الشرطة وفرض الأمن والاستقرار في كافة المحافظات، (3) زيادة قدرها 10% في كل من معدل النمو الاقتصادي ودليل التنمية البشرية، تؤدي إلى زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية بنسب بلغت 5.0%، 23.37% لكل منهما على التوالي، (4) في ضوء آليات تنفيذ رؤية مصر 2030، يتوقع زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية وفقاً لمؤشر كاكاواني من 46.94 عام 2023 إلى 52.70 عام 2030، أي يتوقع زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية بمعدل 12.27%.

الكلمات المفتاحية: مستوى المعيشة، السعادة، جودة البيئة، مؤشر ليجاتوم للرخاء، رؤية مصر 2030.

مقدمة:

الرفاهية الاقتصادية ترتبط بالمستوى المعيشي الذي يضمن تحقيق السعادة للفرد والمجتمع في ظل توزيع عادل للدخل. وتتأثر الرفاهية الاقتصادية بمجموعة من المتغيرات، أهمها مستوى التشغيل ومعدل التضخم والاستثمار المحلي (رفاعي وآخرون، 2023). وتناول (أحمد وآخرون، 2021) أثر النمو الاقتصادي على مستوى الرفاهية الاقتصادية في بعض الدول العربية خلال الفترة 2007- 2019. وتبين من هذه الدراسة وجود أثر إيجابي للنمو الاقتصادي على مستويات الرفاهية في كل من الجزائر، تونس، مصر، المغرب، سلطنة عُمان، الأردن، الكويت، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، لبنان، ليبيا، البحرين. وأوصت هذه الدراسة بضرورة زيادة معدلات التنمية المستدامة لتحسين مؤشرات الرفاهية الاقتصادية وبالتالي تحسين ترتيبها بين دول العالم. واتفقت هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة (Pipitpojanakarn, et al., 2017) والتي تناولت العلاقة بين النمو في القطاعات الاقتصادية والرفاهية في آسيا.

واهتمت دراسة (Jorgenson et al., 2014) بالعلاقة بين استهلاك الطاقة والرفاهية والتنمية الاقتصادية لبعض الدول في وسط وشرق أوروبا. وتبين من هذه الدراسة أن العلاقة بين مؤشر الرفاهية والنمو الاقتصادي في دول أوربا الوسطى والشرقية تغيرت عبر الزمن. وفي المستقبل قد تصبح العلاقة أكثر انسجاما بين التنمية والرفاهية والبيئة الطبيعية في تلك الدول. وقام (محمد وعوده، 2016) بدراسة وتحليل الرفاهية الاقتصادية وعلاقتها بمتوسط وعدالة توزيع الدخل في دولة العراق خلال الفترة 1975-2011. وتبين من هذه الدراسة أن الرفاهية الاقتصادية لا تقاس بدرجة التطور الاقتصادي، بل تقاس بالجمع بين معامل جيني ومتوسط دخل الفرد. كما أن ارتفاع مستوى الرفاهية لا يعني أن المواطن مرفه من جميع الجوانب، بل مرفه في الاستهلاك المرتبط بزيادة الدخل النقدي. وأوصت هذه الدراسة بأن بضرورة زيادة النفقات الاستثمارية بغرض التوسع في الطاقات الإنتاجية وزيادة معدل النمو وبالتالي يزداد مستوى الرفاهية الاقتصادية.

وتناولت دراسة (أحمد، 2010) تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك عام 2009. وتبين من هذه الدراسة وجود تباين واضح في توزيع الدخل لصالح الطبقات العليا. وأن حوالي 60% من سكان كركوك يحصلون على 38% من إجمالي الدخل. وأوصت هذه الدراسة بضرورة التدخل الحكومي لإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة والمتوسطة، باستخدام سياسات مالية مناسبة وخلق مصادر أخرى للدخل وتنويعها.

وأجرت وزارة تنمية المجتمع بدولة الإمارات العربية المتحدة (2022) الاستبيان الوطني للسعادة وجودة الحياة، بهدف قياس مستويات جودة حياة أفراد المجتمع في 7 قطاعات حيوية هي المجتمع، الصحة، التعليم، الاقتصاد، الأمن والعدل والسلامة، البنية التحتية والإسكان والبيئة، الموارد البشرية، ولتوفير مبادرات ومخرجات تُرسخ سعادة أجمل وجودة حياة أفضل لجميع أفراد المجتمع. ومن أهم نتائج الاستبيان: (1) أن حوالي 93% من عدد سكان دولة الإمارات (المواطنين والمقيمين) فخورون بالعيش في دولة الإمارات، (2) 82% من الأفراد عبّروا عن رضاهم عن الخدمات الحكومية، (3) 92% يشعرون بالأمان أثناء السير بمفردهم ليلاً، (4) 84% مطمئنون لعلاقاتهم الأسرية، (5) 88% يتمتعون بمهارات جيدة في التواصل، (6) 8 من كل 10 أفراد يعتقدون أنهم يعيشون حياةً هادفة، (7) 80% من سكان الدولة متفائلون بالمستقبل.

ومنذ بداية عام 2016 أطلقت مصر النسخة الأولى من استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر 2030). ونظراً للتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية، قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بتحديث النسخة الأولى عام 2023. وتتبنى الرؤية مجموعة من المبادئ هي: الإنسان محور التنمية، تحقيق العدالة والإتاحة، تعزيز المرونة والقدرة على التكيف، تحقيق الاستدامة. وتتمثل أهداف الرؤية في كل من: جودة الحياة ومستوى المعيشة، العدالة الاجتماعية والمساواة، نظام بيئي متكامل ومستدام، اقتصاد متنوع معرفي تنافسي، بنية تحتية متطورة، الحوكمة والشراكات (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2023). ونظراً لقيام الدولة بتهيئة المناخ الاستثماري، ازدادت قيمة الاستثمارات العامة المنفذة في مصر من 33.54 مليار جنيه عام 2000، إلى 871.32 مليار جنيه عام 2023. كما ازداد إجمالي الناتج المحلي من 340.1 مليار جنيه عام 2000، إلى 10155.4 مليار جنيه عام 2023 (وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية، 2023). وبالرغم من زيادة كل من الإستثمارات وإجمالي الناتج المحلي، إلا أن مصر احتلت المرتبة 121 بين 167 دولة في مؤشر الرفاهية الاقتصادية عام 2023 (The Legatum Institute, 2023). كما احتلت مرتبة متأخرة في مؤشر جودة الحياة. وفي هذا المجال تطرح الدراسة عدة تساؤلات أهمها:

1- لماذا احتلت مصر مرتبة متأخرة في مستوى الرفاهية الاقتصادية وجودة الحياة.
2- هل تستطيع مصر رفع مستوى الرفاهية الإقتصادية وجودة الحياة وفقاً لرؤية 2030؟

2- الأهداف البحثية

استهدف هذا البحث دراسة الوضع الراهن والمأمول للرفاهية الإقتصادية وجودة الحياة في مصر حتى عام 2030، وذلك من خلال دراسة كل من:

1- الوضع الراهن للرفاهية الاقتصادية وجودة الحياة في مصر.
2- دراسة أهم العوامل المحددة لمستوى الرفاهية الاقتصادية في مصر.
3- التنبؤ بمستوى الرفاهية الاقتصادية في مصر حتى عام 2030.

3-منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة في تحقيق أهدافها على البيانات التي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بالإضافة إلى البيانات المنشورة على المواقع الإلكترونية للمؤسسات والمنظمات الدولية المهتمة بتقييم الرفاهية الاقتصادية وجودة الحياة على المستوى العالمي. ويتم تحديد مستوى الرفاهية الاقتصادية بعدة مقاييس تقليدية أمكن حصرها في الآتي:

3-1 المقاييس التقليدية للرفاهية الإقتصادية

3-1-1 مقياس الأمثلية لباريتو Criterion of Paretos Optimality:

أعتمد باريتو في قياس مستوى الرفاهية على نظرية منحنيات السواء في توضيح الأمثلية، مستعيناً بأسلوب صندوق أدجورث. وتعتمد هذه الفرضية على أن توزيع الدخل المفضي للرفاهية، لا يمكن الوصول إليه إلا عبر زيادة متوسط الدخل، أي أن معدلات النمو الاقتصادي يجب أن تتجاوز معدل النمو السكاني.

3-1-2 منحنى لورنز Lorenzs Curve

يستخدم منحنى لورنز للتعبير عن عدالة توزيع الدخول، وهو منحنى تكرار متجمع صاعد نسبي، يقيس العلاقة بين التكرار المتجمع الصاعد النسبي للأسر أو الأفراد والتكرار المتجمع الصاعد النسبي للدخول أو الإنفاق.

3-1-3 معامل جيني Gini Coefficient

يعتمد هذا المعامل على منحنى لورنز، حيث أن يساوي نسبة الفرق بين المسافة المحصورة بين منحنى لورنز وخط التوزيع الأمثل، إلى نصف مربع لورنز. وتتراوح قيمة معامل جيني بين الصفر والواحد الصحيح. وفي حالة تساوي قيمة معامل جيني بالصفر، فإن ذلك يعني وجود عدالة تامة في توزيع الدخول وبالتالي فإن الرفاهية تصل للمستوى الأمثل، والعكس عندما تصل قيمة معامل جيني للواحد الصحيح. وكلما ارتفعت قيمة معامل جيني، كلما ازداد التفاوت في توزيع الدخول والثروات. ويتم حساب قيمة معامل جيني من المعادلة التالية:

$$G = \frac{\sum Y_t * X_{t+1} - \sum X_t * Y_{t+1}}{10000} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

4-1-3 معامل أناند – سن Coefficient of Anand and Sen

يعتبر أحد المقاييس الحديثة للرفاهية وأمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية (جوده، 2006):

$$A - S = \frac{Log\bar{Y} - Log\ Y\ min}{Log\ Y \min Log\ Y\ max} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

حيث إن: $\bar{Y}$ تمثل متوسط الدخل أو الإنفاق للفرد، $Y\ min$ تمثل الحد الأدنى للدخل (دخل الكفاف)، $Y\ max$ تمثل الحد الأعلى للدخل.

5-1-3 مقياس كاكاو اني Kakwani

يقيس مستوى الرفاهية باستخدام معامل جيني كما يلي (جعاطه، 1989):

$$W_{s1} = M(1 - G) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

$$W_{s2} = \frac{M}{1 + G} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

حيث إن: W_{s1}، W_{s2} تمثل مستوى الرفاهية، M تمثل متوسط الدخل أو الإنفاق، G تمثل معامل جيني للتفاوت في توزيع الدخل أو الإنفاق.

6-1-3 معامل كوزنتس Kuznets

يستخدم هذا المعامل في حالة بيانات الدخل المبوبة حسب توزيع الأسر أو توزيع الأفراد. ويتم حسابه في حالة التبويب العشري وفقاً للقانون التالي (أحمد، 2022):

$$D = \frac{\sum_{i=1}^{10} |d_i - 10|}{180} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (5)$$

حيث إن: D تمثل معامل كوزنتس، d_i تمثل النسبة المئوية للدخل الذي تتلقاه الفئة العشرية i ، $|d_i - 10|$ تمثل القيمة المطلقة للفروق بين النسبة المئوية للأفراد والنسبة المئوية للدخل الفردي. وتتراوح قيمة معامل كوزنتس بين الصفر والواحد الصحيح. وعندما تكون قيمة المعامل تساوى الصفر، فإن توزيع الدخل يصل إلى التساوي المطلق، أما

إذا كانت القيمة تساوي الواحد الصحيح، فإن توزيع الدخل يتسم بعدم العدالة، حيث أن معظم الدخل يذهب إلى الفئة العشرية الأخيرة.

7-1-3 معامل ثيل Thiel's Coefficient

يعتمد هذا المعامل على استخراج القيمة التقاربية للدخل ومقارنتها بمتوسط دخل الفرد لتحديد مستوى الرفاهية الاقتصادية. ويتم حساب القيمة التقاربية للدخل كما يلي (الفارس، 2001):

$$T = \sum q_i (Log\ q_i) \left[\frac{1}{n}\right] \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (6)$$

حيث إن: T تمثل معامل ثيل للقيمة التقاربية للدخل، n تمثل عدد الأفراد، q_i تمثل الدخل للمجموعة i من الأفراد.

ومما سبق يتضح أن المقاييس السابقة المستخدمة في تحديد مستوى الرفاهية الاقتصادية تعتمد جميعها على الدخل وطريقة توزيعه على أفراد المجتمع. ومما لا شك فيه بأن تحديد مستوى الرفاهية الاقتصادية لا يعتمد فقط على الدخل وطريقة توزيعه، بل يعتمد على العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ولذلك قام معهد Legatum بإصدار مؤشر Legatum Prosperity Index لتقييم الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لمجموعة من الدول بلغ عددها 167 دولة، استنادا إلى مجموعة من المتغيرات أهمها ما يلي: درجة الرخاء، المجتمعات الشاملة، السلامة والأمن، الحريات الشخصية، الحوكمة، رأس المال الاجتماعي، الاقتصاد المفتوح، بيئة الاستثمار، ظروف المشاريع، البنية الأساسية الوصول إلى الأسواق، الجودة الاقتصادية، تمكين الأشخاص، ظروف المعيشة، الصحة، التعليم، البيئة الطبيعية.

كما تم دراسة الوضع الراهن لجودة الحياة في مصر، إستناداً إلى مؤشر جودة الحياة Quality of Life Index، الذي يعتمد على عدة مؤشرات أهمها: مؤشر القوة الشرائية، مؤشر السلامة، مؤشر الرعاية الصحية، مؤشر تكلفة المعيشة، نسبة سعر المنزل (العقار) إلى الدخل، مؤشر وقت التنقل المروري، مؤشر التلوث، مؤشر المناخ.

2-3 المفاهيم البحثية:

1-2-3 الرفاهية الاقتصادية

الرفاهية تعبر عن السعادة ورغد العيش، أي الرضا والارتياح المعيشي للأفراد في كل من المأكل، الملبس، المسكن، الرعاية الصحية، التعليم، الترفيه، الأمن، الاستقرار. ويقصد بالرفاهية الاقتصادية، هي ذلك الجزء من الرفاهية الاجتماعية، الذي تحكمه وتؤثر به العوامل الاقتصادية في ضوء الإمكانيات الموردية المتاحة والاستخدام الأمثل لها، وتحقيق أقصى إشباع ممكن من كافة السلع والخدمات لجميع أفراد المجتمع (هندرسون وكواندت، 1983؛ العكيلي، 2000). والرفاهية هي الغاية الرئيسة للتنمية الاقتصادية، وترتبط بمستوى المعيشة الذي يفي بالاحتياجات المادية والمعنوية للإنسان. كما تعرف الرفاهية على أنها مقدار المنفعة والسعادة التي تمكن وتساعد الفرد على الشعور بالرضا والإشباع للرغبات المتنوعة والمتزايدة من استهلاك السلع والخدمات (حسين، 2010).

2-2-3 جودة الحياة

جودة الحياة تعبر عن مدى رضا الأفراد عن حياتهم في عدة مجالات أهمها الصحة والتعليم والثقافة والرفاه المادي والجسدي والعاطفي، وفرص تطوير الذات، وإنشاء علاقات مع الآخرين، والحرية والمساهمة في المجتمع. كما أنها إحساس أو شعور لدى

الشخص يعبر فيه عن مدى الرفاهة التي يعيشها، ومجموعة المتطلبات أو الاحتياجات التي بمجرد حصوله عليها تجعله راضي عن حياته (Lindstorm, 1994). وجودة الحياة هي إدراك الفرد لوضعه المعيشي في سياق الثقافة والمجتمع الذي يعيش فيه. كما أن جودة الحياة هي الاستمتاع والشعور بالرضا والسعادة، نتيجة إشباع الحاجات والتوافق مع البيئة المحيطة (عبد الفتاح وحسين، 2006). وجودة الحياة تختلف من شخص إلى آخر، باختلاف المرحلة العمرية والبيئة الاجتماعية والثقافية للأفراد والمجتمعات (العنزي، 2023). ويمكن التعبير عن جودة الحياة بالمؤشرات الكمية والكيفية للظروف والأوضاع المعيشية (الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية والثقافية) والتفاعل بين هذه الظروف وانعكاساتها على حياة الفرد (أبو النصر، 2018).

4- النتائج البحثية ومناقشتها

4-1 الوضع الراهن للرفاهية الاقتصادية وجودة الحياة في مصر

4-1-1 الوضع الراهن للرفاهية الاقتصادية في مصر

بدراسة الوضع الراهن للرفاهية الاقتصادية في مصر، يتضح من البيانات الواردة بجدول (1) تحسن طفيف في درجة الرفاهية الاقتصادية وفقاً لمؤشر Legatum Prosperity Index من 47.8 عام 2013، إلى 48.6 عام 2023. كما ازداد ترتيب مصر بين 167 دولة من 123 عام 2013، إلى 121 عام 2023. وتعزى الزيادة النسبية في درجة الرفاهية الاقتصادية إلى تحسن درجة كل من بيئة الاستثمار وظروف المشروعات وتمكين الأفراد وظروف المعيشة والصحة والتعليم.

جدول (1): مقدار التغير في درجة وترتيب مصر بين 167 دولة وفقاً لمؤشر Legatum Prosperity Index بين عامي 2013، 2023.

Breakdown of Performance	Score		Rank- Global		10- year rank change
	2013	2023	2013	2023	
Prosperity Score	47.8	48.6	123	121	**-2**
Inclusive Societies	43.9	35.9	170	158	**-12**
Safety and Security	62.4	48.1	170	142	**-28**
Personal Freedom	37.7	24.8	178	160	**-18**
Governance	38.1	34.1	152	140	**-12**
Social Capital	37.5	36.7	167	161	**-6**
Open Economic	43.0	51.3	65	88	**+23**
Investment Environment	48.2	50.4	86	86	-
Enterprise Conditions	43.9	57.7	-7	62	**+69**
Infrastructure and Market Access	43.0	57.3	68	82	**+14**
Economic Quality	36.9	39.6	119	136	**+17**
Empowered People	56.4	58.5	107	107	-
Living Conditions	66.9	71.7	90	93	**+3**
Health	65.9	67.2	108	107	**-1**

Education	48.8	51.1	105	105	-
Natural Environment	44.2	44.1	161	156	-5

Source: The Legatum Institute (2023). The Legatum Institute (2023). The 2023 legatum prosperity index, sixteenth edition. https://en.wikipedia.org/wiki/Legatum_Prosperity_Index.

وفي ضوء البيانات المتاحة التي يصدرها البنك الدولي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أمكن حساب مقياس كاكاواني لمستوى الرفاهية خلال الفترة 2000- 2023. ويتضح من البيانات الواردة بجدول (2) أن مستوى الرفاهية الاقتصادية في مصر ازداد من 30.16 عام 2000، إلى 46.94 عام 2023، أي ازداد مستوى الرفاهية الاقتصادية بمعدل نمو سنوي بلغ 1.7%* خلال الفترة 2000- 2023.

جدول (2): مقياس كاكاو اني لمستوى الرفاهية الاقتصادية في مصر خلال الفترة 2000- 2023.

السنة	الدخل الفردي بالألف جنيه	معامل جيني G	1- G	Income (1-G)
2000	43.71	0.31	0.485	30.16
2001	44.62	0.31	0.484	30.79
2002	44.30	0.31	0.484	30.57
2003	44.66	0.31	0.485	30.82
2004	45.49	0.318	0.485	31.02
2005	46.58	0.31	0.486	32.14
2006	49.20	0.31	0.486	33.95
2007	51.88	0.31	0.487	35.80
2008	54.47	0.311	0.496	37.53
2009	55.49	0.31	0.505	38.29
2010	56.00	0.302	0.514	39.09
2011	55.37	0.31	0.523	38.21
2012	55.48	0.283	0.532	39.78
2013	55.24	0.31	0.541	38.12
2014	55.65	0.31	0.548	38.40
2015	57.21	0.318	0.556	39.02
2016	58.70	0.31	0.563	40.50
2017	59.66	0.315	0.571	40.87
2018	61.31	0.31	0.578	42.30
2019	62.87	0.31	0.598	43.38
2020	64.33	0.381	0.619	39.82

* $Ln\hat{Y}_1 = 3.401 + 0.017T$
$(191.67)^{**}\ (14.17)^{**}\ \ R^2 = 0.90, F = 200.85$

2021	65.38	0.361	0.639	41.78
2022	68.32	0.340	0.660	45.09
2023	69.03	0.320	0.680	46.94

المصدر: جمعت وحسبت من: (1) البنك الدولي، البيانات المفتوحة خلال الفترة 2000- 2023، (2) وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية (2023). بيانات الحسابات القومية، الفترة 2000- 2023.

2-1-4 الوضع الراهن لجودة الحياة في مصر:

بدراسة مؤشرات جودة الحياة في مصر خلال الفترة 2012- 2024، يتضح من البيانات الواردة بجدول (3) وشكل (1) ما يلي:

1- ازداد مؤشر جودة الحياة من -22.2 عام 2012، إلى 91.2 عام 2022، ثم تناقص إلى 86.0 عام 2024، بمتوسط سنوي بلغ 59.6 خلال فترة الدراسة. كما يتضح انخفاض مؤشر جودة الحياة في مصر خلال الفترة 2012- 2015، إلى الانعكاسات السلبية لثورة 25 يناير 2011، والعمليات الإرهابية التي تم مواجهتها والقضاء عليها وعودة جهاز الشرطة وفرض الأمن والاستقرار في كافة المحافظات.

2- ازداد مؤشر القوة الشرائية Purchasing Power Index من 27.2 عام 2012 إلى 40.8 عام 2015، ثم تناقص باستمرار حتى بلغ 20.0 عام 2024، بمتوسط سنوي بلغ 25.2 خلال فترة الدراسة. وتناقص مؤشر السلامة Safety Index من 55.6 عام 2012 إلى 40.8 عام 2015، ثم ازداد باستمرار حتى بلغ 52.7 عام 2024، بمتوسط سنوي بلغ 49.8 خلال فترة الدراسة. كما تناقص مؤشر الرعاية الصحية Health Care Index من 65.7 عام 2012 إلى 42.9 عام 2017، ثم ازداد حتى بلغ 47.5 عام 2024، بمتوسط سنوي بلغ 49.9 خلال فترة الدراسة.

3- تناقص مؤشر تكلفة المعيشة Cost of Living Index من 50.8 عام 2012 إلى 21.0 عام 2024، بمتوسط سنوي بلغ 31.2 خلال فترة الدراسة. وازدادت نسبة سعر المنزل (العقار) إلى الدخل Property Price to Income Ratio من 11.8 عام 2012 إلى 15.5 عام 2024، بمتوسط سنوي بلغ 12.3 خلال فترة الدراسة. ويعزى ارتفاع هذه النسبة إلى زيادة الطلب على الشقق السكنية، نتيجة استضافة مصر للنازحين من الدول العربية غير المستقرة وخاصة دولة سوريا وليبيا واليمن والعراق ولبنان وأخيراً السودان، حيث بلغ إجمالي عدد النازحين حوالي 10 مليون شخص، مما يشكل ضغطاً على الخدمات والعقارات وارتفاع أسعارها.

4- تناقص مؤشر وقت التنقل المروري Traffic Commute Time Index من 59.0 عام 2012 إلى 48.1 عام 2024، بمتوسط سنوي بلغ 51.6 خلال فترة الدراسة. وتناقص مؤشر التلوث Pollution Index من 125.7 عام 2012 إلى 82.7 عام 2024، بمتوسط سنوي بلغ 90.5 خلال فترة الدراسة. وأخيراً ازداد مؤشر المناخ Climate Index من 75.6 عام 2016 إلى 92.0 خلال الفترة 2018- 2021، ثم تناقص إلى 88.5 عام 2024، بمتوسط سنوي بلغ 88.8 خلال الفترة 2016- 2024.

جدول (3): مؤشرات جودة الحياة في مصر خلال الفترة 2012- 2024.

year	Rank	Quality of Life Index	Purchasing Power Index	Safety Index	Health Care Index
2012	49	-22.2	27.2	55.6	65.7
2013	64	7.6	27.4	51.3	59.1

2014	71	0.9	24.7	45.1	58.3
2015	56	11.3	40.8	40.8	51.7
2016	54	88.4	37.1	43.5	46.6
2017	56	78.5	23.2	46.7	42.9
2018	66	84.6	25.3	47.6	44.2
2019	73	85.4	23.3	51.5	44.8
2020	74	86.8	21.1	53.4	46.3
2021	76	87.2	18.5	53.2	46.6
2022	78	91.2	21.7	53.4	47.4
2023	76	88.6	17.4	53.0	47.7
2024	78	86.0	20.0	52.7	47.5
Average	67.0	59.6	25.2	49.8	49.9

جدول (3): تكملـــــــــــــــه.

year	Cost of Living Index	Property Price to Income Ratio	Traffic Commute Time Index	Pollution Index	Climate Index
2012	50.8	11.8	59.0	125.7	-
2013	44.1	12.3	59.0	89.9	-
2014	36.2	10.8	60.7	92.6	-
2015	35.3	11.0	55.5	94.3	-
2016	32.6	10.8	51.0	92.8	75.6
2017	25.4	11.7	47.6	89.1	85.8
2018	24.7	13.3	47.1	87.6	92.0
2019	29.1	13.6	48.3	86.3	92.0
2020	29.5	13.4	49.3	84.7	92.0
2021	29.1	12.7	49.0	83.9	92.0
2022	26.3	11.1	48.3	83.4	90.8
2023	21.7	12.5	48.5	82.9	90.8
2024	21.0	15.5	48.1	82.7	88.5
Average	31.2	12.3	51.6	90.5	88.8

Source: https://www.numbeo.com/quality-of- life/rankings_by_country.

شكل (1): مؤشرات جودة الحياة في مصر خلال الفترة 2012- 2024.

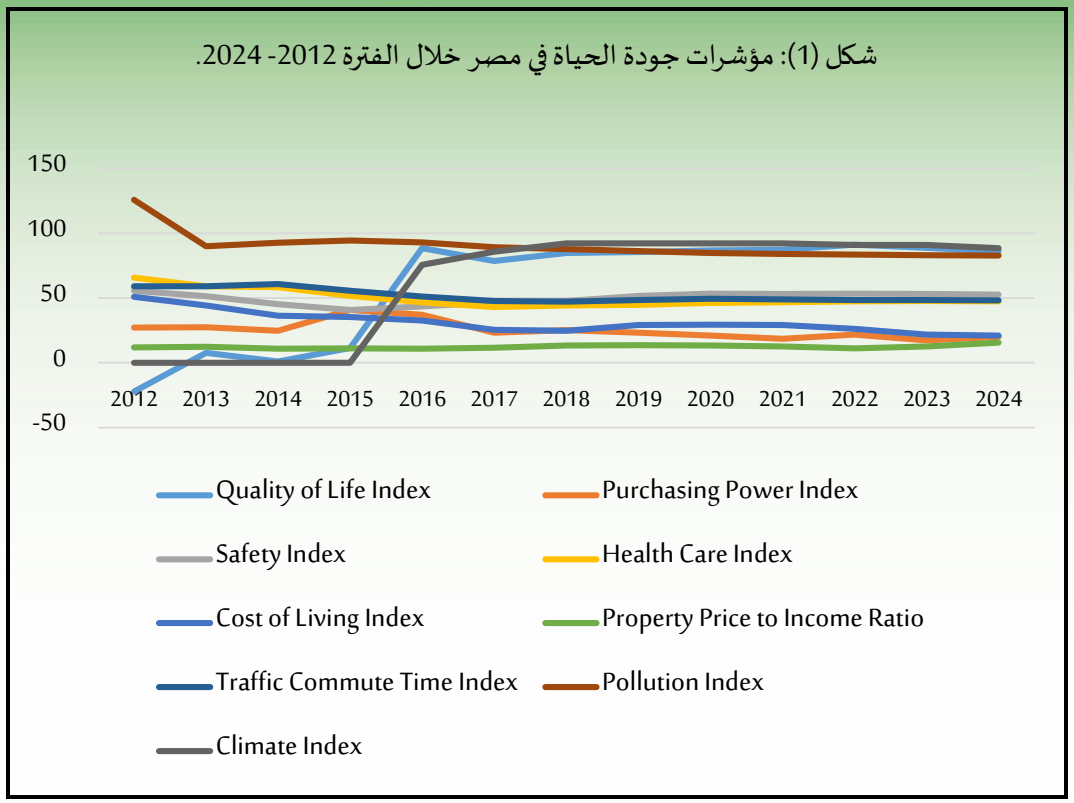

المصدر: البيانات الواردة بجدول (3).

2-4 دراسة العوامل المحددة لمستوى الرفاهية الاقتصادية في مصر

1-2-4 العوامل المحددة لمستوى الرفاهية الاقتصادية

دراسة (رفاعي وآخرون، 2023) أوضحت أن أهم العوامل المحددة لمستوى الرفاهية تتمثل في كل من: المستوى الصحي، مستوى التشغيل، معدل التضخم، الاستثمار المحلي، الاستثمار الأجنبي المباشر. أما دراسة (أحمد وآخرون، 2021) تناولت أثر النمو الاقتصادي على الرفاهية الاقتصادية. وبالرغم من أهمية هذه المتغيرات، إلا أن هناك متغيرات أخرى لها تأثير مباشر على الرفاهية الاقتصادية، تتمثل في كل من جودة الصحة والتعليم والبيئة والتنمية البشرية. وفي هذه الدراسة تم تناول المتغيرات التالية خلال الفترة 2000- 2023:

المتغير التابع: مستوى الرفاهية الاقتصادية ويعبر عنه بمؤشر كاكاواني (Y_t).

المتغيرات المستقلة: تشمل كل من: (1) معدل النمو الاقتصادي ويعبر عنه بمعدل النمو في إجمالي الناتج المحلي (X_{1t})، (2) معدل التضخم (X_{2t})، (3) دليل التنمية البشرية (X_{3t})، (4) معدل الاستثمار أو نسبة الاستثمار إلى إجمالي الناتج المحلي (X_{4t})، (5) نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي الناتج المحلي (X_{5t})، (6) نسبة المنفق على الصحة والتعليم (X_{6t})، (7) مستوى التشغيل ويعبر عنه بنسبة القوى العاملة إلى إجمالي عدد السكان (X_{7t})، (8) جودة البيئة ويعبر عنها بمقدار انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (X_{8t}).

2-2-4 استقراروسكون المتغيرات المحددة لمستوى الرفاهية الاقتصادية

تم الكشف عن استقرار وسكون المتغيرات المحددة لمستوى الرفاهية الاقتصادية خلال الفترة 2000- 2023، باستخدام اختبار ديكي فوللر الموسع Dickey-fuller (ADF). ويتم تحديد درجة التكامل للمتغيرات التي يتضمنها النموذج، فإذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة عند الفروق الأولى تكون السلسلة الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى (Dickey and Fuller, 1979). ويتضح من البيانات الواردة بجدول (4) أن جميع المتغيرات غير مستقرة في المستوى، بينما أصبحت جميعها مستقرة عند أخذ الفروق الأولى، أي لا تحتوي على جذر الوحدة، حيث أن قيم (t) المحسوبة أكبر من القيم الحرجة عند مستوى المعنوية 5% أو 1%، وبالتالي المتغيرات أصبحت متكاملة من الدرجة الأولى ومستقرة، فيما عدا متغيري نسبة القوى العاملة إلى إجمالي عدد السكان وجودة البيئة، حيث تبين أنهما مستقران عند أخذ الفروق الثانية. ولتوحيد درجة التكامل للمتغيرات، تم استبعاد متغيري نسبة القوى العاملة إلى إجمالي عدد السكان وجودة البيئة.

جدول (4): اختبار ديكي فوللر الموسع لأهم المتغيرات المحددة لمستوى الرفاهية الاقتصادية خلال الفترة 2000-2023.

الخصائص		مستوى المعنوية	Intercept	Trend and Intercept	None
القيم الحرجة المتغيرات		1% 5% 10%	-3.75 -2.99 -2.64	-4.42 -3.62 -3.25	**-2.67** **-1.96** **-1.61**
مستوى الرفاهية الاقتصادية Y_t	المستوى	(t) (AIC)	-0.21 3.64	-2.19 3.51	**2.44** **3.57**
	الفروق الأولى	(t) (AIC)	-4.41 3.69	-4.33 3.78	**-3.59** **3.81**
معدل النمو الاقتصادي X_1	المستوى	(t) (AIC)	-2.74 3.63	-2.68 3.71	**-1.06** **3.80**
	الفروق الأولى	(t) (AIC)	-5.26 3.87	-5.01 3.96	**-5.39** **3.77**
معدل التضخم X_2	المستوى	(t) (AIC)	-2.87 6.67	-4.62 6.45	**-0.76** **6.91**
	الفروق الأولى	(t) (AIC)	-5.30 6.80	-5.09 6.85	**-5.27** **6.75**
دليل التنمية البشرية X_3	المستوى	(t) (AIC)	1.14 -7.56	-3.48 -7.90	**3.89** **-7.63**
	الفروق الأولى	(t) (AIC)	-3.73 -7.58	-4.05 -7.61	**-1.06** **-7.34**
معدل الاستثمار المحلي X_4	المستوى	(t) (AIC)	-2.18 3.29	-2.11 3.38	**-0.58** **3.31**
	الفروق الأولى	(t) (AIC)	-3.62 3.47	-3.60 3.54	**-3.73** **3.38**
نسبة الاستثمار الأجنبي إلى إجمالي الناتج المحلي	المستوى	(t) (AIC)	-3.25 3.51	-3.37 3.54	**-1.68** **3.73**

X_5	الفروق الأولى	(t)	-3.02	-2.99	**-3.10**
		(AIC)	3.93	4.00	**3.82**
نسبة المنفق على الصحة والتعليم X_6	المستوى	(t)	-0.92	-3.57	**1.26**
		(AIC)	-3.29	-3.79	**-3.30**
	الفروق الأولى	(t)	-2.66	-2.56	**-2.38**
		(AIC)	-3.45	-3.35	**-3.41**
نسبة القوى العاملة إلى إجمالي عدد السكان X_7	المستوى	(t)	-2.83	-2.13	**0.23**
		(AIC)	1.63	1.87	**1.95**
	الفروق الأولى	(t)	-2.57	-2.69	**-2.62**
		(AIC)	1.95	2.00	**1.87**
	الفروق الثانية	(t)	-5.52	-4.36	**-5.62**
		(AIC)	2.23	2.07	**2.14**
جودة البيئة X_8	المستوى	(t)	-2.23	0.65	**0.05**
		(AIC)	6.96	6.93	**7.05**
	الفروق الأولى	(t)	-2.28	-3.23	**-2.35**
		(AIC)	7.04	6.92	**6.95**
	الفروق الثانية	**(t)**	**-6.49**	**-6.32**	**-6.63**
		(AIC)	**7.13**	**7.22**	**7.04**

المصدر: جمعت وحسبت من تحليل السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة

وبإجراء تحليل الانحدار المتعدد المرحلي في الصورة الخطية واللوغاريتمية، تبين أفضلية النموذج اللوغاريتمي المزدوج، وأمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية:

$$D(LnY^{\wedge}) = 4.502 + \underset{(30.38)^{**}}{0.050}\, D(LnX_1) + \underset{(3.04)^{**}}{2.337}\, D(LnX_3) + \underset{(6.09)^{**}}{0.774}\, Ar(1) \quad (6.73)^{**}$$

$$R^2 = 0.95, F = 100.28, \quad D.W = 1.67, Lm\ test = 0.28, Arch\ test = 0.11$$

ويتضح من النموذج المقدر أن زيادة قدرها 10% في كل من معدل النمو الاقتصادي ودليل التنمية البشرية، تؤدي إلى زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية بنسبة بلغت 5.0%، 23.37% لكل منهما على التوالي. وتفسر المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج حوالي 95٪ من التغيرات التي حدثت في مستوى الرفاهية الاقتصادية، بينما بقية التغيرات وتقدر بحوالي 5٪ تعزى إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج. كما بلغت قيمة F لاختبار Breusch-GodFrey serial correlation LM حوالي 0.28 وهى غير معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 1٪، مما يدل على خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي. ويتسم النموذج المقدر بالكفاءة، حيث بلغ الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ 0.045 ومتوسط الخطأ المطلق 0.036 ومتوسط نسبة الخطأ المطلق 0.993، كما اقترب معامل عدم التساوي لثيل من الصفر (0.006).

3-4 التنبؤ بمستوى الرفاهية الاقتصادية في مصر حتى عام 2030

تم التنبؤ بمستوى الرفاهية الاقتصادية في ضوء القيم التنبؤية لكل من معدل النمو الاقتصادي ودليل التنمية البشرية خلال الفترة 2025- 2030. ومن خلال رصد معدل النمو الاقتصادي لمصر خلال الفترة 2000- 2023، يتضح تناقص معدل النمو

**معنوية عند المستوى الاحتمالي 1%.

الاقتصادي من 5.58% عام 2000 إلى 2.37% عام 2002، ثم ازداد إلى 7.16% عام 2008، ثم تناقص إلى 1.76% عام 2011، ثم ازداد إلى 5.56% عام 2019، ثم تناقص حتى بلغ 3.8% عام 2023 (شكل 2). ونظراً لعدم معنوية واستقرار معدل النمو الاقتصادي، فقد تم افتراض ثبات متوسط معدل النمو الاقتصادي البالغ 4.34% خلال الفترة 2000- 2023 على ما هو عليه خلال الفترة 2025- 2030. وفي ضوء معادلة الإتجاه العام لدليل التنمية البشرية الواردة بجدول (5)، يتوقع زيادة دليل التنمية البشرية من 0.744 عام 2025 إلى 0.770 عام 2030، بمتوسط سنوي يقدر بحوالي 0.757 خلال الفترة 2025- 2030. وبالتعويض في النموذج المقدر، يتوقع زيادة مستوى الرفاهية الإقتصادية في مصر وفقاً لمؤشر كاكاواني من 48.63 عام 2025 إلى 52.7 عام 2030، بمتوسط يقدر بحوالي 50.65 خلال الفترة 2025- 2030. وبمقارنة مستوى الرفاهية الاقتصادية بين عامي 2023، 2030، يتضح زيادة مستوى الرفاهية من 46.94 عام 2023 إلى 52.7 عام 2030، أي يزيد مستوى الرفاهية الاقتصادية عام 2030 عن نظيره المقدر عام 2023 بمعدل 12.27% (جدول 6).

شكل (2): معدل النمو الاقتصادي لمصر خلال الفترة 2000- 2023.

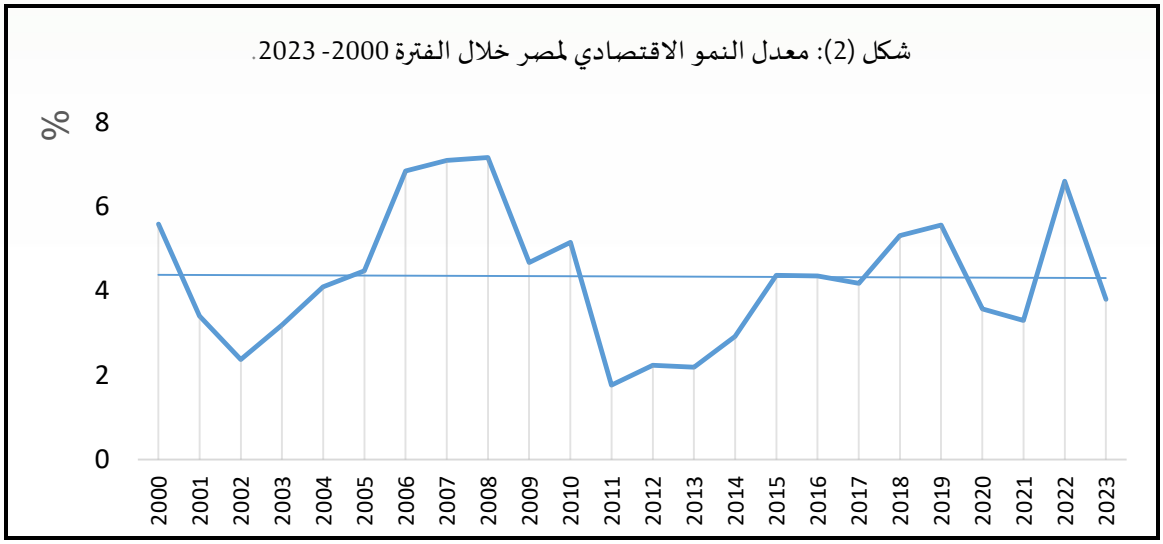

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. بيانات الحسابات القومية، الموقع الإلكتروني، الفترة 2000- 2023.

جدول (5): معادلات الاتجاه العام المقدرة للعوامل المحددة لمستوى الرفاهية الاقتصادية خلال الفترة 2000- 2023.

المتغير	معدل النمو السنوي %	F	R^2	المعادلة
دليل التنمية البشرية	0.70	885.87	0.97	$Ln\hat{X}_5 = -0.478 + 0.007T$ $(-126.54)^{**}$ $(29.76)^{**}$

** معنوية عند مستوى 1%.

المصدر: البيانات المستخدمة في هذه الدراسة.

جدول (6): القيم التنبؤية لمستوى الرفاهية الاقتصادية في مصر حتى عام 2030.

السنة	معدل النمو الاقتصادي %	دليل التنمية البشرية	مستوى الرفاهية الاقتصادية
2025	4.34	0.744	48.63
2026	4.34	0.749	49.40

المصدر: البيانات الواردة بجدول (5) والنموذج الاقتصادي القياسي المقدر في هذه الدراسة.

2027	4.34	0.754	50.17
2028	4.34	0.760	51.11
2029	4.34	0.765	51.90
2030	4.34	0.770	52.7
المتوسط	4.34	0.757	50.65

الخلاصة

مصر تأثرت بمجموعة من الأحداث أهمها ثورة 25 يناير 2011 والعمليات الإرهابية التي تم القضاء عليها وفرض الأمن والاستقرار في جميع المحافظات، ولذلك احتلت مصر مكانة متأخرة في الرفاهية وجودة الحياة. وأوضحت الدراسة أن مستوى الرفاهية الاقتصادية يحدده مجموعة من المتغيرات أهمها معدل النمو الإقتصادي والتنمية البشرية خلال الفترة 2000- 2023. ومن خلال التحليل الاقتصادي القياسي، تبين أن زيادة قدرها 10% في كل من معدل النمو الإقتصادي ودليل التنمية البشرية، تؤدي إلى زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية بنسبة 5.0%، 23.37% لكل منهما على التوالي. ونظراً لتحسين المناخ الاستثماري وزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة، بالإضافة إلى التنمية البشرية وفقاً لرؤية مصر 2030، يتوقع زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية من 46.94 عام 2023 إلى 52.7 عام 2030، أي يزيد مستوى الرفاهية الاقتصادية عام 2030 عن نظيره المقدر عام 2023 بمعدل 12.27%. وأخيراً توصي هذه الدراسة بضرورة رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية وجودة الحياة للشعب المصري.

قائمة المراجع

1. أبو النصر، مدحت محمد (2018). نموذج تحسين نوعية الحياة من منظور مهنة الخدمة الاجتماعية، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية المجلد 30، العدد (1)، ص:1-16.
2. أحمد، صافي؛ يونس، تفالي؛ العربي، غريسي (2021). أثر النمو الاقتصادي على مستوى الرفاهية الاقتصادية في العالم العربي، دراسة حالة عينة من الدول العربية خلال الفترة 2007- 2019، المؤتمر العلمي الدولي الافتراضي حول: المؤسسات والرفاهية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى إسطمبولي، الجزائر، (13-14) مارس، ص: 1- 21.
3. أحمد، كبداني سيدي (2022). اختبار فرضية Kuznets للعلاقة بين النمو الاقتصادي وعدم المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية، مجلة المالية والأسواق، مجلد 9، العدد 1، ص: 503- 524.
4. أحمد، يونس علي (2010). تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث والثمانون، ص: 278- 307.
5. البنك الدولي، الموقع الإلكتروني، البيانات المفتوحة خلال الفترة 2000- 2023.
6. جعاطه، أحمد زبير (1989). تحليل اقتصادي لتفاوت مستوى الرفاهية الاقتصادية بين كل من الريف والحضر العراقي خلال الفترة 1971- 1985، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد العاشر، ص: 23- 24.

7. جوده، ندوه هلال (2006). تحليل وقياس اتجاهات الفقر في العراق للمدة 1980- 2005، رسالة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ص: 155.
8. حسين، منى يونس (2010). الوصول إلى الرفاهية علاقة بعض المكونات الاقتصادية بتوزيع الدخل والثروة الوطنية، الطبعة الأولى، دار الخلود للنشر، بيروت، ص: 40.
9. رفاعي، وليد أحمد وأبو زيد، أحمد صبري ويوسف، حمادة صلاح (2023). محددات الرفاهية الاقتصادية في مصر (1990- 2020)، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، العدد الثامن عشر، أبريل، ص: 5- 28.
10. عبد الفتاح، فوقية أحمد وحسين، محمد حسين (2006). دور العوامل الأسرية والمدرسية المنبئة بجودة الحياة لدى الأطفال ذوي صعوبات التعلم، المؤتمر العلمي الرابع لكلية التربية، جامعة بني سويف، (3-4) مايو، المكتبة الإلكترونية، أطفال الخليج ذوي الاحتياجات الخاصة، ص: 1-56.
11. العكيلي، طارق (2000). الاقتصاد الجزئي، الطبعة الثانية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجامعة المستنصرية، بغداد.
12. العنزي، سالم غزاي (2023). جودة الحياة الأنواع والأبعاد والمؤشرات والاتجاهات المفسرة، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، أكتوبر، ص: 67- 78.
13. الفارس، عبد الرزاق (2001). الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص: 104.
14. محمد، أحمد جاسم؛ عوده، محمد حسن (2016). دراسة وتحليل الرفاهية الاقتصادية وعلاقتها بمتوسط وعدالة توزيع الدخل في العراق للفترة 1975- 2011، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الثانية عشر، المجلد الرابع عشر، العدد (38)، ص: 33- 52.
15. هندرسون، جيمس؛ كواندت، ريتشارد (1983). نظرية اقتصاديات الوحدة، أسلوب رياض، دار ماكجروهيل للنشر، الطبعة العربية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، ص: 365.
16. وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية (2023). بيانات الحسابات القومية، الموقع الإلكتروني، الفترة 2000- 2023.
17. وزارة تنمية المجتمع بدولة الإمارات العربية المتحدة (2022). الاستبيان الوطني لجودة الحياة، مايو، البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.
18. Dickey, D. and Fuller, W. (1979). Distribution of the estimators for auto-regressive time series with a unit root. Journal of the American Statistical Association, Vol. 74, p: 427-431.
19. https://en.wikipedia.org/wiki/Legatum_Prosperity_Index.
20. Jorgenson, Andrew; Alekseyko, Alina; and Giedraitis, Vincentas (2014). Energy consumption, human well-being and economic development in central and eastern European nations: A cautionary tale of sustainability, Energy Policy 66, P: 419- 429.

21. Lindstorm,B, (1994). Quality of Life, Epidemiology Community Health, Volume 48, Number 6, P: 529-530.
22. Pipitpojanakarn, Varith; Maneejuk, Paravee; Yamaka, Woraphon and Sriboonchitta, Songsak (2017). How Does Economic Growth affect the Well-being in Asia, International Journal of Economic Research, Vol. 14, No. 6, P: 231- 244.
23. The Legatum Institute (2023). The Legatum Institute (2023). The 2023 legatum prosperity index, sixteenth edition.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية OPEN ACCESS
(2024) 31 العدد / 7 المجلد VOL 7 / ISSUE 31 (2024)
ISSN: 2569-7366

Received التسلم	Revised التعديل	Accepted القبول	ORCID حساب
2024-09-22	2024-10-25	2024-11-10	DOI : https://orcid.org/0009-0001-9409-3716

التنمية السياحية المستدامة في المناطق الحدودية للمغرب: حالة واحة فكيك، أنموذجا

Sustainable tourism development in the border areas of Morocco: the case of Figuig Oasis, as a model

نورالدين بوعبيد[1]، عبد الخالق غازي[2]

[1]باحث في الجغرافيا، حاصل على شهادة الدكتوراه في الجغرافيا البشرية، مختبر التراب، البيئة، التنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة.

[2]أستاذ التعليم العالي، مختبر التراب، البيئة، التنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة.

rehabgreb@gmail.com

حساب 0009-0001-9409-3716

Abstract

The development process in the border areas depends on many approaches and formulas to maintain the stability of the population from displacement or final migration, by relying on some activities that would create wealth and income for them, other than the financial income resulting from the phenomenon of smuggling and drug trafficking due to the closure of the borders.

This article aims in general to familiarize itself with the development projects and local economic alternatives for the Figuig oasis, through what is consistent with the features and characteristics of the area. Whether it is related to agricultural development, through interest in expanding palm cultivation and reviving old. On the other hand, through industrial development focused on local traditional products as a kind of valuing heritage products. In addition, the option of semi-desert, and environmental tourism, remains as a sector more suitable for the conditions of the Figuig, oasis and what is consistent with local and simple productions.

Keywords: Investing, development, border areas, Figuig.

ملخص

تعتمد عملية التنمية بالمناطق الحدودية على الكثير من المقاربات والصيغ للمحافظة على استقرار الساكنة من النزوح أو الهجرة النهائية، من خلال الاعتماد على بعض الأنشطة التي من شأنها أن تخلق لهم الثروة ومداخيل، على غير المداخيل المالية الناتجة عن ظاهرة التهريب وتجارة المخدرات بحكم إغلاق الحدود.

يهدف هذا المقال بشكل عام الى الإلمام بمشاريع التنمية والبدائل الاقتصادية المحلية لواحة فكيك من خلال ما يتناسب مع مميزات وخصائص المجال سواء تعلق الامر بالتنمية الزراعية من خلال الاهتمام بتوسيع زراعة النخيل وإعادة إحياء البساتين القديمة، أو من خلال التنمية الصناعية المركزة على المنتجات التقليدية المحلية كنوع من تثمين المنتجات التراثية، ويبقى خيار السياحة الشبه-الصحراوية والبيئية باعتباره قطاعاً أكثر ملائمة لظروف واحة فكيك وما يتناسب مع الانتاجات المحلية والبسيطة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمارات، التنمية المستدامة، المناطق الحدودية، فكيك.

مقدمة:

عادة ما تواجه الدول معضلة متعلقة بكيفية التعامل مع المناطق الحدودية، خاصة في الأقاليم الحدودية ذات المساحة الشاسعة، والتي غالبا ما تم اعتبار الحدود على أنها مجموعة من القيود المثارة لمجموعة من الجوانب السلبية، ومع ذلك فالحدود ليست مجرد خط فاصل مرسوم على خريطة، على العكس تماما بل إنها مفتاح بواسطته يتم الفتح والإغلاق والمنع والسماح(raffestin 1992) .

أثرت الصدمات العنيفة على العالم العربي منذ نهاية سنة 2010 في ظهور تحديات كبيرة في كافة المجالات الامنية والاقتصادية والاجتماعية، نتيجة المتغيرات الجيو- استراتيجية التي تشهدها المنطقة المغاربية والتي تحولت المناطق الحدودية في ظلها الى مناطق غير مستقرة وبالتالي فإن تحقيق التنمية الاقتصادية للمناطق الحدودية كفيل باحتواء المخاطر و التهديدات التي تطرحها و الحفاظ على السلم الاجتماعي، بحيث تعد الاوضاع الاقتصادية في هذه المناطق سببا في تحولها من كونها ثروة الى عبء على الدولة نتيجة ما تطرحه من تهديدات.

أصبحت دراسة المناطق الحدودية، الآن موضوعاً ذا أهمية كبيرة فيما يتعلق بأثارها على المناطق المحاذية لها والتي تستوعب كثافة بشرية مهمة بدورها تنتظر حظها من التنمية المستدامة، كما تتيح دراسة المناطق الحدودية التعرف على التأثيرات التي من المحتمل أن تمارسها شبكة الحدود السياسية على المناطق التي تجتازها .

في هذا المقال سنستخلص المؤهلات و مقومات الجذب التي تمتاز بها واحة فكيك، و بالتالي التعرف على الأسس والاعتبارات التي تقوم عليها تنمية المناطق الحدودية بواحة فكيك ومنه نشتق أهدافا ضمن التخطيط ومشاريع التنمية في المناطق الحدودية لفكيك بعد عملية تشخيص الوضع الحالي عن طريق تقنية [S.W.O.T] والتي ستكون قاعدة لانطلاق المشاريع والاستثمارات.

1- الإطار المفاهيمي للدراسة :

تبرز أهمية المناطق الحدودية في علاقاتها بالوضع الداخلي للدولة من جهة، وكذلك في علاقة هذه الدولة مع دول الجوار. فمنذ استقلال المغرب، ظلت المناطق الحدودية على هامش التنمية في تفاوت اجتماعي صارخ جعلها على الهامش في وقت يُفترض فيه أن تكون العمق الحقيقي للوطن. مما يجعلها اليوم بيئات حاضنة لمختلف التهديدات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، كما أن النسيج الاجتماعي في هذه المناطق الحدودية يجعلها بالضرورة عصية على الخضوع لسياسات الدولة المركزية.

1-2 مشكلة الدراسة: تتبلور لنا مشكلة الدراسة المتمثلة في محاولة إيجاد مختلف المقاربات النموذجية المناسبة لتنمية وتطوير المناطق الحدودية والتخلص من الوضع الحالي والارتقاء به نحو الأفضل ضمن تكتل وتكامل اقتصادي واجتماعي إقليمي وجهوي ووطني، باعتباره السبيل الوحيد لتحقيق التنمية بهذه المناطق. لذلك انبثقت مشكلة الدراسة من التساؤلات الاتية:

1- كيف يمكن استغلال الإمكانيات الطبيعية والبشرية والمادية في المناطق الحدودية من اجل نجاح استثمارات مشتركة بالمناطق الحدودية لواحة فكيك؟

2- هل يمكن للسياحة الشبه الصحراوية في واحة فكيك، أن تكون بديلاً استراتيجياً من اجل تحقيق التنمية المستدامة في المناطق الحدودية إذا ما تم ضمها الى المناطق الأكثر جذبا للسياح.

2-2 أهداف الدراسة :

لقد أصبحت المقاربات الترابية للتنمية ببلادنا تشكل مفتاحا حقيقيا لتحليل التحولات الناتجة عن العولمة، ومن ثمة، فإن مفهوم الحيز الترابي أصبح يفرض نفسه بقوة في ظل هذه الظروف، في إطار التصور الجديد للجماعات الترابية حيث يحتل التنظيم الترابي أهمية حيوية في تهيئة وتوجيه السياسة العمومية المندمجة والتشاركية بحيث تجعل من التراب مفتاحا لكل تنمية ترابية، وتعمل على إرساء الديموقراطية المحلية، وبالتالي يمكن تحديد الأهداف الاساسية بالبحث كالتالي:

- تسليط الضوء على معضلات التنمية والتطوير في المناطق الحدودية خاصة واحة فكيك.
- ابراز دور المنطقة الحدودية لواحة فكيك في التنمية والتطور إذا ما منحت الفرصة اللازمة.
- الاستفادة من المناطق الحدودية لإقامة مشاريع مختلفة ومشتركة بين الجانبين.
- الاستفادة من تجارب الدول في التنمية والتطوير المناطق الحدودية.

2-3 منهجية الدراسة :

- **المنهج الاستقرائي** الذي يبدأ بالجزئيات وينتهي بالكليات، بداية من الكشف عن الملامح الطبيعية والبشرية والتاريخية لواحة فكيك بين الماضي والحاضر، مروراً بالمعضلات التي تُطرح امام التنمية بجميع جوانبها خاصة الجانب المتعلق بالحدود، وانتهاءً بالوقوف على أهم المقترحات المستقبلية لتنمية المناطق الحدودية، للخروج من دائرة العزلة والتهميش، قد تم ذلك باستخدام المنهج التاريخي على النحو الآتي:
- **المنهج التاريخي** : بالنظر الى عدم شمولية نظرة المناهج الدراسية الأخرى اثناء دراسة حيثيات الموضوع، استعنت بالمنهج التاريخي باعتباره وسيلة لتتبع نمو وتطور مشكلة التنمية بواحة فكيك، على جميع المستويات الاقتصادية والمجالية وتتبع مؤشرات التنمية خلال الفترات التاريخية السابقة.

2- مفهوم الحدود:

تعرف الحدود تعريفا تقليديا بمعنى هو ذلك الخط الفاصل لإقليم دولة عن أقاليم الدول الأخرى، تمارس فيه الدولة ضمن نطاق سيادتها من أرض وسكان وموارد كما يمكن اعتباره خط الدفاع الأول عن الدولة بهذا ما نجده من خلال التغييرات السياسية (الحدود المصونة، الحدود امنة/الخطوط الحمراء... كما يشير هذه الخطوط إلى نطاق دولة فوق مساحة محددة على الأرض وهو يعين أطراف الدولة، فالحدود هي التي تحدد انتهاء سيادة دولة وبداية سيادة أخرى. (حسين،1996، الصفحة (49

كما تشمل مسألة الحدود كذلك بالإضافة إلى العناصر الطبيعية، يمكن ان تكون باتفاقية جماعية أو رغبة انفرادية ودولية تماشياً مع متطلبات الامن القومي والمصالح الاقتصادية، هذا في حالة وجود حدود في اقاليم متعددة حيث الاستثمارات والثروات الطبيعية. أما في حالة وجود اطماع لدولة مجاورة كما هو الشأن بالنسبة للجزائر، فآنذاك قد تظهر مشاكل قد تؤدي في كثير من الاحيان الى نزاع مسلح بين دولتين متجاورتين.

كما تعرف الحدود في العلوم الاجتماعية، بذلك الخط الفاصل بين ما ينتمي للدولة وما لا ينتمي إليها بين النظام الداخل والخارج. وبالتالي فالحدود هي نظام اجتماعي يحدد النظام ويخلق الفرق فهو يشير إلى الأنظمة الاجتماعية المختلفة من هنا وهناك ونحن/هم أو مدرج/مستبعد أو أنا/الآخر أو داخل/خارج من وجهة نظر الأنثروبولوجيا الحدود هي أداة لتنظيم المجتمعات و تكوين وتمثيل للنظم.

نعتبر الحدود مسالة ذات اهمية قصوى لا من حيث كونها تمثل الخط الفاصل الذي يحيط بالدولة ويحد مجالها الجغرافي والذي تمارس فيه الدولة سياستها ويفصلها عن الدول المجاورة، وإنما الحدود سلاح ذو حدين، تلعب دور العزل والنزاع بين الدول المجاورة وتكون عامل التنمية التطور و التكامل في حالة الاستفادة من خصائص الدول المجاورة كما هو الحال في التجربة الأوروبية في مقاطعة الشاربين فرنسا- المانيا.

3- أهمية التجارب الدولية في تنمية المناطق الحدودية وتأخرها في المغرب:

تعتبر تنمية المناطق الحدودية معيارا أساسيا لقياس عملية التنمية باعتبارها المناطق الأكثر حرمانا من التنمية؛ بيد ان مفهوم التنمية لا يجب ان يقتصر على تقديم بعض الخدمات؛ هناك ضرورة ملحة لصياغة ميثاق اجتماعي يستند الى مطالب العدالة المجالية-الاجتماعية لتحقيق الأمان والطمأنينة المجتمعية. من خلال ترسيخ الامن والسلم الاجتماعي وتفادي التهديد الصريح، الذي يتطلب التركيز على مسألة الامن الإنساني من خلال إدماج أهالي هذه المناطق مكانيا ونفسيا. كما يشمل التركيز على سياسة بناء القدرات من خلال تعزيز راس مال البشري و مهارات التنظيم و مستويات التعليم او ما يعرف ببرامج المساواة، [Equalization Program] و ليس مخططات و برامج تنموية تفتقر الى بدائل اقتصادية حقيقية، حيث التركيز على الكهربة القروية و الماء الصالح للشرب ,في حين تغيب المشاريع التي ترفع من مؤشر التنمية بهذه المناطق . عملت العديد من الدول على تنمية المناطق الحدودية، لما لها من أهمية استراتيجية في عملية التنمية والاصلاح، بالصين ومثلث النمو بآسيا والهند والنمسا على سبيل المثال.

من أهم التجارب الدولية ما يلي: الميناء الجاف بالصين يعد مشروع ميناء هورجوس-دونجمين الجاف أحد المشاريع الرئيسية الأولى للتعاون في مجال الطاقة الإنتاجية بين الصين وكازاخستان ، وهو أيضًا نموذج للبناء المشترك بين الصين وكازاخستان,[SBEZ] المناطق الحدودية الاقتصادية الخاصة بمثلث النمو : تشمل إقامة مشاريع ثنائية و تسهيلات شاملة للمبادلات التجارية و الاستثمار.

4- و اقع الحال لواحة فكيك ضمن مسلسل التنمية :

كما هو الحال لإقليم فكيك في الجهة الشرقية الذي يمثل 62.1 %من مساحة جهة الشرق بمساحة تقدر 55990 كلم^2 و7.9 % من مساحة المغرب . والتي تعطي الأولوية لتحقيق التنمية في المناطق ذات الكثافات السكانية المرتفعة والتي تقع في المركز، مما يجعل المناطق الحدودية باعتبارها تقع في الأطراف ذات أولوية متأخرة في تحقيق التنمية وبالتالي تبقى مسألة تحقيق التنمية المستدامة مرتبطة بكيفية التخطيط الدولة لصالح هذه المناطق، أم هل هناك نية حقيقية في استثمار كافة الموارد الموجودة لديها بما في ذلك تلك التي توجد في المناطق الحدودية على نحو تتحول معه تلك المناطق من كونها عبء اقتصادي ومادي الى ثروة اقتصادية. [الشكل 1 المغرب الشرقي المحظوظ و الغير المحظوظ]

تواجه المنطقة الحدودية لإقليم فكيك ككل، ومدينة فكيك بصفة خاصة معضلة أخرى ليس بسبب كبر مساحتها على المستوى الجهوي وإنما أيضا بسبب عدم وجود مناطق متماسكة من حيث التنمية على الجانب الآخر من المناطق الحدودية حيث الحدود الجزائرية، ومن الجنوب إقليم الراشيدية وشمالا أقاليم جرادة وتاوريرت وكرسيف وغربا إقليمي بولمان وميدلت. وهو ما يجعل الواحة تتحمل عبء تامين المنطقة الحدودية وتنميتها ذاتيا دون أن يكون هناك شريك لها. في الجانب الاخر إن اعتبرنا ان الجهة الشرقية ككل ما هي الا هامش الهامش... [الشكل عدم وجود مناطق متماسكة من حيث التنمية على الجانب الاخر من المناطق الحدودية البرنامج الاستعجالي 2016-2019 لتنمية المناطق الحدودية لجهة الشرق. البرنامج الجهوي للتقليص من الفوارق المجالية والاجتماعية 2023/2017.

الثنائية المجالية الحالية بالجهة الشرقية

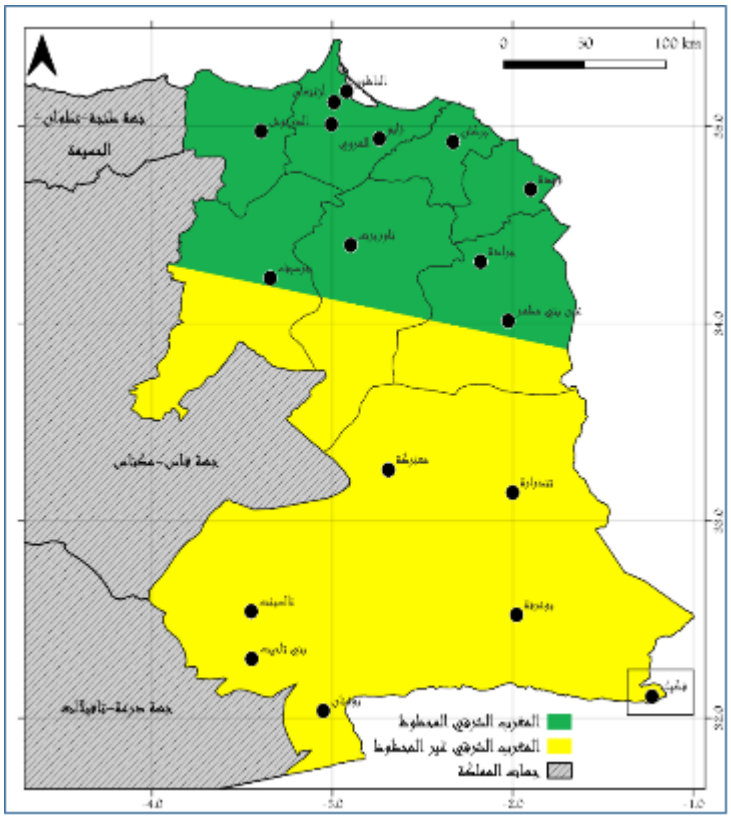

الشكل 1 : المغرب الشرقي المحظوظ و الغير المحظوظ

المصدر: SDAR De L'orientale، بتصرف

1- تحديد مجال الدراسة

تقع واحة فكيك[1-2](الافريقي،، 2001)في الجنوب الشرقي [N : 32°.07′.00″ –W :1°.13′.37″] للمنطقة الشرقية المجاورة مباشرة للحدود الجزائرية [الشكل 2 موقع واحة فكيك ضمن التقسيم الإداري للجهة الشرقية.]. تبعد فكيك بحوالي850 كيلومترًا عن عاصمة البلاد (الرباط) و109كيلومتر عن عاصمة الاقليم (بوعرفة)، و386 كيلومتر عن العاصمة الجهوية (وجدة) عبر الطريق الوطنية رقم [17]، وعلى بعد أقل من 8 كلم عن مدينة بني ونيف (الجزائرية]،في اتجاه الجنوب على مشارف الحدود المغربية الجزائرية [الشكل 3 موقع واحة فكيك الحدودي]

تعتبر واحة فكيك أحد أهم المراكز الحدودية وأكثرها حساسية مع الجارة الجزائر...من خلال موقعها على حدود الأطلس الشرقي الكبير والأطلس الصحراوي، فإن فكيك هي جزء من الواحات القارية قبل الصحراء. تبرز أهمية واحة فكيك كواحة حدودية في علاقاتها بالوضع الداخلي للدولة من جهة، وكذلك في علاقة هذه الدولة مع دول الجوار. و التي من المفترض أن تكون العمق الحقيقي للوطن، نظرا لما كانت تحتله تاريخيا كموقع جغرافي وملتقى القوافل العابرة بين أقاليم وبلدان الشمال الإفريقي أو كسوق تجاري وثقافي امتد اتساعه إلى تخوم الصحراء الجنوبية للجزائر "أدرار –تاغيت" وما حولها بالإضافة إلى بشار ولقنادسة وعين الصفراء إلى وهران.

لاشك بعدما انتقلت واحة فكيك من وضع فريد من نوعه: سابقا ملتقى الطرق التجارية....حاليا واحة معزولة جاء الوقت لرد الاعتبار لواحة فكيك، من خلال مجموعة من الخيارات التي يجب أخذها بعين الاعتبار لربح الرهان التنموي التراثي الواحة، و يتعلق الامر بالسياحة بالنظر الى مساهمتها في الاقتصاد الوطني، حيث تساهم بحوالي 7 في المائة في الناتج الدّاخلي الإجمالي و20 في المائة في صادرات السلع والخدمات، كما قدِّرت مساهمتها في التّشغيل بِـ 550.000 منصب شغل مباشر، أيْ 5 في المائة من السّاكنة النّشيطة . بحكم موقعها المتميز والذي من المفترض أن يلتحق بالشريط الواحي من أجل استكمال المشاهد البانورامية المحلية في إطار نوع من التكامل مع باقي الواحات الأخرى. وهذا ما يسرع من نهوضها وتنميتها وإدماجها في إطار التوسع المجالي للسياحة الصحراوية إلى جانب واحة مرزوكة. يبقى خيار السياحة الشبه-الصحراوية والبيئية و السياحة العلاجية باعتباره قطاعاً أكثر ملائمة لظروف واحة فكيك وما يتناسب مع الانتاجات المحلية والبسيطة.

1- يقول ليون الافريقي في كتاب وصف إفريقيا [1488-1548]،« إنها ثلاثة قصور في وسط الصحراء، يوجد بمقربتها عدد كبير من النخيل والنساء بها يحكن منسوجات صوفية رفيعة وناعمة تحسها حريرا،تباع بإثمان مرتفعة جدا بمناطق المغرب كفاس وتلمسان.و الرجال هنا أذكياء، فبعضهم يتعاطى التجارة في بلاد الزنوج، وبعضهم يتوجه الى فاس للدراسة.

2- إسم فكيك،إفجيج/غفييف بالامازيغية، ظهر أول مرة في مؤلف تاريخ الامازيغ، للمؤرخ والفيلسوف العربي الكبير إبن خلدون[1406-1332]« تتكون فكيك من عدة بلدات متقاربة في ما بينها مشكلة مدينة، وهي تعتبر إحدى أهم مدن الصحراوي بفضل بُعدها عن التل، فهي تتمتع بإستقلال تام »

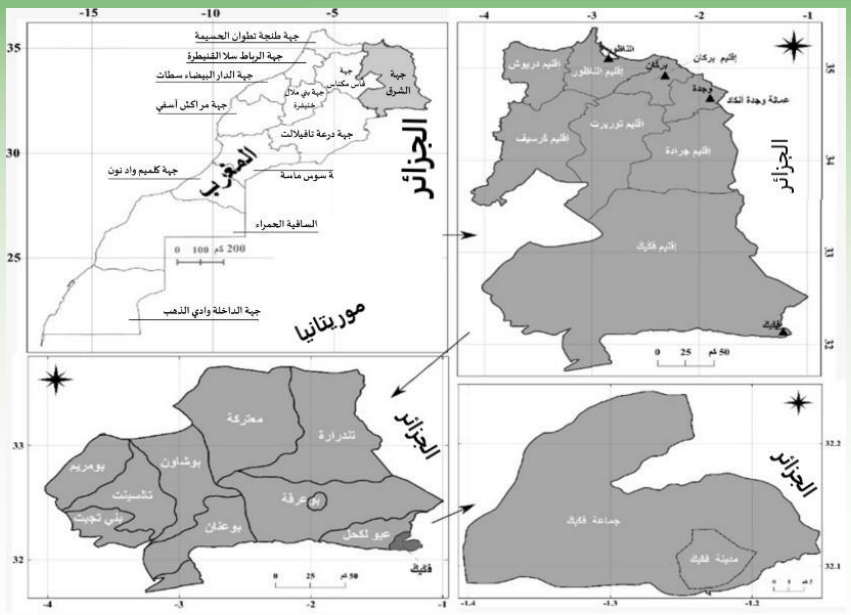

الشكل 2: موقع واحة فكيك ضمن التقسيم الإداري للجهة الشرقية.

Source : Esri ; Traitement : ArcGis 10.3©. عمل شخصي:

2- الحدود المغربية-الجزائرية

الحدود المغربية –الجزائرية أهم سمة تميز واحة فكيك. أنشئت الحدود بموجب اتفاقية للا مغنية3 18 مارس 1845. صار هذا الخط الحدودي الذي يطوق واحة فكيك من جهة الشمال والشرق على شكل حلقة من وادي زوزفانة، وإلى الجنوب تلال جبال المليلياس وزناكة [شكل 03 موقع واحة فكيك الحدودي]. يفصل هذا المسار الحدودي واحة فكيك المغربية عن قصر بني ونيف الواقع على الجانب الآخر من ممر جبل زناقة في الجزائر. هذا الموضع جعلها في مأزق جغرافي نظراً للوضع السياسي المرتبط بإغلاق الحدود.

3- اتفاقية وضعها الفرنسيون بعد معركة جمعت جيوش المغرب وفرنسا في 14 غشت 1844 بالقرب من مدينة وجدة، إنهزم فيها الجيش المغربي على إثرها، وقعت المعاهدة في مدينة مغنية بالجزائر، وعليها تم الترسيم الذي حدده الفرنسيون والذي لا يأخذ في الحسبان واقع الاستيطان والنشاط الزراعي الذي تميزت به واحة واحة فكيك. لكن في الواقع، وتاريخيًا، لم تحدد فكيك كمنطقة أو واحة محددة بوضوح، ولكنها حددت بمجموعة واحة أو منطقة أو دولة صغيرة.

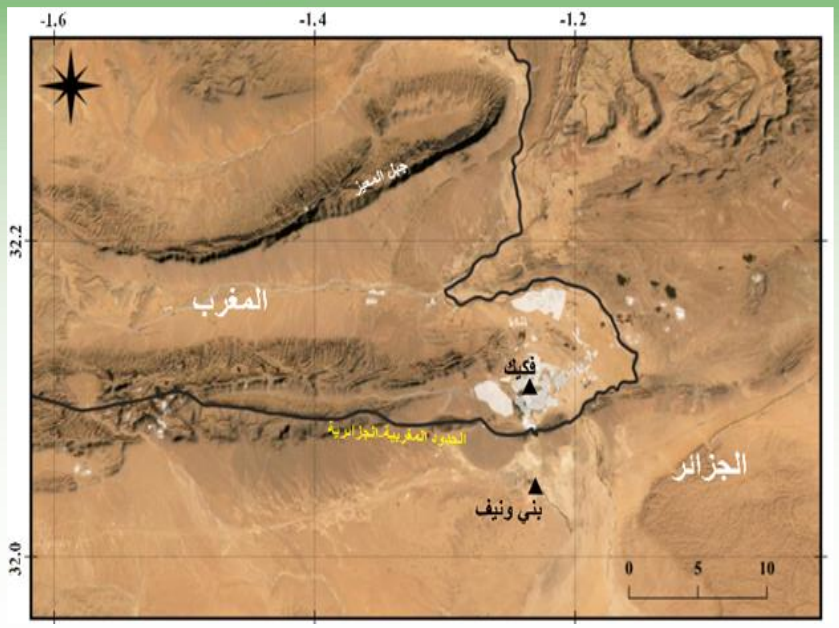

الشكل 3 موقع واحة فكيك الحدودي

Source : Esri ; Traitement : ArcGis 10.3©. :عمل شخصي،2020

بالإضافة الى البعد عن المناطق الشمالية الأكثر حيويةً لما له تأثير اقتصادي قوي على واحة فكيك والذي صاحبه ركود اقتصادي وهجرة مكثفة للسكان. وضع كان له أثر عمراني كبير في ظل هَجْر القصور المهددة بالاختفاء.

تبلغ مساحة واحة فكيك حوالي 37 كلم^2 من اصل 55.990 كلم2 كمساحة إقليمية، و 90.127 كلم2 من المساحة الاجمالية للجهة الشرقية.

كما تمتاز واحة فكيك بانتمائها الى النطاق الواحي للمغرب على حافة الصحراء المغرب من الشرق إلى الغرب في جنوب الأطلس الكبير والأطلس الصغير، بمساحة تقدر 115.563 كلم^2، وتنضم واحة فكيك جغرافياً الى واحات وتافيلالت ووادي زيز ووادي درعة ودير الأطلس الصغير. و هكذا فإن بساتين النخيل الرئيسية هي: فكيك، وبودنيب، ووادي زيز، وكلميمة وتنجداد، وتنغير، ووادي دادس، ودرعة، وطاطا، وتافراوت ومحيط كلميم.[الشكل رقم 4]

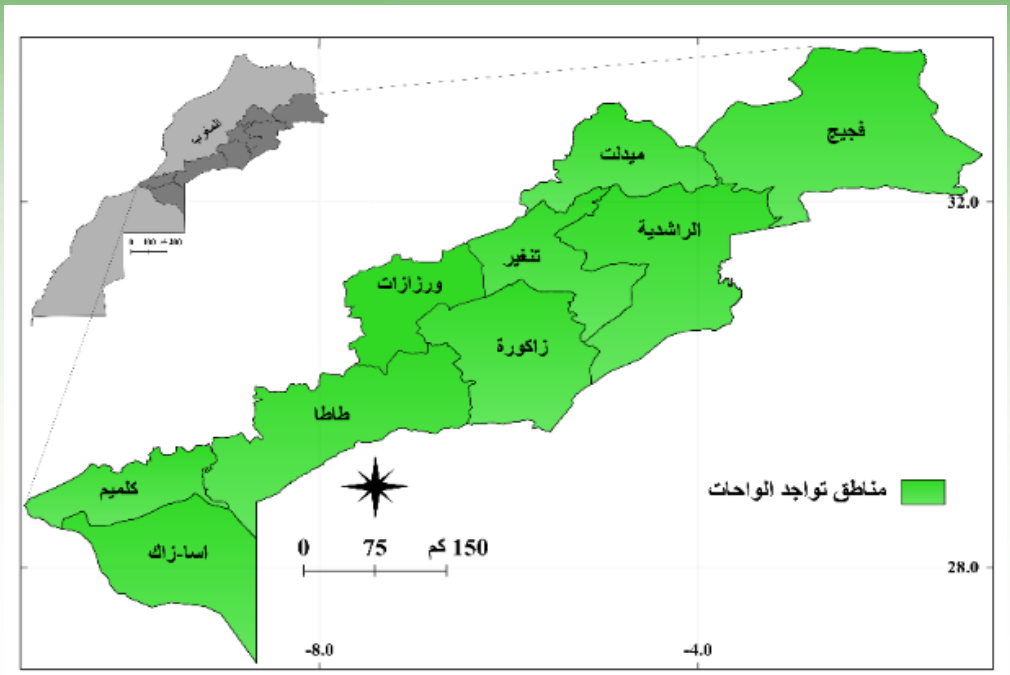

الشكل 4 : النطاق الواحي بالمغرب.

المصدر: (فجيج: و منظومة المدن الواحات للمغرب، 2003) بتصرف،2020

3 - مقومات الجذب السياحي بمدينة –واحة فكيك:

تعتبر واحة فكيك من أهم المناطق السياحية بالجنوب الشرقي المغربي خاصة بالمناطق الجافة، لما تزخر به من مؤهلات سياحية تجعل الوافد إليها يكتشف عالما فريدا يمزج بين خضرة البساتين والصحراء والثقافة وهذا ما جعل المنطقة تشكل إحدى الوجهات السياحية المفضلة لدى مجموعة من السياح الأجانب والمغاربة، بهدف الاستكشاف أو الترفيه او العلاج.

3-1: المؤهلات الطبيعية بواحة –مدينة فكيك: رصيد هائل للجذب السياحي:

تعتبر الطبيعة الوعاء الذي تتم فيه التفاعلات والأنشطة والمؤثرات متبادلة كلها بين الانسان والطبيعة، وتمثل عناصر أساسية للسياحة الشبه-الصحراوية والتي تعتبر جزءا من السياحة البيئية او السياحة الطبيعية، (غرابية، 2012، صفحة 22) والتي يمكن استثمارها كمصدر أساسي من مصادر التنمية السياحية المستدامة بهذه الواحة.

تفاعلا مع ما تزخر به واحة فكيك من مؤهلات، تعتبر التنمية الاقتصادية حجر الزاوية وذات أهمية بالغة لكل قطر من اقطار العالم كما يعد الاستثمار احد اهم الركائز التي تقوم عليها السفينة الاقتصادية في شقها المتعلق بالسياحة لما له من إمكانيات مهمة لاستقطاب وجلب الاستثمارات اليه، وبما أن واحة فكيك ذات موقع فريد ومتميز فإنه يشكل مجال الاستقطاب الاستثمارات الخاصة بالسياحة الصحراوية وبناء القرى السياحية [الصورة1] بالنظر لما تتوفر عليه واحة فكيك من مؤهلات طبيعية وثقافية والتراثية بالإضافة إلى الموقع السياحي ذو الجذب على المستوى الوطني والدولي. كل هذه المعطيات قد تساهم في تحسين البنية التحتية كما ونوعا، بالإضافة الى انعكاسات على المجتمع في تحسين ظروفه الاقتصادية ومساهمته في حركية المجال وديناميه.

الصورة رقم1 : تمثل المدخل الرئيسي لقرية الثمانين.

المصدر: عدسة الباحث ،22 غشت،2022

3-2 : مناخ الواحة والجذب السياحي:

تتعدد عناصر المناخ من حرارة ورياح ورطوبة وتبخر وسطوع شمسي. وتعمل هذه العناصر مجتمعة لتشكل مجموعة من المؤهلات الجاذبة للسياحة. ومن هنا تظهر أهمية السياحة الشبه الصحراوية؛ فمناخ واحة فكيك ينتمي الى النطاق الصحراوي الذي يتميز بارتفاع درجة حرارته صيفا وقلة التساقطات خلال فصل الشتاء، مما ينتج عنه ارتفاع في عدد أيام التشميس، وهذا ما يساعد كثيرا على تحقيق الجذب السياحي بالنسبة لعشاق الأجواء الصحراوية والمغامرين وبالخصوص من الدول الأوروبية.

أما بالنسبة للتساقطات المرتبطة بواحة فكيك ما بين [2020/1981] [40سنة]، يبلغ المتوسط السنوي 146 ملم [الشكل 5] وهذه الكمية موزعة بشكل غير متساو. حيث يمتد موسم التساقطات بشكل عام من شتنبر إلى دجنبر، في حين يبقى شهر يوليوز وشهر غشت الأكثر جفافا في العام[4].

يوضح تطور متوسط درجة الحرارة °19.2Cومتوسط هطول الأمطار146 ملم أن شهري يوليوز وغشت هما الأكثر سخونة وجفافًا بشكل عام، بينما الأشهر يناير فبراير مارس هي الأشهر الأكثر برودة، لكنها ليست الأشهر التي تتميز بأعلى معدل للتساقطات.

يبلغ متوسط درجة الحرارة السنوية للمنطقة 19.2درجة مئوية. كما يبلغ متوسط أدنى درجة حرارة 1.43- درجة مئوية، وتراوحت درجات الحرارة من 0.55- درجة مئوية في شهر يناير إلى 5.48- درجة مئوية في نفس الشهر من الفترة المذكورة . كما يبلغ متوسط أعلى درجة حرارة 42.03 درجة مئوية، وتتراوح درجات الحرارة من 39.18 درجة مئوية الى 43.08 درجة مئوية خلال فصل الصيف، حسب ما تغطيه الاحصائيات من فترة تمتد من سنة 1981 الى سنة 2020 أي ما يقارب 40 سنة . تمثل هذه التباينات الحرارية الموسمية واليومية رهاناً مناخيا يؤثر بشكل سلبي على واحة فكيك.

4 أما من حيث الحرارة، يتميز مناخ واحة فكيك بكونه مناخاً متوسطياً قاحلاً . كما هو الحال في التقسيم المناخي للبحر الابيض المتوسط حسب(أمبرجي، 1939،) بالنسبة للأوقات المناسبة لزيارة واحة فكيك، فالأمر برمته لا يتعلق بالمناخ، حيث أصبحت فكيك حاليا واحة يطبعها السلم والهدوء كما تنبض بالحيوية والنشاط الكبير، خصوصا خلال وقت الخريف حينما يحين موسم جني التمور، وهو نشاط احتفالي يمكنك المشاركة فيه والاستمتاع به.

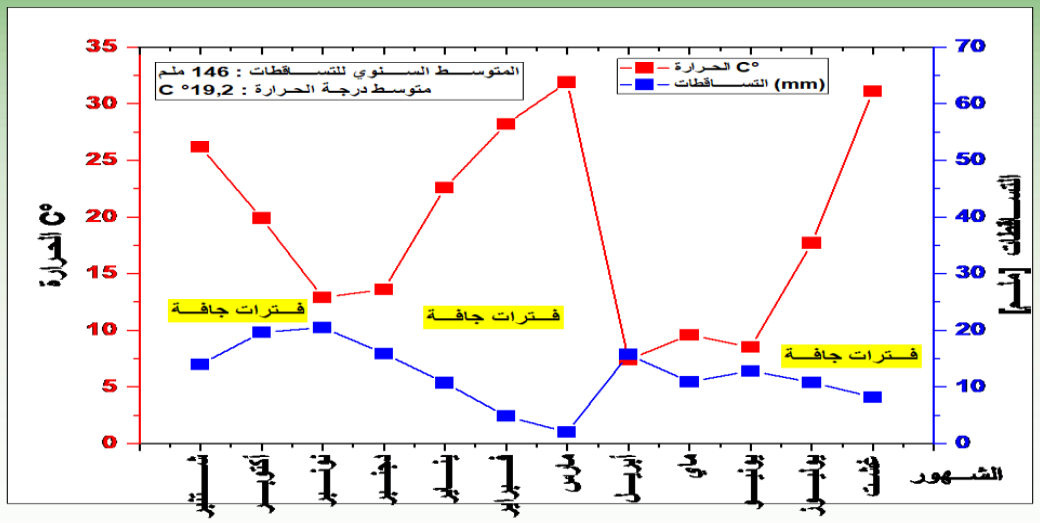

الشكل 5: معدل التساقطات والحرارة الشهري ما بين [2020/1981]
Source des données : http://power.larc.nasa.gov/data-access-viewer/;
المعالجة باستعمال برنامج [OriginPro2021]، عمل شخصي،ماي،2021.

3-3 الغطاء النباتي بالواحة المدينة :

- **بساتين النخيل**

صورة 2: بحر من النخيل بواحة فكيك
المصدر: عدسة الباحث ،غشت،2020

إن العناصر التي تميز الموقع [الفكيكي] هي الماء والأرض والهواء. واحة تعرف منذ العصور القديمة وقد أشار اليها الحسن بن الوزان في مؤلفه القيم [وصف إفريقيا]. تتخذ واحة النخيل في فكيك شكل قرص مرسوم بشكل تقريبي تحيط به الجبال من كل جانب-تحميه من رياح الصحراء وتخفف الحرارة التي تأتي بها، فبالرغم من طابع القحولة الذي يغطي معظم أراضي واحة فكيك، فإنها تعرف تنوعا هاما في غطائها النباتي، وهذا ما يزيدها جمالا ورونقاً، فبدون النخيل، لا وجود للواحة وبدون نخل لا يمكن لأي نشاط، سواء فلاحي أو في ميدان البناء أن يكون. بالمقابل تنتشر بعض النباتات المتنوعة والمتأقلمة مع طبيعة المناخ، وذلك عبر امتداد الواحة خصوصا في الأراضي في قدم الجبال [نعيمة جلول،2017]

3- المنتجات المحلية:

يحتاج المنتوج الواحي –الفكيكي الى اهتمام متزايد، حيث يعتبر انعكاسا للثقافة المحلية وصورة من صور الإبداع والابتكار تماشيا مع طبيعة المنطقة من جهة، ووفرة المنتجات المحلية الطبيعية من جهة أخرى، بالإضافة الى يمكن اعتبارها نقطة انطلاق للتنمية المحلية وتشجيعا للإنتاج المحلي لماله من مكاسب إنسانية بالدرجة الأولى وهو ما بعتبر أحد العناصر الأساسية للتنمية وفي هذا الإطار لا حرج أن نشير بإيجاز إلى بعض المنتجات المحلية بالواحة والتي تمتاز بطابعها الأصيل .[منتجات غذائية محلية]

صورة 4: الكسكس التقليدي

صورة 3: عسل بالزعفران الحر

المصدر: عدسة الباحث، غشت،2020

4- الطبخ المحلي :

يشكل الطبخ المحلي الفكيكي أحد مكونات الموروث الثقافي لما يختزنه من عادات وتقاليد تربط الانسان ببيئته إضافة الى التأثيرات الخارجية التي يمكن ان تلقاها. وهكا تمكنت واحة فكيك من ان تمزج بين مجموعة من أنماط الطبخ وتخلق لنفسها أكلات تميزها وجهويا ووطنيا. من اهم هذه الاطباق الفريدة من نوعها، تختص بها واحة

فكيك، الكسكس الفكيكي بصنفيه الأول بالخضر الموسمية والثاني مرفوق بالكرورب.[5] [الصورة5] أما الثريد[6] [الصورة6] وهو من الاطباق المحلية، إذ يكثر عليه الطلب في أيام عيد الأضحى وخلال حفلات الخطوبة و الزفاف، بالإضافة الى طبق بَرْكُوكَشْ[7] المهيأ بالخضر مع قطع صغيرة من اللحم.[الصورة 7].بالإضافة الى خبز موروق جد رقيق يتم حشوه بالبصل والشحم والفلفل الحار [أغْرُومْ نْبصَلْ؛ مِيحْمِيحْ][8] [الصورة 8]

5- نبات من فصيلة السبانخ، يدعى كذلك بالكرنب، عند اهل واحة واحة فكيك يدعى بالكرورب، يستخدم عند إعداد طبق الكسكس.

6- الثريد طبق فكيكي معروف، كما انه معروف منذ القدم تبعا لما ورد عن هاشم بن عبد مناف، و الذي ينتسب اليه الهاشميون ، و هو أول من أطعم الثريد بمكة يقول ابن إسحاق أن اسمه كان عمرو وأن تسميته هاشم كانت لهشمه الخبز لعمل الثريد بمكة لقومه سنة المجاعة إذا ما الخبز تأدمه بلحم فذاك أمانة الله الثريد) : https://ar.wikipedia.org/wiki/تاريخ الاطلاع :2021/02/14

7: بْرْكُوكْشْ طبق فكيكي معروف تقليدي ، مصنوع من السميد الدقيق الصلب و يرش بقليل من الماء في شكل حبيبات خشنة تكون أخشن من حبات الكسكس العادي، تطهى مع اللحوم والخضروات الموسمية خلال اليوم الرابع من حفل الزواج.

8 : ميحميح من الاطباق التقليدية لمدينة فكيك عبارة عن مورقات جد رقيقة تكون محشوة بخليط من البصل والبهارات و الخضر و شحم الغنم،هذا الطبق يكون عادة في مناسبات الجنازة، حيث يقدم مع الشاي و الزبدة و العسل و البيض مع كأس من الشاي في اليوم الرابع من الدفن.

الصورة5 : طبق الكسكس التقليدي بالخضر الموسمية

الصورة 6 طبق الترید في المناسبات الدينية اوعيد الأضحى اوفي مناسبات الزفاف او الخطوبة

المصدر: عدسة الباحث ،2022

الصورة 7: طبق الميحميح التقليدي من اشهر الاطباق بواحة فكيك

الصورة 8: طبق بركوكش التقليدي من أشهر ما تمتازبه واحة فكيك

المصدر: عدسة الباحث ،2022

الصورة 9 : نبات الكرورب الذي يستعمل في إعداد طبق الكسكس المحلي واحة فكيك

المصدر: عدسة الباحث ،2023

5- : منتجات التمور:

تتميز واحة فكيك، بانتشار كبيير لواحات النخيل، الامر الذي يؤكد لما للنخلة من أهمية كبيرة عند أهل فكيك (فكيك)، حيث تعد المورد الأساسي بلا منازع منذ أن بدأت الحياة في الواحة. فأول ما يراه المرء عند دخوله مدينة فكيك، غابات من النخيل توحي للوهلة الأولى بالمميزة الأساسية للمدينة : بلد التمر. كما توجد بالمدينة الواحة أنواع عدة من التمور خاصة من نوع أزيزا بوزيد[9] ذات الجودة العالية. [الصور154]

تمور العصيان تمور بوفقوس تمور أزيزا

صورة 10 : [من اليسار الى اليمين : أزيزا-بوفقوس العصيان] من أجود أنواع التمورفي واحة فكيك

عدسة الباحث ، نونبر 2019

1- واحة فكيك : مكمن أركيولوجي:

يوفر محيط الواحة محمية أركيولوجية كامنة، مازالت قيمتها لم تقدر على الوجه الأكمل، رغم الدراسات ونتائج الأبحاث التي لم تنشر أو نشرت بشكل محدود؛ إذ تعتبر واحة فكيك ضمن التراب الشاسع الافريقي الشبه الصحراوي، والذي أورثنا ماضيها نقوشا صخرية ترجع في غالب الأحيان الى الصيادين الرعاة لحقبة النيوليتي. ومدينة واحة فكيك من بين الجهات الأكثر غنى بالشواهد الأركيولوجية؛ [الصورة 11-10] حيث اكتشفت بها مواقع تحمل رسومات ونقوشات صخرية منقوشة على ألواح الحجر الرملي، في العراء أو المرسومة على جدران الكهوف تعود لحقب ما قبل التاريخ تركها السكان القدامى. تسمح لنا بإعادة بناء سلوكهم وحياتهم اليومية ومعتقداتهم والبيئة التي تطوروا فيها.

9 تعني بالأمازيغية اللون الأخضر، أصبحت من اجود التمور في المغرب تتميز بها واحة فكيك ، تمتاز بنسبة متوسطة من السكر، يكثر عليها الطلب خلال موسم جني التمور. تقول إحدى الروايات أنه عندما قدم مسؤول أمريكي الى المغرب، استقبله مسؤول مغربي
و بالمناسبة قدم له التمر و الحليب، فأخبره أن تمر المجهول هو من اجود التمور في المغرب فأجابه المسؤول الأمريكي الذي كان ملما بجغرافية المغرب أن احسن التمور هي ازيزا الموجودة في واحة فكيك.

الصورة 11: خمسة نعامات منمقة على الجدار العمودي لموقع Dchira

الصورة 12 : حماروحشي وعلامات دائرية تحت بطنها

Souce : L'art rupestre de Figuig et Ich (Maroc oriental): nouvelles données. The rock art of Figuig and Ich (Eastern Morocco): new data,Lemjidi Abdelkhalek1 , Aouraghe Hassan2 , Atmani Abderrahman3,2015

2- الحمامات الرملية والمائية :

تعد الحمامات الرملية او المائية[الصورة 129] احدى الخصائص العجيبة التي تتوفر عليها واحة فكيك، نظرا لما تتوفر عليه من خصائص استشفائية مرتبطة خصوصا بآلام الظهر والمفاصل، والحمامات المائية [10][الصورة 13] [البحبوحة][11] بالنسبة لأمراض القصور الكلوي حيث تتقاطر على واحة فكيك خلال فصل الصيف خاصة الفترة الممتدة ما بين 15 يونيو الى غاية 30 غشت أفواج من المرضى القاصدين سواء من الجهة الشرقية أم من باقي جهات المغرب، وهي المدة المناسبة من حيث الظروف المناخية لممارسة هذه الطريقة العلاجية، [الصورة 14] إلا ان هذا النوع من الاستشفاء يبقى جد محدود، و هذا ما يستدعي التفكير في إمكانية تطوير هذا القطاع وخصوصا الجانب الخدماتي بتأهيل بنيات الاستقبال بالواحة . بناءً على الدلالات

10 تتميز حرارة مياة واحة فكيك بإرتفاعها حيث تفوق °25 في معظمها بل تصل في عين [تاجمالت بقصر الحمام الفوقاني والتحتاني] الى °39. مما يفسر انخفاض كثافتها، وتتميز مياه العيون التي تم قياس درجة حموضتها بكونها قاعدية حيث تفوق نسبة الحموضة [PH=7] كما ان هذه المياه ذات توصيلية حرارية كهربائية مرتفعة. وترتفع نسبة ملوحة المياه بواح ة فكيكحيث تتراوح [بين 1غرام في اللتر في الشمال و7 غرام في اللتر في الجنوب] مما يؤدي الى تدهور قيمة مياه السقي (MOHAMMI. A,1996).

11 البحبوحة، بالامازيغية [تَبِحُبوثْ] معناه مكان يتجمع فيه الماء،عبارة عن حمام تحت أرضي أو سطحي، هناك من هو مخصص للاستحمام سواء للرجال و النساء سواء في فصل الصيف أو فصل الشتاء، تيعا لما يطرأ عليه من تغيرات في حرارة المياه، و هناك كذلك من هو مخصص لغسل الصوف و الزرابي .

والمعاني اللغوية سمى أهل فكيك هذا المكان بالبحبوحة وذلك لاستقرار الغيث في قعرها ولاتساعها وكثرة مائها وتمكنها وحلولها. تمتاز مياه البحبوحة بكونها مياه خفيفة ولذيذة إذ يستعمل للشرب ولشفاء داء القصور الكلوي ويختلف صبيب هذه البحبوحات تبعا للتأثيرات المناخية. فقط الاختلاف هنا يكون من طبيعة الماء ومكوناته المعدنية والفيزيولوجية[12].

الصورة 13 : البحبوحة أحد مظاهر التراث المادي للإنسان في واحة فكيك أملته الظروف الخارجية

المصدر: عمر عبو، مارس،2023

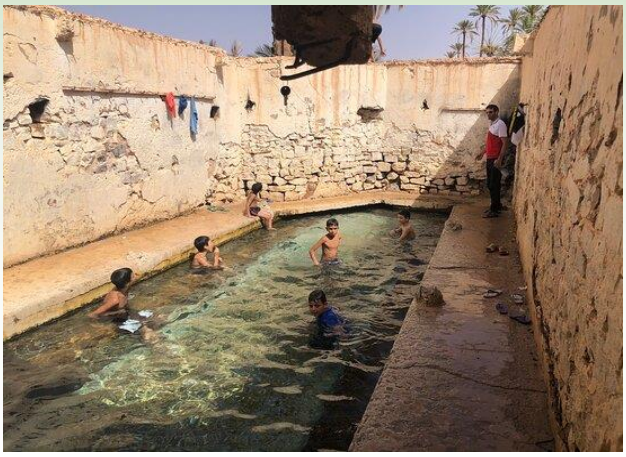

الصورة 14 : مغاسل مكشوفة متصلة بينابيع هناك من تستغل للاستحمام والسباحة بفضل مياهها النقية

عدسة الباحث، 21 نونبر، 2023

الصورة 15 : أحد الطرق العلاجية بالرمال الساخنة

عدسة الباحث ،نونبر،2019

12 تتميز حرارة مياة واحة فكيك بإرتفاعها حيث تفوق °25 في معظمها بل تصل في عين [تاجمالت بقصر الحمام الفوقاني والتحتاني] الى 39°. مما يفسر انخفاض كثافتها، وتتميز مياه العيون التي تم قياس درجة حموضتها بكونها قاعدية حيث تفوق نسبة الحموضة [PH=7] كما ان هذه المياه ذات توصيلية حرارية كهربائية مرتفعة. وترتفع نسبة ملوحة المياه بواح ة فكيكحيث تتروح [بين 1غرام في اللتر في الشمال و7 غرام في اللتر في الجنوب] مما يؤدي الى تدهور قيمة مياه السقي (MOHAMMI. A,1996.).

Résultats des analyses source Tajmalte"Province Figuig"

physico-chimique		
Paramètre	**Valeur enregistré**	**Valeur Maximale Admissible**
T° AIR (°C)	39,2	
T° EAU (°C)	32	
PHT	7,05	6.5<pH<8.5
PH Labo	7,11	6.5<pH<8.5
TURT (NTU)	0,92	5
CONT (µs/cm)	3180	2700
TACT (meq/l)	5,25	
PHs	7,06	
TACs (meq/l)	5,28	
Fluorure (mg/l)	0,49	1,5
CALCUIM (mg/l)	238	
Bore (mg/l)	0,3	2,4
Nitrates NO3 (mg/l)	23,8	50
Nitrites NO2 (mg/l)	0,3	0,5
Chlorures (mg/l)	595	750
Ammonium NH4 (mg/l)	0,01	0,5
Sulfates SO4 (mg/l)	72,1	400
OXYABILITE (mgO2/l)	0,88	5
Fer (mg/l)	0	0,3
Manganèse (mg/l)	0	0,1
Arsenic (ug/l)	< 0.2	10
Cadmium (ug/l)	< 0.6	3
Cyanures (ug/l)	0	70
Chrome (ug/l)	< 3	50
Cuivre (mg/l)	0	1
Mercure (ug/l)	0	1
Plomb (ug/l)	0,8	10
Sélénium (ug/l)	0,8	10
Nickel (ug/l)	2	20
Aluminium (mg/l)	0,04	0,2
Zinc (mg/l)	0,5	3
riologique		
BACTERIE COLIFORME (UFC/cm)		0
Escherchia Coli (UFC/cm)		0
Entérocoques intectinaux (UFC/cm)		0

المصدر: المكتب الوطني للماء الصالح للشرب.غشت 2024

7- مصفوفة "SWOT": من التشخيص إلى الاستراتيجية الترابية.

بعد عملية التشخيص، سنعمل على تحديد استراتيجية تثمين التراث الطبيعي المادي واللامادي. ولتحقيق ذلك اعتمدنا على بعض الأدوات المعتمدة في تحديد استراتيجيات التنمية الترابية، والتي تعتمد بدورها على خلاصات التشخيص الموضوعاتي والقطاعي بتحليل SWOT، التي تعتبر من الأدوات المناسبة لمختلف مراحل بناء المشروع الترابي، والتي توظف لتحليل نتائج التشخيص الموضوعاتي والقطاعي من جهة، واستخراج محاور التنمية من جهة أخرى. ويقوم هذا الأنموذج على تصنيف نتائج التشخيص وفق تأثيرها الممكن الإيجابي أو السلبي (جدول رقم 1)

جدول 1 : مكونات نموذج "SWOT"

	ايجابية	سلبية
داخلية	مواطن القوة	مواطن الضعف
خارجية	الفرص	التهديدات

المصدر: (ALAOUI, 2007)

يقوم نموذج "SWOT" على تحديد مواطن القوة، والضعف، والفرص، والتهديدات، وهو مجموعة من العمليات التي تسمح بتحديد محاور التدخل الممكنة في كل مشروع ترابي، وفق مجموعة من الخصوصيات الداخلية والخارجية. وللقيام بذلك لا بد من المرور بالمراحل التالية:

- **المرحلة الأولى**: بناء نموذج "SWOT"؛
- **المرحلة الثانية**: تحليل نموذج "SWOT"؛
- **المرحلة الثالثة**: مناقشة النتائج وتحديد التوجهات الاستراتيجية؛
- **المرحلة الرابعة**: بناء المشروع الترابي.

7-1 تعبئة مصفوفة "SWOT"

مكنتنا تعبئة نموذج "SWOT» الخاص بالمنطقة الشبه-الصحراوية لواحة فكيك، من الوقوف على أهم نقط القوة والضعف للمجال، والإمكانات والفرص التي يتيحها، قبل الوصول إلى الاستراتيجيات الممكنة لتفعيل الاستثمارات وتنمية المنطقة الحدودية على ضوء المشاريع المناسبة من أجل تنمية ترابية لهذا المجال الهامشي .

جدول 2 : تعبئة مصفوفة "SWOT

المصدر: (التقرير التركيبي لاعداد التراب لمدينة فكيك, ، 2018)

7-2 تصنيف وترتيب الاختيارات الاستراتيجية المناسبة لتثمين التراث المادي واللامادي:

بعد تعبئة مصفوفة SWOT، [الجدول رقم 2]اتضح أن واحة فكيك غنية بالمؤهلات الأركيولوجية والتراثية والطبيعية وهي متكاملة مع باقي العناصر المكونة للذاكرة الفكيكية ومع باقي عناصر التراب، مما أتاح لنا تصنيف الاختيارات الاستراتيجية الممكنة لتثمين التراث الطبيعي المادي واللامادي، على ضوء ما تمتلكه البيئة الداخلية من قوة وما تمنحه البيئة الخارجية من فرص وتهديدات، والجدول رقم 3، يوضح هذه العلاقة التفاعلية والاستراتيجيات الممكن اعتمادها لتثمين التراث الجيومرفلوجي وحمايته.

جدول 3 : الاستراتيجيات المعتمدة ضمن تحليل "SWOT"

	مواطن القوة	مواطن الضعف
الفرص	الملاءمة بين مواطن القوة والفرص (استراتيجية هجومية)	الملاءمة بين مواطن الضعف والفرص (استراتيجية علاجية)
التهديدات	الملاءمة بين مواطن القوة والتهديدات (استراتيجية دفاعية)	الملاءمة بين مواطن الضعف والتهديدات (استراتيجية انكماشية)

المصدر: البكري تامر: استراتيجيات التسويق (2019)

بناء على ذلك يمكن صياغة أربع استراتيجيات لتثمين التراث الطبيعي المادي واللامادي، وعلى ضوئها، يمكن اختيار الاستراتيجية أو الاستراتيجيات الممكن تطبيقها على مستويات زمنية مختلفة (المدى القصير، المتوسط، والبعيد):

- **الاستراتيجية الهجومية**: تعتمد على الاستفادة من مواطن القوة الداخلية التي تمتلكها واحة فكيك مجال الدراسة (الأطلس الكبير الشرقي –الهضاب العليا)، والفرص الخارجية المتاحة والتي يمكن استغلالها. إن من شأن اعتماد هذه الاستراتيجية أن يسمح باستغلال مواطن القوة التي تتمثل في التنوع الحضاري والتنوع البيئي، والثقافي وأهمية الأوسط الطبيعية بصفة عامة كعوامل داخلية، وملاءمتها مع الفرص الخارجية التي يحظى بها المجال (القرب من المحاور السياحية الرئيسية [تافيلالت]، الاستفادة من تجارب المنتزهات الصحراوية والشبه-الصحراوية، الاستعانة بالمخططات السياحية الوطنية والدولية، استغلال الوعي المتزايد بأهمية التنوع التراثي...).
- **الاستراتيجية العلاجية**: تقوم على مقارنة مواطن الضعف الداخلية التي تعتري مجال الدراسة بالفرص الخارجية، علما أن واحة فكيك يعاني مجموعة من نقط الضعف من قبيل هشاشة الأوساط البيئية [تراجع أشجار النخيل بفعل مرض البيوض]، وتراجع العديد من الموارد الطبيعية [ملوحة الموارد المائية] . مما يؤثر سلبا على القطاع السياحي المرتبط بها. مقابل ذلك يمتلك المجال العديد من الفرص الخارجية، مما يتطلب تسخير الفرص المتاحة لمعالجة نقط الضعف، من خلال بناء مشاريع قادرة على تقوية المنتوج السياحي وتنويعه، والاستفادة من المخططات السياحية الوطنية، ومعالجة اكراهات المنتزهات، بالانفتاح على البرامج ذات الصلة بالقطاع البيئي، والقطاعات الاجتماعية، والاقتصادية (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، الجيل الأخضر، استراتيجية السياحة 2023-2026[13]...).

13- اتفاقية تم توقيعها في حضور السيد عزيز أخنوش رئيس الحكومة، الجمعة 17 مارس 2023 بالرباط، كل من السيد عبد الوافي لفتيت، وزير الداخلية، والسيدة فاطمة الزهراء عمور، وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والسيد محمد عبد الجليل، وزير النقل واللوجيستيك، والسيد محمد مهدي بنسعيد، وزير

- **الاستراتيجية الدفاعية**: تنبني هذه الاستراتيجية على استخدام مواطن القوة التي يتمتع بها مجال الدراسة، لتجنب أو التقليل من المهددات الخارجية. يمكن لمختلف الفاعلين في المجال وفق هذه الاستراتيجية، الاعتماد على مواطن القوة التي يزخر بها هذا المجال (المجتمع المدني النشيط، الموروث الثقافي، الموقع الاستراتيجي...)، لمواجهة التهديدات الخارجية المرتبطة بالتغيرات المناخية والمنافسة.
- **الاستراتيجية الانكماشية**: توظف هذه الاستراتيجية للتغلب على نقط الضعف وتجنب التهديدات، وذلك من خلال التقليل من التهديدات الخارجية ومعالجة نقاط الضعف الداخلية.

8- الأفاق المستقبلية لتنمية السياحة البيئية في واحة فكيك.

يقتضي ترقية الانسان اجتماعياً واقتصادياً و هي الغاية من التنمية، مكافحة البطالة باعتبارها سببا مباشرا للفقر و الحرمان الذين يعتبران السبب المباشر في تدني مستوى المعيشة و تفشي العديد من الآفات و الصراعات السياسية و الثورات الاجتماعية.[14]

لطالما اعتبر التشغيل بمثابة الحَكم على نجاح السياسات الحكومية ويُسْتَدل على مؤشر التشغيل بعدد مناصب الشغل التي تم خلقها خلال فترة زمنية محددة و مدى توافقها مع المعايير الدولية للعمل.[15]

الشباب، والثقافة والتواصل، والسيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية، إضافة إلى السيد حميد بن الطاهر،رئيس الكنفدراليةا لوطنية للسياحة. وتتوخى خارطة طريق السياحة، التي خُصص لها غلاف مالي يناهز 6.1 مليار درهم على مدى 4 سنوات:

استقطاب حوالي 17.5 مليون سائح في أفق 2026؛

تحقيق 120 مليار درهم من المداخيل بالعملة الصعبة في أفق 2026؛

خلق 200 ألف فرصة شغل جديد مباشر وغير مباشر في أفق 2026؛

إعادة تموقع السياحة كقطاع أساسي في الاقتصاد الوطني.

لبلوغ هذه الأهداف، تروم خارطة الطريق المعتمدة تحويل القطاع السياحي عبر العمل على كل الروافع الأساسية، من خلال:

اعتماد تصور جديد للعرض السياحي يتمحور حول تجربة الزبون عبر 9 سلاسل موضوعاتية و5 سلاسل أفقية؛

وضع مخطط لمضاعفة سعة النقل الجوي؛

تعزيز الترويج والتسويق مع إيلاء اهتمام خاص للرقمنة؛

تنويع منتجات التنشيط الثقافية والترفيهية مع انبثاق نسيج من المقاولات الصغرى والمتوسطة النشطة والعصرية؛

تأهيل الفنادق وإحداث قدرات إيوائية جديدة؛

تعزيز الرأسمال البشري، عبر إطار جذاب للتكوين وتدبير الموارد البشرية، من أجل الارتقاء بجودة القطاع وإعطاء آفاق مهنية أفضل للشباب. ولضمان نجاح خارطة طريق السياحة وتجسيدها على أرض الواقع، تم اعتماد حكامة جديدة من خلال إحداث:

لجنة وطنية بين وزارية مكلفة بالسياحة تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة، تتكون من الأطراف الموقعة على الاتفاقية الإطار؛

لجنتين وطنيتين، الأولى مكلفة بالنقل الجوي، والثانية بالمنتوج السياحي "العرض-الطلب"؛

12لجنة لتتبع المخططات الجهوية، تحت رئاسة السادة ولاة الجهات؛

- هيئة مركزية للتنشيط، وهيئات تنشيط جهوية على المستوى المحلي؛
- مختبرات الدفع كإطار مؤسساتي للحوار بين القطاعين العام والخاص، مكونة من فرق متعددة التخصصات . المصدر : https://www.cg.gov.ma/ar/node/11072 تاريخ الاطلاع 2023/06/10

14 لم يكن صندوق النقد الدولي على بينة وتأكيد ليتعلم الدرس الذي مفاده أن انمو الاقتصادي السريع، لا يمكنه أن يستمر ما لم يعم نفعه الجميع ومالم يكن مؤديا الى فرص عمل جديدة للأعداد المتزايدة الباحثة عن العمل، ومصحوبا بسياسات اجتماعية تقدم الدعم اللازم لأفقر فئات المجتمع. وكي تكون هذه الإصلاحات الاقتصادية قابلة للاستمرار، ينبغي أن يقتسم الجميع الثمار التي تحققت من دون ان تكون من نصيب قلة محظوظة وليس استشراء الفساد إانة غير مقبولة لكرامة المواطنين فحسب، لكنه يحرمهم أيضا من المنافع الاقتصادية التي يستحقونها. حيث من مبادء الأولى في اقتصاديات التنمية التوزيع العادل لمنافع النمو الاقتصادي وإحداث فرص عمل للباحثين وتقديم الدعم لأفقر فئات المجتمع.

15 يتعلق الامر بالتوافق يعني قضية تشغيل الأطفال وظروف العمل والعمل القسري والحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي وحرية النقابات

تعتبر الاستثمارات السياحية من خلال دعم الاستثمار مدخلا استراتيجيا لمواجهة الفقر، و مكافحة البطالة عبر إنشاء مؤسسات باعتبارها المصدر الحقيقي لخلق القيمة المضافة، و خلق فرص حقيقية للتشغيل و إيجاد فرص عمل جديدة بصورة مستمرة. تروم الاضطلاع ببرنامج إصلاحي شامل يتمحور حول ثلاث مرتكزات أساسية من خلال:

تنشيط الاقتصاد الواحي، التنسيق بيت العرض و الطلب على اليد العاملة من خلال إصلاح نظامي التعليم و التدريب، بمعنى الحاجة الى اليد العاملة المؤهلة. أما الحلول [الترقيعية][16] مثل المساعدات الاجتماعية و منح البطالة و سياسة التشغيل التعاقدي و سياسة دعم الأسعار الموجه للفئات المحرومة و غيرها من المعالجات الاجتماعية، ماهي سوى آليات ظرفية من شأنها ان تخفف وطأة الأثر فهي تعمل بمنزلة مسكنات للتخفيف الفوري من حدة المشكلة حتى و إن فاقم ذلك من حدتها مستقبلا الواقع و مسكن للآلام و تمدد فترة الانفجار. فيما يتعلق بواحة فكيك و التي يمكن ان نعتمد على مجموعة من الإجراءات لمواجهة مشكلة البطالة .

8-1 على المدى القصير:

من أجل تفادي تكلفة الانتظار المستقبلية ، هناك ضرورة ملحة لمشاريع قائدة لتحرك عجلة الاقتصاد و إحداث قدر من الرواج الاقتصادي. و بالتالي لابد من اختيار قطاعات متشابكة يسهل تدويرها مثل قطاع البناء التقليدي[17] ، الذي من شأنه ان يحرك قطاع مواد البناء المحلية التقليدية و أيضا يمكنه من تشغيل قطاع الإعلانات.

دعم المشاريع الصغيرة و المتوسطة: من خلال سهولة الحصول على التمويل بعد ملاحظة الخصاص الذي تعاني منه واحة فكيك، من حيث مسألة التموين بحكم البعد الجغرافي للمدينة/الواحة و الذي يجعلها في حالة دائمة تعاني من العجز في الحصول على التموين من البضائع السلع. تأتي فكرة دعم المشاريع الصغيرة و المتوسطة و هي عبارة عن واجهات تجارية يتم تأمينها من حيث السلع و المواد الغذائية بحكم الخصاص و المساعدة في التسويق.

8-2 على الأمد المتوسط و الطويل

هناك ضرورة ملحة للتعاطي مع مسألة توفير فرص العمل من حيث تبني سياسة احتوائية تستند الى استيعاب جميع فئات المجتمع على نحو لا يقصي الفقراء.ترتكز هذه الضرورة على محو البيروقراطية أولا، التي لا تصب في معظم الأحوال في تحقيق المصلحة العامة، و غالبا ما تنتهي بانتشار الفساد في الجهاز الإداري وتكوين جماعات مصالح توجه السياسات الاقتصادية بما يخدم مصالحها بالأساس. و ثانياً، إعطاء أهمية بالغة للتكامل بين آليات السوق و التدخل الحكومي أي بين القطاع الخاص و الدولة و فعاليات المجتمع المدني بمعنى الشراكة في ضخ استثمارات تهم مجالات البنية التحتية و المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و تشمل التعليم و الصحة و الامن الاجتماعي، بحيث لا يجب على القطاع الخاص إغفال دوره في القيام بمسؤوليته الاجتماعية الى جانب أهدافه الربحية. إذن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية يكون مرتبط بمدى التعايش ما بين القطاع

16ما تومن به مؤسسة النقد الدولي أن على حكومات الدول النامية ان تكف عن التوسع في الاعتمادات المالية المخصصة لغرض حماية الفئات الضعيفة في المجتمع لأن ذلك فاقم عجز المالية العامة، ممل أدى الى ارتفاع أسعار الفائدة وما يزيد من صعوبة حصول القطاع الخاص على الضمانات اللازمة لبدء مشروعات جديدة او التوسع في مشروعات قائمة.

17 يتعلق الامر بعمليات ترميم القصور والمساكن القديمة داخل القصور التي تعتمد اعتمادا كليا على الموارد المحلية التقليدية الطين وسعف النخيل وهي مواد متوفرة بكثرة في واحة فكيك.

العام و الخاص. المسألة الأخيرة مبنية على كيفية تحديد حجم الاعتمادات المالية المخصصة و الموجهة للأقاليم و المناطق من خلال نقل الحاجيات[18] الى صانع القرار [التجربة البرازيلية][19] حيث تمثل هذه الاعتمادات نفقات على الخدمات العامة و المشاريع التنموية الضرورية لتحسين حياة المواطنين من خلال عدة أهداف:

توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والنقل الطرقي والصرف الصحي وهذا من شأنه أن يوفر الحياة الكريمة للمواطنين وتحسين مستوى معيشتهم. بالإضافة الى توفير فرص العمل من خلال تمويل المشاريع التنموية و البنى التحتية و الفوقية و الصناعات و توزيع أفضل للموارد المالية بالتركيز على المناطق الفقيرة التي تحتاج الى التطوير و النمو. تشمل الأبعاد الاقتصادية للاستثمارات العديد من العوامل، ومن أبرزها:

- العائد على الاستثمار: يعتبر العائد على الاستثمار هو المقياس الرئيسي لجودة الاستثمار، حيث يعكس العائد المتوقع الفرصة التي يمكن أن توفرها الاستثمار وما إذا كانت تستحق المخاطرة بها.
- مستوى المخاطرة: يمثل مستوى المخاطرة الذي يتضمنه الاستثمار عاملا مهما في تحديد جاذبية الاستثمار، فعلى الرغم من أن الاستثمارات ذات المخاطرة العالية قد تؤدي إلى عوائد عالية أيضا، إلا أن المستثمرين يفضلون عادة الاستثمار في الأصول ذات المخاطرة المنخفضة.
- الاستفادة من التكنولوجيا: يمكن أن يؤدي استخدام التكنولوجيا والابتكارات الحديثة إلى تحسين الكفاءة والإنتاجية، وبالتالي تقليل التكاليف وزيادة الأرباح.
- السياسات الحكومية: تعد السياسات الحكومية مهمة في تحديد جاذبية الاستثمار، فمن خلال توفير بيئة استثمارية ملائمة ومناسبة، يتم تشجيع المستثمرين على الاستثمار في البلد.
- الاستدامة: يتضمن الاستثمار المستدام النظر في عواقب الاستثمار على المجتمع والبيئة، مما يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتحقيق الاستدامة البيئية.

بالتأكيد، هناك العديد من الأبعاد الأخرى للتنمية الاقتصادية بالإضافة إلى النمو الاقتصادي الذي يتمثل بزيادة الإنتاج والإنفاق. من بين هذه الأبعاد الأخرى يمكن ذكر العدالة الاقتصادية والاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويهدف كل من هذه الأبعاد إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وعادلة ومتوازنة لضمان الرخاء والازدهار للمجتمعات والأفراد.

---

18 تعتبر دالة التفضيل المجتمعية أحد الطرق الحديثة في الاقتصاد الرياضي والنظريات الاجتماعية لقياس تفضيلات الأفراد والمجتمعات، وتستخدم عادة في دراسة قرارات المجتمعات وتحديد الاختيارات الأمثل التي تلبي احتياجات الجميع. تعتمد دالة التفضيل المجتمعية على مفهوم الفائدة الشخصية والفائدة الاجتماعية، حيث يتم تحديد قيمة الفائدة الاجتماعية من خلال مجموعة من المعايير والمتغيرات المختلفة، مثل عدد الأشخاص المستفيدين وحجم الفائدة التي يحصلون عليها. وتتضمن المتغيرات الأخرى التي تؤثر في قيمة الفائدة الاجتماعية عوامل مثل التكلفة والتوزيع العادل للفوائد. تستخدم دالة التفضيل المجتمعية في العديد من المجالات، مثل تحديد السياسات الحكومية وتخطيط المشاريع الاجتماعية وتصميم الأنظمة الاقتصادية والتجارية.

19 أرست البرازيل تجربة ثرية للمشاركة الشعبية في تخصيص موارد الميزانية. قامت التجربة على أساس تشكيل روابط بين مجموعات سكنية متقاربة جغرافيا، وجمعيات مهتمة بقضايا اقتصادية-اجتماعية، بحيث تعقد اجتماعات وجلسات تنسيقية لمسؤولي المدينة على نطاقها الواسع لمناقشة مسائل تخصيص الموارد ومدى كفاية الموارد وكذلك لتحديد الأولويات الاستثمارية لكل مقاطعة. وعليه تحصل المناطق الأكثر فقراً على اعتمادات مالية اكثر من المناطق الأوفر حظاً. وتعد هذه الالية نوعا من الديموقراطية بالمشاركة لاستيعاب الفئات الأكثر تهميشا في عملية صنع القرار فضلا عن إعلائها لمبدأي المساءلة والشفافية في الإجراءات المتبعة في تخصيص الموارد والنقاش حول أولويات كل إقليم واحتياجاته في ضوء الأوضاع الاقتصادية والاحتياجات الاجتماعية لقاطنيه، الامر الذي يحد من ثورة توقعات متزايدة من الارتكاز الى آليات الرعاية والمحسوبية التي تخدم بشكل انتقائي مجموعة محددة من الافراد لأغراض سياسية في المقابل، تكون بغرض شراء أصوات انتخابية في الغالب.

بالنسبة لنصيب الجانب الاجتماعي من التنمية الاقتصادية يركز على تحقيق التقدم والعدالة الاجتماعية وتحسين معيشة الناس. يشمل ذلك توفير فرص العمل الكافية والمناسبة، وضمان التعليم والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية للجميع. ويسعى الجانب الاجتماعي من التنمية الاقتصادية إلى تحقيق المساواة بين الأفراد والفئات المختلفة في المجتمع، وتحسين جودة الحياة بشكل عام. وتعتبر العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي من الأهداف الرئيسية للجانب الاجتماعي في التنمية الاقتصادية.

اذا كانت الاستثمارات تقع في منطقة حدودية، فإن الجانب الاجتماعي للتنمية الاقتصادية يصبح أكثر أهمية. وذلك لأن المناطق الحدودية عادة ما تواجه تحديات اجتماعية واقتصادية خاصة، مثل نقص الوظائف والخدمات الأساسية والتهجير والفقر.

ويجب على الحكومات والجهات المعنية بالتنمية الاقتصادية العمل على تعزيز الاستثمارات في المناطق الحدودية وتوفير فرص العمل والخدمات الأساسية للسكان، وتوفير بنية تحتية جيدة وتشجيع الأعمال التجارية والاستثمارات الصغيرة والمتوسطة. ويمكن أن تكون الاستثمارات في المناطق الحدودية فرصة لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمعات المحلية وتعزيز الاستقرار في المنطقة بشكل عام.

9- نتائج و توصيات تطوير السياحة البيئية بواحة فكيك.

9-1 السياحة الشبه-الصحراوية عنصر أساسي للتثمين و تحقيق التنمية التر ابية المنشودة بواحة فجيج

السياحة التي تعتبر هذه قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وكبديل للنمو الاقتصادي نظرا لما تنسجه من علاقات متداخلة، وقيمة مضافة للمنطقة المعنية بالسياحة، وواحة فكيك هي واحدة من اهم المناطق الموجودة في الجنوب الشرقي التي تحظى بمقومات سياحية كبيرة، غالبا ما تكون مجتمعة في منطقة واحدة قادرة على ان تلعب دورا فعالا في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذا ما استغلت بالشكل المطلوب. فالإقليم يتوفر على قطاعات منتجة هامة في مقدمتها القطاع السياحي الذي أصبح ينتعش في السنوات الأخيرة ليلعب دورا فعالا في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإقليم. غير أنه ورغم هذه الإمكانات الاقتصادية والطبيعية الهامة التي يتوفر عليها الإقليم، والتي سيتم التطرق إليها لاحقا، فإن كثيرا منها مازال في حاجة إلى مجهودات ضخمة قصد تفعيلها وتثمينها ضمن خطة اقتصادية إقليمية مندمجة. كما أن سنوات الجفاف المتتالية، أثرت سلبا على معظم الأنشطة الفلاحية وخصوصا تربية الماشية وإنتاج والحبوب، إضافة إلى تناقص المخزون المائي السطحي والجوفي وتآكل الغطاء النباتي.

9-2 مقترحات تنمية السياحة الشبه الصحراوية بواحة فكيك :

تبقى السياحة الشبه الصحراوية الخيار الأساسي والاستراتيجي بالنظر الى المؤهلات التي وهبتها الطبيعة لواحة-مدينة فكيك بمناظر طبيعية ونقوش صخرية متنوعة، في حين أن تاريخ المدينة قد ترك تراثا ثقافيا هاما . هذان العاملان يشكلان ثروة ثمينة للواحة –المدينة، وإن تم استغلال هذه المؤهلات بالشكل الذي يمكن في تحريك عجلة الاقتصاد المحلي، قد تعتبر عاملا من عوامل جاذبية المدينة-الواحة على سبيل المثال:

- تراث تاريخي ومعماري وأثري ذو قيمة ثقافية عالية. تراث التخطيط الحضري الطويل والتقاليد المعمارية باستخدام المواد والتقنيات المحلية.

- المباني الأثرية الفريدة من نوعها: المباني الرائعة مثل المساجد والمقابر والمعبد اليهودي وكنيسة القديسة آنا وآثار المرابطين والبوابات والساحات
- الحفظ التاريخي للبقايا الاستثنائية التي تمثل اليوم موارد التراث المادي. أهمية معمارية وأثرية: أسوار كبيرة، أسوار، أبراج مراقبة، مساجد، أضرحة، قنوات ري ... ناهيك عن المنحوتات الصخرية.

يتطلب نجاح السياحة الشبه-الصحراوية بالمدينة-الواحة عدة موارد وخدمات من شأنها أن نسهل عملية الاستقطاب السياحي الواحة من ضمنها :

- السماح للسياحة المحلية بالاستفادة من المحفزات المنصوص عليها في فقرات الاستراتيجية التي تنص على تركيز هذه الإجراءات على المناطق الأقل نموا وتهدف إلى تشجيع الاستثمار والسياحة، وفي هذا السياق، دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة القائمة من خلال :
- العمل على إنشاء بنية تحتية ملائمة للإيواء في المدينة قادرة على تشكيل عامل جذب للمواطنين المغاربة في الخارج وخاصة أطفالهم في إطار تنفيذ المشاريع المبرمجة في إطار استراتيجية 2020.[الجدول 4]
- دمج واحة فكيك في الدوائر السياحية التي تخدم المناطق الجنوبية الشرقية والشرقية من المغرب؛
- إنشاء أنشطة ترفيهية متنوعة لاستكمال البنية التحتية للسياحة.[الشكل6]
- إنشاء مواقع تجارية صغيرة مرتبطة بسياحة الأعمال؛
- العمل على تطوير القطاعات الاقتصادية التقليدية والمنتجات التي تصنعها، وإنشاء مؤسسات لتوزيع وتسويق هذه المنتجات.
- تنفيذ عمليات الصيانة والحماية للتراث العمراني والتاريخي للمدينة وتشجيع تقوية وإنشاء المشاريع الهادفة إلى تعزيز أنشطة سياحة الواحات.
- تطبيق ما يسمى بنموذج محاور الواحات بين الواحات الموجودة على طول الواجهة الجنوبية الشرقية-الجنوبية الغربية، [الشكل 5].لما لمثل هذه المحاور من أهمية واضحة في ربط مدن الساحل بمدن الداخل، وربط مدن الجبال بمدن الأقاليم المجاورة. من خلال أربع مراكز رئيسية تنتمي الى الواحات المغربية ما قبل الصحراوية.

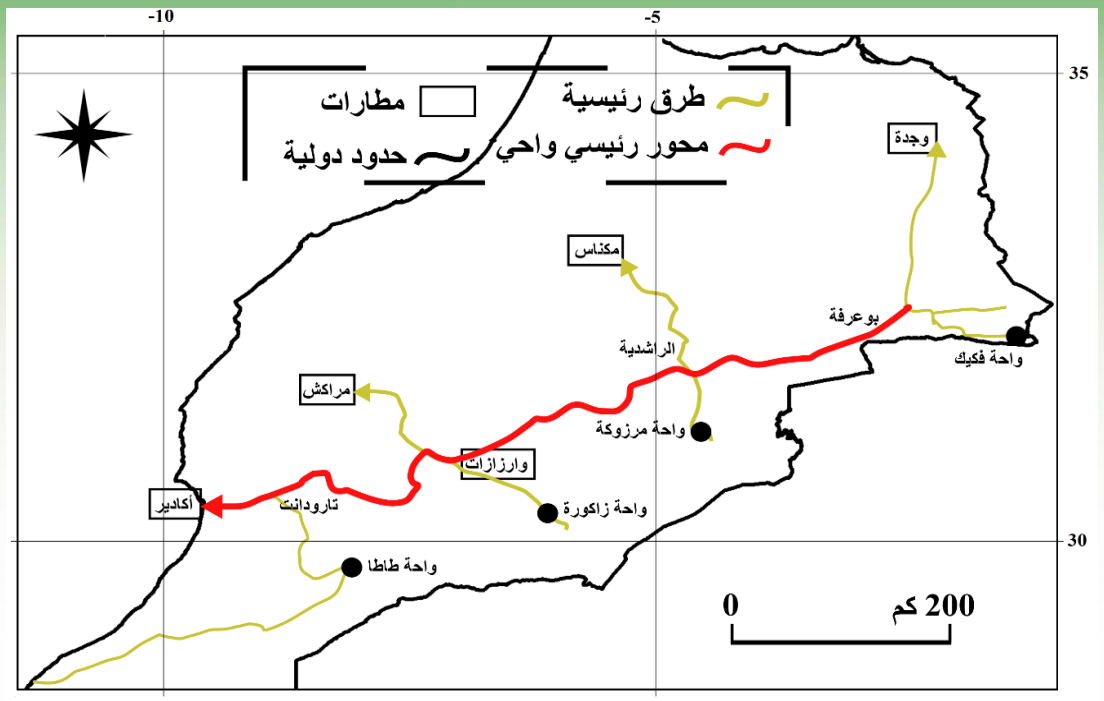

الشكل 5 : نموذج للمدار الواحاتي في الجنوب الشرقي للمغرب

(Source : Esri ; Agence de l'oriental en collaboration avec PNUD, page, 92,2003 عمل شخصي،غشت،2023

[فكيك-مرزوكة-زاكورة-طاطا] التي تربط فيما بينها طرق رئيسية، بوسعها ان تؤمن خدمات للبنية السياحية ما قبل الصحراوية، و تنطلق من هذه الطريق الرئيسية مختلف طرق الاختراق نحو المدن الواحات، التي لها خاصيات مختلفة من أنواع أربعة: طريق ضيقة وذات منعرجات بين تارودانت وطاطا، مسار مدهش على طول وادي درعة بين ورزازات وزاكورة، وطريق ذو إيحاءات لتافيلالت بين الراشيدية ومرزوكة، ومسار مستقيم على الهضاب القاحلة بين بوعرفة وواحة - مدينة فكيك.

- تفعيل الخط السككي الرابط ما بين مدينة وجدة-بوعرفة أو ما يعرف بقطار الصحراء، في أفق تفعيل الحياة الاجتماعية ولغايات سياحية واقتصادية واجتماعية

الجدول 4 : المشاريع المبرمجة في إطار إستراتيجية 2020 في واحة مدينة فجيج.

التكلفة بمليون درهم	المشروع	الجماعة المستهدفة
30	"بناء وتأهيل القرية السياحية "ثمانون	فجيج
02	إنشاء متحف واحة محلي بهدف طويل المدى هو إنشاء متحف وطني	
02	إعادة تأهيل وتطوير الممرات المتصلة بالمو اقع السياحية	
04	تأهيل وتطوير 20 منزلا قديما للاستقبال السياحي	
30	انشاء فندق 4 نجوم	بوعرفة
30	إنشاء فندقين 3 نجوم	
-	تفعيل مطار بوعرفة	
9	انشاء منطقة استقبال سياحي	
02	إنشاء التخييم	عبولكحل
03	إنشاء نزل سياحي بيئي على ضفاف سد صفيصف	

02	إنشاء نزل سياحي زراعي بالعرجة يضم 15 وحدة سكنية	

المصدر: (KASSOU, 2019)

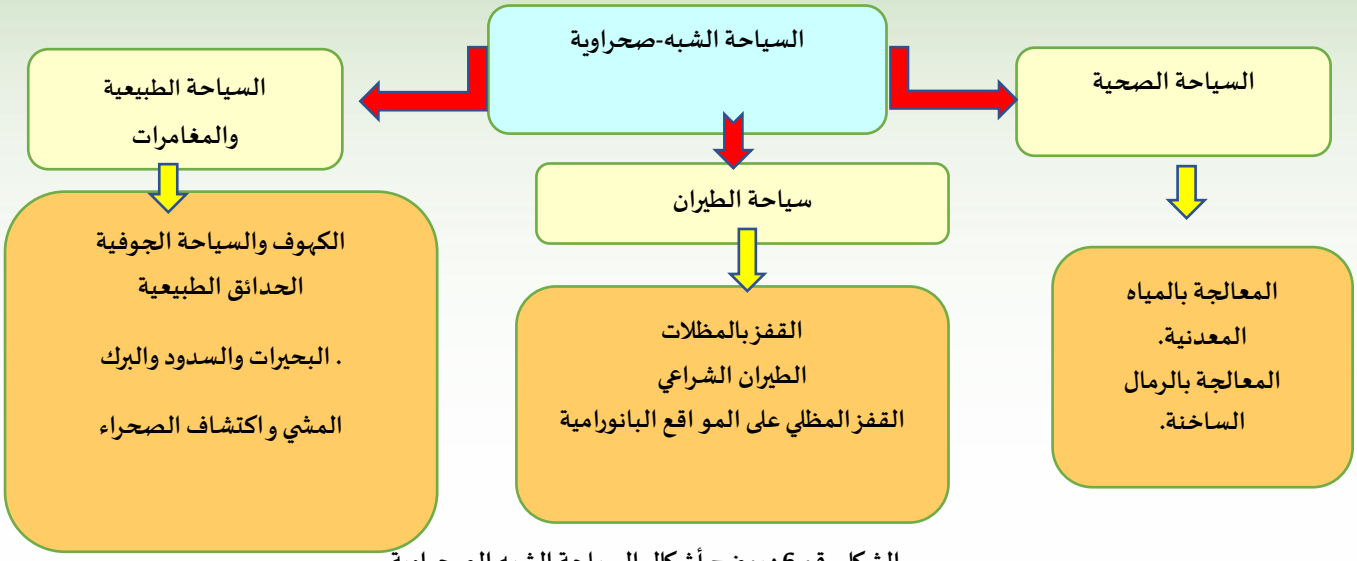

الشكل رقم 6 : يوضح أشكال السياحة الشبه الصحراوية

المصدر:مداخلة لأنس الدمغي تحت عنوان [تنمية المنتجات السياحية المتخصصة]، وزارة السياحة، بتعاون مع الشركة المغربية للهندسة السياحية، الداخلة،فبراير،2009

خلاصة

من خلال ما تقدم، مازالت واحة فكيك بمثابة منتوج سياحي ثانوي، تظل رهينة بالتدفقات السياحية المتوجهة نحو المدن والواحات الأخرى كما ان الطابع الموسمي والدخل الضعيف للفنادق هو تأكيد إضافي لغياب تدفقات سياحية مستقلة وثابتة. لذا أضحى من الضروري اختيار نموذج سياحي ملائم للتنمية المستدامة ذو الدفع الذاتي مبني على إعادة الاعتبار وتثمين المؤهلات الطبيعية والثقافية لواحة فكيك ويأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المنطقة، من خلال تنويع العرض السياحي.

قائمة المراجع

1. جلول، نعيمة. (2018). واحة فجيج، التحولات المجالية و السوسيوثقافية،سوسيولوجية و أنتروبولوجية(أطروحة الدكتوراه). كلية الاداب و العلوم الانسانية، وجدة: جامعة محمد الاول.
2. حاجة الفجيجي، فضل.(2015). خبر من عبر بفجيج ،(المجلد الاول). (مراجعة و تنقيح الاستاذ مصطفى العمراوي، المحرر) باريس: مطبعة العالمية..
3. خليف مصطفى، غرابيه. (2012). السياحة الصحراوية، تنمية الصحراء في الوطن العربي. لبنان: المركز العربي للابحاث و الدراسات الاستراتيجية-بيروت.

4. سيد حسين، عدنان. (1994). الجغرافيا السياسية و الاقتصادية و السكانية للعالم المعاصر. لبنان: المؤسسة الدامعية للدراسات و النشر و التوزيع.
5. شريف، رأفت. (2018). التنمية الاقتصادية للمناطق الحدودية في مصر في ضوء الخبرات الدولية. سلسلة دراسات سياسية محكمة، صفحة 42.
6. 6فضل حاجة ،الفضلي. (يناير 2023). قصر زناكة بفجيج ، تاريخه...رجالاته...عاداته...تقاليده و ماضيه الوطني (المجلد الاول). لبنان: مطبعة العالمية-بيروت.
7. كاربخال، مارمول. (1988-1989). إفريقيا (المجلدات 1-2-3)، (ترجمة عن الفرنسية محمد حجي،محمد زنيبر،محمد الاخضر،أحمد التوفيق،أحمد بنجلون،دار النشر و المعرفة، الرباط.
8. الوزان، الحسن.(بلا تاريخ) (وصف لإفريقيا. (ت. م. الاخضر, دار الغرب الاسلامي..

1. Al-Wazzan, Al-Hassan. (No date) (Description of Africa. (T. M. Al-Akhdar, Dar Al-Gharb Al-Islami.
2. Carvajal, Marmol. (1988-1989). Africa (Volumes 1-2-3), (Translated from French by Muhammad Hajji, Muhammad Zniber, Muhammad Al-Akhdar, Ahmad Al-Tawfiq, Ahmad Binjelloun, Dar Al-Nashr and Al-Ma'rifa, Rabat.
3. Fadl Hajja, Al-Fadli. (2023). The Zenaka Palace in Figuig, its history... its men... its customs... its traditions and its national past (Volume 1). Lebanon: Al-Alamiya Press - Beirut.
4. Hajja Al-Fujaiji, Fadl. (2015). News from Aber Bfijij, (Volume One). (Reviewed and revised by Professor Mustafa Al-Amrawi, editor) Paris: Al-Alamiya Press..
5. Jaloul, Naima. (2018). Figuig Oasis, spatial and socio-cultural transformations, sociology and anthropology (PhD thesis). Faculty of Arts and Humanities, Oujda: Mohammed I University.
6. Khalif Mustafa, Ghrabi. (2012). Desert tourism, desert development in the Arab world. Lebanon: Arab Center for Research and Strategic Studies - Beirut.
7. RAFFESTIN, C. (1992). Autor of the social function of the front. Spaces and societies (70-71), pp. 157-164. Recover at: https://archive-ouverte.unige.ch//unige:4376.
8. The art of Figuig et Ich (Maroc oriental): new données. The rock art of Figuig and Ich (Eastern Morocco): new data, Lemjidi Abdelkhalek1, Aouraghe Hassan2, Atmani Abderrahman3, 2015.
9. Sayed Hussein, Adnan. (1994). Political, economic and demographic geography of the contemporary world. Lebanon: Al-Damia Foundation for Studies, Publishing and Distribution.
10. Sharif, Raafat. (2018). Economic development of border areas in Egypt in light of international experiences. Series of refereed political studies, page 42.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية OPEN ACCESS
(2024) 31 العدد / 7 المجلد VOL 7 / ISSUE 31 (2024)
ISSN: 2569-7366

Received التسلم	Revised التعديل	Accepted القبول	ORCID حساب
2024-10-15	2024-10-27	2024-11-10	

DOI :

آثر التضخم على القـوائم الماليـة (دراسة تطبيقية على شركة شيكان المحدودة السودان)

The effect of inflation on the financial statements (An applied study on Shikan Company Limited Sudan)

د. رحاب قريب الله الإمام فضل الله

أستاذ المحاسبة المساعد، جامعة كرري، السودان

rehabgreb@gmail.com

حساب

Abstract

The study dealt with the effect of inflation on the financial statements. The study aimed to show the effect of inflation on the financial statements. The problem of the study dealt with a number of questions, the most important of which are: Is there a statistically significant relationship between inflation, the income statement, the financial position, and the cash flow statement? The importance of the study stemmed from making the financial statements disclose inflation and processing the financial statements to give a correct reading in terms of the data, its suitability and the possibility of relying on it in decision-making. The study followed the historical, descriptive, inductive and analytical method, and the primary data were collected using a questionnaire designed for this purpose. The study reached a number of results, the most important of which are: The effect of inflation on the interest rate obtained from bank savings. Among the most important recommendations of the study: Training employees in different departments on standards related to the efficiency of financial performance.

Keywords: inflation, financial statements, income statement, financial position, cash flow statement.

ملخص

تناولت الدراسة أثر التضخم على القـوائم الماليـة، هدفت الدراسة لإظهار أثر التضخم على القوائم المالية. وتناولت مشكلة الدراسة عدد من التساؤلات أهمها: هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم وقائمة الدخل والمركز المالي وقائمة التدفقات النقدية؟ ونبعت أهمية الدراسة من خلال جعل القوائم المالية تفصح عن التضخم ومعالجة القوائم المالية لاعطاء قراءة صحيحة من حيث البيانات وتلائمها وامكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات. اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي والاستقرائي والتحليلي وتم جمع البيانات الأولية باستخدام استبانة صممت لهذه الغرض. توصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها: تأثير التضخم على معدل الفائدة التي يتم الحصول عليها من المدخرات البنكية. ومن أهم توصيات الدراسة: تدريب الموظفين في الإدارات المختلفة على المعايير المتعلقة بكفاءة الأداء المالي.

الكلمات المفتاحية: التضخم، القوائم المالية، قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية.

مقدمة:

يعتبر التضخم من العوامل البيئية التي لها أثار اجتماعية واقتصادية كما لها آثارها على تطور المحاسبة والممارسات المحاسبية وذلك بسبب اعتماد المحاسبة على النقود كوحدة قياس من ناحية وعلى فرض ثبات وحدة من ناحية أخرى، وجوهر ظاهرة التضخم يمكن في عجز النقود عن أداء دورها في الاقتصاد خاصة كمخزن للقيمة، حيث تتأثر قيمتها في فترات التضخم وتتغير قدرتها الشرائية نحو الانخفاض وعليه يتخلى عنها المستثمر والأفراد عموما من خلال حيازة العقارات بدلا من الاحتفاظ بها (النقود).

نظرا لمدى أهمية القوائم المالية في تقييم الأداء وتحقيق الفاعلية في المؤسسة وتطورها وعليه كان من الضروري التعامل مع هذه الظاهرة محاسبيا، حيث أن الناتج الرئيسي لمجال وعملية المحاسبة هي القوائم المالية التي تعد المصدر الرئيسي الاتخاذ القرارات.

مشكلة الدراسة

تمثلت مشكلة الدراسة في أن معظم الشركات تعد القوائم المالية وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية والتي تقوم بتسجيل العمليات المالية ويمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

- هل يؤثر التضخم على قائمة الدخل؟
- هل يؤثر التضخم على قائمة المركز المالي؟
- هل يؤثر التضخم على قائمة التدفقات النقدية؟.

أهداف الدراسة

- إظهار أثر التضخم على القوائم المالية.
- بيان أثر التضخم على قائمة المركز المالي.
- معرفة الاثر علي قائمة الدخل بسبب التضخم.

فرضيات الدراسة

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم وقائمة الدخل.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم وقائمة المركز المالي.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم وقائمة التدفقات النقدية.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في اثراء المكتبات العلمية وزيادة الجانب النظري للتضخم من الناحية العلمية بينما من الناحية العملية جعل القوائم المالية تفصح عن التضخم ومعالجة القوائم المالية لاعطاء قراءة صحيحة من حيث البيانات وتلائمها وامكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

منهجية الدراسة

اتبعت الدراسة المنهج التاريخي فى تتبع الدراسات السابقة ذات الصلة، والمنهج الاستنباطي في صياغة مشكلة وفرضيات الدراسة، والمنهج الاستقرائي في اختبار صحة الفرضيات، والمنهج الوصفي التحليلي فى الدراسة الميدانية، تم جمع البيانات الأولية باستخدام إستبانه صممت لهذه الغرض.

الدراسات السابقة

دراسة سليمان (2015):

تمثلت مشكلة الدراسة في أثر التضخم وسعر الصرف على ميزان المدفوعات في السودان. وهدفت الدراسة الي التعرف علي اداه متغيرات البحث الثلاثة (التضخم، اثار الصرف، وميزان المدفوعات). وتوصلت الدراسة الي عدة نتائج أهمها:ان استقرار معدلات التضخم وسعر الصرف اثرت إيجابيا على ميزان المدفوعات في السودان والعكس ان ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض سعر الصرف الجنيه السوداني اثرت عليه سلبا خلال فتره الدراسة. واوصت الدراسة بالعمل على تحقيق معدلات التضخم متدنيا عن طريق السلسلة التي تقلل من عرض النقود واتباع سياسات انكماشيه عن طريق تقليل الانفاق العام.

دراسة محمد (2018):

تمثلت مشكلة البحث في تحديد الوضع التغذوي في منطقة أم القرى بمحلية _بحري ولاية الخرطوم معرفة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية وتناولت مفهوم التضخم وانواعه. وهدفت الدراسة الى توضيح مفهوم الامن الغذائي بشكل عام ومقوماته وانواعه ومعوقات تحقيق الامن الغذائي. وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها: ارتفاع الأسعار يؤثر على الوضع بشكل عام على مستوى الدولة وقد لا يظهر على مستوى الافراد. واوصت الدراسة بعدة توصيات منها: توفير البدائل في حالة وجود الغذاء الأساسي وتطوير القطاع الزراعي.

دراسة على (2023):

تمثلت مشكله البحث في الاثار السلبية المتوقعة للتضخم. وهدفت الدراسة إلى إيجاد العلاقات بين التضخم من جهة واهم العوامل المؤثرة فيه وهما الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف والتعرف على واقع الاقتصاد السوداني وتحليل مؤشراته الكلية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: إن ارتفاع معدلات التضخم في السنوات الأخيرة وصلت حتى حدود 37% يمكن ارجاعها إلى معدلات النمو في الناتج الإجمالي المحلي. واوصت الدراسة بعدة توصيات منها: ضرورة الاهتمام بالقطاعات المنتجة وتشجيع الاستثمار والعمل على استغلال الموارد الطبيعية التي يدخرها السودان والتي بدورها تؤدي إلى التخفيف من حدة التضخم.

1. الاطار النظري للدراسة

1.1 التضخم

يعتبر التضخم انعكاسا ونتيجة للسياسات الاقتصادية المتبعة وفي واقع الأمر، فإن وجود التضخم في الاقتصاد الوطني يعني فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أحد اهم أهدافها ألا وهو الحفاظ على الاستقرار العام للأسعار فمن ناحية أخرى، فإن هناك ارتباطا قوياً ومباشراً بين السياسات الاقتصادية وأهدافها وكفاءة وفعالية أدائها. يقوم الباحث باستعراض التعريفات ومفاهيم محاسبة التضخم وخصائصه وأهدافه(هاني،2008، ص187).

1.1.1 مفهوم التضخم

لا يوجد مفهوم محدد للتضخم يلقي قبولاًعاماً، وطبق مصطلح التضخم بعد الحرب العالمية الأولى على الزيادة غير العادية في النقود التي حدثت في شرق أوروبا خصوصا ألمانيا والنمسا وروسيا دون أن يصاحب ذلك زيادة متماثلة في السلع والخدمات مما يترتب عليه ارتفاع حاد في المستوى الأسعار أي انخفاض في القوة الشرائية لوحدة النقد وقد استمر هذا المفهوم تحت تأثير النظرية الكمية في الثلاثينيات ثم بدأ تدريجيا يفتقد أهمية بظهوره الأفكار الكنزية. إن المفهوم الشائع للتضخم مرتبط بالزيادة في الأسعار، ولكن الحقيقية تؤكد إنه ليست كل زيادة في الأسعار بمثابة تضخم، بل التضخم يعني الارتفاع المتزايد(الخليل، 2015، ص34).

2.1.1 خصائص التضخم

من أبرز سمات ظاهرة التضخم(الفتلاوي،2008،ص 373):

1. أنها نتاج لعوامل اقتصادية متعددة قد تكون متعارضة فيما بينها فالتضخم ظاهرة معقدة ومركبة ومتعددة الأبعاد في آن واحد.
2. ناتجة عن اختلال العلاقات السعرية بين أسعار السلع والخدمات من ناحية وبين أسعار عناصر الإنتاج "مستوى الأرباح والأجور وتكاليف المنتج" من جهة أخرى.
3. انخفاض قيمة العملة مقابل أسعار السلع والخدمات.

3.1.1 أسباب التضخم

- زيادة في إصدار النقود أو زيادة الكتلة النقدية: حيث يرجع التضخم حسب النظرية الكمية للنقود إلى التزايد المستمر والكبير في الكتلة النقدية دون أن يصاحبها زيادة في الإنتاج الحقيقي.

- انخفاض سعر الفائدة حيث يشجع انخفاض معدل سعر الفائدة على فتح باب الاعتمادات، مما يزيد من فرص الاقتراض فتزيد الكميات النقدية.

- زيادة التكاليف الإنتاجية أو النفقات وخاصة الأجور، والمقصود بزيادة التكاليف في هذه الحالة أي زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي لها.

- استيراد معظم السلع والخدمات من الخارج، وينعكس ارتفاع الأسعار في السوق الأجنبية على الأسعار في الأسواق المحلية بفعل الاستيراد(داوؤد،2009، ص163).

وأيضا ينشأ بفعل عوامل اقتصادية مختلفة، ومن ابرز هذه العوامل(حسن،2008، ص128):

- جذب الطلب: أي زيادة في مستوى الطب الكلي عند المستوى العام في ارتفاع الأسعار.

- دفع النفقة: عندما ترتفع الأسعار فإن تكاليف الإنتاج ستزيد حيث أن الأسعار لا تتوقف على المستهلكين فقط وإنما أيضاً على المنتجين تزيد أسعار الوقود، المواد الأولية.

- العامل النقدي: أي أن زيادة كمية النقود في المجتمع تؤدي إلى زيادة الأسعار وزيادة النقود(عون، 2015، ص168).

4.1.1 أنواع التضخم

- **التضخم الزاحف:** ويمثل هذا النوع من التضخم أدنى مستويات التضخم، إذ تكون الزيادات في الأسعار بطيئة وتدريجية لهذا فإنه يستغرق فترة زمنية طويلة نسبيا(طاهر،2010، ص285).

- **التضخم المكبوت:** هذا النوع من التضخم يرتبط بالزيادات في الأسعار التي كان يتعين حدوثها لو لا تدخل الحكومة من خلال فرض رقابتها على الأسعار وتقديمها الإعانات والدعم السعري لأنواع معينة من السلع والخدمات الأساسية واتباع نظام البطاقات التموينية.

- **التضخم المفرط أو الطليق:** يمثل هذا النوع من التضخم ذروة التزايد في الأسعار بحيث تكون الزيادات في الأسعار مستمرة بصورة هائلة تؤدي في نهاية الأمر إلى انهيار النظام النقدي بكامله.

- **التضخم الظاهر:** عبارة عن حالة ترتفع فيها الأسعار بصورة مستمرة دون أن يعترض طريقها أي عائق ذلك استجابة لفائض الطلب.

- **التضخم الداخلي:** عبارة عن حالة تحدث نتيجة عوامل داخلية لاقتصاد قومي معين وفي زمان معين، تتصل بمجموعة الاختلالات الهيكلية والوظيفة لنشاط الاقتصادي المحلي.

- **التضخم المحلي المستورد:** عبارة عن حالة تحدث نتيجة عوامل خارجية تصل بحجم وهيكل العلاقات الاقتصادية، وخاصة العلاقات التجارية المرتبطة باستيراد السلع والخدمات الاقتصاد قومي معين وفي زمان معين(الزبيدي، 2011، ص50).

5.1.1 الأرقام القياسية لأسعار المستهلك (CPI)

طريقة الأرقام القياسية لأسعار المستهلك (consumer price index) فيه تقسم السلع إلى استهلاكية وخدمية تعتمد على حالة الأجور مثل ارتفاع مستوى الأسعار 15% وارتفاع مستوى الأجور12% فإن الفرق بينهما يساوي 3% وهذا يعني انخفاض في مستوى المعيشة وزيادة في مستوى الفقر. وهذا الطريقة مستخدمة لحساب التضخم في السودان ومعظم الدول النامية ويمكن حسابه اسبوعيا اوشهريا او خلال العام. (جلال الدين، 2008). تعكس الأرقام القياسية لأسعار المستهلك التغيرات التي تحدث للقوة الشرائية لأصحاب الدخول النقدية، وهي ترصد ذلك من خلال متابعة ما يطرأ على المستوى العام للأسعار بحيث يكون هذه المجموعة ممثلة لتكاليف المعيشة خلال فترة زمنية محددة، وتعتمد مصداقية هذه المؤشر على اختيار سنة الأساس وطول الفترة الزمنية بين سنة الأساس وسنة القياس، ومدى الدقة في الأوزان، كما تعتمد على مدى دقة الأوزان المعطاة لمكونات الرقم القياسي. والجدول أدناه يوضح مؤشرات معدلات التضخم في السودان خلال الفترة من 1990-2018م:

جدول رقم(1): مؤشرات التضخم في السودان للفترة من 1990-2018م

العام	معدل التضخم	العام	معدل التضخم
1990	31.64	**2005**	13781.89
1991	52.70	**2006**	17871.80
1992	141.59	**2007**	19714.60
1993	268.58	**2008**	22933.20
1994	405.35	**2009**	28314.50
1995	705.87	**2010**	35497.90
1996	1165.99	**2011**	41853.00

58633.30	**2012**		1597.14	1997
66445.70	**2013**		2063.51	1998
93642.70	**2014**		2579.18	1999
120800.0	**2015**		3429.83	2000
203368.0	**2016**		4322.13	2001
296659.0	**2017**		5632.67	2002
53990.19	**2018**		7392.13	2003
			9604.47	2004

المصدر: إعداد الباحث، تقارير مختلفة لبنك السودان المركزي الفترة من1990-2018م.

2.1 القوائم المالية (قائمة التدفقات المالية)

2.2.1 مفهوم قائمة التدفقات النقدية

عرفت التدفقات النقدية بانها كشف تحليلي بوضع حركة التغيرات النقدية التي حصلت في المنشأة سواء بالزيادة او النقصان والتعرف على أسباب هذه التغيرات بمعنى انها تصوير لمجموع المعاملات النقدية الداخلة ومجموع المعاملات النقدية الخارجية(حجوج،2008، ص209).

كما عرفت بانها: القائمة التي تفسر لنا المحتملات النقدية والمدفوعات النقدية التي حدثت خلال الفترة أي أنها توضح من اين جاءت النقدية وأين انفقت وتقيس أسباب التغير في رصيد النقدية(عطا،2009، ص46).

3.2.1 اهداف قائمة التدفقات النقدية

الهدف من قائمة التدفقات النقدية هو مساعدة مستخدمي القوائم والتقارير المالية من مقرضين ومستثمرين في الآتي(شحاتة، 2015، ص92):

- امداد المستفيدين بمعلومات عنن التدفقات النقدية الواردة والصادرة عن فترة مالية معينة.
- توفير معلومات طبقا للاساس النقدي عن الأنشطة التشغيلية.
- القدرة على توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل.
- تفسير الفروق بين الدخل والتدفقات المحصلة والمسددة.
- القدرة على توليد مقابلة الالتزامات وسداد التوزيعات.
- تفهم الجوانب النقدية وغير النقدية لعمليات الاستثمار والتمويل التي قامت بها المنشأة.
- تقييم الدفقات التاريخية والمالية والتنبؤ بالتدفقات المستقبلية. توضيح التغيرات لاتي تمت خلال الفترة في النقدية والتغذية المعادلة التي تتميز بانها قصيرة الاجل وسهلة التحويل إلى نقدية.
- الإفصاح عن المعلومات التشغيلية والتمويلية والاستثمارية التي لا تؤثر بشكل مباشر على التدفقات النقدية خلال الفترة المحاسبي.

4.2.1 أهمية قائمة التدفقات النقدية

أصبحت قائمة التدفقات النقدية جزءا متمما للقوائم المالية وعنصرا مهما من مقوماتها إذا أن الفائدة التي تقدمها هذه القائمة لمستخدمي المعلمات اصبح من الصعب الاستغناء عنها حيث تكمن أهمية هذه القائمة من المنافع التي تقمدها للأطراف ذات العلاقة في الآتي(الدهراوي، 2004، ص160):

- تساعد في تقديم معلومات ملائمة وجوهرية لكل من المستثمرين والدائنين تمكنهم من تقييم مقدرة المنشأة على تحقيق تدفق نقدي في المستقبل.
- تساعد في تقييم الاستثمارات في سوق راس المال اذ تؤثر قدرة الوحدة الاقتصادية في تحقيق نقدية ملائمة وقدرتها على سداد التوزيعات والفوائد ومن ثم القيمة السوقية للاستثمارات.
- تساعد المستخدمين في تقييم درجة السيولة واليسر المالي والمدونة المالية.
- المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية تؤثر على متخذ القرارات بعدة طرق.
- توفر تحليل تاريخي لاداء الشركة مما يساعد في التعرف على نقاط الضعف والقوة.
- بيان الأثر النقدي لكافة الأنشطة التي تقوم بها المنشأة خلال الفترة المالية مع بيان هذا الأثر من كونه بشكل تدفقات نقديا داخلا أو خارجا.
- القدرة على التاثير في مقادير واوقات النقدية.
- توفير قائمة التدفقات النقدية معلومات مفيدة بشأن الهيكل المالي.

3.1 القوائم المالية (قائمة الدخل)

1.3.1 مفهوم قائمة الدخل

هي قائمة المكاسب التي تعبر عن مدى نجاح عمليات المنشأة في فترة زمنية معينة، وستتخدم هذه القائمة لتحديد ربحية المنشأة، وتعد فوة الثقة في قائمة الدخل من الأمور الظنية لان المستخرج منها يعتبر في احسن الحالات تقديرا تقريبيا وذلك لان قياس الدخل في المحاسبة هو انعكاس للعديد من الافتراضات والمبادئ "المعايير" التي وضعها المحاسبون على مدى العقود الماضية مثل افتراض الدورية ومبدأ الاعتراف بالإيرادات او مبدأ المقابلة(عبدالله،2003، ص259).

2.3.1 الهدف من اعداد قائمة الدخل

إن الهدف من اعداد قائمة هو اظهار صافي نتيجة النشاط في اخر الفترة المالية سواء كان صافي ربح، او صافي خسارة، فهي اذا تهدف الى معرفة وقياس مدى نجاح المشروع خلال فترة معينة وعادة سنة او نصف سنة، في استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأرباح(القياس، 2009، ص235).

3.3.1 مكونات وعناصر قائمة الدخل

يمكن ان تنقسم قائمة الدخل الى مجموعة من المكونات، أهمها(عبد القادر، 2006، ص92):

- **صافي المبيعات:** يعتبر صافي المبايعات الايراد الرئيسي للمنشآت التجارية والصناعية حيث ان هذه المنشآت تحقق إيراداتها من خلال عمليات البيع المختلفة ويمكن احتساب صافي المبيعات من خلال طرح كل من حساب مردودات المبيعات ومسموحاتها وحساب خصم المبيعات (الخصم المسموح به) من حساب اجمالها المبيعات.

- **تكلفة البضاعة المباعة:** لاحتساب تكلفة البضاعة فانه يختلف وفقا لنظام الجرد المستخدم في المنشآت ويمكن حساب كلفة البضاعة المباعة عن طريق الاتي(المقابلة،2004، ص 21):

- احتساب تكلفة البضاعة المشتراه.

- احتساب تكلفة البضاعة المتاحة للبيع.

- احتساب كلفة البضاعة المباعة.

وهو يمثل كلفة البضاعة التي تم بيعها خلال الفترة ويتم احتسابها بطرح بضاعة اخر المدة من تكلفة البضاعة المتاحة للبيع.

- **مجمل الربح:** يمثل هذا الفرع ربح المنشأة من عمليات بيع البضاعة أي الربح من النشاط الرئيسي ولا يعتبر هذا الجزء الربع النهائي حيث يوجد مصاريف أخرى تطرح من هذا الربح ويحسب مجمل الربح من خلال طرح كلفة المباعة من صافي المبيعات.

- **الربح التشغيلي:** هو عبارة عن الفرق بين مجمل الربح والمصاريف التشغيلية وهو يمثل الربح المحقق من العمليات العادية حيث يعتبر هذا الربح هو المؤشر الحقيقي على ربحية المنشأة ويجدر الإشارة الى ان المصاريف التشغيلية في المنشآت التجارية تنقسم الى جزئين مصاريف البيع والتوزيع والمصاريف الإدارية والعمومية.

- **الإيرادات والمصاريف الأخرى:** يتم ضمن هذا الجزء إضافة الإيرادات الأخرى من غير النشاط التشغيلي مثل ايراد فوائد دائنة مكاسب بيع أصول ثابتة ويتم طرح المصاريف التي لم تخص النشاط الرئيسي مثل مصاريف الفوائد المدينة وخسائر تلف البضاعة. والهدف من تخصص جزء الإيرادات والمصاريف الأخرى هو حتى تستطيع التحكم في الأرباح التي حققتها الإدارة من النشاط التشغيلي دون تاثير من قبل إيرادات أخرى غير تشغيلية(المطارنة، 2006، ص26).

- **صافي الدخل:** يمثل صافي الربح من العميات التشغيلية والايرادات والمصاريف الأخرى ويمثل العائد المتحقق لاصحاب المشروع.

4.3.1 اعداد قائمة الدخل

يمكن اعداد قائمة الدخل بإحدى طريقتين(شحاتة،2015، ص88):

- قائمة الدخل ذات الخطوة الواحدة: يتم جمع جميع الإيرادات في الجزء الأول من القائمة ومن ثم جمع المصاريف بالجزء الاخر من القائمة وعمل تقاضي بينهم لاستخراج الربح.

- قائمة الدخل ذات الخطوة المتعددة: تنقسم هذه القائمة الى مراحل واستخراج صافي الربح.

5.3.1 أهمية محتويات قائمة الدخل

إن قامة الدخل تعتبر الأكثر أهمية من بين القوائم المالية، فهي التقرير الذي يقيس نجاح عمليات الشركة لفترة محددة من الزمن، وعليه أهمية القائمة تنبع من(محمد،24،2016):

- تساعد بالتنبؤ بشكل دقيق لدحل المنشأة في المستقبل.

- تساعد في التقييم الأفضل لامكانية استلام المشرع لمبالغ نقدية.

- تساعد في التأكد من ان المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على افضل وجه.

4.1 القوائم المالية (قائمة المركز المالي)

1.4.1 مفهوم قائمة المركز المالي

قائمة المركز المالي يتم اعدادها لمنشأة معينة سواء كانت شركة أو اى نشاط تجاري تمارسه أى مؤسسة ويتم من خلال هذه القائمة معرفة ما على المنشأة في لحظة ووقت زمني معين ما على النشاط التجاري من التزامات وأصول مالية معينة بحيث تظهر كلا من الالتزامات الخاصة وهذه الأصول بحسابتها وحقوق الملكية كلا فى جانب خاص بحيث فى النهاية يكون مجموع الجانبين متساويين ويوجد مقالات تناولت هذا الجانب ضمن مقالات أكاديمية حول اعداد قائمة المركز المالي ويظهر هذا جليا ضمن محركات بحث جوجل لما يحتويه من مقالات ذات صلة. وهي قائمة أو كشف أو تقرير يبين ما للمنشأة ويظهر جميع أرصدة الحسابات من أصول وخصوم وحقوق ملاك(عطا،2009، ص44).

2.4.1 أنواع الحسابات في قائمة المركز المالي

- **الأصول المتداولة:** وهي(حجوج، 2008، ص209):
  - النقدية وما في حكمها الحساب الجاري في البنك – الصندوق.
  - المدينون التجاريون – آخرون (موظفون وغيرهم).
  - المخزون السلعي – من البضائع في المخزن.
  - الاستثمارات في الاسهم – السندات القابلة للبيع في أي لحظة مادام االستثمار لاغراض تجارية وليست استثمارية – قصير الاجل.
  - المصروفات المدفوعة مقدما يكون المصروف مقدم إذا كان مقابل خدمة سيتم الاستفادة منها تجاريا خلال الفترة المحاسبية أو دورة العمليات أيهما أطول.
- **الايرادات المستحقة:** الايراد المستحق هو الايراد الذي يخص الفترة المحاسبية السابقة ولكنة لم يدفع للمنشأة بعد.
- **الأصول الثابتة:** وهي ما حازته المنشأة من مباني وأراضي ومعدات وتجهيزات لاستخدامها في الانتاج أو في تسهيل أمور العمليات التجارية(عبدالله، 2003، ص23).

2. الدراسة الميدانية

1.2 إجراءات الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة الميدانية إلى الحصول على مؤشرات عن أثر التضخم على القوائم المالية دراسة تطبيقية على شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين المحدودة ، من خلال استطلاع أراء الأطراف ذات العلاقة بموضوع البحث.

1.1.2 مجتمع الدراسة

حدد الباحث مجتمع الدراسة كمصدر للحصول على البيانات ويعني جميع المفردات التي يسعى الباحث أن يُعمم عليها نتائج مشكلة الدراسة، ويتمثل مجتمع الدراسة في عدد من مدراء الإدارات والموظفين بشركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين المحدودة ، وتم تقدير عينة بعدد (30) فرداً.

2.1.2 عينة الدراسة

قام الباحث بإختيار عينة الدراسة بحيث تشمل الأطراف المعنية والمهتمة بموضوع الدراسة وبما يتوافر لها من الخبرة العلمية والعملية، تم تحليل العينة عبر برنامج spss الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (من خلال عينة طبقية عشوائية). عيه قام الباحث بتوزيع عدد (30) استمارة استبيان على الفئات المستهدفة المطلوبة تم استردادها كاملة بنسبة (100%).

3.1.2 أداة الدراسة

اعتمد الباحثة على الاستبيان كأداة رئيسة لجمع البيانات من عينة الدراسة وأحتوى الاستبيان على قسمين رئيسين :

1. القسم الأول: تضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، حيث يحتوي على بيانات حول النوع، العمر، المؤهل العلمى، التخصص، المؤهل العلمي، الوظيفة، سنوات الخبرة.

2. القسم الثاني: يتضمن عبارات الاستبيان على عدد (16) عبارة تُحلل وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (أوافق بشدة، أوافق، لا أدري، لا أوافق، لا أوافق بشدة) وتم توزيع هذه العبارات على محاور الدراسة.

4.1.2 الثبات والصدق الإحصائي

يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة. أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجابتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة منها الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح.

2.2 تحليل الدراسة الميدانية

تم تحليل الدراسة الميدانية علي قسمين:

القسم الأول: البيانات الشخصية:

يتناول هذا القسم البيانات الشخصية لأفراد العينة وتتكون من النوع، العمر، التخصص العلمى، التخصص، المؤهل العلمي، الدرجة الوظيفية، سنوات الخبرة.

جدول رقم(2): النوع لأفراد عينة الدراسة

النوع	التكرار	النسبة
ذكر	30	%100
أنثي	0	0
المجموع	**30**	**100%**

المصدر: بيانات الدراسة، 2024م

من الجدول رقم (1) يتضح أن نسبة الذكور بلغت 56.7% من مجمل العينة الكلية للدراسة، ونسبة الإناث 43.3%. مما يدل على عينة الدراسة ما بين الذكور والإناث في الشركة .

جدول رقم(3) العمر لأفراد عينة الدراسة

العمر	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	7	23.4%
30 وأقل من 40 سنة	12	40%
40 وأقل من 50 سنة	10	33.3%

50 سنة فأكثر	1	3.3%
المجموع	**30**	**100%**

المصدر: بيانات الدراسة، 2024م

يتضح من الجدول رقم (2) أن العمر لأفراد عينة الدراسة كان بنسبة 23.4% لفئة "أقل من 30 سنة"، ونسبة 40% لفئة 30 وأقل من 40 سنة، ونسبة 33.3% لفئة 40 وأقل من 50 سنة، ونسبة 3.3% لفئة 50 سنة فأكثر. ويزيد هذا التنوع فى الفئات العمرية على نقل الخبرات للأجيال الجديدة من العاملين فى الشركة .

جدول رقم (4): التخصص العلمي لأفراد عينة الدراسة

التخصص العلمي	التكرار	النسبة
محاسبة	4	13.3%
إدارة أعمال	9	30%
إقتصاد	2	6.7%
دراسات مصرفية	7	23.3%
نظم معلومات	5	16.7%
أخري	3	10%
المجموع	**30**	**100%**

المصدر: بيانات الدراسة، 2024م

يتضح من الجدول رقم (3) أن التخصص العلمي لأفراد عينة الدراسة كانت على النحو التالي 13.3% محاسبة، ونسبة 30% إدارة أعمال، ونسبة 6.7% اقتصاد، ونسبة 23.3% دراسات مصرفية، ونسبة 16.7% نظم معلومات، ونسبة 10% للتخصصات الأخري. مما يدل على وجود العديد من التخصصات ضمن أفراد عينة الدراسة بالشركة.

جدول رقم (5): المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
ثانوي	1	3.3%
جامعي	17	56.7%
فوق الجامعي	12	40%
المجموع	**30**	**100%**

المصدر: بيانات الدراسة، 2024م

يتضح من الجدول ورقم (4) أن المؤهل العلمى لأفراد عينة الدراسة كان على النحو التالي 3.3% ثانوي، ونسبة 56.7% جامعيين، ونسبة 40% فوق الجامعيين. مما يدل على وجود مؤهلات علمية كبيرة وجيدة ضمن أفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (6): الوظيفة لأفراد عينة الدراسة

الوظيفة	التكرار	النسبة
محاسب	7	23.3%

رئيس حسابات	2	6.7%
مراجع داخلي	1	3.3%
مدير مالي	1	3.3%
أخري	19	63.4%
المجموع	**30**	**100%**

المصدر: بيانات الدراسة، 2024م

يتضح من الجدول رقم (5) أن الوظيفة لأفراد عينة الدراسة كانت بنسبة 3.3%% لكل من مراجعين الداخليين، ومدير مالي، ونسبة 23.3% محاسبين، ونسبة 6.7% رؤساء حسابات، ونسبة 63.4% للمسميات الأخري.

جدول رقم (7): سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	3	10%
5 وأقل من 10 سنوات	14	47%
10 وأقل من 15 سنة	5	17%
أكثر من 15 سنة	8	27%
المجموع	**30**	**100%**

المصدر: بيانات الدراسة، 2024م

يتضح من الجدول رقم(6) أن سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة كانت على النحو التالي: نسبة 10% لفئة لأقل من 5 سنوات، ونسبة 47% لفئة 5 وأقل من 10 سنوات، ونسبة 17% لفئة 10 وأقل من 15 سنة، ونسبة 27% لفئة أكثر من 15 سنة. مما يدل على توفر الخبرة لعدد كبير من أفراد عينة الدراسة.

3. تحليل بيانات الدراسة

المحور الأول: التضخم

جدول رقم (8) التوزيع التكراري لعبارات المحور الأول

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
1. يؤثر التضخم على معدل الفائدة التي نحصل عليها من خلال مدخرتنا البنكية	19	%463.	10	33.3%	1	3.3%	0	0.0%	0	0.0%
2. هناك عدد من المؤشرات المختلفة تستخدم في تحديد نسبة التضخم	11	36.7%	15	50%	4	13.3%	0	0.0%	0	0.0%
3. يستخدم التضخم لتحديد أسعار الفائدة	20	66.7%	10	33.3%	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%

4. عادة ما يكون بالشركة نسبة تضخم مستهدفة	10	33.3%	15	50%	5	16.7%	0	0.0%	0	0.0%

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الاحصائى 2024م

من الجدول (7) يتضح:

1.بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة الاولى(96.7)% بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (0)%. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (3.3)%.

2.بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة الثانية(86.7)% بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (0)%. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13.3)%.

3.بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة الثالثة(100) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (0)%. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (0)%.

4. بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة الرابعة(83.3)% بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (0)%. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.7)%.

المحور الثاني: قائمة الدخل

جدول رقم (9): التوزيع التكراري لعبارات المحور الثانى

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
1. تبين قائمة الدخل الوضع المالي للشركة.	10	33.3%	19	%463.	1	3.3%	0	0.0%	0	0.0%
2. تظهر قائمة الدخل جميع المصاريف للشركة	11	36.7%	15	50%	4	13.3%	0	0.0%	0	0.0%
3. تظهر قائمة الدخل جميع الإيرادات للشركة	20	66.7%	10	33.3%	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%
4. تظهر قائمة الدخل التكاليف المباشرة للمنتجات التي باعتها الشركة.	10	33.3%	15	50%	5	16.7%	0	0.0%	0	0.0%

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الاحصائى 2024م

من الجدول (8) يتضح:

1.بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة الاولى(96.7)% بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (0)%. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (3.3)%.

2.بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة الثانية(86.7)% بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (0)%. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13.3)%.

3.بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة الثالثة(100)% بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (0)%. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (0)%.

4. بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة الرابعة(83.3)% بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (0)%. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.7)%.

المحور الثالث: قائمة المركز المالي

جدول رقم (10): التوزيع التكراري لعبارات المحور الثالث

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
1. تقدم قائمة المركز المالي صورة مفصلة للوضع المالي للشركة	20	66.7%	10	33.3%	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%
2. تشتمل قائمة المركز المالي على النقد	10	33.3%	15	50%	5	16.7%	0	0.0%	0	0.0%
3. تشتمل قائمة المركز المالي على الممتلكات التي تحوزها الشركة	20	66.7%	10	33.3%	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%
4. يمكن لقائمة المركز المالي تحويل الممتلكات التي تحوزها بسهولة إلى نقد خلال سنة واحدة	15	50%	15	50%	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الاحصائى 2024م

من الجدول (9) يتضح:

1. بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة الأولى(100)% بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (0)%. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (0)%.

2. بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة الثانية(83.3)% بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (0). إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.7)%.

3. بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة الثالثة (100)% بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (0) %. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (0)%

4. بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة الرابعة (100)% بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (0)%. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (0)%.

المحور الرابع: قائمة التدفقات النقدية

جدول (11): التوزيع التكراري لعبارات المحور الرابع

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
1. تشرح قائمة التدفقات النقدية حجم التدفقات النقدية الداخلة للشركة .	20	66.7%	10	33.3%	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%
2. تقدم قائمة التدفقات النقدية تصوراً واضح المعالم لسلامة النشاط المالي للشركة	10	33.3%	15	50%	5	16.7%	0	0.0%	0	0.0%

3. تفصل قائمة التدفق النقدي في مصادر النقد .	20	66.7%	10	33.3%	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%
4. تفصل قائمة التدفق النقدي في بنود التشغيل .	15	50%	15	50%	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الاحصائى 2024م

من الجدول (10) يتضح:

1. بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة الأولى(100)% بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (0)%. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (0)%.
2. بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة الثانية(83.3)% بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (0)%. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.7)%.
3. بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة الثالثة (100)% بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (0)%. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (0)%
4. بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة الرابعة (100)% بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (0)%. إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (0)%.

ثانيا: الإحصاء الوصفي لمحاور الدراسة(اختبار الفرضيات):

حيث يتم حساب كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارات محاور الدراسة ويتم مقارنة الوسط الحسابي للعبارة بالوسط الفرضي للدراسة (3) حيث تتحقق الموافقة على الفقرات إذا كان الوسط الحسابي للعبارة اكبر من الوسط الفرضي (3)، وتتحقق عدم الموافقة إذا كان الوسط الحسابي أقل من الوسط الفرضي، وفيما يلي جدول يوضح المتوسط والانحراف المعياري والأهمية النسبية للعبارات التي تقيس وترتيبها وفقا" لإجابات المستقصى منهم . وفيما يلي الإحصاء الوصفي لجميع محاور الدراسة:

جدول (12): الإحصاء الوصفي لعبارات المحور الأول

عبارات الفرضية	الانحراف المعياري	المتوسط	قيمة كاى تربيع	درجات الحرية	مستوى المعنوية	النتيجة
1. يؤثر التضخم على معدل الفائدة التي نحصل عليها من خلال مدخرتنا البنكية	0.60	4.44	68.3	2	0.000	قبول
2. هناك عدد من المؤشرات المختلفة تستخدم في تحديد نسبة التضخم	0.57	4.50	81.7	2	0.000	قبول
3. يستخدم التضخم لتحديد أسعار الفائدة	0.68	4.36	43.3	2	0.000	قبول
4. عادة ما يكون بالشركة نسبة تضخم مستهدفة	0.56	4.66	139.6	2	0.000	قبول

المصدر:إعداد الباحث باستخدام مخرجات نتائج التحليل الاحصائى2024م

يتضح من الجدول (11) ما يلي:

1.بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الأولى (68.3) أكبر من القيمة الجدولية (3.37) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.44) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة(يؤثر التضخم على معدل الفائدة التي نحصل عليها من خلال مدخرتنا البنكية).

2. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الثانية (81.7)وهى قيمة أكبر من القيمة الجدولية (3.37) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.50) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (هناك عدد من المؤشرات المختلفة تستخدم في تحديد نسبة التضخم).

3. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الثالثة (43.3) وهى قيمة أكبر من القيمة الجدولية (3.37)وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.36) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (يستخدم التضخم لتحديد أسعار الفائدة).

4. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الرابعة (139.6) وهى قيمة أكبر من القيمة الجدولية (3.37)وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.66) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية جدا على العبارة (عادة ما يكون بالشركة نسبة تضخم مستهدفة.).

5. بلغت قيمة (كاى تربيع) لجميع عبارات المحور (91.2) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية (3.37) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.57) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية جدا على جميع عبارات محور الدراسة الأول (التضخم).

جدول (13): الإحصاء الوصفي لعبارات المحور الثاني

عبارات الفرضية	الانحراف المعياري	المتوسط	قيمة كاى تربيع	درجات الحرية	مستوى المعنوية	النتيجة
1. تبين قائمة الدخل الوضع المالي للشركة .	0.39	4.81	76.8	3	0.000	قبول
2. تظهر قائمة الدخل جميع المصاريف للشركة	0.53	4.48	91.2	2	0.000	قبول
3. تظهر قائمة الدخل جميع الإيرادات للشركة	0.49	4.54	1.2	3	0.258	قبول
4. تظهر قائمة الدخل التكاليف المباشرة للمنتجات التي باعتها الشركة .	0.46	4.70	151.2	2	0.000	قبول

المصدر: إعداد الباحث باستخدام مخرجات نتائج التحليل الاحصائى 2024م

يتضح من الجدول (12) ما يلي:

1.بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الأولى (76.8) أكبر من القيمة الجدولية (9.48) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.81) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية جدا على العبارة (تبين قائمة الدخل الوضع المالي للشركة).

2. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الثانية (91.2) وهى قيمة أكبر من القيمة الجدولية (3.37) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.48) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية جدا على العبارة (تظهر قائمة الدخل جميع المصاريف للشركة).

3. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الثالثة (1.2) وهى قيمة أكبر من القيمة الجدولية (9.48)وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.54) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية جدا على العبارة (تظهر قائمة الدخل جميع الإيرادات للشركة).

4. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الرابعة (151.2) وهى قيمة أكبر من القيمة الجدولية (9.48)وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.70) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية جدا على العبارة (تظهر قائمة الدخل التكاليف المباشرة للمنتجات التي باعتها الشركة)

5. بلغت قيمة (كاى تربيع) لجميع عبارات المحور (71.7) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية (3.37) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.57) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية جدا على جميع عبارات محور الدراسة الثانى(قائمة الدخل).

جدول (14): الإحصاء الوصفي لعبارات المحور الثالث

عبارات الفرضية	الانحراف المعياري	المتوسط	قيمة كاى تربيع	درجات الحرية	مستوى المعنوية	النتيجة
1. تقدم قائمة المركز المالي صورة مفصلة للوضع المالي للشركة	0.68	4.36	43.3	2	0.000	قبول
2. تشتمل قائمة المركز المالي على النقد	0.56	4.66	139.6	2	0.000	قبول
3. تشتمل قائمة المركز المالي على الممتلكات التي تحوزها الشركة	0.59	4.76	240.3	2	0.000	قبول
4. يمكن لقائمة المركز المالي تحويل الممتلكات التي تحوزها بسهولة إلى نقد خلال سنة واحدة	0.50	4.48	0.3	3	0.572	قبول

المصدر: إعداد الباحث باستخدام مخرجات نتائج التحليل الاحصائى2024

يتضح من الجدول (13) ما يلي:

1. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الأولي (43.3) وهى قيمة أكبر من القيمة الجدولية (3.37)وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.36) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (تقدم قائمة المركز المالي صورة مفصلة للوضع المالي للشركة).

2. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الثانية (139.6) وهى قيمة أكبر من القيمة الجدولية (3.37) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.66) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية جدا على العبارة (تشتمل قائمة المركز المالي على النقد).

3. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الثالثة (240.0) وهى قيمة أكبر من القيمة الجدولية (3.37)وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.76) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (تشتمل قائمة المركز المالي على الممتلكات التي تحوزها الشركة).

4. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الرابعة (0.3) وهى قيمة أكبر من القيمة الجدولية (9.48)وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.48) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عاليه جدا على العبارة (يمكن لقائمة المركز المالي تحويل الممتلكات التي تحوزها بسهولة إلى نقد خلال سنة واحدة).

6. بلغت قيمة (كاى تربيع) لجميع عبارات المحور (91.2) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية (3.37) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.57) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية جدا على جميع عبارات محور الدراسة الثالث (قائمة المركز المالي).

جدول (15): الإحصاء الوصفي لعبارات المحور الرابع

عبارات الفرضية	الانحراف المعياري	المتوسط	قيمة كاى تربيع	درجات الحرية	مستوى المعنوية	النتيجة
1. تشرح قائمة التدفقات النقدية حجم التدفقات النقدية الداخلة للشركة.	0.60	4.44	68.3	2	0.000	**قبول**
2. تقدم قائمة التدفقات النقدية تصوراً واضح المعالم لسلامة النشاط المالي للشركة	0.57	4.50	81.7	2	0.000	**قبول**
3. تفصل قائمة التدفق النقدي في مصادر النقد.	0.68	4.36	43.3	2	0.000	**قبول**
4. تفصل قائمة التدفق النقدي في بنود التشغيل	**0.56**	**4.66**	**139.6**	**2**	**0.000**	**قبول**

المصدر: إعداد الباحث باستخدام مخرجات نتائج التحليل الاحصائى2024م

يتضح من الجدول (14) ما يلي:

1.بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الأولى (68.3) أكبر من القيمة الجدولية (3.37) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.44) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة(تشرح قائمة التدفقات النقدية حجم التدفقات النقدية الداخلة للشركة).

2. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الثانية (81.7) وهى قيمة أكبر من القيمة الجدولية (3.37) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.50) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (تقدم قائمة التدفقات النقدية تصوراً واضح المعالم لسلامة النشاط المالي للشركة).

3. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الثالثة (43.3) وهى قيمة أكبر من القيمة الجدولية (3.37)وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.36) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (تفصل قائمة التدفق النقدي في مصادر النقد).

4. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الرابعة (139.6) وهى قيمة أكبر من القيمة الجدولية (3.37)وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.66) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية جدا على العبارة (تفصل قائمة التدفق النقدي في بنود التشغيل).

5. بلغت قيمة (كاى تربيع) لجميع عبارات المحور (91.2) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية (3.37) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.57) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية جدا على جميع عبارات محور الدراسة الرابع (قائمة التدفقات النقدية).

4 . الخاتمة

1.4 النتائج

1. تؤثر التضخم على قائمة الدخل المالي.
2. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التضخم وقائمة المركز المالي.
3. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التضخم وقائمة التدفقات النقدية.

2.4 التوصيات

1. ضرورة تدريب الموظفين في الإدارات المختلفة على المعايير المتعلقة بكفاءة الأداء المالي.
2. ضرورة تحديث المحاور الرئيسية لعملية تقويم القوائم المالية.
3. ضرورة زيادة وعي مستخدمي التقارير المالية عن طريق إقامة الدورات التدريبية والورش المختلفة.

قائمة المراجع

1. احمد، مهدي محمد (2009)، دور القوائم المالية المرحلية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية في الوحدة الاقتصادية (الخرطوم، جامعة النيلين كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة)،السودان.
2. لطفي، أمين السيد (2008)، إعداد وعرض القوائم المالية ، القاهرة، الدار الجامعية، مصر.
3. عبدالوهاب، الأمين (2002)، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
4. حسام، على داوود(2009)، مبادئ الاقتصاد الكلي، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع.
5. حسين، العمر(2008)، تأثير عرض النقد وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الكويتي، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد الخامس، العدد الثاني، السعودية.
6. الزبيدي،حسين بن سالم جابر (2011)، التضخم والكادر، دار المعارف ، ط1،عمان ، الاردن.
7. حمد، سليمان البازعي(1997)، الانتقال الدولي التضخم، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، الرياض، العدد الأول، السعودية.
8. حيدر، أحمد حسين صالح(2012)، كفاءة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية واثره في صناعة القرار، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
9. خالد، امين هبد، حمزة بشير أبو عاصي(1998)، اساسيات المحاسبة وطرقها، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن.
10. خالد، عبدالرحمن البسام(2019)، التجارة والتمويل، دار المريخ للنشر،ط1، المملكة العربية السعودية.

11. عبدالله، سلوى الدرديري علي (2009)، أثر التغيرات في أسعار صرف العملات وفقا لمعايير المحاسبة على القوائم المالية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة ام درمان الإسلامية ، السودان.
12. احمد، زهير عبدالسلام محمد (2012)، أثر التضخم على معلومات سوق المال، رسالة دكتوراه جامعة العلوم والتكنولوجيا، السودان.
13. ساح، محمد رضي(2010)، اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية.
14. سامي، خليل(1992)، النظريات والسياسات والمالية، شركة كاظمة للنشر والتوزيع،ط1، الكويت.
15. درغم، سوازن عطا (2009)، العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقا للمعيار الدولي رقم (7)، غزة الجامعة الإسلامية بغزة، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، فلسطين.
16. شامية، زهير (2010)، صالح، محمد طاهر، مبادئ اقتصاد2، الشركة العربية المتحدة للنشر والتوزيع،عمان.
17. طارق، عبدالعال حماد(2006)، التقارير المالية، الإسكندرية، جامعة كلية التجارة عين شمس، دار النشر مكتب النائخ للكمبيوتر، مصر.
18. طارق، عبدالعال حماد(2006)، موسوعة معايير المحاسبة عرض القوائم المالية، الإسكندرية، جامعة عين شمس كلية التجارة، الدار الجامعية للنشر، مصر.
19. عبدالرازق قاسم شحاته واخرون(2011)، نظرية المحاسبة، عمان، جامعة الزيتونة الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، دار زمزم للنشر، الاردن.
20. عبدالناصر، إبراهيم أنور، وليد زكريا صيام(2005)، أموال المحاسبين المالية، الشرق الأوسط، كلية الاعمال، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان.
21. عريقات، حربي محمد موسي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006م.
22. علي، عيسي محمد(2023)، التنبؤ بتقرير العوامل المؤثرة على معدلات التضخم ما بين 2014م-2023م، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
23. عماد الدين، أحمد يمن(2007)، أثر الإفصاح في رأس المال الفكري على المحتوى المعلوماتي في القوائم المالية، دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة عين شمس.
24. عمر، محمد إبراهيم(2007)، دورة الإفصاح المحاسبي في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم، رسالة ماجستير، جامعة النيلين.
25. فادي، الخليل(2015)، استهداف التضخم في الدول النامية، سوريا، دمشق.
26. يسري،احمد عبدالرحمن وآخرون(2007)، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر .

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية OPEN ACCESS
(2024) 31 العدد / 7 المجلد VOL 7 / ISSUE 31 (2024)
ISSN: 2569-7366

Received التسلم	Revised التعديل	Accepted القبول	ORCID حساب
2024-09-10	2024-10-11	2024-11-10	

DOI :

أثر المراجعة المشتركة في الحد من مخاطر المراجعة: دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة وديوان المراجع القومي-السودان

The Effect of Joint Auditing in Reducing Audit Risks: A Field Study on Audit Firms and the National Audit Chamber - Sudan

أمال عبدالقادر بخيت، أ. د بابكر إبراهيم الصديق، د. فارس الطيب محمد

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان
amalbakhit418@gmail.com
حساب

Abstract

This study aimed to explore the effect of joint auditing on reducing audit risks, with its dimensions including detection risk, inherent risk, and overall audit risk. The study employed a descriptive-analytical methodology and selected a random sample of 156 employees working in audit firms and the National Audit Chamber in Sudan. A questionnaire was utilized as the data collection instrument. The study revealed a statistically significant impact of joint auditing in reducing audit risks, as well as in limiting detection risks during the auditing process. Therefore, the study recommends the necessity of adopting joint auditing as an effective means to mitigate audit risks and enhance confidence in financial results. It also advocates for the adoption of joint auditing as a strategy to improve the chances of detecting errors and financial manipulation by developing detailed auditing procedures and utilizing advanced techniques to enhance the accuracy of financial reports.

Keywords: Joint Auditing, Audit Risks, Detection Risk, National Audit Chamber, Sudan.

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر المراجعة المشتركة في الحد من مخاطر المراجعة بأبعادها (مخاطر الاكتشاف، المخاطر الحتمية، مخاطر المراجعة)، استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، فقد تم اختيار عينة عشوائية من (156) من العاملين بمكاتب المراجعة وديوان المراجع القومي بالسودان، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات. أظهرت الدراسة وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للمراجعة المشتركة في تقليل مخاطر المراجعة، وكذلك في الحد من مخاطر الاكتشاف خلال عملية المراجعة. وبناءً على ذلك، توصي الدراسة بضرورة اعتماد المراجعة المشتركة كوسيلة فعّالة لتقليل مخاطر المراجعة وتعزيز الثقة في النتائج المالية. كما توصي بتبني المراجعة المشتركة كاستراتيجية لتحسين فرص اكتشاف الأخطاء والتلاعب المالي، من خلال تطوير إجراءات مراجعة مفصلة واستخدام تقنيات حديثة لتعزيز دقة التقارير المالية.

الكلمات المفتاحية: المراجعة المشتركة، مخاطر المراجعة، مخاطر الاكتشاف، ديوان المراجعة القومي، السودان.

مقدمة:

المراجعة المشتركة تشير إلى تنفيذ عملية المراجعة المالية بواسطة أكثر من مراجع أو مكتب مراجعة. يهدف هذا الأسلوب إلى توزيع المهام بين المراجعين وتعزيز تبادل الخبرات بينهم، مما يتيح إمكانية التحقق المزدوج من البيانات المالية. هذه الممارسة تساهم في رفع جودة التقارير المالية وتعزز الثقة في المعلومات المقدمة إلى المستخدمين الخارجيين، مثل المستثمرين والجهات التنظيمية. كما تتيح المراجعة المشتركة فرصاً أكبر لاكتشاف الأخطاء أو التجاوزات التي قد تمر دون ملاحظة في حالة الاعتماد على مراجع واحد.

تشمل مخاطر المراجعة الاحتمال القائم بأن تحتوي القوائم المالية على أخطاء مادية لم يتم اكتشافها من قِبَل المراجع. يمكن أن تنشأ هذه المخاطر من عدة عوامل، مثل نقص البيانات أو تعقيد العمليات المحاسبية أو حتى الضغوط التي قد تواجه الشركات لتحسين أدائها المالي. تشمل المخاطر أيضاً احتمال تواطؤ العاملين في المنظمة مع الجهات الخارجية، مما يزيد من تعقيد عمليات المراجعة ويصعّب اكتشاف الأخطاء أو التحريفات. وقد تؤدي هذه المخاطر إلى تقليل ثقة أصحاب المصلحة في دقة المعلومات المالية المقدمة.

إن المراجعة المشتركة يمكن أن تؤدي دورًا فعالاً في الحد من مخاطر المراجعة، وذلك من خلال تقليل التحيز وتعزيز عملية التحقق من البيانات المالية. بفضل التعاون بين المراجعين المختلفين، يتم فحص البيانات من زوايا متعددة، مما يزيد من فرص اكتشاف الأخطاء أو التحريفات. هذا النهج التعاوني يسهم بشكل كبير في تعزيز دقة وموثوقية النتائج المالية. ففي بيئة الأعمال السودانية، خاصة مكاتب المراجعة وديوان المراجع القومي، يمكن أن يكون للمراجعة المشتركة أثر ملحوظ في تحسين جودة المراجعات وتقليل المخاطر المرتبطة بها، مما يعزز الثقة في النظام المالي والإداري ويزيد من كفاءة الرقابة المالية في المؤسسات المختلفة.

مشكلة الدراسة:

إن المراجعة أداة أساسية لضمان دقة البيانات المالية والإدارية، لكنها تواجه مخاطر مثل التحريفات المادية الناتجة عن الأخطاء أو التلاعب، إضافة إلى قيود في إجراءات المراجعة ونقص خبرة المراجعين. كما قد تؤثر الضغوط من الإدارة وأصحاب المصلحة على استقلالية المراجعين. ولعل ذلك يتطلب استخدام المراجعة المشتركة كوسيلة للتقليل من هذه المخاطر عبر تعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين فرق المراجعة المختلفة. بناءً على ما سبق يمكن طرح مشكلة الدراسة من خلال السؤال الرئيسي التالي: هل تؤثر المراجعة المشتركة في الحد من مخاطر المراجعة؟

يتفرع عن هذا السؤال الرئيسي عدة تساؤلات فرعية على النحو التالي:

1. هل تؤثر المراجعة المشتركة في الحد من مخاطر الاكتشاف في المراجعة؟.
2. إلى أي مدى تؤثر المراجعة المشتركة في الحد من المخاطر الحتمية في المراجعة؟.
3. هل تؤثر المراجعة المشتركة في الحد من مخاطر الرقابة في المراجعة؟.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من خلال جانبين هما:

1. **الأهمية العلمية:** تسهم في إثراء المعرفة حول فعالية المراجعة المشتركة كأداة لتحسين جودة ودقة عمليات المراجعة المالي والإداري. من خلال استكشاف كيفية دمج فرق المراجعة المتعددة وتأثير ذلك على كشف التحريفات وتقليل الأخطاء، تقدم الدراسة إطارًا نظريًا يمكن استخدامه من قبل الباحثين والأكاديميين لتطوير نماذج وتحليلات جديدة في مجال المراجعة. كما تساهم الدراسة في سد الفجوة البحثية حول تأثير التعاون بين المراجعين على نتائج المراجعة.
2. **الأهمية العملية:** تقديم توصيات للمؤسسات حول كيفية تطبيق المراجعة المشتركة بفعالية لتعزيز دقة وموثوقية تقاريرها المالية والإدارية. كما يمكن أن تساعد المراجعين المهنيين ومدراء المؤسسات على فهم الفوائد العملية لهذا النهج التعاوني في تقليل مخاطر التحريفات والأخطاء، فبالتالي يمكن أن تساهم في تحسين الحوكمة المؤسسية وتعزيز ثقة أصحاب المصلحة في التقارير والبيانات المالية.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة للتعرف على أثر المراجعة المشتركة في الحد من مخاطر المراجعة، ويتفرع من الهدف الرئيسي عدد من الأهداف الفرعية وهي كالآتي:

1. التعرف على أثر المراجعة المشتركة في الحد من مخاطر الاكتشاف في المراجعة.
2. بيان أثر المراجعة المشتركة في الحد من المخاطر الحتمية في المراجعة.
3. الكشف عن أثر المراجعة المشتركة في الحد من مخاطر الرقابة في المراجعة.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمراجعة المشتركة في الحد من مخاطر المراجعة.

ينبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمراجعة المشتركة في الحد من مخاطر الاكتشاف في المراجعة.
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمراجعة المشتركة في الحد من المخاطر الحتمية في المراجعة.
3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمراجعة المشتركة في الحد من مخاطر الرقابة في المراجعة.

منهج الدراسة:

تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما استعانت الدراسة بالمنهج التاريخي.

مصادروأدوات جمع بيانات الدراسة:

تعتمد الدراسة على المصادر الأولية: كما تستخدم الإستبانة لجمع البيانات، بالإضافة إلى المصادر الثانوية: الكتب، البحوث العلمية، الدراسات، التقارير، المجلات، الندوات والمؤتمرات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على الحدود التالية:

1. الحدود المكانية: مكاتب المراجعة وديوان المراجع العام بالسودان.
2. الحدود الزمانية: 2024/9/8-/3/06، وهي تمثل فترة جمع بيانات الدراسة وإعدادها.
3. الحدود البَشَرِيَّة: عينة من المراجعين العاملين بمكاتب المراجعة وديوان المراجع القومي بالسودان.

الدراسات السابقة:

1. **دراسة إسماعيل (2021):** هدفت الدراسة إلى توضيح دور المراجعة المشتركة في تحسين جودة التقارير المالية، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كأداة لجمع المعلومات، تكونت عينة الدراسة من (186) مفردة من المراجعين والمحللين الماليين ببعض الشركات المدرجة بالبورصة المصرية بالإضافة إلى الأكاديميين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، توصلت الدراسة إلى أن تطبيق المراجعة المشتركة وجودة التقارير المالية جاءت بمستوى مرتفع، وأن هناك علاقة طردية بين تطبيق المراجعة المشتركة وبين زيادة جودة عملية المراجعة، ووجود علاقة طردية بين المراجعة المشتركة وجودة التقارير المالية.
2. **دراسة محسن وآخرون (2022):** هدفت الدراسة إلى إبراز أثر المراجعة المشتركة على استدامة منظمات الأعمال في ظل بيئة البيانات الضخمة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كأداة لجمع المعلومات، كما تضمنت عينة الدراسة (148) مفردة من مراجعي الحسابات مزاولي المهنة، مراجعي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات، والأكاديميين بمصر. خلصت الدراسة إلى عدة نتائج، منها: وجود اهتمام كبير بالمراجعة المشتركة واستدامة منظمات الأعمال في ظل بيئة البيانات الضخمة، ووجود تأثير إيجابي للمراجعة المشتركة على كل مؤشر من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وجود تأثير إيجابي للبيانات الضخمة على المراجعة المشتركة عند مراجعة كل مؤشر من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
3. **دراسة وهدان وآخرون (2022):** هدفت الدراسة إلى تحديد أثر المراجعة المشتركة كآلية للرقابة على جودة المراجعة في تحسين التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كأداة لجمع المعلومات، كما تم اختيار عينة عشوائية مكونة من (213) من المراجعين بمكاتب المحاسبة والمراجعة، والمراجعين في الشركات المساهمة، والأعضاء بوحدات رقابة الجودة بالهيئة العامة للرقابة المالية بمصر، وتم إختيار عينة عشوائية من هذه الفئات، وقد خلصت نتائج البحث إلى وجود اهتمام كبير بتطبيق المراجعة المشتركة، وجود علاقة إرتباط ذات دلالة

إحصائية بين تطبيق المراجعة المشتركة كآلية للرقابة على جودة المراجعة وخاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية، ووجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق المراجعة المشتركة كآلية للرقابة على جودة المراجعة على خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية.

4. **دراسة عمر (2023):** هدفت الدراسة إلى التعرف على مراجعة النظير ودورها في الحد من مخاطر المراجعة واختبار العلاقة بين مراجعة النظير والحد من مخاطر الرقابة، واختبار دور مراجعة النظير في الحد من مخاطر الاثبات والتعرف على دور مراجعة النظير في الحد من المخاطر المتلازمة، اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كأداة لجمع المعلومات، تم اختيار عينة عشوائية بسيطة مكونة من (120) مفردة من العاملين بمكاتب المراجعة بالسودان، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج اهمها: استجابات أفراد العينة المبحوثة حول مراجعة النظير والحد من مخاطر المراجعة مرتفعاً نسبياً، وأن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مراجعة النظير والحد من مخاطر المراجعة بأبعادها.
5. **دراسة كويسي وصديقي (2023):** هدفت الدراسة إلى معرفة كيف يساهم التخصص المهني للمدقق الخارجي في الحد من مخاطر عملية التدقيق، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كأداة لجمع المعلومات، وتكونت عينة الدراسة من (39) من ممارسي مهنة التدقيق متمثلة في الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات على مستوى ولاية ورقلة الجزائرية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول الحد من مخاطر التدقيق جاءت بدرجة مرتفعة، وإدراك عينة الدراسة لأهمية التخصص المهني للمدقق لما يلعبه من المعرفة بقطاع العميل وفهمه لطبيعة العمليات داخل المنشاة ، وذلك مما يساعد في الحد من مخاطر التدقيق والتقليل منها ، بالإضافة إلى تحسين جودة التدقيق وإعطاء مصداقية للقوائم المالية.
6. **دراسة، بابكر (2023):** هدفت الدراسة الى التعرف على دور المراجعة المشتركة في الحد من فجوة التوقعات للمراجعة، وبيان دور المراجعة المشتركة في التعرف على المخاطر المحيطة بعمليات المراجعة الخارجية. اتبعت الدراسة كلا من المنهج التحليلي الوصفي. والاستبانة كأداة لجمع المعلومات، تكونت عينة الدراسة من (47) مفردة من العاملين بمكاتب المراجعة بولاية الخرطوم السودانية، توصلت الدراسة الى وجود أثر إيجابي بين مزايا المراجعة المشتركة والحد من فجوة التوقعات في المراجعة، ووجود أثر إيجابي بين التحديات المرتبطة بالمراجعة المشتركة والحد من فجوة التوقعات في المراجعة.
7. **دراسة، العراقي (2023):** هدفت الدراسة إلى بيان أثر تطبيق المراجعة المشتركة على جودة الأرباح متمثلة في مقياس إستمرارية الأرباح و إستقرارها. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كأداة لجمع المعلومات، من خلال عينة مكونة من (50) مفردة من معدي ومراجعين القوائم المالية بسوق الأوراق المالية المصري، توصلت الدراسة إلى وجود اهتمام كبير بالمراجعة المشتركة بأبعادها المتمثلة في (توزيع مهام عمل المراجعة المشتركة، التخطيط لعملية المراجعة المشتركة، تقرير المراجعة المشتركة)، ووجود علاقة إرتباط معنوية بين مستوي تطبيق المراجعة المشتركة وجودة الأرباح.
8. **دراسة السيد وآخرون (2023):** هدفت الدراسة إلى اختبار وتقييم الأثر التفاعلي للمراجعة المشتركة والتخصص الصناعي لمراجع الحسابات على فترة تأخير التقارير المالية، وقد تم إجراء الدراسة التطبيقية على عينة حكمية قطاعية بلغت (52) شركة موزعة على 13 قطاع مختلف بمصر ، وقد بلغ عدد المشاهدات 364 مشاهدة، خلال الفترة من عام 2015 م وحتى عام 2021 م ، وقد انتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القطاعات

المختلفة فيما يتعلق بكل من المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع وفترة تأخير التقارير المالية، وكذلك وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين كل من المراجعة المشتركة والتخصص الصناعى للمراجع من ناحية وفترة تأخير التقارير المالية من ناحية أخري، أيضاً أشارت النتائج إلى التأثير المعنوي للمراجعة المشتركة على فترة تأخير التقارير المالية بالشركات محل الدراسة، بالإضافة إلى الأثر التفاعلي بين كل من المراجعة المشتركة والتخصص الصناعى للمراجع على فترة تأخير التقارير المالية بالشركات محل الدراسة .

مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة:

1. **الهدف:** تهدف الدراسة الحالية إلى استكشاف أثر المراجعة المشتركة في الحد من مخاطر المراجعة. يتماشى هذا الهدف مع أهداف الدراسات السابقة التي تناولت مواضيع مشابهة، مثل دراسة إسماعيل (2021) التي هدفت إلى تحسين جودة التقارير المالية من خلال المراجعة المشتركة، ودراسة محسن وآخرون (2022) التي ركزت على أثر المراجعة المشتركة على استدامة منظمات الأعمال، ودراسة وهدان وآخرون (2022) التي هدفت إلى تحسين التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية.
2. **المنهج:** تعتمد الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي، وهو نفس المنهج المستخدم في العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة إسماعيل (2021) ودراسة محسن وآخرون (2022) ودراسة وهدان وآخرون (2022)، حيث يتم تحليل البيانات وتفسيرها لتحديد العلاقة بين المتغيرات.
3. **الأداة:** تستخدم الدراسة الحالية الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، وهي نفس الأداة التي اعتمدت عليها العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة إسماعيل (2021) ودراسة محسن وآخرون (2022) ودراسة وهدان وآخرون (2022)، حيث تُعتبر الاستبانة وسيلة فعالة لجمع البيانات من عينة كبيرة ومتنوعة.
4. **العينة:** تستهدف الدراسة الحالية العاملين بمكاتب المراجعة وديوان المراجع القومي بالسودان. تختلف عينة هذه الدراسة عن بعض الدراسات السابقة التي ركزت على مراجعين ومحللين ماليين في شركات معينة كما في (إسماعيل، 2021)، أو مراجعين حسابات في بيئات مهنية محددة، كما في (محسن وآخرون، 2022)، مما يضيف تنوعًا ويسهم في توسيع نطاق البحث حول أثر المراجعة المشتركة في سياقات مختلفة.

تتميز الدراسة الحالية بتركيزها على العاملين بمكاتب المراجعة وديوان المراجع القومي بالسودان، مما يضيف بيئة جغرافية جديدة لم يتم تناولها بشكل واسع في الدراسات السابقة. كما تتناول بشكل محدد أثر المراجعة المشتركة في الحد من مخاطر المراجعة، مما يعمق الفهم في هذا المجال بشكل أكثر دقة. إضافة إلى ذلك، تغطي الدراسة الحالية مؤسسات حكومية مما يوفر رؤية أوسع مقارنة بالدراسات السابقة التي ركزت على قطاعات خاصة أو مهنية محددة

1- الإطار المفاهيمي:

1-1 مفهوم المراجعة المشتركة:

أورد (إسماعيل، 2021) تعريفاً للمراجعة المشتركة بأنها عملية مراجعة متكاملة تتضمن تعاون مراجعين من فرق أو مؤسسات مختلفة بهدف تبادل الخبرات وتقديم تقييم شامل ودقيق للبيانات المالية والإدارية. يهدف هذا النوع من المراجعة إلى تحسين جودة المراجعة من خلال التنوع في الرؤى والتحليلات النقدية.

عرفها (محسن وآخرون، 2022) بأنها نهج مراجعة يعتمد على مشاركة مراجعين داخليين وخارجيين في فحص وتقييم الأنظمة المالية والإدارية للمؤسسة. يتضمن هذا النهج الجمع بين معايير المراجعة الداخلية والخارجية لضمان تحقيق تغطية شاملة وتقليل مخاطر التحريف والأخطاء.

وفقاً لـ(عبدالحليم وسرور، 2023) بأنها عملية تعاونية تجمع بين مراجعين من مؤسسات مختلفة أو وحدات داخل نفس المؤسسة لمراجعة البيانات المالية والإدارية. يهدف هذا النهج إلى تعزيز الشفافية والكفاءة في عملية المراجعة من خلال الاستفادة من مختلف المهارات والخبرات المتاحة لدى الفرق المشاركة.

أشار محسن وآخرون (2022) إن أهمية المراجعة المشتركة تكمن في تحسين جودة المراجعة من خلال تبادل المعرفة والخبرات بين فرق متعددة، مما يعزز دقة وكفاءة الكشف عن الأخطاء والتحريفات. كما تسهم في تعزيز الشفافية وزيادة موثوقية التقارير المالية والإدارية، وتساعد على تحقيق استقلالية وموضوعية أعلى في عملية المراجعة.

2-1 ماهية مخاطر المراجعة:

يرى (نخال، 2020) بأنها احتمالية أن تكون البيانات المالية المقدمة تحتوي على أخطاء جوهرية أو تحريفات تؤثر على صحة وموثوقية التقارير المالية، حيث تشمل المخاطر المرتبطة بوجود أخطاء غير مكتشفة أثناء عملية المراجعة. ذكر (قدوري، 2023) بأنها تشير إلى احتمالية أن يفشل المدققون في تحديد الأخطاء الجوهرية أو التحريفات في البيانات المالية نتيجة لقيود في الإجراءات والأساليب المستخدمة في عملية المراجعة. كما أوضح (فارس، 2024) بأنها تعبر عن احتمالية وجود قيود في تقييم فعالية إجراءات المراجعة، مما قد يؤدي إلى عدم قدرة المراجعين على تحديد ومعالجة المخاطر المتعلقة بجودة وموثوقية البيانات المالية.

أوضح كلاً من سالم ومنصور (2023) أن مخاطر المراجعة تعتبر من العناصر الأساسية التي يجب أخذها بعين الاعتبار لضمان دقة وموثوقية التقارير المالية، حيث تنقسم هذه المخاطر إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي:

أ. **مخاطر الاكتشاف:** تتعلق بإمكانية عدم قدرة المراجعين على كشف الأخطاء الجوهرية أو التحريفات في البيانات المالية، وذلك بسبب قيود في الإجراءات أو الأساليب المستخدمة.
ب. **المخاطر الحتمية:** تشير إلى احتمالية وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية نتيجة للأخطاء غير المقصودة أو التلاعب المتعمد، والتي قد تؤثر على صحة التقارير المالية حتى في حال تنفيذ مراجعة دقيق.
ج. **مخاطر الرقابة:** ترتبط بالقدرة على التحقق من فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للمؤسسة، حيث تشمل التحديات المرتبطة بفشل نظم الرقابة في اكتشاف أو منع الأخطاء والتحريفات، مما قد يؤثر على دقة البيانات المالية.

3-1 أثر المراجعة المشتركة في الحد من مخاطر المراجعة:

تُعد المراجعة المشتركة من الأساليب الفعالة في تعزيز جودة عملية المراجعة وتقليل المخاطر المرتبطة بها، فمن خلال دمج جهود فرق مراجعة متعددة، تسهم المراجعة المشتركة في تقديم تقييم أكثر شمولية وموثوقية للبيانات المالية والإدارية، كما يلي: (وهدان وآخرون، 2022)

أ. **أثر المراجعة المشتركة على مخاطر الاكتشاف:** تسهم المراجعة المشتركة في تقليل مخاطر الاكتشاف من خلال دمج خبرات فرق متعددة في عملية المراجعة، مما يعزز القدرة على كشف الأخطاء والتحريفات التي قد تفوتها فرق مراجعة منفردة، فبفضل التنوع في المهارات والتحليلات النقدية، تصبح العملية أكثر شمولية وفعالية في اكتشاف المشاكل المالية الجوهرية.

ب. **أثر المراجعة المشتركة على المخاطر الحتمية:** على الرغم من أن المراجعة المشتركة لا تقضي تمامًا على المخاطر الحتمية المرتبطة بوجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية، إلا أنها تقلل من احتمالية وقوعها من خلال تعزيز دقة المراجعة وتقليل الفرص للتلاعب، فمن خلال الاستفادة من الرؤى المتعددة، يمكن تحسين جودة التحليل والتقارير، مما يساهم في تقليل الأثر السلبي للمخاطر الحتمية.

ج. **أثر المراجعة المشتركة على مخاطر الرقابة:** تساعد المراجعة المشتركة في تقليل مخاطر الرقابة من خلال تحسين تقييم فعالية نظم الرقابة الداخلية، فعبر مشاركة فرق مراجعة متنوعة، يمكن فحص إجراءات الرقابة من زوايا متعددة، مما يعزز القدرة على تحديد نقاط الضعف وتعزيز الأنظمة لضمان أداء رقابي أكثر فعالية وموثوقية.

2- الإجراءات المنهجية للدراسة

2-1مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من العاملين بمكاتب المراجعة وديوان المراجع القومي بالسودان. تم اختيار عينة الدراسة مكونة من (156) بطريقة عشوائية من العاملين بمكاتب المراجعة وديوان المراجع القومي بالسودان. والجدول (1) يبين وصف أفراد عينة الدراسة المبحوثة.

جدول (1) خصائص الأفراد المبحوثين عينة الدراسة

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
بكالوريوس	42	26.9
دبلوم عالي	6	3.8
ماجستير	36	23.1
دكتوراه	72	46.2
التخصص العلمي	**العدد**	**النسبة**
محاسبة	107	68.6
إدارة أعمال	13	8.3

اقتصاد	9	5.8
إحصاء	13	8.3
نظم المعلومات المحاسبية	8	5.1
دراسات مالية ومصرفية	6	3.8
المؤهل المهني	**العدد**	**النسبة**
زمالة المحاسبين القانونيين السودانية	40	25.6
زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية	2	1.3
لا توجد	114	73.1
المسمى الوظيفي	**العدد**	**النسبة**
مدير مكتب مراجعة	5	3.2
مراجع معتمد	38	24.4
عضو فريق مراجعة	68	43.6
أخرى	45	28.8
الخبرة العملية	**العدد**	**النسبة**
أقل من 5 سنوات	11	7.1
وأقل من 10 سنوات 5	59	37.8
وأقل من 15 سنوات 10	26	16.7
سنة فأكثر 15	60	38.5

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج من مخرجات برنامج الـ SPSS V25 ، 2024م

يلاحظ من الجدول (1) ما يلي:

أ. المؤهل العلمي: توزعت مؤهلات الأفراد المبحوثين على أربع فئات رئيسية؛ حيث بلغت نسبة الحاصلين على درجة البكالوريوس 26.9% من إجمالي العينة، في حين كانت نسبة الحاصلين على دبلوم عالي 3.8%. أما نسبة الحاصلين على درجة الماجستير فقد بلغت 23.1%، بينما كانت النسبة الأكبر من نصيب الحاصلين على درجة الدكتوراه والتي بلغت 46.2%. يشير هذا التوزيع إلى تنوع وتفاوت مستويات التعليم بين المبحوثين، مع تركيز أكبر على المؤهلات العليا.

ب. التخصص العلمي: تنوعت تخصصات الأفراد المبحوثين بشكل ملحوظ، حيث شكلت نسبة المتخصصين في المحاسبة 68.6% وهي النسبة الأكبر، تلاها تخصص إدارة الأعمال بنسبة 8.3%، والاقتصاد بنسبة 5.8%. بلغت نسبة المتخصصين في الإحصاء 8.3%، بينما كانت نسبة المتخصصين في نظم المعلومات المحاسبية 5.1%، وأخيرًا دراسات مالية ومصرفية بنسبة 3.8%. يعكس هذا التوزيع أن غالبية أفراد عينة الدراسة من ذوي تخصص المحاسبة مع تواجد ملحوظ لتخصصات ذات صلة بالمجال المالي والإداري.

ج. المؤهل المهني: كانت نسبة الحاصلين على زمالة المحاسبين القانونيين السودانية 25.6%، في حين كانت نسبة الحاصلين على زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية 1.3%. كما يلاحظ أن النسبة الأكبر من المبحوثين، والتي بلغت 73.1%، لم تكن لديهم أي مؤهلات مهنية. يشير هذا التوزيع إلى تفاوت في المؤهلات المهنية بين المبحوثين، مع وجود عدد كبير منهم يفتقر للمؤهلات المهنية.

د. المسمى الوظيفي: تنوعت المسميات الوظيفية للأفراد المبحوثين، حيث كانت نسبة مديري مكاتب المراجعة 3.2% فقط، بينما بلغت نسبة المراجعين المعتمدين 24.4%. وكانت النسبة الأكبر هي لعضوية فرق المراجعة والتي بلغت 43.6%، أما المسميات الوظيفية الأخرى فكانت نسبتها 28.8%. يعكس هذا التوزيع تواجد عدد كبير من الأفراد في مواقع تنفيذية وفنية داخل فرق المراجعة.

هـ. الخبرة العملية: كانت نسبة الأفراد الذين يمتلكون خبرة أقل من 5 سنوات 7.1%، في حين كانت نسبة الذين يمتلكون خبرة من 5 وأقل من 10 سنوات 37.8%. أما نسبة الأفراد الذين يمتلكون خبرة من 10 وأقل من 15 سنوات فقد بلغت 16.7%، في حين كانت النسبة الأكبر من نصيب الأفراد الذين يمتلكون خبرة 15 سنة فأكثر والتي بلغت 38.5%. يشير هذا التوزيع إلى وجود مجموعة متنوعة من الخبرات العملية بين المبحوثين، مع تركيز واضح على الأفراد ذوي الخبرة الطويلة.

2-2 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم تفريغ وتحليل بيانات الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي (SPSS v25) وتم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

أ. تم استخدام التوزيعات التكرارية لوصف عينة الدراسة.

ب. اختبار (ألفا كرونباخ) (Cronbach's Alpha) والتجزئة النصفية لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

ج. تحليل الانحدار: تم استخدام تحليل الانحدار لاختبار الدلالة الإحصائية لفروض الدراسة.

3-2 الثبات والصدق الإحصائي لأداة الدراسة

تم استخدام معامل ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية لقياس الثبات والصدق الإحصائي حيث أن القيمة الإحصائية المقبولة له 60% وبالتالي فإن القيمة التي تزيد عنه هي قيمة جيدة جداً، وتلاحظ من الجدول (2) أن معامل الثبات الكلي بلغ (0.94). كذلك قيمة الصدق كانت مرتفعة لكل مجال حيث قيمة الصدق لجميع فقرات الاستبانة (0.97)، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات تطمئن الباحث إلى تطبيقها على عينة الدراسة.

جدول (2): معاملات صدق وثبات الأداة

المتغيرات	عدد الفقرات	الفاكرونباخ	التجزئة النصفية
المراجعة المشتركة	10	0.90	0.94
مخاطر الاكتشاف في المراجعة	10	0.95	0.97
المخاطر الحتمية في المراجعة	10	0.98	0.99
مخاطر الرقابة في المراجعة	10	0.94	0.96
المجموع	**40**	0.94	0.97

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج من مخرجات برنامج الـ SPSS V25 ، 2024م

3- النتائج ومناقشتها:

لاختبار الفرضيات تم استخدام توفيقات لنماذج الانحدار حيث المتغير المستقل المراجعة المشتركة والمتغير التابع: مخاطر المراجعة بأبعادها (مخاطر الاكتشاف، المخاطر الحتمية، مخاطر المراجعة) ولغرض التحقق من وجود أثر لكل متغير مستقل على المتغير التابع، على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دو دلالة إحصائية للمراجعة المشتركة في الحد من مخاطر المراجعة

لإثبات هذه الفرضية تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط والذي يقيس العلاقة بين المتغير التابع ويمثله في الدراسة (مخاطر المراجعة) والمتغير المستقل ويمثله (المراجعة المشتركة) وفيما يلي جدول (3) يوضح نتائج التحليل:

جدول (3) نتائج تحليل أثر المراجعة المشتركة في الحد من مخاطر المراجعة

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية sig
المتغير الثابت	-.322-	-1.637-	.104
المراجعة المشتركة	1.094	23.002	.000
معامل الارتباط = 880.		معامل التحديد = .775	
قيمة الاختبار F = 529.093		القيمة الاحتمالية = .000	

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج من مخرجات برنامج الـ SPSS V25 ، 2024م

يلاحظ من الجدول (3) وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للمراجعة المشتركة بوصفها متغيراً مستقلاً (تفسيرياً) في الحد من مخاطر المراجعة بوصفها متغيراً تابعاً (مستجيباً)، ويدعم هذا التأثير قيمة (F) المحسوبة البالغة (529.093) وهي أكبر من قيمة الجدولية عند مستوى معنوية (0.000) وهذا يعني وجود تأثير لـ (المراجعة المشتركة) في المتغير التابع (فجوة التقرير)، مما يدل أن منحنى الانحدار جيد لوصف العلاقة بين المتغيرين، حيث أشارت التقديرات إلى وجود ارتباط طردي بين المتغيرين بلغ (0.880)، كما بلغت قيمة معامل التحديد (R2) للمراجعة المشتركة (0.775)، وهذا يعني أن ما مقداره 77.5% من التباين الحاصل في الحد من مخاطر المراجعة هو تباين مفسر بفعل المراجعة المشتركة وأن 22.5% هو تباين مفسر من قبل عوامل أخرى لم تدخل نموذج الانحدار. بناءً على تقديرات النموذج السابقة يمكن قبول فرضية الدراسة التي نصت على(توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة المشتركة والحدة من مخاطر المراجعة). والشكل (1) يبين العلاقة بين المراجعة المشتركة ومخاطر المراجعة.

شكل (1): العلاقة بين المراجعة المشتركة ومخاطر المراجعة

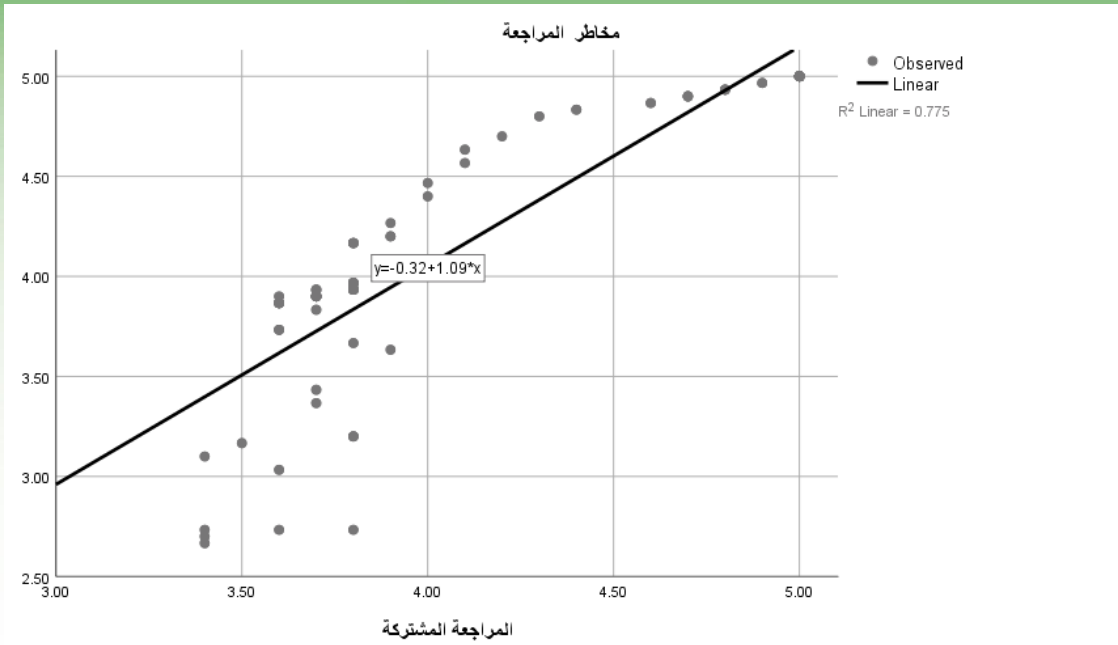

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج من مخرجات برنامج الـ SPSS V25 ، 2024م

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دو دلالة إحصائية للمراجعة المشتركة في الحد من مخاطر الاكتشاف في المراجعة

ولإثبات هذه الفرضية تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط والذي يقيس العلاقة بين المتغير التابع ويمثله في الدراسة (مخاطر الاكتشاف) والمتغير المستقل ويمثله (المراجعة المشتركة) وفيما يلي جدول (4) يوضح نتائج التحليل:

جدول(4) نتائج تحليل أثر المراجعة المشتركة في الحد من مخاطر الاكتشاف

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية sig
المتغير الثابت	-.367-	-1.727-	.086
المراجعة المشتركة	1.106	21.537	.000
معامل الارتباط = 866.		معامل التحديد = .751	
قيمة الاختبار F = 463.840		القيمة الاحتمالية = .000	

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج من مخرجات برنامج الـ SPSS V25 ، 2024م

يلاحظ من الجدول (4) وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للمراجعة المشتركة بوصفها متغيراً مستقلاً (تفسيرياً) في الحد من مخاطر الاكتشاف بوصفها متغيراً تابعاً (مستجيباً)، ويدعم هذا التأثير قيمة (F) المحسوبة البالغة (463.840) وهي أكبر من قيمة الجدولية عند مستوى معنوية (0.000) وهذا يعني وجود تأثير لـ (المراجعة المشتركة) في المتغير التابع (مخاطر الاكتشاف)، مما يدل أن منحنى الانحدار جيد لوصف العلاقة بين المتغيرين، حيث أشارت التقديرات إلى وجود ارتباط طردي بين المتغيرين بلغ (0.866)، كما بلغت قيمة معامل التحديد (R2) للمراجعة المشتركة (0.751)، وهذا يعني أن ما مقداره 75.1% من التباين الحاصل في الحد من مخاطر الاكتشاف هو تباين مفسر بفعل المراجعة المشتركة وأن 24.9% هو تباين مفسر من قبل عوامل أخرى لم تدخل نموذج الانحدار. بناءً على تقديرات النموذج السابقة يمكن قبول فرضية الدراسة التي نصت على(توجد علاقة ذات دلالة

إحصائية بين المراجعة المشتركة والحد من مخاطر الاكتشاف). والشكل (2) يبين العلاقة بين المراجعة المشتركة ومخاطر الاكتشاف.

شكل (2): العلاقة بين المراجعة المشتركة والحد من مخاطر الاكتشاف

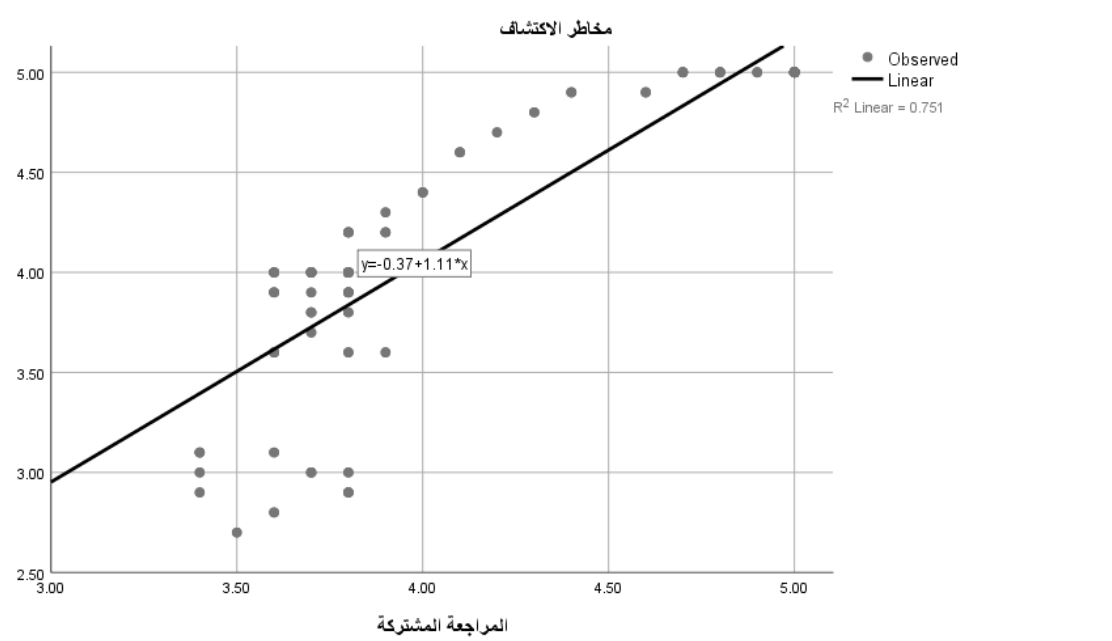

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج من مخرجات برنامج الـ SPSS V25 ، 2024م

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دو دلالة إحصائية للمراجعة المشتركة في الحد من المخاطر الحتمية المراجعة

لإثبات هذه الفرضية تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط والذي يقيس العلاقة بين المتغير التابع ويمثله في الدراسة (المخاطر الحتمية) والمتغير المستقل ويمثله (المراجعة المشتركة) وفيما يلي جدول (5) يوضح نتائج التحليل:

جدول (5) نتائج تحليل أثر المراجعة المشتركة في الحد من المخاطر الحتمية

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية sig
المتغير الثابت	-.296-	-1.072-	.285
المراجعة المشتركة	1.101	16.494	.000
معامل الارتباط = 799.		معامل التحديد = .639	
قيمة الاختبار F = 272.066		القيمة الاحتمالية = .000	

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج من مخرجات برنامج الـ SPSS V25، 2024م

يلاحظ من الجدول (5) وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للمراجعة المشتركة بوصفها متغيراً مستقلاً (تفسيرياً) في الحد من المخاطر الحتمية بوصفها متغيراً تابعاً (مستجيباً)، ويدعم هذا التأثير قيمة (F) المحسوبة البالغة (272.066) وهي أكبر من قيمة الجدولية عند مستوى معنوية (0.000) وهذا يعني وجود تأثير لـ (المراجعة المشتركة) في المتغير التابع (المخاطر الحتمية)، مما يدل أن منحنى الانحدار جيد لوصف العلاقة بين المتغيرين، حيث أشارت التقديرات إلى وجود ارتباط طردي بين المتغيرين بلغ (0.799)، كما بلغت قيمة معامل التحديد (R2) للمراجعة المشتركة (0.639)، وهذا يعني أن ما مقداره 63.9% من التباين الحاصل في الحد

من المخاطر الحتمية هو تباين مفسر بفعل المراجعة المشتركة وأن 36.1% هو تباين مفسر من قبل عوامل أخرى لم تدخل نموذج الانحدار. بناءً على تقديرات النموذج السابقة يمكن قبول فرضية الدراسة التي نصت على(توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة المشتركة والحدة من المخاطر الحتمية). والشكل (3) يبين العلاقة بين المراجعة المشتركة والمخاطر الحتمية.

شكل (3): العلاقة بين المراجعة المشتركة والمخاطر الحتمية

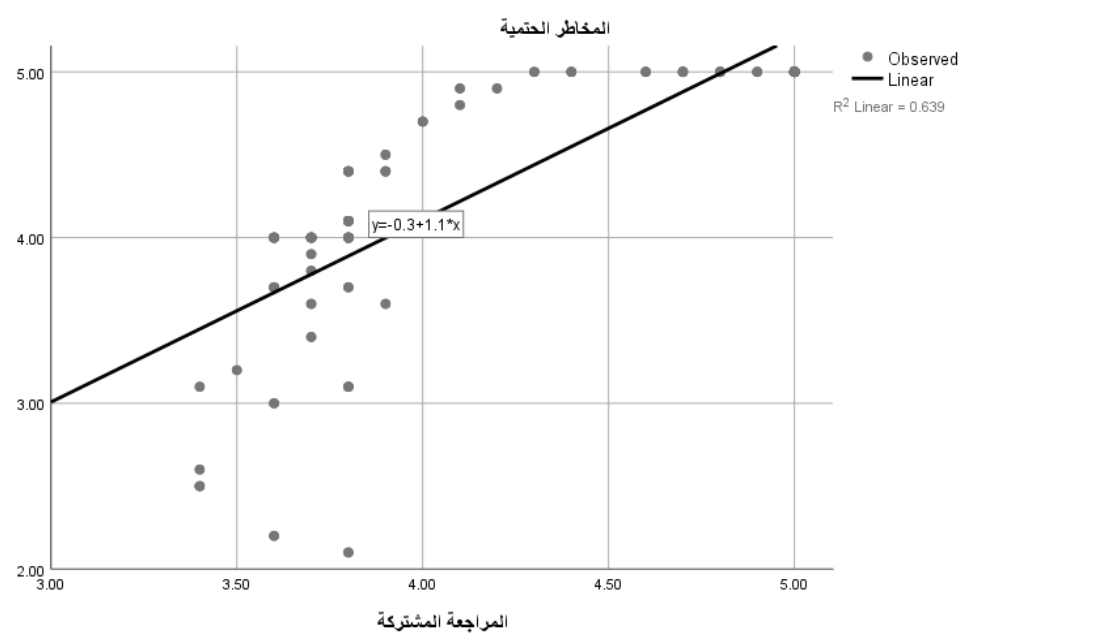

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج من مخرجات برنامج الـ SPSS V25، 2024م

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دو دلالة إحصائية للمراجعة المشتركة في الحد من مخاطر الرقابة في المراجعة

لإثبات هذه الفرضية تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط والذي يقيس العلاقة بين المتغير التابع ويمثله في الدراسة (مخاطر الرقابة) والمتغير المستقل ويمثله (المراجعة المشتركة) وفيما يلي جدول (6) يوضح نتائج التحليل:

جدول (6) نتائج تحليل أثر المراجعة المشتركة في الحد من مخاطر الرقابة في المراجعة

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية sig
المتغير الثابت	-.303-	-2.004-	.047
المراجعة المشتركة	1.075	29.384	.000
معامل الارتباط = 921.		معامل التحديد = 849.	
قيمة الاختبار F = 863.447		القيمة الاحتمالية = 000.	

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج من مخرجات برنامج الـ SPSS V25، 2024م

يلاحظ من الجدول (6) وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للمراجعة المشتركة بوصفها متغيراً مستقلاً (تفسيرياً) في الحد من مخاطر الرقابة بوصفها متغيراً تابعاً (مستجيباً)، ويدعم هذا التأثير قيمة (F) المحسوبة البالغة (863.447) وهي أكبر من قيمة الجدولية عند مستوى معنوية (0.000) وهذا يعني وجود تأثير لـ(المراجعة المشتركة) في المتغير التابع (مخاطر الرقابة)، مما يدل أن منحنى الانحدار جيد لوصف العلاقة بين المتغيرين، حيث أشارت التقديرات إلى وجود ارتباط طردي بين المتغيرين بلغ (0.921)، كما بلغت قيمة معامل التحديد (R2) للمراجعة المشتركة (0.849)، وهذا يعني أن ما مقداره 84.9% من التباين الحاصل في الحد من مخاطر الرقابة هو تباين مفسر بفعل المراجعة المشتركة وأن 15.1% هو تباين مفسر من قبل عوامل أخرى لم تدخل نموذج الانحدار. بناءً على تقديرات النموذج السابقة يمكن قبول فرضية الدراسة التي نصت على(توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة المشتركة والحدة من مخاطر الرقابة). والشكل (4) يبين العلاقة بين المراجعة المشتركة و مخاطر الرقابة.

شكل (4): العلاقة بين المراجعة المشتركة و مخاطر الرقابة

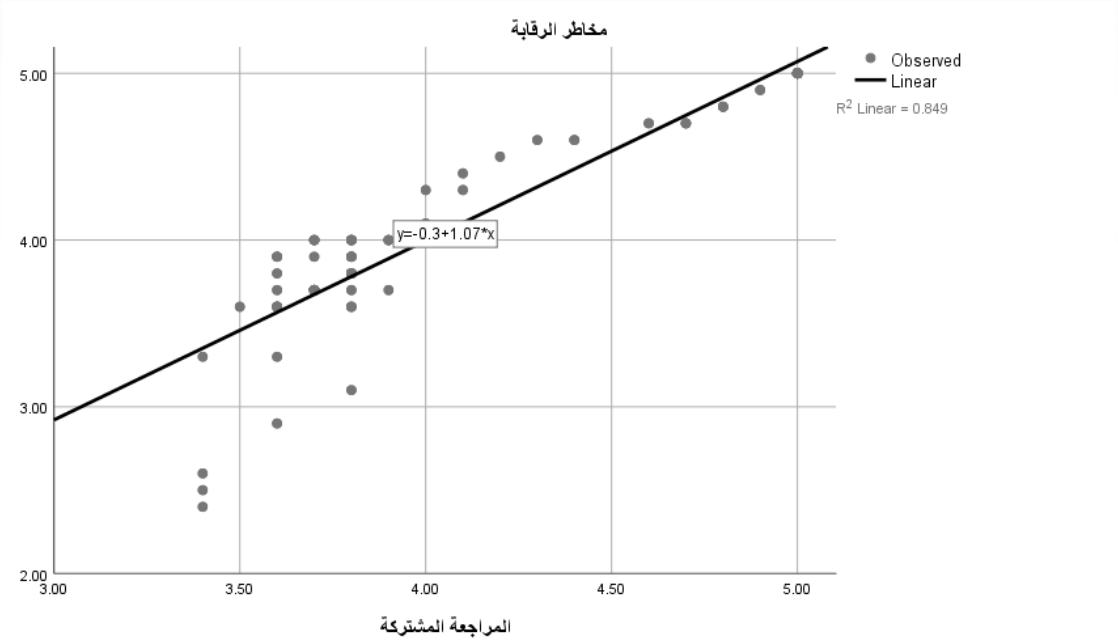

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج من مخرجات برنامج الـ SPSS V25، 2024م

4- النتائج والتوصيات والمقترحات

4-1.النتائج

يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بما يأتي:

أ. أكدت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمراجعة المشتركة في الحد من مخاطر المراجعة.

ب. بينت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمراجعة المشتركة في الحد من مخاطر الاكتشاف في المراجعة.

ج. أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمراجعة المشتركة في الحد من المخاطر الحتمية في المراجعة.

د. أوضحت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمراجعة المشتركة في الحد من مخاطر الرقابة في المراجعة.

2-4 .التوصيات:

بناء على النتائج الدراسة يوصي الباحثين بالآتي:

أ. العمل على تطبيق المراجعة المشتركة لتقليل مخاطر المراجعة وزيادة الثقة في النتائج المالية.

ب. تبني المراجعة المشتركة كاستراتيجية لتحسين فرص اكتشاف الأخطاء والتلاعب المالي، وذلك عبر تطوير إجراءات تدقيق تفصيلية واستخدام تقنيات متقدمة لتعزيز دقة التقارير المالية.

ج. تطبيق المراجعة المشتركة لتحسين الفهم الشامل للنظام المالي والتعرف على المخاطر المحتملة مبكرًا، مع تشجيع التعاون وتبادل المعرفة بين المراجعين.

د. استخدام المراجعة المشتركة لتقييم أنظمة الرقابة الداخلية بشكل مستمر وتعزيز الامتثال للسياسات والإجراءات التنظيمية.

3-4. المقترحات:

يقترح الباحثين الآتي:

أ. **إنشاء منصة تكامل للمراجعين:** تطوير منصة رقمية للتكامل بين المراجعين الداخليين والخارجيين تسهل تبادل المعلومات والتنسيق، مما يعزز جودة عمليات المراجعة ويقلل من مخاطر الاكتشاف.

ب. **تدريب مشترك للمراجعين:** تنظيم برامج تدريب مشتركة للمراجعين الداخليين والخارجيين بهدف تعزيز قدراتهم في استخدام تقنيات التدقيق المتقدمة وأساليب المراجعة المشتركة لتحسين دقة التقارير المالية.

ج. **نظام تقييم مستمر لأنظمة الرقابة الداخلية:** تصميم وتنفيذ نظام تقييم مستمر يتيح للمراجعين رصد وتقييم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية بشكل دوري، مما يساهم في التعرف المبكر على المخاطر المحتملة ويعزز الامتثال التنظيمي.

قائمة المراجع

1. السيد، محمد, زلط، علاء., و ناجي، أيمان. (2023). الأثر التفاعلي بين المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي لمراجع الحسابات على فترة تأخير التقارير المالية: دراسة تطبيقية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، 15(3)، 1-47.

2. العراقي، السيد السعيد. (2023). أثر تطبيق المراجعة المشتركة على جودة الأرباح بالتطبيق على الشركات المساهمة المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية. المجلة العلمية التجارة والتمويل، 1، 106-161.

3. إسماعيل، سلوى حسين. (2021). المراجعة المشتركة كأداة لتحسين جودة التقارير المالية دراسة ميدانية: بيئة الممارسة المهنية في جمهورية مصر العربية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 5(19)، 101-116.

4. بابكر، بشير بكري. (2023). دور المراجعة المشتركة في الحد من فجوة التوقعات للمراجعة: دراسة ميدانية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 7(3)، 81-98.
5. جعفر، دينا فارس. (2024). أثر تبني عميل المراجعة لتكنولوجيا التوأمة الرقمية على تقدير مخاطر المراجعة: دراسة تحليلية. المجلة العلمية للبحوث التجارية، 54(3)، 225-274.
6. وهدان، محمد.، زلط، علاء.، و عبدالعزيز، نهى. (2022). أثر تطبيق المراجعة المشتركة كآلية للرقابة على جودة المراجعة على تحسين التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية. مجلة البحوث المحاسبية، 9(2)، 374-421.
7. كويسي، مصطفى.، و صديقي، فؤاد. (2023). التخصص المهني للمدقق الخارجي وأثره في الحد من مخاطر التدقيق. مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، 9(1)، 331-341.
8. محسن، معتز.، منصور، أشرف.، عبدالعال، ياسمين. (2022). أثر المراجعة المشتركة على استدامة منظمات الأعمال في ظل بيئة البيانات الضخمة: دراسة ميدانية في بيئة الأعمال المصرية. مجلة البحوث المالية والتجارية، 23(4)، 192-242.
9. نخال، أيمن محمد صبري. (2020). أثر البيانات الضخمة على مخاطر المراجعة. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، 4(2)، 233-277.
10. سالم، دنيا محمد قاسم.، ومنصور، أشرف محمد إبراهيم. (2023). تأثير جرائم الأمن السيبراني على مخاطر المراجعة وإنعكاسه على أتعاب المراجعة: دراسة تطبيقية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، 14(3)، 974-1009.
11. عبدالحليم، أحمد حامد، وسرور، عبير عبدالكريم. (2023). أثر المراجعة المشتركة على قرارات المستثمرين: دراسة ميدانية مقارنة بين البيئة المصرية والسعودية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، 4(2)، 59-153.
12. عمر، عمر النور كريم الدين. (2023). أثر تطبيق مراجعة النظير على تقليل مخاطر المراجعة: دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة الخارجية بالسودان. المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2(2)، 30-44.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية OPEN ACCESS
(2024) 31 العدد / 7 المجلد VOL 7 / ISSUE 31 (2024)
ISSN: 2569-7366

Received التسلم	Revised التعديل	Accepted القبول	ORCID حساب
2024-10-12	2024-10-24	2024-11-10	

DOI :

أثر جودة المعلومات المحاسبية في الحد من مخاطر تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية (دراسة ميدانية على بنك الخرطوم – السودان)

The Impact of Accounting Information Quality on Reducing Risks in Mobile Banking Applications (A Field Study on the Bank of Khartoum – Sudan)

د. مهاد الشفيع عبدالقادر محمد
الوكالة الإسلامية للإغاثة (إسراء)، السودان
mehadshffia2022@gmail.com
حساب

Abstract

This study aimed to explore the impact of accounting information quality on reducing the risks associated with mobile banking applications by analyzing the reliability, relevance, and comparability of accounting information. The study adopted a descriptive-analytical methodology, and the sample was selected using a comprehensive enumeration method from a population of 80 employees working in the Internal Audit, Risk, and IT departments at the Bank of Khartoum, Sudan. A questionnaire was used as the data collection tool. The results showed that all dimensions of accounting information quality received a "high" rating, reflecting their importance in enhancing financial performance and reducing risks. The findings also indicated that the relevance, reliability, and comparability of accounting information had a statistically significant impact on reducing the risks of mobile banking applications. Based on these findings, the study recommended increasing the focus on accounting information quality by developing effective strategies, organizing awareness campaigns to enhance security and customer trust, and improving accounting information systems to ensure a high level of reliability and relevance.

Keywords: Accounting Information Quality, Banking Risks, Mobile Banking, Bank of Khartoum.

ملخص

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر جودة المعلومات المحاسبية في الحد من مخاطر تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية، من خلال تحليل موثوقية وملاءمة وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم اختيار العينة باستخدام أسلوب الحصر الشامل من مجتمع الدراسة الذي بلغ حجمه 80 موظفًا يعملون في إدارات المراجعة الداخلية، المخاطر، وتقنية المعلومات ببنك الخرطوم، السودان. واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات. أظهرت النتائج أن جميع أبعاد جودة المعلومات المحاسبية حصلت على تقييم "مرتفع"، مما عكس أهميتها في تعزيز الأداء المالي وتقليل المخاطر. كما أوضحت النتائج أن ملاءمة المعلومات المحاسبية وموثوقيتها وقابليتها للمقارنة أثرت بشكل دال إحصائيًا في تقليل مخاطر تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية. بناءً على ذلك، أوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بجودة المعلومات المحاسبية من خلال تطوير استراتيجيات فعّالة، وتنظيم حملات توعية لتعزيز الأمان وثقة العملاء، وتحسين نظم المعلومات المحاسبية لضمان تحقيق مستوى عالٍ من الموثوقية والملاءمة.

الكلمات المفتاحية: جودة معلومات محاسبية، مخاطر خدمات مصرفية، هواتف ذكية، بنك الخرطوم.

مقدمة:

تعتبر جودة المعلومات المحاسبية ركيزة الأساسية تجعل المعلومات المالية ذات فائدة وموثوقية للمستخدمين، سواء في اتخاذ القرارات المالية أو الإدارية، حيث تتطلب هذه الجودة أن تكون المعلومات دقيقة، وشفافة، ومفهومة، ومتاحة في الوقت المناسب، إضافة إلى قابليتها للمقارنة مع معلومات سابقة وأخرى مشابهة، كما يجب أن تكون المعلومات قابلة للتحقق وتقديم صورة صادقة عن الأداء الاقتصادي والمالي للوحدة المعنية، وإن هذه الخصائص تساهم في تعزيز الثقة بين الأطراف المعنية مثل المستثمرين والمقرضين والمساهمين، ما يدعم اتخاذ قرارات استراتيجية ويقلل من حالات عدم اليقين المالي.

في ظل التطورات التقنية الحديثة، ظهرت التطبيقات المصرفية للهواتف الذكية كأداة حيوية تسهل العمليات المصرفية اليومية، وتتيح للعملاء إجراء مجموعة متنوعة من العمليات، بما في ذلك التحويلات المالية، دفع الفواتير، وإدارة الحسابات بطريقة آمنة وسريعة، مما يوفر الوقت والجهد ويقلل الحاجة إلى زيارة الفروع التقليدية. فبفضل تقنيات التشفير المتطورة، تقدم التطبيقات المصرفية مستوى عالٍ من الأمان والسرية، مما يعزز من كفاءة العمليات البنكية ويسهم في تحسين تجربة العملاء.

تسهم جودة المعلومات المحاسبية بشكل واضح في الحد من المخاطر المرتبطة باستخدام التطبيقات المصرفية للهواتف الذكية، فعندما تكون المعلومات المالية دقيقة وموثوقة، تزداد قدرة المستخدمين على اتخاذ قرارات مالية رشيدة، مما يقلل من احتمالات الأخطاء أو الاحتيال. كما تساهم المعلومات المحاسبية الدقيقة والمحدثة في تعزيز الثقة في هذه التطبيقات، مما يقلل من المخاطر المرتبطة باستخدامها من قبل العملاء والمصارف على حد سواء، ويعزز الأمان المالي والاستقرار المؤسسي.

مشكلة الدراسة:

إن التزايد الملحوظ لاستخدام التطبيقات المصرفية عبر الهواتف الذكية، وما يترتب على ذلك من مخاطر تتعلق بالأمان والدقة في معالجة البيانات المالية، مما يفرض الحاجة إلى دراسة دور جودة المعلومات المحاسبية في تقليل هذه المخاطر. فقد أشارت دراسة رشيدات والحموري (2020) إلى وجود عوائق ومخاطر يواجهها عملاء المصارف التجارية أثناء استخدام الخدمات المصرفية عبر الهواتف المحمولة، مما يعزز أهمية التركيز على جودة المعلومات المحاسبية لضمان اتخاذ قرارات مالية سليمة. كما أوضحت دراسة رشيد ورضا (2022) أن المخاطر المتصورة تؤثر بشكل كبير على اعتماد العملاء للخدمات المصرفية عبر الهواتف، وهو ما يبرز دور جودة المعلومات المحاسبية في تعزيز الثقة وتخفيف تلك المخاطر. إضافة إلى ذلك، أكدت دراسة محمد وأحمد (2020) على أن جودة المعلومات المحاسبية تساعد في تحسين الأداء المالي وضمان الخصوصية وسرية البيانات، مما يدعم فرضية أن المعلومات المحاسبية الدقيقة والموثوقة تسهم في تقليل مخاطر الاحتيال والقرارات المالية الخاطئة. بناءً على ما سبق يمكن طرح مشكلة من خلال السؤال الرئيسي التالي:

إلى أي مدى تؤثر مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في الحد من مخاطر تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية في بنك الخرطوم - السودان؟

تتفرع عنه التساؤلات الفرعية التالية:

1. هل تؤثر موثوقية المعلومات المحاسبية في الحد من مخاطر تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية؟
2. هل تؤثر ملائمة المعلومات المحاسبية في الحد من مخاطر تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية؟
3. هل تؤثر قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة في الحد من مخاطر تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية؟

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال:

1. **الأهمية العلمية:** تبرز الأهمية العلمية للدراسة من خلال تسليط الضوء على العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية وتقليل المخاطر المرتبطة باستخدام التطبيقات المصرفية للهواتف الذكية. كما تسهم في إثراء الأدبيات المتعلقة بجودة المعلومات المحاسبية وتطبيقاتها في المجال التكنولوجي الحديث، مما يفتح المجال أمام الباحثين لاستكشاف المزيد من الأبعاد المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات في المجال المصرفي، ودورها في تحسين أداء المؤسسات المالية وتقليل المخاطر.
2. **الأهمية العملية:** تساعد في تقديم توصيات تسهم في تقليل المخاطر المرتبطة باستخدام هذه التطبيقات، مما يدعم اتخاذ قرارات مالية أكثر رشداً ويعزز الثقة لدى العملاء في التعاملات المصرفية الرقمية، مما قد يؤدي إلى تحسين الأداء المؤسسي وزيادة الفعالية التشغيلية في المصارف.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة للكشف عن أثر جودة المعلومات المحاسبية في الحد من مخاطر تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية. من خلال الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على أثر موثوقية المعلومات المحاسبية في الحد من مخاطر تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية.
2. بيان أثر ملائمة المعلومات المحاسبية في الحد من مخاطر تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية.
3. التعرف على أثر قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة في الحد من مخاطر تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة المعلومات المحاسبية في الحد من مخاطر تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية.

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لموثوقية المعلومات المحاسبية في الحد من مخاطر تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية.
2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لملائمة المعلومات المحاسبية في الحد من مخاطر تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية.

3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة في الحد من مخاطر تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية.

منهج الدراسة:

تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما استعانت الدراسة بالمنهج التاريخي.

مصادروأدوات جمع بيانات الدراسة:

تعتمد الدراسة على المصادر الأولية: تستخدم الإستبانة كأداة لجمع البيانات، وفضلاً عن الاعتماد على مصادر ثانوية وهي: الكتب، البحوث العلمية، الدراسات، المجلات، الندوات والمؤتمرات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على الحدود التالية:

1. الحدود المكانية: بنك الخرطوم - السودان.
2. الحدود الزمانية: 2024م.
3. الحدود البَشَرِيَّة: العاملين بإدارات (المراجعة الداخلية، المخاطر، تقنية المعلومات) ببنك الخرطوم.

الدراسات السابقة:

1. **دراسة رشيدات والحموري (2020):** هدفت هذه الدراسة إلى تقصي أثر العوائق والمخاطر التي تواجه عملاء المصارف التجارية في عملية استخدام الخدمات المصرفية عبر الهواتف المحمولة. وقد تم تطبيق هذه الدراسة على جميع عملاء البنوك التجارية في محافظة إربد، ولتحقيق ذلك تم استخدام المنهج الكمي فتم تصميم استبانة، وتوزيعها على عينة شملت (383) عميلا من عملاء البنوك التجارية في محافظة إربد، وتم حساب عدد العملاء من خلال معادلة حساب العينة التي تعتمد على العدد الكلي لمجتمع الدراسة ودرجة الثقة وفترة الثقة وعلى اعتبار أن مجتمع الدراسة يتكون من 100 ألف عميل. ومن أهم نتائج الدراسة أنه وجود عوائق ومخاطر تواجه عملاء المصارف التجارية في عملية استخدام الخدمات المصرفية عبر الهواتف المحمولة.
2. **دراسة محمد وأحمد (2020):** هدفت الدراسة إلي تحديد الإجراءات التي يمكن استخدامها للمحافظة على سرية وخصوصية المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية، معرفة أهمية المعلومات المحاسبية بالنسبة للمستخدمين وكيفية الاعتماد عليها لتحسين الأداء المالي في المصارف التجارية، معرفة دور نظم المعلومات المحاسبية في التحليل المالي في المصارف التجارية، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، استخدمت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، تم تطبيقها على عينة مكونة من (50) مفردة من العاملين بمصرف نورث بنك بمحافظة السليمانية، خلصت الدراسة إلي تتسم

المعلومات المحاسبية بالمصرف بالجودة، وأن إدارة المصرف تمتلك مهارات وفهم واضح لما يجري من عمليات في المصرف لأجل إجراء التحسين المستمر.

3. **دراسة أبوعجوة (2020):** هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق الموبايل البنكي على ادارة علاقات عملاء بنك فلسطين بقطاع غزة من وجهة نظر العاملين فيه. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في بنك فلسطين بقطاع غزة، وقام الباحث بتوزيع (400) استبيان بطريقة العينة العشوائية، وتم استرداد (280) استبانة صالحة بنسبة استرداد (70%). أظهرت نتائج البحث وجود علاقة طردية بين الموبايل البنكي وإدارة علاقات العملاء في بنك فلسطين بقطاع غزة من وجهة نظر العاملين. ووجود أثر ذو دلالة إحصائية بين الموبايل البنكي (الفائدة المدركة، الثقة، الخصوصية، سهولة الاستخدام، الأمن، التوافق، التعقيد) وادارة علاقات العملاء (قيمة العميل، وتفاعل العميل، ورضا العميل) كانت ذات تأثير كبير.
4. **دراسة حامد وآخرون (2021):** هدفت الدراسة إلي التعرف على المقومات الأساسية لجودة المعلومات المحاسبية ومدى توافر هذه المعلومات في البيئة العملية، وكذلك أثرها في تحسين الأداء المالي. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات من عينة مكونة من (10) بنوك مدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بالسودان، وقدم توزيع (118) استبانة، خلصت الدراسة إلي وجود اهتمام كبير بخصائص جودة المعلومات المحاسبية بالمصارف قيد الدراسة، وأن خصائص جودة المعلومات ساعدت في الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة.
5. **دراسة Alqtish & Others (2021):** هدفت الدراسة إلى استكشاف دور المخاطر المرتبطة بتوظيف الحوسبة السحابية (البشرية والتشريعية والمادية والأمن السيبراني) على جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر مقدمي الخدمات والمستفيدين منها. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كاداة لجمع المعلومات، وقد طبقت الدراسة على عينة عشوائية بسيطة مكونة من (67) شركة أردنية تستخدم الحوسبة السحابية، وشاركت فيها جميع شركات تقديم الخدمات السحابية الخمسة في الأردن. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها أنه من وجهة نظر مقدمي الخدمات والمستفيدين، كان هناك دور كبير للأمن البشري والتشريعي والمادي والأمن السيبراني على جودة المعلومات المحاسبية. كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المستفيدين ومقدمي الخدمات فيما يتعلق بدور المخاطر المرتبطة بالحوسبة السحابية (البشرية والتشريعية والأمن السيبراني) على جودة المعلومات المحاسبية. ومع ذلك، كان هناك فرق كبير بين المستفيدين ومقدمي الخدمات فيما يتعلق بدور المخاطر المادية على جودة المعلومات المحاسبية.
6. **دراسة Bochaberi and Job (2021):** سعت الدراسة إلى التعرف على دور الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول في أداء البنوك التجارية. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، واستخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، طبقت على عينة مكونة من (120) مفردة من العاملين بالبنوك التجارية الكينية وجدت الدراسة أن الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول تؤثر على الأداء المالي للبنوك التجارية الأربعة في كينيا. وأن الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول موثوقة للعملاء، وتمكن البنك من الوصول إلى معظم الأشخاص غير المتعاملين مع البنوك، وهي آمنة وبأسعار معقولة، وهي فعالة وتزيد من عدد المعاملات في البنوك التجارية.

7. دراسة Jalloul, & Others (2022): هدفت الدراسة إلى دراسة تأثير نظم المعلومات المحاسبية على أداء البنوك اللبنانية، وتم استخدام ميزات البرامج المحاسبية مثل الكفاءة، الدقة، الموثوقية، جودة البيانات، وسهولة الاستخدام في هذه الدراسة كمتغيرات متنبئة لأداء البنوك. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، تم جمع بيانات الدراسة من خلال استبيان شمل 100 استجابة من موظفي 35 بنكًا تجاريًا لبنانيًا، وقد تبين أن الكفاءة، الموثوقية، وسهولة الاستخدام ترتبط إيجابيًا بأداء البنوك، بينما جودة البيانات والدقة ارتبطتا سلبًا بأداء البنوك.
8. **دراسة Vincent and Ambrose (2022):** هدفت الدراسة إلي التعرف على خدمات الادخار المصرفي عبر الهاتف المحمول، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، والخدمات المصرفية الرائدة، وخدمات تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول وتأثيرها على التمويل الخاص بالمشاريع الشبابية المختارة في مدينة نيروبي، كينيا. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كأداة لجمع المعلومات شملت عينة الدراسة 56 مديرًا لأعمال الشباب المختارة في مدينة نيروبي، وكانوا إما مدراء أو مالكي الأعمال. خلصت الدراسة إلى أن هناك حاجة لإزالة أي حواجز وتحديات قائمة قد تعوق سهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول. وأن توسيع النظام المصرفي عبر الهاتف المحمول يتطلب توعية العملاء وتدريبهم على استخدام تطبيقات الهاتف المحمول للحد من التهديدات والمخاطر التي تواجه البنوك المتنقلة.
9. **دراسة رشيد ورضا (2022):** استهدفت هذه الدراسة موضوع تبني الخدمات البنكية عبر الهاتف المحمول في الجزائر في ظل التطور المتزايد لتكنولوجيات الاتصال وزيادة الاقبال عليها من طرف البنوك الجزائرية. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كأداة لجمع المعلومات باستخدام المعاينة العشوائية على عينة من 148 عميل من عملاء البنوك الجزائرية. بينت نتائج الدراسة إن الخدمات المصرفية عبر الهاتف محفوفة بمجموعة من المخاطر مقارنة بما يستخدمونه من وسائل إلكترونية أخرى، وأن المخاطر المتصورة تساهم بشكل كبير في تبني الخدمات البنكية عبر الهاتف المحمول من خلال تأثيرها على كل من سهولة الاستخدام المتصورة والفائدة المتصورة.
10. **دراسة النعساني (2024):** هدفت الدراسة إلي ابراز أثر استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الحد من مخاطر الاعمال المصرفية، ومعرفة واقع تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في البنوك التجارية، وأثر استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي على أداء الاعمال المصرفية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كأداة لجمع المعلومات، على عينة من العاملين في عدة فروع لبنك الراجحي والبنك الأهلي بالسعودية، وقد تم توزيع (40) استبيان وبتحليل إجابات الاستبيانات، خلصت الدراسة إلى أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المصارف التجارية لها دورا مهما على الحد من مخاطر الاعمال المصرفية إلا أن الاستخدام الفعلي أو الاستثمار الأمثل لتطبيقات الذكاء الاصطناعي لا يزال محدوداً بسبب وجود معوقات ومحددات تتعلق بالإمكانات الفنية والمعلوماتية ووجود المتخصصين في هذا الجانب.
11. **دراسة الغضبان (2024):** هدفت الدراسة إلى التحقق من مدى جودة المعلومات المحاسبية المقدمة من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتحقق من دور هذه المعلومات في قرارات منح التمويل المصرفي من وجهة نظر العاملين بالمصارف التجارية، تم استخدام أداة الاستبيان لتجميع البيانات الخاصة بالدراسة، ويتكون مجتمع الدراسة من المديرين ورؤساء الأقسام والعاملين بالمصارف التجارية الليبية الواقعة في مدينة الزاوية، بلغ حجم عينة الدراسة 59موظفا. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت النتائج إلى أنه تتوفر خصائص الجودة المطلوبة في المعلومات المحاسبية المقدمة من

قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما أشارت النتائج إلى أن المعلومات المحاسبية المقدمة من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا في قرارات التمويل المصرفي.

مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة:

1. **وجه الشبه:** تشترك الدراسات الحالية مع الدراسات في التأكيد على أهمية جودة المعلومات المحاسبية وتأثيرها على أداء المصارف، مثل دراسة محمد وأحمد (2020) التي تبرز دور المعلومات في تحسين الأداء المالي، ودراسة حامد وآخرون (2021) التي تركز على توافر هذه المعلومات. كما تستخدم معظم الدراسات المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات.
2. **وجه الاختلاف:** تركز الدراسة الحالية على جودة المعلومات المحاسبية لتقليل مخاطر تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية، بينما تتناول دراسة رشيدات والحموري (2020) العوائق في استخدام هذه الخدمات، ودراسة أبوعجوة (2020) تركز على إدارة علاقات العملاء، ودراسة النعساني (2024) تبحث في تقنيات الذكاء الاصطناعي.

ما يميز الدراسة الحالية هو تركيزها على تأثير جودة المعلومات المحاسبية في تقليل مخاطر تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية، بينما تناولت الدراسات السابقة جوانب متنوعة مثل العوائق واستخدام التقنيات الحديثة، بالإضافة إلى اعتماد الدراسة الحالية على عينة مستهدفة من بنك الخرطوم.

1- الإطار المنهجي:

1-1 جود المعلومات المحاسبية

عرفها مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB, 1990) بأنها تقاس بمدى قدرتها على التأثير في قرارات المستخدمين، حيث ينبغي أن تكون المعلومات ذات صلة وموثوقة وأن توفر تمثيلاً صادقاً للحقائق المالية. ووفقاً لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB, 2018) تعتبر جودة المعلومات المحاسبية عالية عندما تكون قادرة على مساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قرارات اقتصادية مستنيرة. يجب أن تكون المعلومات قابلة للفهم، وملائمة للاستخدام، وموثوقة في التقديم. وأوضح (رملي، 2011) بأنها تعني قدرة هذه المعلومات على تقديم صورة دقيقة ومفصلة عن الوضع المالي للمؤسسة، بحيث تسهم في اتخاذ قرارات استثمارية وإدارية صحيحة. يجب أن تكون المعلومات خالية من التحريفات الجوهرية وتعكس الواقع المالي. ويرى (عنيزة والربيعي، 2020) أنه يجب أن تعكس مدى شموليتها ودقتها وتوقيتها، بحيث تلبي احتياجات مستخدميها من المستثمرين والإداريين وصناع القرار. كما يجب أن تكون المعلومات قابلة للتحقق، ومقارنة مع الفترات المالية الأخرى، وملائمة للسياق الاقتصادي.

ترى الباحثة من خلال التعريفات السابقة أهمية الشفافية، الدقة، والملاءمة في المعلومات المحاسبية لتحسين الفهم واتخاذ القرارات المالية. فبالتالي يمكن للباحثة تعريف جودة المعلومات المحاسبية بأنها قدرتها على تقديم معلومات دقيقة وموثوقة وذات صلة تساعد المستخدمين على اتخاذ قرارات اقتصادية مستنيرة، مع ضرورة أن تكون قابلة للفهم، والتحقق، والمقارنة، وتتمتع بالشفافية والتوقيت المناسب.

ذكر كلاً من (الهنيني والعقيلي، 2018) و(الطويل، 2018) أن أهمية جودة المعلومات المحاسبية تكمن في التالي:

أ. **اتخاذ القرارات الاقتصادية:** تساعد المعلومات المحاسبية عالية الجودة المستثمرين، والمديرين، والجهات الأخرى ذات العلاقة في اتخاذ قرارات مالية واقتصادية مستنيرة، سواء كانت تتعلق بالاستثمار أو التمويل أو الإدارة.

ب. **زيادة الثقة والمصداقية:** جودة المعلومات المحاسبية تعزز ثقة المستخدمين بها، حيث تضمن دقتها وشفافيتها مما يقلل من الشكوك حول الوضع المالي للمؤسسة.

ج. **تحقيق الشفافية والمساءلة:** تساهم المعلومات المحاسبية الجيدة في تعزيز الشفافية في العمليات المالية، مما يسهل عملية الرقابة والمساءلة ويساهم في تحسين الحوكمة.

د. **تقييم الأداء المالي:** تمكّن المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية من تقييم الأداء المالي للمؤسسة بشكل دقيق، مما يساعد على قياس الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد.

هـ. **الامتثال للمعايير المحاسبية:** ضمان جودة المعلومات المحاسبية يساعد المؤسسات في الالتزام بالمعايير المحاسبية المحلية والدولية، مما يعزز من موثوقية تقاريرها المالية ويسهل عمليات التدقيق والمراجعة.

و. **جذب الاستثمار والتمويل:** المؤسسات التي تقدم معلومات محاسبية ذات جودة عالية تكون أكثر جذبًا للمستثمرين والممولين، حيث يطمئنون إلى استقرارها المالي وإمكانية تحقيق عوائد مستقبلية.

وفقاً لـ (Zhai and Wang, 2016) إن جودة المعلومات المحاسبية تتصف بمجموعة من الخصائص من أهمها:

أ. **الموثوقية:** تعني الموثوقية في المعلومات المحاسبية أنها تعكس الواقع المالي للمؤسسة بشكل دقيق وخالٍ من الأخطاء أو التحريفات الجوهرية. ينبغي أن تكون المعلومات قابلة للتحقق من مصادر متعددة وتتمتع بالحيادية، مما يجعل المستخدمين قادرين على الاعتماد عليها عند اتخاذ قرارات مالية هامة. المعلومات الموثوقة تقدم تمثيلاً صادقًا للأحداث الاقتصادية والمالية.

ب. **الملاءمة:** تشير الملاءمة إلى قدرة المعلومات المحاسبية على تقديم البيانات التي تكون مفيدة للمستخدمين في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية. لكي تكون المعلومات ملائمة، يجب أن تكون ذات صلة بالفترة الحالية وتوفر توقعات مستقبلية أو توضح الأثر المحتمل للأحداث المالية. المعلومات الملائمة تساعد المستخدمين على تحديد الفرص والمخاطر بشكل فعّال.

ج. **القابلية للمقارنة:** القابلية للمقارنة تعني أن المعلومات المحاسبية يمكن مقارنتها بسهولة بين فترات زمنية مختلفة أو بين مؤسسات متعددة. تعتمد هذه السمة على تطبيق المعايير المحاسبية بشكل ثابت ومنهجي، مما يسمح للمستخدمين بتحليل الأداء المالي والتغيرات بمرور الوقت، ويسهل من عملية المقارنة مع الشركات الأخرى في نفس القطاع أو الصناعة.

2-1 تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية:

عرفها (مصطفى وعمر، 2016) بأنها برامج مخصصة تتيح للمستخدمين الوصول إلى حساباتهم المصرفية وإجراء المعاملات المالية باستخدام أجهزتهم الذكية، مثل الهواتف أو الأجهزة اللوحية، بشكل آمن وسريع عبر الإنترنت. يرى (Adaramola & Kolapo, 2019) بأنها تطبيقات توفر للعملاء واجهة مباشرة للوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية، بما في ذلك تحويل الأموال، دفع الفواتير، مراقبة الأرصدة، والتقدم بطلب للحصول على قروض أو بطاقات ائتمان، مما يعزز الراحة والمرونة

في إدارة الشؤون المالية. وأشار (متولي، 2023) إلى أنها أداة مصرفية رقمية تمكن العملاء من تنفيذ معاملات بنكية يومية بسهولة وسرعة من أي مكان وفي أي وقت، مما يقلل الحاجة إلى زيارة الفروع المصرفية التقليدية ويحسن من تجربة العملاء.

يرى كلاً من (Bonface & Ambrose, 2015) و(Jun, Palacios, 2016) أن تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية تتمتع بالعديد من المزايا التي تجعلها خيارًا مفضلاً للعملاء والمصارف على حد سواء، تتمثل في:

أ. **الراحة وسهولة الاستخدام:** توفر التطبيقات إمكانية الوصول إلى الحسابات المصرفية في أي وقت ومن أي مكان، مما يوفر للعملاء مرونة كبيرة في إدارة شؤونهم المالية دون الحاجة إلى زيارة الفروع المصرفية.

ب. **التوفير في الوقت والجهد:** يمكن إجراء مجموعة من المعاملات المالية مثل تحويل الأموال، دفع الفواتير، والتحقق من الأرصدة بسرعة وسهولة، مما يوفر الوقت والجهد للعملاء.

ج. **الأمان والحماية:** غالبًا ما تتميز تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية بتقنيات أمان متقدمة مثل التشفير والمصادقة الثنائية، مما يعزز من حماية البيانات المالية للمستخدمين من الاختراق أو الاحتيال.

د. **إشعارات فورية:** تقدم التطبيقات خدمة الإشعارات الفورية التي تتيح للعملاء متابعة أي تغييرات أو تحديثات تحدث في حساباتهم بشكل لحظي، مما يساعدهم على اتخاذ قرارات سريعة أو التصرف في حالات الطوارئ.

هـ. **إمكانية الوصول إلى خدمات متنوعة:** يمكن للمستخدمين الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات مثل طلب القروض، فتح حسابات جديدة، الاستثمار، وإدارة المدخرات بسهولة، مما يجعل التجربة المصرفية أكثر شمولية.

و. **التكلفة المنخفضة:** تقلل من التكاليف التشغيلية للمصارف، حيث يتم تقليل الاعتماد على الفروع التقليدية وخفض الحاجة إلى الموظفين، مما يؤدي إلى تقديم خدمات مصرفية بأسعار أقل أو بدون رسوم إضافية للعملاء.

ز. **التحديثات المستمرة:** توفر تحسينات وتحديثات مستمرة في الخدمات والمزايا، مما يضمن تجربة مستخدم متطورة ويواكب الابتكارات التقنية في القطاع المصرفي.

إن تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية رغم مزاياها العديدة، تنطوي على مجموعة من المخاطر التي ينبغي على المستخدمين والمصارف أخذها في الاعتبار: (Krishna & Aithal, 2016)

أ. **مخاطر الأمان السيبراني:** قد تتعرض التطبيقات للاختراقات الإلكترونية أو الهجمات السيبرانية، مما يؤدي إلى سرقة المعلومات المالية الحساسة مثل بيانات الحسابات والأرقام السرية، خاصة إذا لم تكن التطبيقات محمية بشكل كافٍ.

ب. **احتيال الهوية:** يمكن أن يؤدي استخدام الهواتف غير الآمنة أو تحميل التطبيقات من مصادر غير موثوقة إلى سرقة هوية المستخدمين، مما يسمح للمخترقين بإجراء معاملات غير مصرح بها أو الوصول إلى الحسابات المصرفية.

ج. **فقدان أو سرقة الهاتف:** في حال فقدان الهاتف الذكي أو سرقته، قد يتمكن الشخص الذي حصل عليه من الوصول إلى الحسابات المصرفية إذا لم يكن هناك إجراءات أمان قوية، مثل المصادقة البيومترية أو كلمات المرور القوية.

د. **التطبيقات المزيفة:** قد يقوم بعض المجرمين بتطوير تطبيقات مزيفة تحاكي التطبيقات المصرفية الأصلية لخداع المستخدمين، مما يؤدي إلى سرقة بياناتهم المصرفية وارتكاب الاحتيالات المالية.

هـ. **مشكلات الاتصال أو تعطل التطبيق:** قد تؤدي مشاكل في الاتصال بالإنترنت أو أعطال في التطبيق إلى تعطيل القدرة على إجراء المعاملات المالية في الوقت المناسب، مما قد يترتب عليه خسائر مالية أو تأخير في العمليات المهمة.

و. **عدم التوافق مع الأجهزة القديمة:** بعض الأجهزة القديمة قد لا تدعم التحديثات الأحدث للتطبيقات المصرفية، مما يجعلها أكثر عرضة للمخاطر الأمنية وعدم القدرة على الاستفادة من التحسينات الأمنية المستمرة.

ز. **عدم وعي المستخدمين بالإجراءات الأمنية:** كثير من المستخدمين قد لا يدركون أهمية اتباع إجراءات أمان مثل تحديث التطبيقات بانتظام، استخدام كلمات مرور قوية، أو تجنب الشبكات العامة غير الآمنة، مما يزيد من احتمالية تعرضهم للخطر.

ترى الباحثة أن تجنب مخاطر تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية يتطلب تعزيز الأمان عبر توعية المستخدمين وتطوير حلول تقنية تضمن حماية المعلومات المالية بشكل دائم.

2- الإجراءات المنهجية للدراسة

2-1 مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من العاملين في بنك الخرطوم بالسودان، حيث شمل العاملين في إدارات المراجعة الداخلية، المخاطر، وتقنية المعلومات، البالغ عددهم (80) مفردة. تم اختيار عينة الدراسة عن طريق الحصر الشامل، وتم توزيع 80 استبانة كأداة لجمع البيانات، وتم استرداد 70 استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، مما يمثل العينة الفعلية الخاضعة للدراسة.

2-2 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم تفريغ وتحليل بيانات الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) وتم استخدام الأساليب الاحصائية التالية:

أ. تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة

ب. أدوات التحليل الإحصائي الوصفي الذي تستخدم فيه المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي بما يفيد في وصف عينة الدراسة واتجاهاتها.

ج. اختبار (ألفا كرونباخ) (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

د. معادلة سبيرمان براون للثبات للتجزئة النصفية.

هـ. تحليل الانحدار: تم استخدام تحليل الانحدار لاختبار الدلالة الإحصائية لفروض الدراسة.

2-3 الثبات والصدق الإحصائي لأداة الدراسة

تم استخدام معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات والصدق الإحصائي حيث أن القيمة الإحصائية المقبولة له 60% وبالتالي فإن القيمة التي تزيد عنه هي قيمة جيدة جداً، وأن معامل الثبات الكلي بلغ (0.976). كذلك قيمة الصدق كانت مرتفعة لكل مجال حيث قيمة الصدق لجميع فقرات الاستبانة (0.987)، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات تطمئن الباحثة إلى تطبيقها على عينة الدراسة.

3- النتائج ومناقشتها:

3-1 نتائج تحليل البيانات الشخصية

توزيع أفراد العينة حسب العمر: أنَّ ما نسبته (11.4%) من عينة الدراسة أعمارهم أقل من 30 سنة، و(40.0%) تتراوح أعمارهم من (30) إلى أقل من (40) سنة، و (30.0%) تتراوح أعمارهم من (40) إلى أقل من (50) سنة، و (18.6%) تتراوح أعمارهم من بين (50سنة فأكثر). يتضح من ذلك أن النسبة العظمى من أفراد العينة تتراوح أعمارهم ما بين (30سنة فأكثر) سنة حيث بلغت نسبتهم(88.6)% مما يدل على جودة العينة وقدرة أفرادها على فهم عبارات الاستبانة والإجابة عليها.

توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي: أنَّ ما نسبته (18.6%) من عينة الدراسة يحملون درجة البكالوريوس، وما نسبته (81.4%) يحملون مؤهل فوق الجامعي. ويتضح من كل ذلك أن جميع أفراد العينة ممن يحملون درجات جامعية وفوق الجامعية ما يدل على التأهيل العلمي لأفراد العينة وبالتالي قدرتهم على فهم عبارات الاستبانة بشكل جيد والإجابة عليها بدقة.

توزيع أفراد العينة حسب الخبرة: أنَّ ما نسبته (12.9%) تتراوح سنوات خبرتهم من 5 وأقل من 10 سنوات، وما نسبته (18.6%) تتراوح سنوات خبرتهم من 10 وأقل من 15 سنة، وما نسبته (27.1%) تتراوح سنوات خبرتهم من 15 وأقل من 20 سنة، بينما (41.4%) سنوات خبرتهم 20 سنة فأكثر. ويتضح من ذلك أن جميع أفراد العينة تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (10سنة فأكثر) وهذه النسبة تدل على نضج أفراد العينة مما يمكنهم من الإجابة على أسئلة الاستبانة بشكل موضوعي.

3-2 نتائج الدراسة الأساسية:

يشتمل هذا الجزء على تحليل محاور الدراسة للتمكن من مناقشة فرضياتها من خلال استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لمجالات الدراسة النحو التالي:

المحور الأول: جودة المعلومات المحاسبية

فيما يلي جدول (1) يوضح المتوسط والانحراف المعياري للعبارات والوزن النسبي التي تقيس محور جودة المعلومات المحاسبية وترتيبها وفقا" لإجابات المستقصى منهم. وذلك على النحو التالي:

جدول (1) الإحصاء الوصفي لعبارات أبعاد جودة المعلومات المحاسبية

العبارات	الوسط	الانحراف	الأهمية النسبية	الترتيب	الدرجة
ملائمة المعلومات المحاسبية	3.92	0.77	78.4	3	مرتفع
موثوقية المعلومات المحاسبية	4.04	0.86	80.7	2	مرتفع
قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة	4.10	0.80	81.9	1	مرتفع
الإجمالي	4.02	0.81	80.3		مرتفع

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج التحليل الإحصائي باستخدام الSPSS، 2024م

يلاحظ من الجدول (1) الإحصاء الوصفي لعبارات أبعاد جودة المعلومات المحاسبية أن جميع الأبعاد حصلت على تقييم "مرتفع"، مما يشير إلى أن جودة المعلومات المحاسبية تُعتبر عالية بشكل عام. حققت "قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة" أعلى متوسط بلغ 4.10 وأهمية نسبية 81.9%، مما يشير إلى أهمية هذه الخاصية في تقييم الأداء المالي بشكل متسق وقابل للمقارنة بين الفترات المختلفة أو المؤسسات. في المرتبة الثانية جاءت "موثوقية المعلومات المحاسبية" بمتوسط 4.04 وأهمية نسبية 80.7%، مما

يعكس الثقة العالية في دقة وموضوعية المعلومات. أما "ملائمة المعلومات المحاسبية" فجاءت في المرتبة الثالثة بمتوسط 3.92 وأهمية نسبية 78.4%. بشكل عام، بلغ المتوسط الإجمالي للعبارات 4.02 مع انحراف معياري 0.81 وأهمية نسبية 80.3%، مما يعكس تقييمًا إيجابيًا لجودة المعلومات المحاسبية ويؤكد على أهميتها في دعم اتخاذ القرارات المالية بشكل دقيق وموثوق. تتفق هذه النتيجة مع دراسة كلاً من محمد وأحمد (2020) ودراسة حامد وآخرون (2021)، على أن جودة المعلومات تعزز الأداء المالي وتساهم في اتخاذ قرارات أفضل. كما أظهرت دراسة الغضبان (2024) أن المعلومات المحاسبية تلعب دورًا حاسمًا في قرارات التمويل، مما يتماشى مع التقييمات المرتفعة لجودة المعلومات.

البعد الأول: ملائمة المعلومات المحاسبية

فيما يلي جدول (2) يوضح المتوسط والانحراف المعياري للعبارات والوزن النسبي التي تقيس بعد ملائمة المعلومات المحاسبية وترتيبها وفقا" لإجابات المستقصى منهم. وذلك على النحو التالي:

جدول (2) الإحصاء الوصفي لعبارات بعد ملائمة المعلومات المحاسبية

العبارات	الوسط	الانحراف	الأهمية النسبية	الترتيب	الدرجة
توفر المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب لدعم اتخاذ القرارات	3.86	0.82	77.1	4	مرتفع
ترتبط المعلومات المحاسبية بالأحداث والأنشطة ذات العلاقة بالعمل	3.94	0.72	78.9	2	مرتفع
المعلومات المحاسبية تعكس الاحتياجات الفعلية للمستخدمين	3.97	0.74	79.4	1	مرتفع
المعلومات المحاسبية تساعد في التنبؤ بالنتائج المالية المستقبلية	3.91	0.65	78.3	3	مرتفع
توفر المعلومات المحاسبية توجهات واضحة لفهم الأداء المالي الحالي	3.91	0.90	78.3	3	مرتفع
الإجمالي	3.92	0.77	78.4		مرتفع

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج التحليل الإحصائي باستخدام الSPSS، 2024م

يلاحظ من الجدول (2) الإحصاء الوصفي لملائمة المعلومات المحاسبية أن جميع العبارات المتعلقة بالملائمة حصلت على تقدير "مرتفع"، حيث تراوحت الأهمية النسبية بين 77.1% و79.4%. حققت العبارة "المعلومات المحاسبية تعكس الاحتياجات الفعلية للمستخدمين" أعلى متوسط بلغ 3.97 وأهمية نسبية 79.4%، مما يشير إلى إدراك المستخدمين لأهمية هذه المعلومة في العمل. بينما حصلت العبارة "توفر المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب لدعم اتخاذ القرارات" على أدنى أهمية نسبية 77.1% بمتوسط 3.86، رغم أن تقييمها ما زال ضمن المستوى المرتفع. وبشكل عام، بلغ المتوسط العام للعبارات 3.92 مع انحراف معياري 0.77 وأهمية نسبية 78.4%، مما يدل على أن ملائمة المعلومات المحاسبية تُعتبر ذات أهمية كبيرة في دعم اتخاذ القرارات المالية.

البعد الثاني: موثوقية المعلومات المحاسبية

فيما يلي جدول (3) يوضح المتوسط والانحراف المعياري للعبارات والوزن النسبي التي تقيس بعد موثوقية المعلومات المحاسبية وترتيبه وفقا" لإجابات المستقصى منهم. وذلك على النحو التالي :

جدول (3): الإحصاء الوصفي لعبارات بعد موثوقية المعلومات المحاسبية

العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط	مستوى الاستجابة	الترتيب	الدرجة
المعلومات المحاسبية المعروضة دقيقة وخالية من الأخطاء المادية	4.09	0.81	81.7	2	مرتفع
المعلومات المحاسبية تعتمد على حقائق موثقة وصحيحة	4.04	0.81	80.9	3	مرتفع
يتم تقديم المعلومات المحاسبية بموضوعية دون تحيز	3.99	0.83	79.7	4	مرتفع
تتسم المعلومات المحاسبية بالشفافية الكاملة عند عرض النتائج	3.93	0.94	78.6	5	مرتفع
يمكن الاعتماد على المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات مالية هامة	4.14	0.91	82.9	1	مرتفع
الإجمالي	4.04	0.86	80.7		مرتفع

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج التحليل الإحصائي باستخدام الSPSS، 2024م

يلاحظ من الجدول (3) الإحصاء الوصفي لعبارات موثوقية المعلومات المحاسبية أن جميع العبارات حصلت على مستوى استجابة "مرتفع"، حيث تراوح متوسط التقييم بين 3.93 و4.14، مما يشير إلى أن المبحوثين يعتبرون المعلومات المحاسبية موثوقة بشكل عام. حققت العبارة "يمكن الاعتماد على المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات مالية هامة" أعلى متوسط تقييم بلغ 4.14 وأهمية نسبية 82.9%، مما يعكس ثقة عالية في المعلومات المحاسبية لاتخاذ قرارات مالية. بينما جاءت العبارة "تتسم المعلومات المحاسبية بالشفافية الكاملة عند عرض النتائج" في المرتبة الأخيرة بمتوسط 3.93 وأهمية نسبية 78.6%. وبشكل عام، بلغ المتوسط الإجمالي للعبارات 4.04 مع انحراف معياري 0.86 ومستوى استجابة نسبته 80.7%، مما يشير إلى أن المعلومات المحاسبية موثوقة بدرجة كبيرة لدى المستخدمين وتساعد في اتخاذ قرارات دقيقة.

البعد الثالث: قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة

فيما يلي جدول (4) يوضح المتوسط والانحراف المعياري للعبارات والوزن النسبي التي تقيس بعد قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة وترتيبها وفقا" لإجابات المستقصى منهم. وذلك على النحو التالي :

جدول (4) الإحصاء الوصفي لعبارات بعد قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة

العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط	الأهمية النسبية	الترتيب	الدرجة
المعلومات المحاسبية المقدمة تسمح بمقارنة الأداء المالي عبر فترات زمنية مختلفة	4.04	0.79	80.9	3	مرتفع
يمكن مقارنة المعلومات المحاسبية مع مؤسسات أخرى في نفس القطاع	4.24	0.60	84.9	1	مرتفع جداً
يتم عرض البيانات المحاسبية بطريقة متسقة من فترة لأخرى	4.04	0.81	80.9	3	مرتفع

تساهم المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء بالنسبة للمعايير القياسية في القطاع	4.14	0.89	82.9	2	مرتفع
يمكن استخدام المعلومات المحاسبية لمقارنة الأداء بين الفروع المختلفة للمصرف	4.01	0.91	80.3	4	مرتفع
الإجمالي	4.10	0.80	81.9		مرتفع

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج التحليل الإحصائي باستخدام الSPSS، 2024م

يلاحظ من الجدول (4) الإحصاء الوصفي لعبارات بعد قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة أن جميع العبارات حصلت على مستوى تقييم "مرتفع" إلى "مرتفع جداً"، حيث تراوحت الأهمية النسبية بين 80.3% و84.9%. حققت العبارة "يمكن مقارنة المعلومات المحاسبية مع مؤسسات أخرى في نفس القطاع" أعلى متوسط بلغ 4.24 وأهمية نسبية 84.9%، مما يدل على أهمية هذه الخاصية في تمكين المقارنات بين المؤسسات. أما العبارة "يمكن استخدام المعلومات المحاسبية لمقارنة الأداء بين الفروع المختلفة للمصرف" فجاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط 4.01 وأهمية نسبية 80.3%. بشكل عام، بلغ المتوسط الإجمالي للعبارات 4.10 مع انحراف معياري 0.80 وأهمية نسبية 81.9%، مما يشير إلى أن قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية تُعتبر عنصرًا أساسيًا في تقييم الأداء المالي ودعمه باتخاذ القرارات السليمة.

المحور الثاني: الحد من مخاطر تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية

فيما يلي جدول (5) يوضح المتوسط والانحراف المعياري للعبارات والوزن النسبي التي تقيس محور الحد من مخاطر تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية وترتيبه وفقا" لإجابات المستقصى منهم. وذلك على النحو التالي :

جدول (5) الإحصاء الوصفي لعبارات محور الحد من مخاطر تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية

العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط	الأهمية النسبية	الترتيب	الدرجة
تطبيق المصرف يتطلب تفعيل المصادقة الثنائية لتسجيل الدخول	4.09	0.79	81.7	3	مرتفع
تطبيق المصرف يقوم بتشفير جميع البيانات المرسلة والمستلمة	4.06	0.81	81.1	5	مرتفع
يتم تحديث تطبيق المصرف بشكل دوري لضمان الأمان	4.26	0.74	85.1	1	مرتفع جداً
يرسل المصرف إشعارات في حالة تسجيل الدخول من جهاز غير مألوف	4.07	0.69	81.4	4	مرتفع
يحدد تطبيق المصرف سقف للمعاملات اليومية لتقليل المخاطر	4.07	0.79	81.4	4	مرتفع
يوفر المصرف إرشادات واضحة حول كيفية حماية الحساب المصرفي عبر الهاتف	4.01	0.88	80.3	7	مرتفع
يقدم المصرف إرشادات مفصلة حول كيفية إعداد التحقق البيومتري	4.20	0.83	84.0	2	مرتفع جداً
يوفر المصرف أدوات لإدارة كلمات المرور بطريقة آمنة وسهلة	4.04	0.75	80.9	6	مرتفع
الإجمالي	4.10	0.78	82.00		مرتفع

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج التحليل الإحصائي باستخدام الSPSS، 2024م

يلاحظ من الجدول (5) الإحصاء الوصفي لعبارات محور الحد من مخاطر تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية أن جميع العبارات حصلت على تقييم "مرتفع" أو "مرتفع جداً"، مما يدل على أن التدابير الأمنية المقدمة من المصرف تلقى قبولًا

جيدًا من المستخدمين. حققت العبارة "يتم تحديث تطبيق المصرف بشكل دوري لضمان الأمان" أعلى متوسط بلغ 4.26 وأهمية نسبية 85.1%، مما يشير إلى إدراك المستخدمين لأهمية التحديثات الدورية لضمان الأمان. بينما حصلت العبارة "يوفر المصرف إرشادات واضحة حول كيفية حماية الحساب المصرفي عبر الهاتف" على أقل تقييم بمتوسط 4.01 وأهمية نسبية 80.3%. بشكل عام، بلغ المتوسط الإجمالي للعبارات 4.10 مع انحراف معياري 0.78 وأهمية نسبية 82%، مما يعكس مستوى عالٍ من الرضا حول الجهود التي يبذلها المصرف في الحد من مخاطر تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية، مع تركيز خاص على تفعيل التحقق البيومتري وتحديث التطبيق بانتظام. تتوافق هذه النتيجة مع دراسة رشيد ورضا (2022) التي أكدت أن المخاطر المتصورة تؤثر على تبني الخدمات، مما يستدعي توفير أمان فعال. وفي دراسة Vincent and Ambrose (2022)، تم التأكيد على ضرورة إزالة التحديات للوصول إلى الخدمات، وهو ما يتماشى مع الدراسة الحالية التي تظهر رضا المستخدمين عن تحديثات التطبيقات والمصادقة الثنائية. كما أظهرت دراسة Bochaberi وJob (2021) أن الخدمات المصرفية المحمولة تعزز الثقة إذا كانت موثوقة وآمنة، مما يعكس أهمية التركيز المستمر على الأمان لتقليل المخاطر.

3-3 اختبار فرضيات الدراسة

لاختبار الفرضيات تم استخدام توفيقات لنماذج الانحدار المتعدد حيث المتغير المستقل جودة المعلومات المحاسبية بأبعادها (ملائمة المعلومات المحاسبية – موثوقية المعلومات المحاسبية – قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة)، والمتغير التابع: الحد من مخاطر تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية ولغرض التحقق من وجود أثر لكل متغير مستقل على المتغير التابع، والجدول (6) يبين نتائج اختبار جودة المعلومات المحاسبية على المتغيرات التبعية.

جدول (6) نتائج اختبار أثر أبعاد جودة المعلومات المحاسبية في الحد من مخاطر تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية

المتغير التابع	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	معامل الانحدار				
				المتغير المستقل	β	الخطأ المعياري	t المحسوبة	Sig** مستوى الدلالة
الحد من مخاطر تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية	.820[a]	.672	139.287	ملائمة المعلومات المحاسبية	.946	.080	11.802	0.000
الحد من مخاطر تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية	.828[a]	.686	148.528	موثوقية المعلومات المحاسبية	.866	.071	12.187	0.000
الحد من مخاطر تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية	.973[a]	.946	1201.670	قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة	.936	.027	34.665	0.000

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج التحليل الإحصائي باستخدام الSPSS، 2024م

يلاحظ من الجدول (6) ما يلي:

الفرضية الأولى: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لملائمة المعلومات المحاسبية في الحد من مخاطر تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية.": أن معامل الارتباط (R) هو 0.820، ومعامل التحديد (R^2) هو 0.672، مما يشير إلى أن 67.2% من التغيرات في الحد من مخاطر تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية يمكن تفسيرها بملائمة المعلومات المحاسبية. معامل الانحدار (β) بلغ 0.946 مع مستوى دلالة (Sig = 0.000)، وهو أقل من 0.05، مما يعني أن هناك أثرًا ذو دلالة إحصائية لملائمة المعلومات المحاسبية في الحد من المخاطر. وبذلك، يتم رفض الفرضية الصفرية.

الفرضية الثانية: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لموثوقية المعلومات المحاسبية في الحد من مخاطر تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية.": أن معامل الارتباط (R) هو 0.828، ومعامل التحديد (R^2) هو 0.686، مما يعني أن 68.6% من التغيرات في الحد من مخاطر تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية يمكن تفسيرها بموثوقية المعلومات المحاسبية. معامل الانحدار (β) بلغ 0.866 مع مستوى دلالة (Sig = 0.000)، وهو أقل من 0.05، مما يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لموثوقية المعلومات المحاسبية في الحد من مخاطر تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية. بناءً على هذه النتائج، يتم رفض الفرضية الصفرية.

الفرضية الثالثة: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة في الحد من مخاطر تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية.": أن معامل الارتباط (R) هو 0.973، ومعامل التحديد (R^2) هو 0.946، مما يشير إلى أن 94.6% من التغيرات في الحد من المخاطر يمكن تفسيرها بقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة. معامل الانحدار (β) بلغ 0.936 مع مستوى دلالة (Sig = 0.000)، وهو أقل من 0.05، مما يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لقابلية المعلومات للمقارنة. وبالتالي، يتم رفض الفرضية الصفرية.

يلاحظ بناءً على ما سبق وجود أثرًا إحصائيًا للمعلومات المحاسبية في الحد من مخاطر تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية.

4- النتائج والتوصيات

4-1 النتائج:

خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج منها:

1. أظهرت نتائج الدراسة وجود تباين حول أبعاد جود المعلومات المحاسبية بالمصرف، إلا أن جميعها جاءت بمستوى مرتفع.
2. أوضحت نتائج الدراسة أن التدابير الأمنية المقدمة من المصرف تلقى قبولًا جيدًا من المستخدمين.
3. تبين أن ملائمة المعلومات المحاسبية لها أثر دال إحصائياً في الحد من مخاطر تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية.
4. أظهرت النتائج وجود أثر دال إحصائياً لموثوقية المعلومات المحاسبية في الحد من مخاطر تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية.

5. أظهرت النتائج أن قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة تؤثر بشكل دال إحصائياً في الحد من مخاطر تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية.

2-4 التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة توصى الباحثة بالآتي:

1. زيادة الاهتمام بجودة المعلومات المحاسبية عبر تطوير استراتيجيات لتحسين الملاءمة والموثوقية، مع التركيز على قابلية المقارنة، وإجراء تقييم دوري لتعزيز الأداء المالي وثقة العملاء.
2. تنظيم حملات توعية للمستخدمين حول التدابير الأمنية لتعزيز الأمان وزيادة ثقة العملاء في الخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية.
3. تحسين ملائمة المعلومات المحاسبية المقدمة للعملاء من خلال تطوير نظم معلومات محاسبية مرنة وتفاعلية تسهم في تقليل المخاطر المصرفية.
4. تعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية في التطبيقات المصرفية عبر الهواتف الذكية من خلال اعتماد معايير دقيقة للتدقيق والمراجعة لضمان الحد من المخاطر المرتبطة بها.
5. تعزيز قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية عبر التطبيقات المصرفية المختلفة لضمان الشفافية وتقليل المخاطر المصاحبة للخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية.

قائمة المراجع

1. أبوعجوة، حسام. (2020): أثر تطبيق الموبايل البنكي على إدارة علاقات عملاء بنك فلسطين بقطاع غزة، المؤتمر الدولي الأول في تكنولوجيا المعلومات، جامعة غزة،
2. السميرات، محمد علي، والعضائلة، رائد (2017): العوامل المؤثر على استخدام الخدمات البنكية الإلكترونية عبر الهاتف المحمول من وجهة نظر العملاء، مجلة جامعة الشارقة، 14.(1)
3. الطويل، عصام محمد (2018): أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن راس المال الفكري على تحسين المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية على بورصة فلسطين-قطاع الخدمات، مجلة جامعة الاقصى –سلسلة العلوم الإنسانية، 22(1)، 210-245.
4. الغضبان، عفاف الهلول ميلود. (2024): دور جودة المعلومات المحاسبية المقدمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قرارات منح التمويل المصرفي (دراسة ميدانية على المصارف التجارية)". مجلة القرطاس للعلوم الانسانية والتطبيقية، 3(24)، ص ص429-452.
5. النعساني، أحمد ياسر. (2024): أثر استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تخفيف المخاطر في العمليات المصرفية: دراسة ميدانية بالتطبيق على بنك الراجحي والأهلي، مجلة ابتكارات للدراسات الإنسانية والاجتماعية، 2(عدد خاص)، ص ص1-25 .

6. الهنيني، ايمان، العقيلي، سامراء (2018) "أثر الخصائص النوعية لنظم المعلومات المحاسبية على جودة الخدمات المصرفية: دراسة ميدانية على المصارف العاملة في الأردن، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، فلسطين، المجلد 26، العدد 4.
7. حامد، محمد خليل، إبراهيم، عماد الدين محمد، عبدالجليل، محمد حسن. (2021): جودة المعلومات المحاسبية وأثرها في تحسين الأداء المالي: دراسة ميدانية على سوق الخرطوم للأوراق المالية، مجلة جامعة أم درمان الإسلامية، 17(1)، ص ص26-52.
8. رشيد، شباح، رضا، دحماني. (2022): أثر المخاطر المتصورة على تبني الخدمات البنكية عبر الهاتف المحمول في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، 6(2)، ص ص412-431.
9. رشيدات، سالم خالد سالم، الحموري، باسم محمد نزال. (2020): أثر العوائق والمخاطر التي تواجه عملاء المصارف التجارية في عملية استخدام الخدمات المصرفية عبر الهواتف المحمولة، مجلة جامعة عمان العربية للبحوث - سلسلة البحوث الإدارية، 4(1)، ص ص219-250.
10. رملي، فياض حمزة، (2011): نظم المعلومات المحاسبية العمومية، مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإدارية، الأبائي للنشر والتوزيع، الخرطوم، السودان.
11. عنيزة، حسين هادي، الربيعي، رباب عدنان فاضل. (2020): دور راس المال الفكري في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، (54)، 601-637.
12. متولي، مديحة (2023): أثر الإبداع التكنولوجي في الخدمات البنكية على التحول السلوكي للعملاء نحو إعتماد تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، المجلة الأكاديمية للعلوم الاجتماعية، 1(2)، 66-81.
13. محمد، بخجة عبدالله، أحمد، رذكار، علي. (2020): دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي في المصارف التجارية (دراسة ميدانية في نورث بنك)، مجلة الجامعة اللبنانية الفرنسية، 5(4)، ص ص748-771
14. مصطفى، مضوي موسى علي، عمر، أمنة محمد. (2016): اثر جودة الخدمة المصرفية الالكترونية في تبنى الموبايل المصرفي باستخدام نموذج قبول التقنية (TAM): دراسة عينة لبعض المصارف العاملة بالسودان، مجلة العلوم الاقتصادية، 17(2).
15. Adaramola, A. O., &Kolapo, F. T. (2019). Assessment of Bank Technology Machine and Mobile Banking as Market Strategies to Raising Performance of Banks in Nigeria. Journal of Economics and Behavioral Studies, 11(3 (J)), 108-115.
16. Alqtish, A., Qatawneh, A., & Aljamal, K., 2021. The impact of the quality of the accounting information on minimizing risks of cloud accounting in Jordanian working companies. Journal of Management Information and Decision Sciences, 24(1S), 1-15.

17. Bochaberi, Ong'era Sarah and Job, Omagwa, "Mobile banking and financial performance of selected commercial banks in Kenya," International Research Journal of Business and Strategic Management, vol. 2, no. 1, pp. 79-94, 2021.
18. Bonface., R. M, & Ambrose., J, (2015). Mobile Banking and Financial Performance of Commercial Banks in Kenya , International Journal of Finance and Current Business Studies 4 (12)16-31.
19. Financial Accounting Standard Board (FASB) Qualitative Characteristic of Accounting Information Statements of Financial Accounting Concepts No2 1990.
20. International Accounting Standards Board (IASB). (2018). Conceptual Framework for Financial Reporting.
21. Jalloul, S., Awwad, G., & Shatila, K., 2022. The impact of accounting information systems on bank performance: The case of Lebanon. Management and Economics Review, 7(3), 405-422.
22. Jun M, Palacios S. Examining the key dimensions of mobile banking service quality: an exploratory study. International Journal Of Bank Marketing [serial online]. April 2016;34(3):307-326. Available from: Business Source Complete, Ipswich, MA. Accessed May 29, 2018.
23. Krishna Prasad, K. and Aithal, P. S. (2016). A Study on Enhancing Mobile Banking Services using Location based Authentication. International Journal of Management, Technology, and Social Sciences (IJMTS), 1(1), 48-58
24. Vincent, Aberi Aming'a and Ambrose, O. Jagongo, "Mobile banking services and financial performance of selected youth enterprises in Nairobi City County, Kenya," International Journal of Current Aspects in Finance, Banking and Accounting, vol. 4, no. 2, pp. 602-676, 2022.
25. Zhai, J. and Wang, Y. (2016). Accounting information quality, governance efficiency and capital investment coice, China Journal of Acocunting Research, 9 (4): 251-266.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية OPEN ACCESS
(2024) 31 العدد / 7 المجلد VOL 7 / ISSUE 31 (2024)
ISSN: 2569-7366

Received التسلم	Revised التعديل	Accepted القبول	ORCID حساب
2024-10-15	2024-10-22	2024-11-10	

DOI :

أثر جودة تقارير الاستدامة (ESG) في تحسين الأداء المالي بالشركات الصناعية السودانية (دراسة ميدانية على الشركات الصناعية السودانية العاملة بقطاع الاسمنت)

The Impact of the Quality of Sustainability Reports (ESG) on Improving Financial Performance in Sudanese Industrial Companies (A Field Study on Sudanese Industrial Companies Operating in the Cement Sector)

د. عبد المجيد محمد احمد بخيت موسي
مراجع داخلي، شركة أكابر العالمية للمقاولات، السعودية
mjeed1988@gmail.com
حساب

Abstract

This study aimed to measure the impact of the quality of Sustainability Reports (ESG) on financial performance in Sudanese industrial companies. The researcher employed a descriptive analytical approach, selecting a purposive sample of 107 employees from companies operating in the cement sector, using a questionnaire as a data collection tool. The results showed variability in the dimensions of the quality of sustainability reports; however, all were rated at a high level. Additionally, respondents indicated a high level of financial performance with a mean of 4.27. The study demonstrated a significant effect of the quality of sustainability reports on financial performance, with a calculated (F) value of 1332.734 and a coefficient of determination (R^2) of 0.933. The results confirmed significant effects of the quality of environmental, social, and governance sustainability reports on financial performance. Based on the findings, the researcher recommended enhancing the quality of sustainability reports and strengthening strategies for sustainable financial performance. Furthermore, it was suggested to conduct international comparative studies and develop tools for measuring sustainable financial performance to enhance the overall understanding of this relationship.

Keywords: Quality of sustainability reports, financial performance, industrial companies, Sudan.

ملخص

هدفت الدراسة إلى قياس أثر جودة تقارير الاستدامة (ESG) في الأداء المالي بالشركات الصناعية السودانية. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، فقد تم اختيار عينة قصدية من (107) من العاملين بالشركات الصناعية العاملة بقطاع الاسمنت، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات. أظهرت النتائج وجود تباين حول أبعاد جودة تقارير الاستدامة، إلا أن جميعها جاءت بمستوى مرتفع. كما أكدت استجابات المبحوثين وجود مستوى مرتفع للأداء المالي بمتوسط 4.27. وأوضحت الدراسة تأثيرًا معنويًا لجودة تقارير الاستدامة على الأداء المالي، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة 1332.734، مع معامل تحديد (R^2) قدره 0.933. وأثبتت النتائج تأثيرات معنوية لجودة تقارير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمية على الأداء المالي. بناءً على النتائج، أوصى الباحث بتحسين جودة تقارير الاستدامة وتعزيز استراتيجيات الأداء المالي المستدام. كما اقترح إجراء دراسات مقارنة دولية وتطوير أدوات قياس الأداء المالي المستدام لتعزيز الفهم العام لهذه العلاقة.

الكلمات المفتاحية: جودة تقارير الاستدامة، الأداء المالي، الشركات الصناعية، السودان.

مقدمة:

إن تقارير الاستدامة (Environmental, Social, and Governance - ESG) أداة حيوية لتقييم مدى التزام الشركات بالممارسات المستدامة التي تؤثر على البيئة والمجتمع وإدارة الشركات. تعكس هذه التقارير كيفية إدارة الشركات للمخاطر والفرص المرتبطة بالعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة، وتساعد المستثمرين والمساهمين في اتخاذ قرارات رشيدة بشأن الاستثمارات. من خلال الكشف عن المعلومات المتعلقة بالأداء البيئي والاجتماعي، تسهم تقارير ESG في تعزيز الشفافية والمساءلة، مما يعزز ثقة المستثمرين ويشجع على استدامة الأعمال.

يعتبر الأداء المالي مقياس رئيسي يُستخدم لتحديد مدى نجاح الشركة في تحقيق أهدافها المالية وتحقيق الربحية. يتضمن ذلك تحليل الإيرادات، والتكاليف، والأرباح، والمخاطر المالية، ومؤشرات الأداء الرئيسية مثل العائد على الاستثمار (ROI) والهامش الربحي. كما يعد الأداء المالي أحد المؤشرات الأساسية التي تُساعد الشركات في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، والتخطيط المستقبلي، وتقييم الصحة المالية. كما يلعب دوراً محورياً في جذب الاستثمارات وتوسيع نطاق الأعمال، حيث يسعى المستثمرون دائماً للبحث عن الشركات ذات الأداء المالي القوي والمستدام.

تقارير الاستدامة (ESG) بشكل تؤثر على الأداء المالي للشركات الصناعية، حيث تساهم في تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل التكاليف من خلال تبني ممارسات بيئية مستدامة. فالشركات التي تلتزم بتطبيق معايير ESG غالباً ما تجد نفسها في موقع تنافسي أفضل، حيث تجذب المستثمرين الذين يبحثون عن استثمارات مستدامة. كما يمكن أن تؤدي الشفافية في تقارير الاستدامة إلى زيادة ثقة العملاء والشركاء، مما يعزز من الإيرادات. دراسات متعددة أظهرت أن الشركات التي تركز على الاستدامة تسجل أداءً مالياً أفضل على المدى الطويل، مما يثبت أن التوجه نحو الاستدامة ليس فقط مسؤولية اجتماعية، بل هو أيضاً استثمار يعود بالنفع على الأداء المالي.

مشكلة الدراسة:

تزايد الاهتمام العالمي بالاستدامة وتبني الشركات لممارسات تقرير الاستدامة، إلا أن هناك نقصًا في الدراسات التي تعالج العلاقة بين جودة هذه التقارير وأثرها على الأداء المالي في بيئة الأعمال السودانية. تشير دراسات مثل دراسة الججاوي والخفاجي (2020) إلى ضعف التزام الشركات بالإبلاغ عن الاستدامة وفقًا لمعايير GRI، بينما تشير دراسة النجار (2020) إلى وجود علاقة إيجابية بين هيكل الملكية وجودة تقارير الاستدامة. يواجه القطاع الصناعي في السودان تحديات عديدة تتعلق بالشفافية والمساءلة، مما يؤثر على قدرة الشركات على جذب الاستثمارات وتحقيق الربحية المستدامة. بناءً على ما سبق يمكن طرح مشكلة الدراسة من خلال السؤال الرئيسي التالي: هل تؤثر جودة تقارير الاستدامة في الأداء المالي بالشركات الصناعية السودانية؟

يتفرع عن هذا السؤال الرئيسي عدة تساؤلات فرعية على النحو التالي:

1. هل تؤثر جودة تقارير الاستدامة البيئية في الأداء المالي بالشركات الصناعية السودانية؟

2. هل تؤثر جودة تقارير الاستدامة الاجتماعية في الأداء المالي بالشركات الصناعية السودانية؟
3. هل تؤثر جودة تقارير الاستدامة الحوكمية في الأداء المالي بالشركات الصناعية السودانية؟

أهمية الدراسة:

نبعت أهمية الدراسة من خلال:

1. **الأهمية العلمية:** تساهم في إثراء المعرفة العلمية حول العلاقة بين تقارير الاستدامة (ESG) والأداء المالي في الشركات الصناعية، من خلال سد الفجوات البحثية وتساعد الباحثين في فهم العوامل المؤثرة في قرارات الاستثمار.
2. **الأهمية العملية:** تقديم استراتيجيات لتحسين الأداء المالي للشركات الصناعية السودانية عبر تقارير الاستدامة، مما يساعدها على جذب الاستثمارات وتعزيز الشفافية والثقة مع المستثمرين والعملاء، وبالتالي تحقيق أهدافها المالية والاجتماعية.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى قياس أثر جودة تقارير الاستدامة في الأداء المالي بالشركات الصناعية السودانية، من خلال الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على أثر جودة تقارير الاستدامة البيئية في الأداء المالي بالشركات الصناعية السودانية.
2. بيان أثر جودة تقارير الاستدامة الاجتماعية في الأداء المالي بالشركات الصناعية السودانية.
3. بيان أثر جودة تقارير الاستدامة الحوكمية في الأداء المالي بالشركات الصناعية السودانية.

فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة أعدت فرضية رئيسية مفادها: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة تقارير الاستدامة في الأداء المالي بالشركات الصناعية السودانية. وتقسم إلى الفرضيات الفرعية االتالية:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة تقارير الاستدامة البيئية في الأداء المالي بالشركات الصناعية السودانية.
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة تقارير الاستدامة الاجتماعية في الأداء المالي بالشركات الصناعية السودانية.
3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة تقارير الاستدامة الحوكمية في الأداء المالي بالشركات الصناعية السودانية.

منهج الدراسة:

تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما استعانت الدراسة بالمنهج التاريخي.

مصادروأدوات جمع بيانات الدراسة:

تعتمد الدراسة على المصادر الأولية: تستخدم الإستبانة لجمع البيانات، بالإضافة إلى المصادر الثانوية: الكتب، البحوث العلمية، الدراسات، التقارير، المجلات، الندوات والمؤتمرات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على الحدود التالية:

1. **الحدود المكانية:** عينة من الشركات الصناعية السودانية العاملة بقطاع الاسمنت (عطبرة، النيل، السلام، بربر).
2. **الحدود الزمانية:** الفترة 3/25/ حتى 2024/10/14 ، وهي تمثل فترة جمع وإعداد الجانب النظري فضلاً عن إعداد الجانب الميداني للدراسة.
3. **الحدود البَشَرِيَّة:** مدراء الإدارات والأقسام والمراجعين والمحاسبين بالشركات الصناعية السودانية العاملة بقطاع الاسمنت عينة الدراسة.

الدراسات السابقة:

1. **دراسة الججاوي والخفاجي (2020):** هدفت الدراسة إلى توظيف معايير GRI لتحليل محتوى التقارير المالية السنوية لعينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؛ لمعرفة مدى التزامها بالإبلاغ عن أنشطتها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، ومعايير الحوكمة لتحقيق مسئوليتها تجاه المجتمع وفقًا لمنظور التنمية المستدامة. ومعرفة علاقة شفافية الإبلاغ وفقًا لمقياس S & P للشركات المساهمة العراقية المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية بمستوى إبلاغ ها عن الاستدامة وفقًا لمعايير GRI ومؤشرات.ESG / ISX . بينت نتائج الدراسة أن مستوى التزام الشركات العراقية (عينة الدراسة) بالإبلاغ عن الاستدامة وفقًا لمعايير GRI ومؤشرات ESG / ISX كانت ضعيفة وبنسبة 29.10% لضعف إبلاغ الشركات عن أغلب المؤشرات.
2. **دراسة النجار(2020):** هدفت الدراسة إلي التعرف على طبيعة العلاقة بين هياكل الملكية المركزة وجودة تقارير الاستدامة أثر هذه العلاقة على ممارسات التجنب الضريبى، للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، اعتمدت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى، حيث تم فحص وتحليل التقارير المالية المنشورة لعينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية تتكون من (112) شركة تنتمى لقطاعات مصرية مختلفة، وقد أوضحت نتائج الدراسة التطبيقية وجود علاقة ارتباط موجبة وذات تأثير معنوى بين هيكل الملكية المؤسسية والعائلية وجودة تقارير الاستدامة, كما توجد علاقة ارتباط سالبة وذات تأثير معنوى بين هيكل الملكية الإدارية وجودة تقرير الاستدامة، كما توجد علاقة ارتباط سالبة وذات تأثير معنوى بين هيكل الملكية المؤسسية والعائلية وبين ممارسات التجنب الضريبى.
3. **دراسة الشامس والماطوني (2021):** هدفت الدراسة إلى بيان أثر محاسبة الاستدامة (الاقتصادي، البيئي، الاجتماعي) على جودة التقارير المالية في الشركة الليبية للحديد والصلب، وقد تمثل مجتمع وعينة الدراسة في الموظفين العاملين بإدارة الشؤون المالية في الشركة الليبية للحديد والصلب، حيث تم توزيع عدد (60) استبيان، استرجع منهم (47) استبيان (78%)، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، إن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الشركة الليبية

للحديد والصلب تطبق محاسبة الاستدامة بشكل عام بدرجة متوسطة، ووجود أثر لمحاسبة أبعاد الاستدامة مجتمعة على جودة التقارير المالية بالشركة الليبية للحديد والصلب.

4. **دراسة السامرائي وآخرون (2021):** هدفت الدراسة للتعرف على مدى تبني المصارف الإسلامية في مملكة البحرين للمسؤولية الاجتماعية، وممارستها لها، ومستوى الإفصاح عنها في تقاريرها السنوية، ومن ثم تحديد كفاءة الأداء المالي للمصارف الإسلامية في مملكة البحرين من خلال استخراج النسب المالية عن طريق تحليل الأرقام التي تتضمنها التقارير المالية السنوية للمصارف الإسلامية عينة البحث ومقارنتها مع متوسط المعيار القطاعي، وتشمل عينة البحث التقارير المالية السنوية لخمس سنوات (2014- 2018) ولستة مصارف إسلامية في مملكة البحرين، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك التزاماً عالياً بفقرات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ولكن ضعف الأداء المالي لعينة المصارف المبحوثة يحد من آثارها الإيجابية
5. **دراسة خضر ونعمة (2022):** هدفت الدراسة إلى ايجاد العلاقة بين التدقيق الداخلي في جودة تقارير الاستدامة وجودة التقارير المالية بعد التدقيق، ومدى استجابة المصارف . بناء" على التغيرات الناتجة عن اصحاب المصالح وضغوطاتهم بشكل مستمر , للتوصل الى نتيجة ان اعداد تقارير الاستدامة عالية الجودة لها ارتباط ايجابي كبير بجودة التقارير المالية بعد التدقيق , أن الارتباط بين جودة تقارير الاستدامة وجودة التقارير المالية بعد التدقيق مشروط بمستوى جودة العملية التدقيقية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كأداة لجمع المعلومات، تم اختيار عينة عشوائية مكونة من (60) مفردة من ستة مصارف إسلامية بمحافظة بغداد العراق، وكانت الفئة المستهدفة (مدير مصرف، مدير قسم، مراجع، محاسب)، وقد أظهرت نتائج الدراسة ان المصارف الإسلامية تعتمد على مبادئ الإبلاغ التي تركز على جودة تقارير الاستدامة وهذه المبادئ مهمة بشكل خاص لأصحاب المصالح لتحديد جودة تقارير الاستدامة. وان جودة العملية التدقيقية لها تاثير في تحسين جودة تقارير الاستدامة والتقارير المالية عبر زيادة الثقة ومصداقية المعلومة المحاسبية و عدم وجود أخطاء، وتلاعب في الحسابات مما يحسن من جودة المعلومات مما يؤدي الى الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.
6. **دراسة حباش والقحطاني (2022):** هدفت الدراسة إلي التعرف على مستوى الإفصاح عن أبعاد الاستدامة، بالإضافة إلى الإفصاحات العامة عن الاستدامة في الشركات السعودية المدرجة، كما تستكشف الدراسة محددات تقارير الاستدامة في الشركات السعودية المدرجة. تم استخدام أسلوب تحليل المحتوى لجمع البيانات من التقارير السنوية وتقارير مجلس الإدارة وتقارير الاستدامة. وتتكون العينة من (181) شركة مدرجة في سوق الأسهم السعودية لعام 2020. خلصت الدراسة إلى أن مستوى الإفصاح عن الاستدامة الكلية بلغ 22% وهي نسبة منخفضة مقارنة بدراسات أخرى في السياق السعودي وفي دول أخرى، حيث بلغ مستوى الإفصاح العام 34%، وبلغ مستوى الإفصاح عن البعد الاقتصادي للاستدامة 32%، ولم يتجاوز مستوى الإفصاح في البعد البيئي 3%، بينما بلغ مستوى الإفصاح عن البعد الاجتماعي للاستدامة 15%. كما توصلت الدراسة إلى أن حجم الشركة ولجنة الاستدامة لهما تأثير إيجابي وهام على الإفصاح عن الاستدامة وأبعادها.
7. **دراسة خلف وآخرون (2023):** هدفت الدراسة إلى قياس مستوى الإفصاح عن مؤشّرات الاستدامة وفق معيار FN-CB الصادر من مجلس معايير الاستدامة SASB وتأثيرها على القيمة السوقية للمصارف التونسية وتأثيرها على القيمة السوقية للمصارف. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، لقياس قيمة المصارف عيّنة الدراسة من خلال الاعتماد التقارير المالية

المنشورة في سوق تونس لـ (6) مصارف تونسية مدرجة في بورصة تونس للمدّة (2019-2020-2021). وتوصّلت الدراسة إلى إن التزام المصارف عينة الدراسة بالإفصاح عن مواضيع محاسبة الاستدامة في التقارير المالية سيساعدها بالتنبؤ بالنتائج المستقبلية وتقويم نتائج أعمالها وأدائها.

8. **دراسة العنزي (2024):** هدف الدراسة إلى توضيح مدى تأثير مؤشرات تقارير المسؤولية الإجتماعية والبيئية (ESG) علي جودة الإفصاح عن المخاطر بالشركات المقيدة ببورصة الكويت، وتوضيح مدى تأثير مؤشرات تقارير الحوكمة علي جودة الإفصاح عن المخاطر بالشركات المقيدة ببورصة الكويت، وقياس وتحليل مدى تأثير مؤشرات تقارير الاستدامة علي جودة الإفصاح عن المخاطر بالشركات المقيدة ببورصة الكويت، وتوصلت الدراسة إلي عدد من النتائج منها: وجود تأثير معنوي لمؤشرات تقارير (ESG) على جودة الإفصاح عن المخاطر، ووجود تأثير معنوي لمؤشرات تقارير الحوكمة على جودة الإفصاح عن المخاطر، ووجود تأثير معنوى لمؤشرات الإستدامة على مؤشر جودة الإفصاح عن مخاطر الشركات.
9. **دراسة إسماعيل وآخرون (2024):** هدفت الدراسة إلي اختبار أثر مستوى الإفصاح بتقارير الاستدامة عن معلومات الاستدامة بصورة كلية وعلى مستوي الأبعاد (البيئية، والاجتماعية، والحوكمية) على الائتمان التجاري بشقيه الممنوح للعملاء والمستلم من الموردين، وقد اعتمدت الدراسة في قياس مستوى الإفصاح بتقارير الاستدامة على الدرجات التي تأخذها الشركات وفقاً لتقييم الاستدامة الخاص بمؤشر S&P EGX ESG والذي يعد هو الأول من نوعه والوحيد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وباستخدام عينة مكونة من ٣٦٣ مشاهدة ممثلة لبيئة الأعمال المصرية خلال الفترة من ٢٠١٦ إلي ٢٠٢٠، توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي ذو دلالة معنوية لكلٍ من الإفصاح الكلي عن معلومات الاستدامة والإفصاح عن البعدين البيئي والاجتماعي لمعلومات الاستدامة على الائتمان التجاري الممنوح، بينما لم تثبت معنوية العلاقة بين البعد الحوكمي لمعلومات الاستدامة والائتمان التجاري الممنوح.
10. **دراسة طعيس (2024):** هدفت هذه الدراسة الى التعرف على الشمول المالي بأبعاده (استخدام الخدمات المالية، وجودة الخدمات المالية، والوصول الى الخدمات المالية) في الأداء المالي في المصارف التجارية العراقية. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإعداد استبانة والتي تم توزيعها على عينة الدراسة والتي شملت العملاء في المصارف التجارية العراقية والبالغ عددهم (307) عميلاً. حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة تقييم الأفراد حول مجال الأداء المالي كان مرتفعاً، ووجود أثر الشمول المالي بأبعاده (لاستخدام الخدمات المالية، وجودة الخدمات المالية، والوصول الى الخدمات المالية) في الأداء المالي في المصارف التجارية العراقية.
11. **دراسة سعيد والفكي (2024):** هدفت الدراسة الي التعرف علي مدي إمكانية تطبيق معايير الاستدامة وأثرها علي الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية في بيئة الأعمال السودانية، اتبعت الدراسة المنهج الإستنباطي، والمنهج الإستقرائي، والمنهج التاريخي، تمثل مجتمع وعينة الدراسة في بيئة الأعمال السودانية (مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية نموذجا) من خلال استقراء القوائم المالية من الأعوام 2017م – 2019م. توصلت الدراسة الي عدة نتائج منها إن بيئة الأعمال السودانية حديثة العهد والتطور لكنها قابلة لاستيعاب المتغيرات العالمية فيما يتعلق بتطبيق معايير الاستدامة، والتزام المصارف بتطبيق معايير الاستدامة يعزز من الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية وتقديم خدمات للأجيال الحالية والمستقبلية.

التعليق على الدراسة السابقة:

تشير الدراسات السابقة إلى أهمية تقارير الاستدامة وتأثيرها على الأداء المالي في بيئات مختلفة. تعكس النتائج وجود ارتباطات إيجابية بين جودة الإفصاح عن الاستدامة وممارسات الحوكمة والاجتماعية والبيئية، مما يعزز من أهمية الالتزام بالاستدامة كاستراتيجية لتحقيق قيمة مضافة. ومع ذلك، تُظهر بعض الدراسات ضعف مستوى الإفصاح، مما يتطلب تحسين الشفافية وتطبيق المعايير العالمية بشكل أفضل. لذا، يُعتبر تحسين جودة تقارير الاستدامة عنصرًا حيويًا لتعزيز الأداء المالي، مما يستدعي مزيدًا من الدراسات في بيئة الأعمال السودانية.

1- الإطار المفاهيمي:

1-1 جودة تقارير الاستدامة:

وفقًا لعمر (2013)، تشير الاستدامة إلى القدرة على تلبية احتياجات الحاضر دون التأثير على قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم، وهي مفهوم متكامل يربط بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة والعدالة الاجتماعية. عرّف صالح (2014) تقارير الاستدامة بأنها وثائق تُعدّها الشركات للإفصاح عن أدائها في مجالات البيئة، والمسؤولية الاجتماعية، والحوكمة(ESG) ، وتهدف هذه التقارير إلى تقديم معلومات شاملة حول تأثير أنشطة الشركة على البيئة والمجتمع، بالإضافة إلى الأساليب التي تتبناها لتحقيق أهدافها المستدامة. تُستخدم تقارير الاستدامة كأداة للتواصل مع المستثمرين وأصحاب المصلحة وتعزيز الشفافية.

يرى عبدالحليم وأحمد (2017) أن تقارير الاستدامة هي الوثائق التي تُعدّها الشركات للإفصاح عن أدائها في مجالات البيئة، والمسؤولية الاجتماعية، والحوكمة(ESG) ، وتهدف إلى تقديم معلومات شاملة عن تأثير أنشطة الشركة على البيئة والمجتمع. كما يوضح رطبة (2013) أنها وثائق تصدرها الشركات لتقديم معلومات تفصيلية حول أدائها في مجالات البيئة، والمسؤولية الاجتماعية، والحوكمة(ESG) ، بهدف تعزيز الشفافية والإفصاح عن تأثيراتها على المجتمع والبيئة.

تكتسب تقارير الاستدامة أهمية متزايدة في عالم الأعمال الحديث، حيث يزداد الضغط من قبل المستهلكين والمستثمرين على الشركات لتحقيق التزاماتها تجاه الاستدامة. تُعتبر هذه التقارير ضرورية لتقييم المخاطر والفرص، حيث تساعد الشركات في تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين وتطوير استراتيجيات مستدامة. كما تعزز من سمعة الشركات وتجذب الاستثمارات، مما يساهم في تحقيق أداء مالي أفضل على المدى الطويل (خلفاوي، 2016).

أشار الجيلي (2020) إلى أن جودة تقارير الاستدامة تعد من العوامل الحيوية التي تؤثر على نجاح الشركات في تحقيق أهدافها البيئية والاجتماعية والحوكمية .(ESG) كما تساهم التقارير عالية الجودة في تعزيز الشفافية وبناء الثقة مع أصحاب المصلحة، مما يمكّن الشركات من تقييم آثارها وتحقيق التوازن بين الأداء الاقتصادي والممارسات المستدامة.

تتضمن جودة تقارير الاستدامة عدة أبعاد رئيسية تشمل (الجبوري وآخرون، 2019):

1. **جودة تقارير الاستدامة البيئية:** تُعتبر مقياسًا لدقة وشفافية المعلومات المتعلقة بأثر الشركة على البيئة، مثل انبعاثات الكربون واستخدام الموارد، مما يعزز الثقة بين الشركة وأصحاب المصلحة ويدعم الأهداف البيئية.
2. **جودة تقارير الاستدامة الاجتماعية:** تشير إلى شمولية وشفافية المعلومات حول تأثير الشركة على المجتمع وحقوق الإنسان، مثل ظروف العمل والمساهمة المجتمعية، مما يسهم في بناء سمعة قوية وتعزيز العلاقات المجتمعية.
3. **جودة تقارير الاستدامة الحوكمية:** تعكس فعالية وشفافية المعلومات المتعلقة بإدارة الشركة، مثل هيكل الحوكمة ومكافحة الفساد، مما يعزز ثقة المستثمرين ويظهر التزام الشركة بالشفافية والمساءلة.

2-1 الأداء المالي

يُعرَّف الأداء المالي وفقًا لحاكم وعبدالحسين (2013) بأنه مقياس يعكس قدرة الشركة على تحقيق الربحية واستغلال مواردها بشكل فعال. يتضمن هذا المفهوم مجموعة من المؤشرات المالية مثل العائد على الاستثمار(ROI) ، والإيرادات، والأرباح، والتي تعكس صحة الشركة المالية وكفاءتها في إدارة العمليات. كما عرّفه الصاعدي (2018) بأنه مجموعة من المؤشرات والنتائج التي تعكس كفاءة الشركة في تحقيق أهدافها المالية، بما في ذلك الربحية، والسيولة، والنمو، ويتم تقييم الأداء المالي من خلال تحليل البيانات المالية مثل الميزانية العمومية، وبيانات الأرباح والخسائر، وبيانات التدفق النقدي.

يرى الزهراني (2021) أن الأداء المالي يُشير إلى القدرة التنافسية للشركة في السوق من خلال تحقيق عوائد مستدامة على الاستثمارات، حيث يُقاس الأداء المالي من خلال مؤشرات مثل العائد على الاستثمار (ROI) والعائد على الأصول(ROA) ، مما يُظهر كيفية تحسين الشركة لاستخدام مواردها لتحقيق الأرباح. كما يشير الروقي (2022) إلى أن الأداء المالي هو تقييم شامل للنتائج المالية للشركة استنادًا إلى تحليل البيانات المالية، ويشمل قياس كفاءة العمليات التشغيلية والقدرة على تحقيق الربحية والنمو المستدام. يُساعد الأداء المالي الشركات على تحديد نقاط القوة والضعف وتوجيه استراتيجياتها نحو تحقيق أهدافها المالية.

وأوضح الزهراني (2021) أن الأداء المالي يُعتبر مؤشرًا حيويًا لنجاح أي شركة، حيث يُعزز القدرة التنافسية ويعكس مدى تحقيق الأهداف الاستراتيجية. يُساهم الأداء المالي القوي في جذب الاستثمارات، وتوسيع قاعدة العملاء، وتحسين سمعة الشركة في السوق، ويُعتبر أداة رئيسية في اتخاذ القرارات المالية، مما يعزز من استدامة الأعمال ونموها.

2- الإجراءات المنهجية للدراسة

2-1 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من (مدراء الإدارات والأقسام والمراجعين والمحاسبين) العاملين بالشركات الصناعية السودانية العاملة بقطاع الاسمنت (عطبرة، النيل، السلام، بربر) البالغ عددهم (123) موظف. تم اختيار عينة الدراسة بطريقة الحصر الشامل، تم توزيع (123) استبانة على أفراد العينة، تم استرجاع (107) استبانة، بنسبة استرجاع بلغت (87.0%)، وهي عينة الدراسة الفعلية الخاضعة للتحليل. والجدول (1) يبين وصف أفراد عينة الدراسة المبحوثة.

جدول (1) الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة

الفئات العمرية	العدد	النسبة

30وأقل من 40سنة	18	16.8
40وأقل من 50سنة	58	54.2
50سنة فأكثر	31	29.0
المستوى التعليمي	**العدد**	**النسبة**
بكالوريوس	15	14.0
ماجستير	60	56.1
دكتوراه	32	29.9
الخبرة العملية	**العدد**	**النسبة**
أقل من 5سنوات	10	9.3
5وأقل من 10سنوات	47	43.9
10وأقل من 15سنة	38	35.5
15سنة فأكثر	12	11.2

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي باستخدام الSPSS، 2024م

يلاحظ من الجدول (1) ما يلي:

1. الفئات العمرية: أن غالبية المبحوثين تتراوح أعمارهم بين 40 وأقل من 50 سنة، حيث شكلوا 54.2% من العينة، مما يشير إلى أن معظم المبحوثين يمتلكون خبرة مهنية جيدة. بينما جاءت الفئة العمرية 30 وأقل من 40 سنة في المرتبة الثانية بنسبة 16.8%، تليها الفئة 50 سنة فأكثر بنسبة 29.0%. هذا التوزيع يعكس وجود توازن بين الشباب والمهنيين ذوي الخبرة في عينة الدراسة، مما قد يؤثر على تنوع الآراء حول جودة تقارير الاستدامة والأداء المالي.
2. المستوى التعليمي: إن أعلى نسبة من المبحوثين (56.1%) يحملون درجة الماجستير، مما يدل على أن غالبية المبحوثين يتمتعون بمستوى عالٍ من التعليم. بينما يشكل الحاصلون على درجة الدكتوراه 29.9%، مما يعكس وجود خبراء متخصصين في مجالهم. في المقابل، تمثل فئة الحاصلين على درجة البكالوريوس 14.0% فقط، مما يشير إلى أن عينة الدراسة تتكون بشكل رئيسي من أكاديميين وممارسين ذوي مستويات تعليمية متقدمة.
3. الخبرة العملية: إن 43.9% من المبحوثين لديهم خبرة تتراوح بين 5 وأقل من 10 سنوات، مما يشير إلى أن هذه المجموعة تشكل العمود الفقري للعينة من حيث المعرفة العملية. كما تشكل الفئة ذات الخبرة من 10 إلى أقل من 15 سنة 35.5%، مما يبرز وجود عدد جيد من المهنيين ذوي الخبرة المتوسطة. بينما نجد أن 9.3% فقط لديهم خبرة أقل من 5 سنوات، و11.2% لديهم خبرة 15 سنة فأكثر، مما يعكس تنوعًا في الخبرات، ويشير إلى إمكانية تبادل وجهات النظر بين الفئات المختلفة من المهنيين.

2-2 اختبار ثبات أداة الدراسة

تم اختبار مدى ثبات الأداة المستخدمة في قياس المتغيرات التي تشتمل عليها باستخدام اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) كما مبين بالجدول (2).

جدول (2): قيم معامل الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة

المتغيرات	عدد الفقرات	الفاكرونباخ
جودة تقارير الاستدامة البيئية	5	0.834
جودة تقارير الاستدامة الاجتماعية	5	0.848
جودة تقارير الاستدامة الحوكمية	5	0.946
الأداء المالي	8	0.975
المجموع	23	0.901

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي باستخدام الSPSS، 2024م

يلاحظ من الجدول (2) أن قيم معامل الاتساق الداخلي الفا كرونباخ لفقرات أداة الدراسة جاوزت جميعها (0.80) وهذا المؤشر على الاتساق الجيد بين فقرات أداة الدراسة وموثوقيتها وإمكانية الاعتماد عليها لإجراء التحليل الإحصائي. (Sekaran & Bougie, 2016).

3- النتائج ومناقشتها:

3-1 وصف متغيرات الدراسة:

يعرض هذا الجزء وصفاً لمتغيرات الدراسة وفقرات الاستبانة، من خلال استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية وترتيب مجالات الدراسة على النحو التالي:

المتغير المستقل: جودة تقارير الاستدامة ESG

جدول (3): الإحصاء الوصفي لمو افقة المبحوثين حول أبعاد جودة تقارير الاستدامة ESG

المتغير	عبارات القياس	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
جودة تقارير الاستدامة البيئية	تقدم الشركة معلومات دقيقة حول انبعاثات الكربون في تقاريرها البيئية.	3.88	0.71	5
	توضح تقارير الاستدامة البيئية استخدام الموارد الطبيعية بشكل شفاف.	3.89	0.66	4
	تحتوي تقارير الشركة على بيانات موثوقة عن إدارة النفايات.	4.04	0.68	2
	تسعى الشركة لتحسين أثرها البيئي من خلال مبادرات موثقة في تقاريرها.	3.94	0.56	3
	تحتوي التقارير على معلومات عن برامج التوعية البيئية التي تنظمها الشركة.	4.06	0.84	1
	المؤشر الكلي	3.96	0.69	
جودة تقارير الاستدامة الاجتماعية	تقدم الشركة معلومات شاملة حول ممارسات العمل وظروف العمال في تقاريرها.	4.14	0.74	2
	توضح تقارير الاستدامة الاجتماعية مساهمات الشركة في التنمية المجتمعية.	4.07	0.71	5
	تشارك الشركة معلومات حول التفاعل مع المجتمع المحلي بوضوح.	4.09	0.76	4
	تُستخدم تقارير الاستدامة الاجتماعية لتحسين سمعة الشركة بين أصحاب المصلحة.	4.11	0.89	3
	تعرض التقارير تأثير البرامج الاجتماعية التي تنفذها الشركة على المجتمع.	4.38	0.86	1
	المؤشر الكلي	4.16	0.79	2

جودة تقارير الاستدامة الحوكمية	تحتوي التقارير على معلومات واضحة حول هيكل الحوكمة داخل الشركة.	4.15	0.74	4
	توضح تقارير الاستدامة الحوكمية ممارسات مكافحة الفساد بشكل شفاف.	4.38	0.60	1
	تُظهر التقارير التزام الشركة بالشفافية والمساءلة تجاه أصحاب المصلحة.	4.18	0.76	3
	تُعزز تقارير الحوكمة من ثقة المستثمرين في الشركة.	4.38	0.85	1
	تقدم التقارير معلومات عن سياسات الشركة فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية.	4.22	0.87	2
المؤشر الكلي		4.26	0.76	1
المؤشر الكلي لأبعاد جودة تقارير الاستدامة ESG		4.13	0.75	-

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي باستخدام الSPSS، 2024م

يوضح الجدول (3) نتائج الإحصاء الوصفي لموافقة المبحوثين حول أبعاد جودة تقارير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمية (ESG). تشير النتائج إلى أن متوسط موافقة المبحوثين على جودة تقارير الاستدامة البيئية بلغ 3.96 مع انحراف معياري قدره 0.69، مما يدل على توافق جيد مع عبارات القياس، حيث حصلت العبارة الخاصة بمعلومات برامج التوعية البيئية على أعلى متوسط (4.06) كأفضل تقييم. أما بالنسبة لجودة تقارير الاستدامة الاجتماعية، فقد بلغ متوسط الموافقة 4.16 وانحراف معياري 0.79، حيث حققت العبارة المتعلقة بتأثير البرامج الاجتماعية على المجتمع أعلى تقييم (4.38). في حين أن جودة تقارير الاستدامة الحوكمية حققت متوسطًا قدره 4.26، مما يشير إلى توافق عالٍ، مع تساوي العبارات الأكثر توافقًا بشأن ممارسات مكافحة الفساد وثقة المستثمرين، حيث حصلتا على متوسط قدره 4.38. وأخيرًا، يظهر المؤشر الكلي لأبعاد جودة تقارير الاستدامة ESG متوسط موافقة قدره 4.13 مع انحراف معياري 0.75، مما يعكس توافقًا عامًا مرتفعًا للمبحوثين مع أبعاد الجودة الثلاثة لتقارير الاستدامة. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة حباش والقحطاني (2022)، التي أظهرت أن هناك حاجة لتحسين مستوى الإفصاح عن أبعاد الاستدامة في الشركات السعودية، مما يعكس توجهًا نحو تحسين جودة تقارير الاستدامة. ومع ذلك، تتعارض هذه النتائج مع دراسة الججاوي والخفاجي (2020)، التي وجدت ضعف الالتزام بالإبلاغ عن الاستدامة في الشركات العراقية، مما يشير إلى أن الشركات السودانية قد تكون في وضع أفضل من حيث الالتزام بالمعايير.

المتغير التابع: الأداء المالي بالشركات الصناعية:

جدول (4): الإحصاء الوصفي لمو افقة المبحوثين حول المتغير التابع الأداء المالي بالشركات الصناعية

عبارات القياس	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
تقدم تقارير الأداء المالي معلومات دقيقة حول العائد على الاستثمار.(ROI)	4.27	0.77	3
تحتوي التقارير على تحليلات موثوقة توضح كفاءة استخدام الموارد.	4.21	0.78	5
تُعزز نتائج الأداء المالي من ثقة المستثمرين في استدامة الشركة.	4.46	0.71	1
يتم استخدام المعلومات المالية بشكل فعّال في اتخاذ القرارات الاستراتيجية.	4.15	0.65	8
تُظهر التقارير قدرة الشركة على تحقيق النمو المستدام على المدى الطويل.	4.24	0.76	4
تحتوي التقارير على مقارنات مع مؤشرات الأداء في الصناعة.	4.20	0.84	6
تعكس التقارير التزام الشركة بتحقيق أهداف الربحية المحددة.	4.42	0.79	2

تقدم التقارير معلومات عن استراتيجيات الشركة في تقليل التكاليف وزيادة الكفاءة.	4.18	0.72	7
المؤشر الكلي	4.27	0.75	-

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي باستخدام SPSS، 2024م

يوضح الجدول (4) نتائج الإحصاء الوصفي لموافقة المبحوثين حول الأداء المالي في الشركات الصناعية. تشير النتائج إلى أن متوسط موافقة المبحوثين على عبارات قياس الأداء المالي بلغ 4.27، مع انحراف معياري قدره 0.75، مما يدل على توافق جيد بشكل عام. حيث حصلت العبارة المتعلقة بتعزيز نتائج الأداء المالي من ثقة المستثمرين في استدامة الشركة على أعلى متوسط (4.46)، مما يشير إلى أهمية هذا العامل في تحسين ثقة المستثمرين. في حين جاءت العبارة التي تعكس التزام الشركة بتحقيق أهداف الربحية المحددة في المرتبة الثانية بمتوسط (4.42). أما بالنسبة للعبارة التي تشير إلى استخدام المعلومات المالية بشكل فعّال في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، فقد سجلت أدنى متوسط (4.15)، مما قد يشير إلى حاجة الشركات إلى تحسين استراتيجيات اتخاذ القرار. ومن الملاحظ أن جميع العبارات قد حصلت على متوسطات مرتفعة، مما يعكس التوافق العام للمبحوثين مع جودة الأداء المالي في الشركات الصناعية. وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة النجار (2020)، التي أوضحت أن هياكل الملكية تؤثر على جودة تقارير الاستدامة، مما ينعكس إيجابًا على الأداء المالي. لكن تتعارض مع نتائج دراسة السامرائي وآخرون (2021)، التي أشارت إلى ضعف الأداء المالي لدى المصارف الإسلامية بالرغم من التزامها بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. علاوة على ذلك، تشير نتائج دراسة خضر ونعمة (2022) إلى ارتباط إيجابي بين جودة تقارير الاستدامة وجودة التقارير المالية، مما يدعم فكرة أن تحسين تقارير الاستدامة يمكن أن يعزز الأداء المالي. في النهاية، تتفق دراسة سعيد والفكي (2024) مع النتائج الحالية، حيث أظهرت أن تطبيق معايير الاستدامة يعزز الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، مما يساهم في تحسين الأداء المالي في الشركات السودانية.

3-2 اختبار فرضيات الدراسة:

يستعرض هذا الجزء اختبار الفرضيات، حيث تم اخضاع فرضيات الدراسة لتحليل الانحدار، كما يلي:

الفرضية الرئيسية: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة تقارير الاستدامة ESG في الأداء المالي بالشركات الصناعية

جدول (5) أثر أبعاد جودة تقارير الاستدامة ESG مجتمعة في الأداء المالي بالشركات الصناعية

المتغير المعتمد / المتغيرات المستقلة	الأداء المالي		F		T		R^2
	B0	B1	المحسوبة	الجدولية	المحسوبة	الجدولية	
جودة تقارير الاستدامة ESG	-.604-	1.180	1332.734	4.00	36.507	1.67	.933

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي باستخدام SPSS، 2024م

df= (1,105) **N=107** **P<0.05**

يشير الجدول (5) الخاص بتحليل أنموذج اثر جودة تقارير الاستدامة ESG في الأداء المالي بالشركات الصناعية إلى وجود اثر معنوي لجودة تقارير الاستدامة ESG في الأداء المالي بالشركات الصناعية وذلك وفقاً لقيمة (F) المحسوبة والبالغة قيمتها (1332.734) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (4.00) عند درجتي حرية (1,105) وبمستوى معنوية (0.05) وأن معامل

التحديد (R^2) والتي كانت قيمته (933.) يشير إلى أن قدرة المتغير المستقل تفسر التأثير الذي يطرأ على الأداء المالي بالشركات الصناعية بنحو (93.3%) وان حوالي (6.7%) من المتغيرات لم يتضمنها الأنموذج الحالي للدراسة .

ويعود هذا إلى إدراك أفراد العاملين بالشركات الصناعية عينة الدراسة إلى أهمية دور جودة تقارير الاستدامة ESG في تحسين الأداء المالي بالشركات الصناعية.

وبهذا فانه يتم قبول الفرضية الرئيسة والتي نصت على " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة تقارير الاستدامة ESG في الأداء المالي بالشركات الصناعية .

جدول (6): أثر أبعاد جودة تقارير الاستدامة ESG في الأداء المالي بالشركات الصناعية

المتغير المعتمد / المتغيرات المستقلة	الأداء المالي		F		T		R^2
	B0	B1	المحسوبة	الجدولية	المحسوبة	الجدولية	
جودة تقارير الاستدامة البيئية	.234	1.018	155.823	4.00	12.483	1.67	.621
جودة تقارير الاستدامة الاجتماعية	.314	.950	261.757	4.00	16.179	1.67	.734
جودة تقارير الاستدامة الحوكمية	.083	.981	3344.100	4.00	57.828	1.67	.972

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي باستخدام الSPSS، 2024م

df= (1,105) N=107 P<0.05

يلاحظ من الجدول (6) وجود تأثير لأبعاد جودة تقارير الاستدامة ESG كمتغيرات مستقلة في الأداء المالي كمتغير تابع على النحو التالي:

1. **الفرضية الفرعية الأولى** والتي تنص على أن يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة تقارير الاستدامة البيئية في الأداء المالي بالشركات الصناعية، ويتضح ذلك من خلال الجدول (6) والخاص بتحليل أنموذج اثر جودة تقارير الاستدامة البيئية في الأداء المالي بالشركات الصناعية حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (155.823) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (4.00) عند درجتي حرية (1,105) وعند مستوى معنوية (0.05) وقد بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (.621) ويشير ذلك إلى إن قدرة المتغير المستقل تفسر التأثير الذي يطرأ على الأداء المالي بالشركات الصناعية بنحو (62.1%) وان حوالي (37.9%) من المتغيرات لم يتضمنها الأنموذج الحالي.
2. **الفرضية الفرعية الثانية** والتي تنص على إن " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة تقارير الاستدامة الاجتماعية في الأداء المالي بالشركات الصناعية " ، حيث تشير نتائج الجدول (6) والخاص بتحليل أنموذج اثر جودة تقارير الاستدامة الاجتماعية في الأداء المالي بالشركات الصناعية من أن هناك اثر معنوي للجودة تقارير الاستدامة الاجتماعية في الأداء المالي بالشركات الصناعية حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (261.757) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (4.00) عند درجتي حرية (1,105) وعند مستوى معنوية (0.05) وقد كانت قيمة معامل التحديد (R^2) (.734) ويشير ذلك إلى أن قدرة المتغير المستقل يفسر التأثير الذي يطرأ على الأداء المالي بالشركات الصناعية بنحو (73.4%) وان حوالي (26.6%) من المتغيرات لم يتضمنها الأنموذج الحالي.

3. **الفرضية الفرعية الثالثة** والتي تنص على أن " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة تقارير الاستدامة الحوكمية في الأداء المالي بالشركات الصناعية " ، إذ يوضح الجدول (6) والخاص بتحليل أنموذج اثر جودة تقارير الاستدامة الحوكمية في الأداء المالي بالشركات الصناعية على أن هناك اثر لجودة تقارير الاستدامة الحوكمية في الأداء المالي وذلك وفقا لقيمة (**F**) المحسوبة والبالغة (3344.100) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (4.00) عند درجتي حرية (1,105) وعند مستوى معنوية (0.05) وكانت قيمة معامل التحديد (R^2) (.972) إذ يشير ذلك المؤشر إلى أن قدرة المتغير المستقل تفسر التغيير الذي يطرأ على الأداء المالي بالشركات الصناعية بنحو(97.4%) بينما حوالي (2.8%) من المتغيرات لم يتضمنها النموذج الحالي.

4- النتائج والتوصيات والمقترحات

4-1.النتائج

يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بما يأتي:

1. أظهرت نتائج الدراسة وجود تباين حول أبعاد جودة تقارير الاستدامة (ESG) بالشركات الصناعية السودانية، إلا أن جميعها جاءت بمستوى مرتفع.
2. أوضحت استجابات المبحوثين وجود مستوى مرتفع للأداء المالي بالشركات الصناعية السودانية بمتوسط حسابي بلغ (4.27).
3. أظهرت النتائج أن هناك تأثيرًا معنويًا لجودة تقارير الاستدامة ESG على الأداء المالي، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (1332.734)، وهي أكبر من القيمة الجدولية (4.00) عند مستوى معنوية (0.05). كما أن معامل التحديد (R^2) بلغ (.933)، مما يشير إلى أن 93.3% من التغيرات في الأداء المالي يمكن تفسيرها من خلال جودة تقارير الاستدامة.
4. أكدت النتائج وجود تأثير معنوي لجودة تقارير الاستدامة البيئية على الأداء المالي، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (155.823)، وهي أكبر من القيمة الجدولية (4.00) عند مستوى معنوية (0.05). كما أن معامل التحديد (R^2) بلغ (.621)، مما يعني أن 62.1% من التغيرات في الأداء المالي يمكن تفسيرها من خلال جودة التقارير البيئية.
5. أشارت النتائج إلى وجود تأثير معنوي لجودة تقارير الاستدامة الاجتماعية على الأداء المالي، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (261.757)، وهي أكبر من القيمة الجدولية (4.00) عند مستوى معنوية (0.05). معامل التحديد (R^2) كان (.734)، مما يدل على أن 73.4% من التغيرات في الأداء المالي يمكن تفسيرها من خلال جودة التقارير الاجتماعية.
6. أكدت النتائج وجود تأثير معنوي لجودة تقارير الاستدامة الحوكمية على الأداء المالي، حيث سجلت قيمة (F) المحسوبة (3344.100)، وهي أكبر من القيمة الجدولية (4.00) عند مستوى معنوية (0.05). معامل التحديد (R^2) كان (.972)، مما يشير إلى أن 97.2% من التغيرات في الأداء المالي يمكن تفسيرها من خلال جودة التقارير الحوكمية.

4-2 .التوصيات:

بناء على النتائج الدراسة يوصي الباحث بالآتي:

1. قيام الشركات الصناعية السودانية بتعزيز جهودها لتحسين جودة تقارير الاستدامة (ESG) من خلال تدريب الموظفين وتطوير الأنظمة المستخدمة في إعداد التقارير، لضمان تلبية المعايير العالمية وتعزيز الشفافية.
2. الاهتمام بإستراتيجيات الأداء المالي المستدام من خلال استخدام البيانات المالية بشكل فعّال في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، مما يساعد في تحقيق نمو مستدام وزيادة الثقة لدى المستثمرين.
3. زيادة اهتمام الشركات الصناعية السودانية بجودة تقارير الاستدامة ESG كأداة استراتيجية لتحسين الأداء المالي، من خلال تطوير عمليات جمع وتحليل البيانات بشكل مستمر.
4. العمل على تحسين الشفافية في تقارير الاستدامة البيئية، من خلال تقديم معلومات دقيقة وشاملة حول انبعاثات الكربون وإدارة الموارد بالشركات الصناعية السودانية.
5. تعزيز جودة تقارير الاستدامة الاجتماعية من خلال توفير معلومات واضحة حول ممارسات العمل والمساهمات المجتمعية، مما يساعد في بناء الثقة مع أصحاب المصلحة.
6. العمل على تحسين جودة تقارير الاستدامة الحوكمية عبر تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الأعمال، مما يعزز ثقة المستثمرين ويزيد من استدامة الأداء المالي.

4-3. المقترحات:

يقترح الباحث الآتي:

1. **تطوير أدوات قياس الأداء المالي المستدام:** يمكن للشركات الصناعية السودانية تبني أدوات وتقنيات متقدمة لقياس الأداء المالي المستدام، مما يسهل تقييم تأثير جودة تقارير الاستدامة على الأداء المالي بشكل أكثر دقة وشفافية.
2. **إجراء دراسات مقارنة دولية:** يُنصح بإجراء دراسات مقارنة مع شركات صناعية في دول أخرى لتقييم تأثير جودة تقارير الاستدامة على الأداء المالي، مما يساعد في فهم العوامل الثقافية والتنظيمية التي تؤثر على هذا العلاقة.
3. **تعزيز التعاون بين القطاعات:** تعزيز التعاون بين الشركات الصناعية والجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لتحسين جودة تقارير الاستدامة وتطبيق معايير موحدة، مما يسهم في تحسين الأداء المالي العام وتعزيز الاستدامة في القطاع الصناعي السودانية.

قائمة المراجع

1. الجبلي، وليد سمير عبد العظيم. (2020). أثر استخدام المعايير المالية لمحاسبة الاستدامة على تحسين الإفصاح المحاسبى وتعزيز ثقة المستثمرين، مجلة الفكر المحاسبي، 24.(2)

2. الجبوري، علي خلف كاطع وجعفر، نجلة جبار وغالي، زينة حمزة. (2019). امكانية تطبيق معايير الاستدامة المحاسبية في التقارير المالية لتعزيز جودة الابلاغ المالي للمصارف العراقية الاهلية في محافظة البصرة، مجلة حولية المنتدي، 1.(39)

3. الججاوي، طلال، الخفاجي، إيمان. (2020). قياس مدى التزام الشركات العراقية بالإبلاغ عن الاستدامة وفقًا لمؤشرات ESG / ISX / S & P ومعايير :GRI بحث تطبيقي في عينة من الشركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، المجلة العربية للإدارة، 40.(1)

4. الروقي، فيصل عايض خزام. (2022). أثر ممارسات المحاسبة الإدارية على الأداء المالي في الشركات المساهمة الصناعية السعودية – دراسة ميدانية. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد والإدارة، 36.(2)

5. الزهراني، طارق حسن. (2021). أثر استراتيجيات الأعمال على الأداء المالي – دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية. مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية والقانونية، 5.(17)

6. السامرائي، عمار، الشريدة، نادية، الغسرة، رقية. (2021). الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وانعكاساتها على الأداء المالي للمصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية في مملكة البحرين. مجلة العلوم الإقتصادية و الإدارية والقانونية، 5.(7)

7. الشامس، عصام، الماطوني، عادل. (2021). واقع محاسبة الاستدامة وأثره على جودة التقارير المالية في الشركة الليبية للحديد والصلب (دراسة تحليلية)، المؤتمر العلمي الأول للتنمية المستدامة الواقع والمأمول من منظور اقتصادي، جامعة غريان.

8. الصاعدي، فيصل فهد محمد. (2018).. تقييم الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة بسوق الأسهم السعودي - دراسة تطبيقية. مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية و القانونية، 2.(2)

9. العنزى، سالم محمد معطش. (2024). أثر تقارير الحوكمة والمسئولية الإجتماعية والبيئية على جودة الإفصاح عن مخاطر الشركات فى البيئة الكويتية، المجلة العلمية للبحوث التجارية، 12 .(4)

10. النجار، سامح، (2020). دراسة تحليلية لطبيعة العلاقة بين هياكل الملكية المركزة وجودة تقارير الاستدامة وأثرها على ممارسات التجنب الضريبى: أدلة عملية من بيئة الأعمال المصرية، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، 2.(1)

11. إسماعيل، عصام، خيري، يسري، وهلال، محمود. (2024). تقارير الاستدامة وأثرها على الائتمان التجاري: دراسة تطبيقية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، 48.(3)

12. حاكم، محسن، وعبدالحسين، راضي. (2013). حوكمة البنوك وتأثيرها على الأداء والمخاطر، عمان: دار اليازوري.

13. حباش، موريا، والقحطاني، محمد. (2022). محددات تقارير الاستدامة في الشركات السعودية المدرجة، المجلة العربية للعلوم الإدارية، 29.(1)

14. خضر، جنان محمد، نعمة، نغم حسين، (2022). تعزيز العلاقة بين جودة تقارير الاستدامة والتقارير المالية في اطار التدقيق الداخلي دراسة تحليله لأراء العاملين في بعض المصارف الإسلامية في محافظة بغداد، مجلة الريادة للمال والأعمال، 3.(3)

15. خلف، دنيا، الفخفاخ، حماد، ويعقوب، ابتهاج. (2023). الإفصاح عن مؤشّرات الاستدامة وانعكاسها على القيمة السوقية في السوق المالي التونسي (دراسة ميدانية على عيّنة من المصارف التجارية التونسية)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، 15.(47)

16. خلفاوي، عمر بن لخضر. (2016). التنمية المستدامة للمنظمات: جودة، بيئة، صحة وسلامة مهنية، عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع.

17. رطبه، جمال السيد إبراهيم. (2023م). دور المحاسبة المستدامة في تطوير المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية بالجهات العلاجية التابعة لمنظومة التأمين الصحي الشامل في مصر، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، جامعة دميا ط ، 4.(2)

18. سعيد، معتز محمد نور سالم، الفكي، الفاتح الأمين عبدالرحيم. (2024). إمكانية تطبيق معايير الاستدامة وأثرها علي الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية في بيئة الأعمال السودانية (مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية نموذجا)، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية. 5.(6)

19. صالح، علي محمود. (2014). بحوث التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، 14.(2)

20. طعيس، خالد محمد. (2024). أثر الشمول المالي في الأداء المالي للمصارف التجارية، دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية، مجلة كلية المعارف الجامعة، 35.(1)

21. عبدالحليم، أحمد حامد محمود ، واحمد، نبيل ياسين. (2017م). دور الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة في ترشيد قرارات المستثمرين، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 21.(2)

22. عمر، زينب أمام عبدالحافظ. (2013). القياس والتقرير المحاسبي عن عمليات التنمية المستدامة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 1.(1)

23. Saunders, M., Lewis, P & Thornhill, A., (2016). Research methods for business students. 7th ed. Pearson Education Ltd.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية OPEN ACCESS
(2024) 31 العدد / 7 المجلد VOL 7 / ISSUE 31 (2024)
ISSN: 2569-7366

Received التسلم	Revised التعديل	Accepted القبول	ORCID حساب
2024-09-27	2024-10-09	2024-11-10	

DOI :

مدى تأثير الهجرة الدولية على الاقتصاد العالمي

The impact of International Migration on the Global Economy

د. خالد مصطفى علي العبادلة[1]، د. سليم رياض عبد الحميد الفليت[2]

[1]أستاذ الاقتصاد المساعد، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة غزة

[2]مدرس الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، فلسطين، غزة

saleemfaleet@gmail.com

حساب

Abstract

This study aims at the extent of the impact of international migration on the global economy, and to achieve the objectives of the study, the researcher used the deductive approach, through the analysis of data and special figures that discuss the impact of international migration on the global economy and its economic impact, The study concluded that international migration affects economic growth in the receiving countries, contributes to improving the labor force, that migration may impose economic challenges on the leaving countries, that migration contributes to increasing the cultural and linguistic diversity in the receiving countries, The study recommends that the impact of international migration on the global economy requires strengthening investment in education and training in the countries of departure, supporting small and medium economic projects for migrants to contribute to economic development, migration policies must protect the rights of migrants and ensure their equality in opportunities and treatment.

Keywords: international migration, International Economy, Economic growth, investment, Social influences.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى مدى تأثير الهجرة الدولية على الاقتصاد العالمي، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الاستنباطي وذلك عبر تحليل البيانات والأرقام الخاصة التي تناقش تأثير الهجرة الدولية على الاقتصاد العالمي وتأثيرها الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى أن الهجرة الدولية تؤثر على النمو الاقتصاد في الدول المستقبلة، تُساهم في تحسين القوة العاملة، أن الهجرة قد تفرض تحديات اقتصادية على الدول المغادرة، أن الهجرة تُساهم في زيادة التنوع الثقافي واللغوي في الدول المستقبلة، وتُوصي الدراسة إلى أن تأثير الهجرة الدولية على الاقتصاد العالمي يتطلب تعزيز الاستثمار في التعليم والتدريب في الدول المُغادرة، دعم المشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة للمهاجرين للمساهمة في التنمية الاقتصادية، يجب أن تحمي سياسات الهجرة حقوق المهاجرين وتضمن مساواتهم في الفرص والمعاملة.

الكلمات المفتاحية: الهجرة الدولية، الاقتصاد العالمي، النمو الاقتصادي، الاستثمار، التأثيرات الاجتماعية.

مقدمة:

تُعتبر دراسة تأثير الهجرة الدولية على الاقتصاد العالمي من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية القديمة التي شهدت تزايداً في العصور الحديثة، وأصبح لها تأثير هائل على الاقتصاد العالمي، وتُعد موضوعاً ذا أهمية بالغة في ظل التطورات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، وأصبحت من أهم العوامل التي تؤثر على الاقتصادات الوطنية والعالمية، وتشكل تحديات وفرصاً تتطلب فهماً دقيقاً ومنهجياً، وتُعد من الظواهر الشاملة التي تمتد إلى جميع أنحاء العالم، حيث ينتقل المهاجرون بحثاً عن فرص اقتصادية وحياة أفضل أو لأسباب أخرى مثل النزاعات والاضطرابات السياسية والأزمات الإنسانية، وبالتالي تلعب الهجرة دوراً حيوياً في تشكيل الاقتصادات الوطنية والعالمية، مما يجعل دراستها أمراً ضرورياً، ومن خلال دراسة تأثير الهجرة الدولية على الاقتصاد العالمي، يمكننا فهم كيفية تأثير تحركات السكان على المعمار الاقتصادي للدول المُغادِرة والمستقبِلة، يمكن أن تكون الهجرة عاملاً محفزاً للنمو الاقتصادي وتحسين الإنتاجية، أو عاملاً مؤثراً سلبياً يزيد من البطالة ويؤدي إلى انخفاض المستويات المعيشية.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة من خلال عرض الهجرة الدولية ومدى تأثيرها على الاقتصاد العالمي ، وهل الهجرة تأثر بشكل سلبي أو ايجابي على الدول المستقبلة للمهاجرين.

أهمية الدراسة:

تُمثل دراسة تأثير الهجرة الدولية على الاقتصاد العالمي أهمية بالغة نظراً للتأثير الكبير الذي تُمارسه الهجرة على الاقتصادات المُغادِرة والمستقبِلة، وكذلك الأزمات التي تشكلها الهجرة بالنسبة للدول المستقبلة للمهاجرين، لذلك تُعد الهجرة من الأسباب التي تُعيد تشكيل خريطة العالم وتوزيع سكانه وحساباته الاقتصادية، وبات هذا الحقل على درجة من التعقيد بحيث يتعذر التعمق في دراسته من دون الاهتمام بالجانب النظري، والذي يسهم في حال توافره في فهم وتفسير آليات عمل الهجرة وأنماطها ومقرراتها وتأثيراتها، وتُساعد في تحسين فهمنا للظاهرة وتوجيه السياسات الاقتصادية والاجتماعية بشكل أفضل، مما يُسهم في تعزيز الاستدامة والازدهار الاقتصادي الشامل، وتكمن أهمية الدراسة في عدة جوانب منها:

1. تُساهم الدراسة في فهم التأثيرات الاجتماعية للهجرة، مثل التنوع الثقافي واللغوي والتعايش بين المجتمعات المتعددة الثقافات.
2. تُساهم الدراسة في توجيه البحث والجهود نحو فهم أكبر لهذه الظاهرة المعقدة واكتشاف كيفية الاستفادة من إيجابياتها والتغلب على التحديات المتعلقة بها.
3. تقوم الدراسة على تطوير السياسات والاستراتيجيات التي تعزز التنمية الشاملة ، والعمل على بناء عالم أكثر تكافلاً وتعاوناً بين الأمم.
4. تقديم مجموعة من النتائج والتوصيات للمهتمين بالهجرة الدولية تضاف للمعرفة العلمية؛ كونها تشكل رافداً إضافياً يُضاف للدراسات الاقتصادية التي تبحث في هذا المجال.

أهداف الدراسة:

تُعتبر الهجرة الدولية من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية الهامة التي تُؤثر بشكل كبير على العالم وعلى الدول الفردية، كما وتُعَدُّ الهجرة من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات الحديثة، إذ تُشكل تأثيراتها وتبعاتها تحدياً متعدد الأبعاد يشمل الاقتصاد والسياسة والثقافة والمجتمع، وتثير الهجرة الكثير من التساؤلات حول تأثيراتها على الاقتصاد العالمي وكيفية التعامل معها

بفاعلية، فالبعض ينظر إلى الهجرة باعتبارها مصدراً للفرص الاقتصادية والتنمية، في حين ينظر الآخرون إليها باعتبارها عاملاً يزيد من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية.

وتتضمن أهداف الدراسة ما يلي:

1. تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف وتحليل تأثير الهجرة الدولية على الاقتصاد العالمي والتحديات المتعلقة بها.
2. تسليط الضوء على أهمية فهم تأثيرات الهجرة على النمو الاقتصادي، العمالة، الاستثمارات، وغيرها من المتغيرات الاقتصادية المهمة.
3. تهدف هذه الدراسة إلى إضاءة المزيد من الأفكار والرؤى حول هذا الموضوع الحيوي، وتقديم مساهمة علمية قيمة في فهم تأثير الهجرة الدولية على الاقتصاد العالمي وتعزيز التعامل الفعال مع هذه الظاهرة المعقدة.

1- الهجرة الدولية

قديماً ارتبطت الهجرة بوجود الانسان، حيث لم يستطيع السيطرة على الطبيعة والتدخل فيها، فكانت الهجرة وسيلة للإنسان للحصول على احتياجاته، والمواد الأساسية لحياته، ومع تطور البشرية وزيادة التقدم التكنولوجي والعولمة استمرت الهجرة وازدادت معدلاتها، ويقسم الاقتصاديون تاريخ الهجرة الدولية الى خمس فترات: الأولى الفترة التجارية (1500-1800م)، حيث تركزت تدفقات المهاجرين من أوروبا الى أمريكا وافريقيا وآسيا واليونان لأهداف استعمارية، والثانية الفترة الصناعية من بداية القرن التاسع عشر وقد نشأت من التطور الصناعي في أوروبا وانتشار الرأسمالية لمناطق بالعالم الجديد، والثالثة الفترة التالية للحرب العالمية الأولي وهي امتداد لما سبق، والرابعة فترة ما بعد الصناعة من منتصف عقد الستينات حتى 1989م، والتي ازدادت فيها الهجرة من افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وأخيراً الخامسة الهجرة في فترة العولمة والتي ازدادت فيها الهجرة من الدول النامية لدول متقدمة ومنتجة للبترول. (عفان، 2018م، ص 11).

أولا/ تعريف الهجرة

أما في اللغة: فهو من مصدر هجر الذي يعني في اللغة العربية الترك والإقلاع، فيقال: هجر الشيء، أي تركه وابتعد عنه، ويقال: هجر المكان، أي انتقل منه إلى مكان أخر، (صايش، 2006م، ص2)، وبالتالي الهجرة هي ترك مكان العيش المعتاد والانتقال إلى مكان أخر بغية الاستقرار أو الانتقال مجدداً، وتعني الاقتراب أو الخروج من أرض الى أخرى سعياً وراء الرزق أو العلم أو العلاج أو أي منفعة أخرى، كما تعني الهجرة بصفة عامة الانتقال للعيش من مكان إلى أخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة.

أما التعريف الاصطلاحي: الهجرة ظاهرة جغرافية تعبر عن ديناميكية سكانية على شكل تنقل سكان من مكان إلى أخر، وذلك بتغيير مكان الاستقرار الاعتيادي، وهي جزء من الحركة العامة للسكان، وتستخدم كلمة الهجرة لحركة انتقال فرد أو جماعة، أو مجموعة من سكان من مكان سكن أو إقامة إلى مكان آخر للإقامة فيه، (بسايح، 2016م، ص11)، وتُعرِّف المنظمة الدولية للهجرة (IOM) المهاجر بأنه أي شخص انتقل عبر حدود دولية أو داخل دولة بعيداً عن مكان إقامته المعتاد، بغض النظر عن الوضع القانوني للشخص، وما إذا كانت الحركة طوعية أو غير طوعية، وما هي أسباب الحركة، وما هي مدة الإقامة، أو "مجموعة من الأشخاص الذين هاجروا في الغالب لأسباب تتعلق بالتغيير المفاجئ أو التدريجي في البيئة الذي يؤثر سلباً على حياتهم أو ظروفهم المعيشية، مما يُضطرون إلى مغادرة منازلهم المعتادة، أو يختارون القيام بذلك، إما بشكل مؤقت أو دائم، إما داخل بلدهم أو خارجها".

ويتضح من خلال ما سبق أن مصطلح الهجرة يدل على معاني مختلفة، فهو قد يُعبر على الحركة الطوعية للعمال وغيرهم داخل البلد الواحد، وقد يدل على حركة الجبرية، والحركة الانتقالية الجغرافية للسكان من منطقة ما إلى أخرى بغض النظر عن طبيعة

العوامل المؤدية لذلك أو طبيعة المسافة المقطوعة، وتتضمن جميع الحركات الانتقالية للسكان عدا الحركات الانتقالية ذات الطبيعة اليومية أو الموسمية التي لا تهدف إلى تغيير مكان الإقامة.

ثانيا/ مؤشرات الهجرة

يوجد في أكبر عشر دول مستضيفة للهجرة حوالي نصف إجمالي المهاجرين الدوليين، بينما تُصدر أكبر عشر دول مصدرة للهجرة ثلث إجمالي المهاجرين الدوليين، تُعد الولايات المتحدة هي بلد المقصد الرئيسي، حيث استضافت 50.7 مليون مهاجر دولي في عام 2019 حوالي 19% من الإجمالي في العالم، وتجدر الإشارة إلى أن تقرير الهجرة الدولية لعام 2020م، الصادر عن الأمم المتحدة قد ذكر أن السعودية احتلت المرتبة الثالثة في استقبال المهاجرين الدوليين بنحو 13.1 مليون مهاجر، أما دولة الإمارات العربية المتحدة فقد جاءت في المركز السادس بحوالي 8.6 مليون مهاجر، ولا تزال الهند أكبر بلد منشأ للمهاجرين الدوليين، حيث يعيش 18 مليون مهاجر في الخارج، تليها المكسيك 11 ملايين، والصين 10 ملايين، ثم روسيا الاتحادية 11 ملايين، وسوريا 8 ملايين، كما ويشير التقرير إلى أن النمو في عدد المهاجرين الدوليين كان قوياً على امتداد العقدين الماضيين، حيث بلغ عدد الأشخاص الذين يعيشون خارج بلدانهم الأصلية 281 مليون شخص في عام 2020 بعد أن كان 173 مليونا في عام 2000 و221 مليونا في عام 2010. ويمثل المهاجرون الدوليون حاليا حوالي 3.6% من سكان العالم.

يوضح الجدول رقم (1) أكبر عشر دول مستضيفة للهجرة وأكبر عشر دول مصدرة للهجرة عام 2020م.

م	أكبر 10 دول مستضيفة للهجرة (بالمليون)		أكبر 10 دول مصدرة للهجرة (بالمليون)	
.1	الولايات المتحدة الأمريكية	51	الهند	18
.2	ألمانيا	16	المكسيك	11
.3	السعودية	13.1	الصين	10
.4	روسيا الاتحادية	12	روسيا الاتحادية	11
.5	المملكة المتحدة	9	سوريا	8
.6	الإمارات العربية المتحدة	9	بنجلاديش	7.8
.7	فرنسا	9	باكستان	6.3
.8	كندا	8.0	أوكرانيا	5.9
.9	أستراليا	8	الفلبين	5.4
.10	أسبانيا	7	أفغانستان	5.1

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على:

- دبي، العربية، نت، (2021م)، السعودية والإمارات ضمن أكبر مصادر التحويلات المالية عالمياً.
- الأمم المتحدة، (2021م)، عدد المهاجرين في العالم يبلغ 281 مليونا حتى عام 2020 والجائحة تُبطئ نمو الهجرة.
- WORLD MIGRATION REPORT 2020

يتضح من الجدول رقم (1) السابق أن ثلثي جميع المهاجرين الدوليين يعيشون في 20 دولة فقط، وتمثل هذه البلدان حوالي نصف إجمالي الهجرة الدولية، وظلت الولايات المتحدة الأميركية الوجهة الأكبر مستضيفة 51 مليون مهاجر دولي في عام 2020، أي ما يعادل 18% من الإجمالي العالمي، فيما استضافت ألمانيا ثاني أكبر عدد من المهاجرين، بحوالي 16 مليونا، تليها المملكة العربية السعودية (13 مليونا) والاتحاد الروسي (12 مليونا) والمملكة المتحدة (9 ملايين)، ومن ناحية أخرى معظم لاجئي العالم يعيشون في دول منخفضة ومتوسطة الدخل التي استضافت 80% من لاجئي العالم في عام 2020، ويشكل اللاجئون حوالي 3% من جميع المهاجرين الدوليين في البلدان ذات الدخل المرتفع، مقارنة بنسبة 25% في البلدان متوسطة الدخل، و50% في البلدان منخفضة الدخل، كما يتضح أن الهند تصدرت قائمة البلدان ذات الشتات الأكبر في عام 2020، مع 18 مليون شخص من الهند يعيشون

خارج بلدهم الأصلي، وضمت البلدان الأخرى التي لديها مجموعات كبيرة عابرة للحدود الوطنية دول المكسيك والاتحاد الروسي (11 مليونا لكل منهما) والصين (10 ملايين) وسوريا (8 ملايين)..

أما فيما يخص الوضع في المنطقة العربية:

تُعد الهجرة والنزوح سمتان بارزتان في المنطقة العربية التي تستضيف ما يقرب من 14% من أعداد المهاجرين الدوليين، بمن فيهم الوافدون من داخل المنطقة ومن خارجها، وقد ازداد حجم المهاجرين بنسبة 150%، ليرتفع عددهم من أقل من مليون في عام 1990 إلى ما يقرب من 35 مليون في عام 2015م، وتشهد المنطقة العربية حركة هجرة دولية غير مسبوقة، ففي عام 2017، كانت هذه المنطقة تستقبل أكثر من 38 مليون مهاجر يمثلون نحو 15% من مجموع المهاجرين الدوليين المنتشرين في جميع أنحاء العالم والبالغ عددهم 258 مليوناً من بين هؤلاء المهاجرين الدوليين، ويشكل العمال المهاجرون نسبة كبيرة، لا سيما في دول مجلس التعاون الخليجي، ويوضح شكل (2) بلدان المنشأ الرئيسية الأكثر تصديراً للمهاجرين في المنطقة العربية عام 2017، حيث تحتل الهند المرتبة الأولى بنحو 8.9 مليون مهاجر بمعدل 23%، تليها فلسطين بحوالي 3.7 مليون مهاجر بمعدل 10%، ثم الجمهورية العربية السورية بـ 3.2 مليون مهاجر بمعدل 8%، وبنجلاديش بنحو 3.1 مليون مهاجر بمعدل 8%. (الاسكوا، 2017م، ص18).

شكل رقم (2) بلدان المنشأ الرئيسية الأكثر تصديراً للمهاجرين في المنطقة العربية عام 2017م

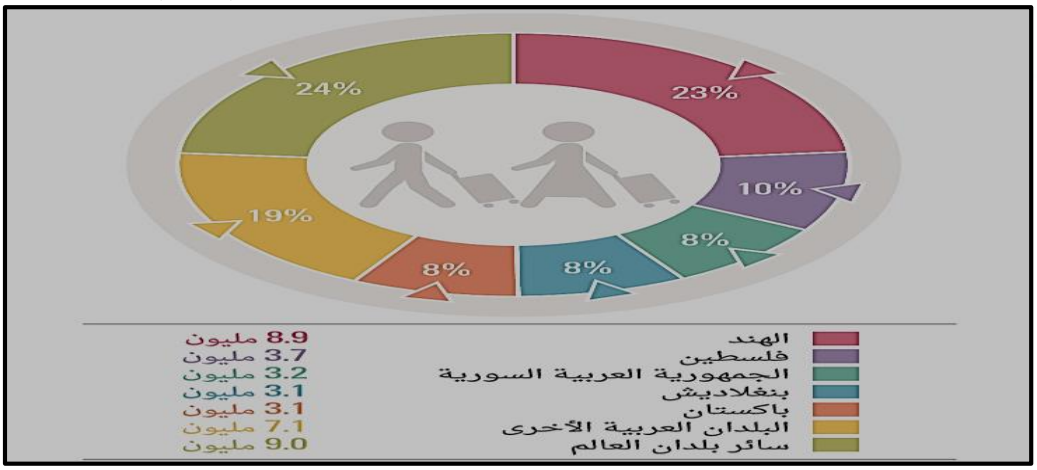

المصدر: الاسكوا، تقرير الهجرة الدولية لعام 2017م، ص18.

يمكن القول بشكل عام أن العدد التقديري للمهاجرين الدوليين قد زاد خلال العقود الخمسة الماضية، وتذهب التقديرات إلى أن إجمالي عدد الأشخاص الذين كانوا يعيشون في بلد غير البلد الذي ولدو فيه البالغ 272 مليون شخص ، ارتفع ب 119 مليون شخص عما كان عليه في عام 1990م، (حيث كان يبلغ 153 مليون شخص) ، وبأكثر من ثلاثة أمثال نظيره المقدر في عام 1970م، (84 مليون شخص) كما هو موضح في الجدول رقم (3) وعلى الرغم من أن نسبة المهاجرين الدوليين على الصعيد العالمي زادت أيضا خلال هذه الفترة، فإن من الواضح أن الغالبية العظمى من الناس مازالوا يعيشون في البلدان التي ولدوا فيها ، وفي عام 2019م ، كان معظم المهاجرين الدوليين قد بلغو 74% في سن العمل ما بين 20 سنة و64 سنة ، وسجل تراجع طفيف في عدد المهاجرين الذين تقل أعمارهم عن 20 سنة في الفترة من عام 2000 إلى عام 2019، إذ انتقل من 16.4% إلى 14% ، بينما ظلت نسبة المهاجرين الدوليين الذين تبلغ أعمارهم 65 سنة أو أكثر على حالها حوالي 12% منذ عام 2000م.

جدول رقم (3) يوضح المهاجرين الدوليون من 1970م-2019م.

السنة	عدد المهاجرين	نسبة المهاجرين من سكان العالم

1970م	84,460,125	% 2.3
1975م	90, 368, 010	% 2.2
1980م	101, 983, 149	% 2.3
1985م	113, 206, 691	% 2.3
1990م	153, 011, 473	% 2.9
1995م	161, 316, 895	% 2.8
2000م	173, 588, 441	% 2.8
2005م	191, 615, 574	% 2.9
2010م	220, 781, 909	% 3.2
2015م	248, 861, 296	% 3.4
2019م	271, 642, 105	% 3.5

المصدر: المنظمة الدولية للهجرة 2020م.

كما أصدرت المنظمة الدولية للهجرة تقرير الهجرة في العالم لعام 2022م الذي كشف عن زيادة دراماتيكية في النزوح الداخلي بسبب الكوارث والصراعات والعنف، وقال السيد انطونيو فيتورينو المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة : (نشهد مفارقة غير مسبوقة في التاريخ البشري)، كما بينت المنظمة انخفاض عدد المسافرين جواً حول العالم بنسبة 60% خلال عام 2020 إلى 1.8 مليار مسافر (مقارنة ب 4.5 مليار في عام 2019)، وفي نفس الوقت ارتفع عدد النازحين داخلياً بسبب الكوارث والصراعات والعنف إلى 40.5 مليون شخص (مقارنة ب 31.5 مليون عام 2019)، وبحسب التقرير ارتفع عدد المهاجرين الدوليين من 84 مليون حول العالم في 1970 إلى 281 مليون في 2020، ولكن بوضع زيادة تعداد السكان العالمية في الاعتبار فإن نسبة المهاجرين الدوليين ارتفعت من 2.3% من سكان العالم إلى 3.6 % خلال نفس الفترة. (المنظمة الدولية للهجرة، 2022م).

يرى الباحث أنه من المهم فهم الهجرة والتشرد وكيفية تغيرهما على الصعيد العالمي، بالنظر إلى أهميتهما للدول والمجتمعات المحلية والأفراد، وقد تكون الهجرة البشرية ظاهرة قديمة العهد تعود إلى أولى الحقب التاريخية، غير أن مظاهرها وآثارها تغيرت بمرور الوقت مع تزايد عولمة العالم، وأضحى لدينا أكثر من أي وقت مضى قدر أكبر من المعلومات عن الهجرة والتشرد على الصعيد العالمي، ومع ذلك فإن طبيعة الهجرة في حد ذاتها في عالم مترابط تعني أن استيعاب ديناميتها من الناحية الإحصائية قد يكون أمراً صعباً، وتنطوي الهجرة على أحداث قد تكون سريعة ومعقدة، ومن المؤكد طبعاً أن أنماط الهجرة الدولية ترتبط بالعمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تغيرت عبر الأجيال، بل على مدى مئات السنين، غير أن التطورات الحديثة العهد في الترابط عبر الوطني تفسح المجال أمام مزيد من الفرص لزيادة التنوع في عمليات الهجرة.

ثالثا/ أنواع الهجرة:

لقد حاول الكثير من العلماء تصنيف لأنواع الهجرة إلى أربع محددات رئيسية وهي:

1. وفق البعد الجغرافي أو المكاني تشمل: (هجرة داخلية، وهجرة خارجية).
2. وفق البعد الزمني تنقسم إلى: (هجرة مؤقتة، وهجرة دائمة).
3. وفق البعد السيكولوجي: هجرة إرادية (اختيارية)، وهجرة إجبارية (قسرية).
4. وفق البعد العددي: (هجرة فردية، وهجرة جماعية). دريدي وآخرون، 2020م، ص12).

وتشمل الهجرة الإرادية هجرة العقول: وهي انتقال الطلاب وأصحاب المواهب والأطباء والمهندسين للدراسة في غير بلادهم.
أسباب هجرة الكفاءات: (عدم توفر فرص العمل في البلدان الأصلية، تباين مستوى الدخل بين الوطن الأصلي ووطن المهجر، الإحباط العلمي والمهني للباحثين في مجالات البحث العلمي).

الأثار السلبية لهجرة الكفاءات: (استنزاف العقول المتميزة، الخسائر الاقتصادية للبلدان الأصلية، خسارة في مجال التعليم، توسيع الهوة بين الدول الغنية والفقيرة، تكريس فكرة التبعية للبلدان المتقدمة، تبديد الموارد البشرية).

رابعاً: أسباب الهجرة وعوامل الدفع والجذب للمهاجرين

1. أسباب اقتصادية: الهجرة إلى إقليم أو دولة تقدم لهم عرضاً وظيفياً بأجر يضمن حياة أفضل مما كانوا عليها.
2. أسباب اجتماعية:الهجرة إلى الدول والمناطق التي يتواجد فيها مهاجرون سابقون تجمعهم علاقة اجتماعية سابقة.
3. أسباب دينية: الهجرة إلى دول أخرى تضمن لهم حرية المعتقد والدين والرأي.
4. أسباب جغرافية: المساحات الواسعة تشغل دوائر عرض عديدة والتغير المناخي.
5. أسباب سياسية: للهروب من الاضطهاد السياسي الممارس تجاههم في وطنهم الأم.
6. أسباب حكومية: توجيههم إلى أقاليم معينة وفق خطط ودراسات تقوم على وضع برامج اقتصادية تطويرية لهذه الأقاليم.

العوامل الطاردة:

1. الانقسام التكنولوجي المتنامي ما بين الدول المتقدمة والدول الصاعدة أو النامية.
2. فرق الدخل بين البلدان الأصلية وبلدان المقصد (فجوات الرواتب الضخمة بين الدول).
3. الحاجة إلى المهارات والابداع المرتبطة بالتنافسية العالمية.
4. وتفسر الحروب السبب الرئيسي للهجرة بين الاقتصادات الصاعدة والنامية، مما يؤكد أهمية القُرب الجغرافي لتدفقات اللاجئين.
5. أن حجم السكان في البلد الأصلي هو محرك أساسي لتدفقات الهجرة. (صندوق النقد الدولي، 2020م).
6. تدني العائد على التعليم، انكماش فرص العمل في القطاع العام ومحدودية فرص العمل في القطاع الخاص.

العوامل الجاذبة:

1. تتيح الهجرة للمهاجرين فرصة لحياة أفضل.
2. حرية ممارسة المهنة في بلاد المهجر، وتوافر ما يحتاجه الباحث من استقرار، والبحث العلمي من مواد مختلفة وأجهزة.
3. الهجرة المدفوعة في الغالب بأسباب اقتصادية إلى الاقتصادات المتقدمة وهجرة اللاجئين إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة.
4. مستوى الدخول المرتفعة في الدول المتقدمة التي تدفع بالكفاءات العلمية العربية بالهجرة إلى الخارج لتحقيق مستوى معيشي لائق ومقبول لها ولأسرتها، (صندوق النقد الدولي، 2020م).
5. التقدم العلمي والاستقرار السياسي والجو الديمقراطي وحرية الرأي.
7. التشجيع الذي تمنحه الدول المتقدمة للبحث والابتكار، وتوفر المناخ الملائم للعمل والبحث.

خامساً: الاثار المترتبة على الهجرة

. الآثار الديموغرافية:

أ. تؤثر الهجرة على حجم السكان وتوزيعهم وخصائص تركيبهم ، فالمناطق الجاذبة والتي تستقبل الوافدين يتسبب عنها زيادة في حجمهم بخلاف المناطق الطاردة لهم التي ينزح منها، وينجم عنها تناقص في حجم تواجدهم.

ب. أما بالنسبة لتأثيرات الهجرة على خصائص التركيب السكاني فيظهر ذلك في صورة جلية في هرم السكان الذي يعكس التركيب النوعي والعمري للسكان في المناطق الجاذبة والطاردة معاً.

ت. غالبية المهاجرين من الذكور ضمن الفئات الوسطى، مما يؤدى إلى زيادة عددهم ضمن الفئات الوسطى في المناطق الجاذبة، وبالتالي ترتفع فيها نسبة الجنس (النوع) حيث يتفوق عدد الذكور على عدد الإناث بصورة غير طبيعية (اعتيادية) وبخلاف المناطق الطاردة.

2. الآثار الاقتصادية:

أ. تشمل الفعاليات الاقتصادية المرتبطة بها مثل: القوى العاملة والمهارات والادخار وسوق العمل والاستهلاك، وبذلك تختلف الآثار الاقتصادية بين المناطق الجاذبة والطاردة.

ب. ففي المناطق الجاذبة يزداد عرض القوى العاملة وإذا ما تزايد أعدادها كثيراً تقل أجورها، وبالتالي قد تولد البطالة مما ينعكس آثارها الاجتماعية السلبية على المجتمع، وخاصة بين المهاجرين فضلاً عن ارتفاع الإيجار وأسعار المواد الغذائية وقلة تقديم الخدمات العامة.

ت. أما في مناطق الطرد فهي على العكس من ذلك، حيث تسبب الهجرة نقصاً في سوق العمل، وقد تؤدى الى ارتفاع أجور العمل.

3. الاثار الاجتماعية: يرتبط بالهجرة آثار عديدة ومتنوعة في مناطق الجذب والطرد على حده تبعاً إلى حجم الهجرة وطبيعة المهاجرين من حيث التربية والنشأة والثقافة والوضع الاقتصادي، وعادةً ترتفع نسبة الجرائم والجنح مثل: الاحتيال والسرقات والجرائم في مناطق الجذب التي تستقبل المهاجرين وخصوصاً إذا كان حجم الهجرة كبيراً.

4. الاثار السياسية: وتظهر مثل هذه المشاكل في الهجرات الدولية الكبيرة وخاصة تلك التي تحصل عبر القارات، حيث يتنوع تشكيل المجتمع الجديد قومياً ودينياً، وقد يظهر التعصب للذات في ظهور بعض المشاكل الاجتماعية والسياسية، مما يخلق الصراع بين تنوع المجتمع السكاني ، فمشكلة التميز العنصري بين البيض والسود في دولة جنوب أفريقيا وفى الولايات الجنوبية الأمريكية خير مثال على ذلك. (الشناوي، 2021م، ص57-61).

سادسا: المحددات الاقتصادية للهجرة: (عفان،منال، 2018م، ص 14-19).

1. تحويلات العاملين بالخارج

تُعتبر تحويلات العاملين بالخارج ذات أهمية قصوى بالنسبة للدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة، وتتوقف التحويلات على السياسات الاقتصادية وسياسات الادخار التي تنتهجها الدول المصدرة والدول المستقبلة للهجرة، بالإضافة إلى أسعار الصرف وعوامل المخاطرة وكفاءة قنوات التحويل وتكلفتها، ومعدلات الأجور في الدولة المستقبلة للعمالة، الأنشطة الاقتصادية التي يعمل بها المهاجرون في الدول المضيفة، معدل سعر الفائدة بين الدول المستقبلة والمرسلة للمهاجر.

وانخفضت التحويلات إلى البلدان النامية بنسبة (4.8%) خلال الأزمة المالية في عام 2009م، بعد أن ارتفعت بنسبة (16.5 و22.9%)، في السنتين السابقتين؛ إلا أنها انتعشت بسرعة ورغم انخفاض تكاليف تحويل الأموال على الصعيد العالمي بين عامي (2008م و2010م)، توقف هذا الاتجاه وانعكس منذ ذلك الحين، حيث ظل المتوسط العالمي يبلغ حوالي 9%، والتحويلات تعزز دخل الأسر المعيشية وكثيراً ما تُنَفق على الاحتياجات المعيشية الأساسية، مثل (الغذاء والسكن والملابس وعلى السلع المعمرة)، وتستخدم أيضاً لدفع تكاليف الصحة والتعليم، فتساهم مباشرة في تحسن رأس المالي البشري، وتساعد التحويلات التي تُنفَق أو تُستثمر في بلدان الأصل على توليد الدخل وإيجاد فرص العمل.

وبالرغم من الآثار السلبية للتحويلات وبحسب تقرير الهجرة الدولية (2020م) الصادر عن الأمم المتحدة نجد أنه في 2005 احتلت الصين المرتبة الأولى كأكثر الدول الحاصلة على تدفقات تحويلات العاملين بالخارج بحوالي (23.6) مليار دولار، وجاءت المكسيك في المرتبة الثانية ب (22.7) مليار دولار، بينما احتلت الهند المركز الثالث بنحو (22.1) مليار دولار أمريكي، وفى عام 2010 احتلت الهند المركز الأول بـ(53.5) مليار دولار أمريكي، وجاءت مصر في المركز الثامن بنحو (12.5) مليار دولار، وظلت

الهند في المركز الأول عام 2015 بنحو (68.9) مليار دولار، واستقرت مصر أيضاً عند المركز الثامن بحوالي (18.3) مليار دولار، وفي عام 2018، كانت الهند في المركز الأول أيضاً بمقدار (78.6) مليار دولار أمريكي، في حين احتلت مصر المركز الخامس بـ(28.9) مليار دولار.

ومنذ منتصف التسعينات من القرن الماضي، تجاوزت التحويلات كثيراً مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية التي تُعرف باعتبارها معونة حكومية تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان النامية ورفاهيتها، وفي عام 2018، كانت الهند والصين والمكسيك والفلبين ومصر من البلدان الخمسة الرئيسية الأكثر تلقيا للتحويلات ، حيث أن الهند والصين تجاوزتا كل من المكسيك والفلبين ومصر إلى حدٍ بعيد، إذ فاق مجموع التحويلات الوافدة إلى كل منهما 67 مليار دولار كما هو مبين في الجدول رقم (4)، أما عند النظر إلى التحويلات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، فإن البلدان الخمسة الرئيسية المتلقية في عام 2018 هي تونغا (35.2%)، تليها قيرغيزستان (33.6%)، ثم طاجيكستان (31%)، وهايتي (30.7%)، ونيبال (28%). (المنظمة الدولية للهجرة، 2020م، ص35-36)

جدول رقم (4) يوضح أكثر الدول الحاصلة على تدفقات تحويلات العاملين بالخارج (مليار دولار).

م	2005		2010		2015		2018		2020		2021		2022م	
.1	الصين	23.6	الهند	53.5	الهند	68.9	الهند	78.6	الهند	83.1	الهند	89.4	الهند	111
.2	المكسيك	22.7	الصين	52.5	الصين	63.9	الصين	67.4	الصين	59.5	المكسيك	54.1	المكسيك	61
.3	الهند	22.1	المكسيك	22.1	الفلبين	29.8	المكسيك	35.7	المكسيك	42.9	الصين	53	الصين	51
.4	نيجيريا	14.6	الفلبين	21.6	المكسيك	26.2	الفلبين	33.8	الفلبين	34.9	الفلبين	36.7	الفلبين	38
.5	فرنسا	14.2	فرنسا	19.9	فرنسا	24.1	مصر	28.9	مصر	29.6	مصر	31.5	باكستان	30
.6	الفلبين	13.7	نيجيريا	19.8	نيجيريا	21.2	فرنسا	26.4	باكستان	26.1	باكستان	31.2	مصر	28.3
.7	بلجيكا	6.9	ألمانيا	12.8	باكستان	19.3	نيجريا	24.3	فرنسا	24.5	بنجلاديش	22.2		
.8	ألمانيا	6.9	مصر	12.5	مصر	18.3	باكستان	21.0	بنجلاديش	21.8	نيجيريا	19.2		
.9	أسبانيا	6.7	بنجلاديش	10.9	ألمانيا	15.8	ألمانيا	17.4	ألمانيا	17.9	أوكرانيا	18.2		
.10	بولندا	6.5	بلجيكا	10.4	بنجلاديش	15.3	فيتنام	15.9	نيجيريا	17.2	قيتنام	18.1		

المصدر: العربي الجديد، (2022م)، المنظمة الدولية للهجرة، (2020م، ص36)، (دبي – العربية، نت، 2021م)، (المتداول العربي، 2022م).

وأوضح البنك الدولي في تقريره 2020م أن نسبة التغير كانت مختلفة عن 2019م كما يلي: (المكسيك 9.9+، مصر 10.5+، باكستان 17.4+، بنجلاديش +18.4، الهند 0.2-، الفلبين 0.7-، ألمانيا 2.0-، فرنسا 8.8-، الصين 13.0-، نيجيريا 27.7-).

(دبي – العربية، نت، 2021م)، وأوضح البنك الدولي في تقريره أن البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل تلقت تحويلات مالية بقيمة 540 مليار دولار في 2020، متراجعاً بقيمة طفيفة قوامها 8 مليارات دولار عن 2019. (الشرق الأوسط، 2021م).

وتُظهر البيانات الصادرة عن البنك الدولي ترتيب الدول بحسب أكثرها استقبالاً للتحويلات 2022م على النحو التالي:

الهند في المقدمة بـ(111 مليار دولار)، المكسيك في المركز الثاني بـ(61 مليار دولار)، الصين ثالثاً بحوالي (51 مليار دولار)، الفلبين في المركز الرابع بـ(38 مليار دولار)، باكستان خامساً بـ(30 مليار دولار)، والتقديرات تشير إلى أن تدفقات التحويلات المُسجَّلة

رسمياً إلى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ستزيد بنسبة 1.4 % إلى 656 مليار دولار في العام 2023م، وفيما يخص مصر التي تعد أكبر متلقٍ للتحويلات في المنطقة، انخفضت التحويلات بنسبة 10 بالمئة إلى 28.3 مليار دولار في العام 2022 بعد أن وصلت إلى مستوى قياسي بلغ 31.5 مليار دولار في العام 2021، مع تباطؤ التدفقات في الربع الرابع إلى أدنى مستوى منذ عام 2016، بحسب تقرير حديث للبنك الدولي، بينما توقع البنك الدولي 3.1 % نمواً في تحويلات المصريين بالخارج خلال 2023. (سكاي نيوز عربية، أبو ظبي، 2023م).

بيانات عن رصد حركة الأموال من بلد المقصد الى بلدان المهاجرين الأصليين طبقاً لتقرير البنك الدولي

أصدر البنك الدولي تقريره السنوي (الهجرة والتنمية، 2018م) الذي رصد حركة الأموال من بلدان الهجرة الى بلدان المهاجرين الأصلية وجاء فيه أن المهاجرين قاموا بتحويل مبلغ 466 مليار دولار الى بلدانهم خلال عام 2017، مؤكدا على مساهمة الهجرة الايجابية في تنشيط حركة الأموال والأسواق حول العالم، وحسب ترتيب البلدان المستفيدة من حركة الهجرة العالمية جاءت الهند بالمرتبة الأولى من حيث حجم التحويلات المالية (69 مليار دولار) تليها الصين (64 مليار دولار) والفلبين (33 مليار دولار) ثم المكسيك (31 مليار دولار)، كما احلت كلاً من نيجريا ومصر بالمرتبتين الخامسة والسادسة تباعاً (22مليار، 20 مليار دولار) على اللائحة. (بيبي، 2018م).

وفقاً للجدول التالي رقم (5) وبحسب تقرير الهجرة الدولية 2020، فإنه في 2005 احتلت السعودية المركز الثاني كدولة مصدرة للتحويلات المالية للأجانب المقيمين فيها بنحو 14.3 مليار دولار أمريكي، بينما احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى بحوالي 47.3 مليار دولار، وفى عام 2010 احتلت السعودية نفس المركز بـ 27.1 مليار دولار أمريكي، وجاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المركز الأول بنحو 50.8 مليار دولار، وجاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز العاشر بنحو 10.6 مليار دولار، واحتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الثاني عام 2015 بنحو 40.3 مليار دولار، وجاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المركز الأول بـ 61.9 مليار دولار، في حين احتلت السعودية المركز الثالث بـ 38.8 مليار دولار، والكويت في المركز الثامن بحوالي 15.2 مليار دولار، ودولة قطر في المركز العاشر بحوالي 12.2 مليار دولار، كذلك يتضح أنه في عام 2017 احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثانية في تصنيف أكثر الدول المصدرة للتحويلات المالية للأجانب المقيمين فيها بـ 44.4 مليار دولار، بينما احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى في التصنيف بـ 68 مليار دولار، واحتلت المملكة العربية السعودية بـ 36.1 مليار دولار في المرتبة الثالثة.

جدول رقم (5) يوضح أكثر الدول المصدرة للتحويلات المالية للأجانب المقيمين فيها (مليار دولار).

م	2005		2010		2015		2017		2020م		2022م	
1	الولايات الأمريكية	47.3	الولايات الأمريكية	50.8	الولايات الأمريكية	61.9	الولايات الأمريكية	68.0	الولايات الأمريكية	68	الولايات الأمريكية	79.15
2	السعودية	14.3	السعودية	27.1	الإمارات العربية	40.3	الإمارات العربية	44.4	الإمارات العربية	43.2	السعودية	39.35
3	ألمانيا	12.7	روسيا الاتحادية	21.5	السعودية	38.8	السعودية	36.1	السعودية	34.6	سويسرا	32
4	سويسرا	10.5	سويسرا	17.8	سويسرا	25.4	سويسرا	26.6	سويسرا	28	ألمانيا	25.6
5	المملكة المتحدة	9.6	ألمانيا	14.7	الصين	20.4	ألمانيا	22.1	ألمانيا	22	الصين	18.25
6	فرنسا	9.5	إيطاليا	12.9	روسيا الاتحادية	19.7	روسيا الاتحادية	20.6	روسيا الاتحادية	17	الكويت	17.74
7	جمهورية كوريا	6.9	فرنسا	12.0	ألمانيا	18.0	الصين	16.2				

8	روسيا الاتحادية	6.8	الكويت	11.9	الكويت	15.2	الكويت	13.8				
9	لوكسمبورج	6.7	لوكسمبورج	10.7	فرنسا	12.8	فرنسا	13.5				
10	ماليزيا	5.7	الإمارات العربية	10.6	قطر	12.2	جمهورية كوريا	12.9				

المصدر: المنظمة الدولية للهجرة، (2020م، ص37)، (الشرق الأوسط، 2021م)، (مباشر، السعودية، (2023م).

وبحسب احصائية البنك الدولي تربعت الولايات المتحدة الأمريكية على قائمة بلدان العالم تصديراً للتحويلات المالية خلال عام 2022 بقيمة 79.15 مليار دولار، وجاءت المملكة العربية السعودية في المركز الثاني دولياً بقيمة 39.35 مليار دولار، تلتها سويسرا في المرتبة الثالثة بتحويلات بلغت 32 مليار دولار، ثم ألمانيا بحجم تحويلات بلغت 25.6 مليار دولار، ثم الصين بـ18.25 مليار دولار، وبلغ حجم التحويلات من دولة الكويت نحو 17.74 مليار دولار خلال عام 2022، لتحتل المركز السادس عالمياً، والثاني خليجياً بعد المملكة العربية السعودية. (مباشر، السعودية، (2023م)،

وتتربع الولايات المتحدة كأكبر بلدان العالم تصديرا للتحويلات المالية خلال عام 2020 بقيمة 68 مليار دولار، وجاءت دولة الإمارات في المركز الثاني دوليا بقيمة 43.2 مليار دولار، تلتها السعودية في المرتبة الثالثة بتحويلات بلغت 34.6 مليار دولار، ثم سويسرا بـ28 مليار دولار، فألمانيا بـ22 مليار دولار. (الشرق الأوسط، 2021م).

تأثير التحويلات على متغيرات الاقتصاد الكلي في اقتصاديات الدول المستقبلة من حيث:

أ. التأثير الإيجابي:

1. تؤدي التحويلات إلي زيادة حجم الطلب الكلي من خلال مضاعف الإنفاق وبالتالي زيادة في الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري، لكن تأثير المضاعف يتوقف على ما إذا كانت الزيادة في الطلب سوف تمول من الإنتاج المحلي أم من خلال زيادة الاستيراد.
2. قد تُسهم التحويلات في توفير النقد الأجنبي اللازم لعملية الاستيراد وذلك يطلق عليه عملية استيراد بدون تحويل عملة.
3. ينتج عن التحويلات زيادة في حجم الإنفاق الاستثماري وزيادة فرص التوظيف والتشغيل.
4. تلعب التحويلات دوراً في تدعيم قطاع التصدير من خلال توفير النقد الأجنبي اللازم لتوسيع طاقة هذا القطاع، فضلاً عن ذلك فإن زيادة الطلب الإضافي من قبل العاملين بالخارج وأسرهم بسبب تحسن ظروفهم المعيشية قد يؤدي إلى استخدام الطاقات العاطلة في بعض الصناعات.

ب. التأثير السلبي

1. إن للتحويلات دوراً هاماً في تغذية الضغوط التضخمية في الدول المستقبلة للتحويلات، حيث إن زيادة تدفق التحويلات يؤدي إلي زيادة عرض النقود، وبالتالي زيادة القوة الشرائية للعاملين بالخارج وأسرهم، مما يؤدي إلي زيادة الطلب الإضافي على السلع والخدمات دون أن يقابل ذلك نشاط إنتاجي موازي في داخل اقتصاديات الدول المستقبلة للتحويلات.
2. إن للتحويلات دوراً في تعميق حدة الاختلال القائم بين الطلب والعرض على السلع والخدمات.
3. إن غالبية الدول المستقبلة للعمالة تعاني من فشل سياسات الحكومة في اجتذاب التحويلات من خلال القنوات الرسمية، حيث إن الجزء الأعظم من التحويلات يكون في أيدي وسطاء يقومون بتبديده في مجالات لا تخدم الاحتياجات الضرورية كالاستثمار والتنمية كاستيراد السلع غير الضرورية، مما يؤدي إلى إبقاء الاختلال بين الطلب والعرض.
4. تؤدي هجرة العمالة الماهرة إلى ارتفاع معدلات الأجور، وبالتالي التأثير علي هيكل تكاليف الوحدات الإنتاجية والتأثير على حدة الفروق في الأجور بين العاملين بالخارج والعاملين داخل البلاد.

2. النمو الاقتصادي

نظراً لأن التحويلات تقوم بتمويل (التعليم والصحة) وتخفف من قيود الائتمان المفروضة على أصحاب المشروعات الصغيرة، فإنها تعزز النمو الاقتصادي وتؤدى إلى زيادة الاستهلاك، وزيادة مستوى دخل الفرد، وتقلل عدد الفقراء حتى لو لم تؤدى إلى ارتفاع معدل النمو بشكل مباشر، وكلما ارتفع معدل النمو الاقتصادي في الدولة الأم أو المضيفة للعمالة، كلما توافرت الاستثمارات المحلية والأجنبية وزادت الوظائف، وهذا يعنى أن النمو الاقتصادي قد يكون محفزاً للهجرة إلى الدول ذات النمو المرتفع أو دافعاً للاستقرار في الدولة الأم ذات النمو المرتفع، وتؤثر التحويلات المالية في تمويل المشاريع الصغيرة الخاصة، حيث يقوم المهاجر بإدخال جزء من امواله واستعداده للعودة الى بلده الأصلي لإنشاء مؤسسة مصغرة يستطيع من خلالها استثمار الأموال عند عودته إلى بلده الأصلي. (المركز الديمقراطي العربي، 2022م).

ونظراً لأن الدول التي تتمتع بنمو اقتصادي قوي تجتذب أعداداً أكبر وأكثر تنوعاً من المهاجرين، وواجه الاقتصاديون صعوبة في تحديد ما إذا كان المهاجرون وتنوع المجتمع سبباً للنمو الاقتصادي أم نتيجة له، كما أنه يختلف تأثير التنوع الثقافي المترتب على العمالة الأجنبية بحسب مراحل التنمية، وتُقبِل الدول الأكثر ثراءً على التطورات التكنولوجية بمعدل أسرع من الدول الأفقر، وبالتالي ترتفع مهارات ومعارف القوى العاملة فيها بسرعة أكبر، ويعني ذلك أنه كلما زاد تقدم الدول التي تجتذب المهاجرين كلما تراجع تأثرها اقتصادياً بالهجرة.

3. الإئتمان المتاح للقطاع الخاص

تُعد القيود المفروضة على القروض المقدمة للقطاع الخاص أحد العوامل المؤثرة على الهجرة الدولية، وتتمثل تلك القيود في حجم الائتمان المتاح وتكلفته (سعر الفائدة)، إن وجود قيود على منح قروض للقطاع الخاص في الدولة الأم، قد يدفع العمالة للهجرة الى الخارج للحصول على عوائد يمكن استغلالها في الاستثمار، لأن هناك العديد من المهاجرين يكونوا مهاجرين للمكسب المستهدف، ويتفق آخرون مع هذا الرأي بأن القيود على منح القروض لا تكون فقط قيود كمية، ولكن ارتفاع معدل الفائدة على القروض أيضاً سيحفز الهجرة الدولية للعمالة.

وتجدر الإشارة إلى أنه هناك أربع طرق يتم استخدامها للتحكم في الائتمان:

1. سياسة سعر البنك أو الخصم. 2. عمليات السوق المفتوح. 3. نسبة الاحتياطي المتغيرة. 4.التحكم الائتماني الانتقائي.

4. الأجر

ويعد الأجر أحد محددات الهجرة وفقاً للنظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، فهو أحد عوامل الدفع (فانخفاض الأجر في الدولة الأم يدفع الأفراد للهجرة الدولية) والسحب (فارتفاع الأجر في الدولة المضيفة يجذب الأفراد للهجرة الدولية)، أن اختلاف الأجر يعكس فرصاً اقتصادية متباينة ومكاسب متوقعة أكبر للمهاجرين، إلا أنه من الصعب عملياً تحديد الاختلاف في الأجر النقدي بين الدول، وهو ما دفع الاقتصاديون للتركيز على أثر الأجر للدولة المضيفة أو الأم، وقد أيد آخرون أن أثر الأجر للدولة الأم يكون أكبر من أثر الأجر في الدولة المضيفة كمحدد للهجرة، وأوضح آخرون أن الأجر النقدي المرتفع في الدول المضيفة يقلل من هجرة العودة، وأن الدول المتقدمة تطلب العمالة المهاجرة لملأ مواقع في القطاع الثانوي، ويقدمون لهم أجوراً مرتفعة، وعلى الرغم من أهمية الأجر كمحدد للهجرة، إلا أن هناك صعوبة بالغة في الحصول على بياناته، كما أن بعض الدول كدول الخليج يختلف فيها الأجر المتاح لمواطني الدولة عن المهاجرين إليها، لذلك يمكن استخدام نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي كمؤشر للأجر الحقيقي. (المركز الديمقراطي العربي، 2022م).

5. البطالة

أوضحت النظرية الكينزية ونظرية الاقتصاد الحديث وسوق العمل المزدوج أهميه البطالة كمحدد رئيسي للهجرة الدولية، إلا إن النظرية الأولى والثانية ركزت على البطالة في الدولة الأم، بينما ركزت النظرية الأخيرة على البطالة في الدولة المضيفة، حيث يؤكد العديد من الاقتصاديين على أن ارتفاع البطالة في الدولة الأم يعد من أهم محددات الهجرة غالباً، وانخفاض الاجر النقدي وان هذين العاملين معاً من أهم محددات الهجرة ولا شك ان تلك الرؤية صحيحة، كما تُعد البطالة في الدولة الأم المصدرة للعمالة أحد أهم المحددات الاقتصادية للهجرة، حيثُ يهاجر المواطنين بحثاً عن فرص العمل في الدول المتلقية للعمالة. (المركز الديمقراطي العربي، 2022م).

6. سعر الصرف

ومع زيادة التقدم في وسائل الاتصالات والتطور المالي والمصرفي، ازدادت أهمية سعر الصرف في التأثير على الهجرة الدولية، أن انخفاض قيمة البيزو المكسيكي وقت الأزمة في عام 1995 قد أسهم في زيادة الهجرة للخارج، وقد لوحظ فيما بعد أن تقلبات سعر الصرف وقت الأزمات المالية صاحبها تقلبات في الهجرة الدولية للعمل، كما أن زيادة سعر الصرف الإسمي تُسهم في زيادة الأجر النقدي في الدولة المضيفة فيزداد عرض العمالة المهاجرة، أنه مع ارتفاع سعر الصرف الإسمي تنخفض قيمة العملة المحلية، فتزداد الأسعار المحلية، وتنخفض الأجور الحقيقية، وتقل تنافسية الدولة الأم فتزداد الهجرة.

7. الضرائب والتحويلات (إعانات البطالة) وشبكة الضمان الحكومية، ودفع رسوم مقابل الإقامة

فإن ضرائب الدخل تقلل من العائد على العمل، وبالتالي تقل المنافع الصافية للهجرة، حيث أن الدول التي لديها ضرائب تصاعدية قد يقل تدفق المهاجرين ذوي المهارات العالية إليها لانخفاض الأجور بعد خصم الضرائب والذي سيقلل من الحافز للهجرة، في دراسة حديثة اتضح أن تدفقات المهاجرين تكون أقل إلى الدول التي لديها أعباء ضريبية أعلى، كما تؤثر أنواع الضرائب على قرار الهجرة، فعلى سبيل المثال مع الدول التي تفرض ضرائب مرتفعة على الاستهلاك أو المبيعات تتصف بتكاليف معيشية أعلى (خاصة بالنسبة للمهاجرين أصحاب الدخل المنخفض)، مما يزيد من تكاليف الهجرة، وبالمثل قد تثبط ضرائب أرباح رأس المال المهاجرين الذين يبحثون عن فرص الاستثمار في الخارج، كذلك تؤثر برامج التأمين الاجتماعي على قرار الهجرة فالحصول على الرعاية الصحية القوية والأنظمة التعليمية في الدولة المضيفة قد تزيد من الاستفادة من الهجرة وتكون بمثابة عامل جذب قوي، غالباً ما تهاجر الأسر إلى الخارج لأسباب تعليمية، ويريد المهاجرون لأطفالهم الحصول على فرص تعليمية أفضل، مما يتم تقديمه في دولهم الأم، كما يمكن للسياسات الاجتماعية التي تتبعها الدولة المضيفة، مثل التحويلات النقدية للفقراء أن تزيد من الهجرة إليها.

8. التضخم

يدفع عدم القدرة على تحمل تكاليف السلع الأساسية مثل: الغذاء والدواء والمسكن للهجرة إلى خارج الدول المصدرة للعمالة، أن ارتفاع معدل التضخم مثلاً في مصر هو أحد العوامل الدافعة للهجرة إلى الدول العربية المنتجة للبترول، وأيضاً توجد علاقة بين التضخم والهجرة والتحويلات، حيث أن التحويلات عبارة عن نقود لا يقابلها إنتاج محلى، مما تؤدى إلى حدوث ضغوط تضخمية في بلد المنشأ، كما تقل جاذبية الدول المضيفة عند ارتفاع معدل التضخم بها، وانخفاض معدلات التضخم يجعل الدول جاذبة للهجرة. (عفان، 2018م، ص 14-19).

سابعا: الهجرة وتأثيرها على الاقتصاد الدولي

1. أثر الهجرة على التجارة الدولية في دول المنشأ:

أ. في الاتحاد الأوربي أسفر نمو التجارة داخل المجموعة الأوربية عن إحداث تقارب في الدخول، ولأن الايدي العاملة اليوم تتمتع بالحرية الكاملة في التنقل داخل الاتحاد الأوروبي فإن عدد العمال الذين تغريهم الهجرة يعادل نسبة ضئيلة من القوي العاملة الأوربية، لأن التجارة وغيرها من التدابير المتخذة ساهمت بدرجة كبيرة في إتمام مهمة تقليص الفوارق الاقتصادية بين الدول الأعضاء، ويبدو أن العلاقة بين التجارة والهجرة أكثر تعقيداً بكثير مما قد يعتقد البعض، وبعض الأنشطة مثل مراكز المعلومات الهاتفية يمكن بسهولة نقلها الي بلدان متسمة بانخفاض الأجور (الوظائف تهاجر وليست الايدي العاملة)، وفي بعض الحالات مثل حالة الخدمات المالية ومنتجات التكنولوجيا العالية تكون التجارة والهجرة تكميليتين من حيث أن الاولي تحفز على ارتفاع الثانية.

ب. يمكن أن يكون للهجرة والتحويلات تأثير معاكس على التجارة حيث تعمل التحويلات على ارتفاع سعر الصرف في بلد المنشأ فإن ذلك قد يتبعه تقليص الصادرات وزيادة الواردات، ولهذا الغرض وصفت بعض البلدان بأنها اقتصاديات تابعة للتحويلات ومرتكزة على الواردات.

ت. يُساهم المهاجرون في إقامة روابط بين بلد المصدر وبلد المنشأ وخير مثال صناعة تكنولوجيا المعلومات في الهند، فالحكومة الهندية لم تكن في البداية متحمسة لتكنولوجيا المعلومات خشية فقدان الوظائف، لكن الشركات متعددة الجنسية في الهند أدركت مواهب العاملين في تكنولوجيا المعلومات في الهند وأرسلت هنديين الي أنشطتها التشغيلية في بلدان أخري وفي غضون ذلك قامت شركات هندية مثل "تاتا " بنقل الهنديين المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات في الخارج.

- **مزايا الهجرة في بلد المنشأ**

أ. من الناحية الاقتصادية: توليد تدفقات كبيرة من التحويلات وما لها من تأثير على التنمية، حيث أن المصدر الثاني للتمويل بعد الاستثمار الأجنبي المباشر.

ب. تخفيض الضغط السكاني والبطالة: تعتبر أكثر الدول انتقالاً لسكانها من المكسيك الي الولايات المتحدة حيث يعيش 8 ملايين من سكان المكسيك في الولايات المتحدة، مما يخفض معدل النمو السكاني من 1.8 الي 1.5 عام 2000.

ت. عن طريق التغذية العكسية: فانهم ينقلون المعارف والتكنولوجيا والاستثمارات مما يعزز من الإنتاجية.

ث. تؤدّي الهجرة إلى التخفيف من نسبة البطالة فيها، وذلك بسبب هجرة أعداد من العمال منها، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة دخل العمال الباقين فيها، ومن جهةٍ أخرى فإنّ العمال المهاجرين سيرسلون مبالغ مالية إلى أسرهم في بلدهم الأصلي، مما يُساهم في تحسين مستوى المعيشة لتلك الأسر، ورفع المستوى الاقتصادي للدولة. (العريني، 2022م).

- **عيوب الهجرة في بلد المنشأ**

أ. انتقال العمالة ذوي المهارات العالية بسبب حالات التقدم التي حدثت في إطار العولمة والنمو الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وينتقل العمال المهرة للهجرة لأسباب عديدة منها (الأجور العالية، توافر تسهيلات أفضل وفرص أكبر لتحقيق التقدم)، وبسبب انتقال العمالة المهرة وخاصة الأطباء، أدي ذلك الي إضعاف القطاع الصحي في دول المنشأ، وكذلك هجرة الطلاب، ووفقاً لتقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أفاد أنه في عام 2000 هاجر إلى الولايات المتحدة 475000الف طالب والمملكة المتحدة 223000والمانيا 178000واستراليا 105000، وبسبب هجرة الطلاب تنخفض قدرة البلاد علي النمو الاقتصادي طويل الاجل؛ بسبب استفادة البلاد المستقبلة لهم أكثر منهم وكذلك خفض عائدات رأس المال وتأثيرها علي الاستثمار الاجنبي المباشر.

ب. انخفاض رصيد رأس المال البشري الذي يُعد أساساً للإنتاجية والنمو الاقتصادي.

ت. التأثير السلبي للهجرة على الجانب الاقتصادي للبلد المرسِل، وذلك بسبب هجرة أعداد من العمال الشباب منه.

ث. فقدان البلد المرسِل لعدد من العاملين المؤهّلين، والخبراء، والمُدرَّبين على مستوى عالي.

ج. ظهور بعض المشاكل الاجتماعية المتعلّقة بالأسرة، كترك الأب لأطفاله والهجرة للخارج. (العريني، 2022م).

يمكن القول إن فوائد الهجرة تحقق ما يلي:

1. للمهاجرين: من حيث فوائد اقتصادية: (فالأجور التي يتقاضاها المهاجرين في الخارج قد تبلغ أضعاف ما قد يكسبونه من أداء وظائف مماثلة في بلد المنشأ، تحسينات في الأبعاد الأخرى للتنمية البشرية مثل: التعليم والصحة).

2. بلد المنشأ: من حيث الفوائد الاقتصادية: (توفر تحويلات المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية تدفقات كبيرة من رؤوس الأموال ومصدر دخل مستقر نسبياً، تقلل من البطالة وتساهم في الحد من الفقر، نقل المهارات والمعرفة والتكنولوجيا).

3. بلد المقصد: من حيث الفوائد الاقتصادية: (زيادة الناتج المحلى الإجمالي للبلد المضيف، إذا كان المهاجرون أكثر مهارة من العمال المحليين أو إذا كان للهجرة آثار إيجابية على الابتكار وتكتل المهارات، زيادة عرض اليد العاملة في القطاعات والمهن التي تعاني من نقص العمال).

أما من ناحية تأثيرات الهجرة الدولية: تقول خلاصة البحث الأكاديمي بصورة متزايدة إن التأثيرات السلبية لا يمكن إنكارها؛ فهي في حاجة إلى التوازن مع التأثيرات الإيجابية التي تشمل دخل التحويلات، والمضاعفات الاقتصادية التي يبدو أنها تزيد من إنتاجية الزراعة، وتقلل الفقر وتحدث محفزات للاستثمار في التعليم والصحة، والتي تعتبرها بعض الدراسات في النهاية تصب في تعزيز الإنتاجية. (فياض. 2022م)

2. أثر الهجرة على التجارة الدولية في دول المستقبل (المقصد)

أ. **تأثير الهجرة على العمالة:** يتوقف أثر الهجرة على الأجور والعمالة على الظروف الأولية السائدة في سوق العمل وعلى عدد العمال المهاجرين المقبولين ومستوي مهاراتهم، وبصورة عامة تميل الهجرة الوافدة إلى خفض أجور أبناء البلد الذين يتمتعون بمهرات مماثلة، مما يؤدي إلى سوء توزيع الدخول، غير أن دراسات أجريت في أوروبا الغربية تشير إلى أن الأجور تجنح الي الصمود أمام الضغوط النزوية وأن الاثر المترتب على العمالة غير ذلك، وكان للهجرة أثر سلبي على أجور اليد العاملة غير الماهرة غير أنها يمكن بالفعل أن ترفع الأجور الحقيقة لليد العمالة الأشد مهارة؛ بسبب العرض المتزايد للنواتج من قطاع الأجور المنخفضة.

ب. **أثر الهجرة على البطالة:**

تتضمن مزايا الهجرة الرئيسة، التي تعود بالنفع على بلدان الهجرة المغادِرة، التأثير الإيجابي للتحويلات المالية في التخفيف من حدة الفقر، وفي زيادة احتياطي العملات الأجنبية، وتحسين ميزان المدفوعات، وكذلك انتقال المعرفة والمهارات عند عودة المهاجرين إلى أوطانهم، سواء كان ذلك بصفة مؤقتة أو دائمة وعلى أساس افتراضي أو مادي، كما تخفف الهجرة أيضاً من ظاهرة البطالة وتزيد من مستويات المشاريع المحلية عبر خلق فرص عمل جديدة أمام القطاع الخاص، ويمكن أن تعود الهجرة المؤقتة والموسمية بالنفع على المهاجرين أنفسهم، كتوافر الفرصة لتحقيق التنمية الذاتية والمهنية مثل (اكتساب المهارات والمعرفة، والاتصال، واكتشاف ثقافات جديدة)، وتمكنهم من المساهمة بصفة ملموسة في تنمية أوطانهم عبر التحويلات المالية والمهارات ونقل المعرفة، وكذلك تساعد الهجرة المؤقتة في خفض التكلفة الاجتماعية الناتجة من الهجرة الطويلة الأمد، مثل التباعد بين أفراد العائلة لوقت طويل. (فياض، 2022م).

ت. **الضرائب للهجرة الوافدة**

أن الشاغل الرئيسي الذي يطرح في بعض البلدان أن المهاجرين يصبحون عبئاً يثقل كاهل المجتمعات المضيفة، لأنهم يحصلون على مدفوعات الخدمات العامة والرعاية الاجتماعية أكثر مما يسهمون به من حيث الضرائب والمساهمات في الضمان الاجتماعي، وفي

الدنمارك وهولندا وبلجيكا وفرنسا والنمسا وسويسرا يفوق اعتماد المهاجرين على الرعاية الاجتماعية بدرجة أكثر بكثير لاعتماد أبناء البلد عليها، ويبدو أن هذا الأمر مرتبط بجملة الإعنات الممنوحة في إطار نظم الرعاية الاجتماعية والخطر من مغبة أن تمثل خدمة الرعاية الاجتماعية (مغناطيسا جاذبا) حمل عدداً من البلدان علي الحد من إعانات الرعاية الاجتماعية التي يمكن للمهاجرين الجدد أن يطالبوا بها، وقد يتوقف الأثر الضريبي للهجرة بشكل واضح علي سن المهاجرين عند قدومهم الي البلد المضيف، فأولئك الذين قدموا وهم في سن العمل من المرجح أن يسهموا في الأموال العامة والضمان الاجتماعي مساهمة أكبر من مساهمة الذين قدموا وهم لايزالون أطفالاً، وحول تطوير الاستفادة الاقتصادية من حركة الهجرة بين الخبير الاقتصادي عادل اليماني مع ارتفاع نسبة التحويلات المالية للمهاجرين من الخارج إلى الدول الأصلية، على الدول والمنظمات المعنية العمل على خفض الضرائب عن تلك التحويلات كي تتيح المجال أمام عائلات المهاجرين الاستفادة منها إلى أقصى درجة ممكنة، كما وأضاف عليها تهيئة الأسواق المحلية وتطوير التكنولوجيات الضرورية لهذا النوع من العمليات المالية. (بيبي، 2018م).

ث. النتائج الاجتماعية للهجرة الو افدة

تؤثر الهجرة تأثيراً عميقاً في المجتمعات المضيفة علاوةً علي النتائج الاقتصادية التي يمكن قياسها، مما يفسر إلى حدٍ كبير الجدالات المثارة حول سياسات الهجرة، فالهجرة تُغير المجتمع ومؤسساته، ولأن تكوين الهجرة نادراً ما يعكس تكوين المجتمعات المتلقية من حيث أن الأغلبية الكبيرة ذات مستوي تعليمي متدني وتواجه ظروفاً غير مواتية بدرجة كبيرة في سوق العمل، فإنها تميل إلي إحداث تغيرات في الطبقات الاجتماعية، وعادةً ما يؤدي قدوم مهاجرين جدد وبخاصة أولئك الذين ينتمون الي أصول عرقية مختلفة للغاية الي تفكيك الطبقات العاملة وتجزئة سوق العمل،حيثساهمت زيادة أعداد المهاجرين الذين هم في وضع غير نظامي إلى تفاقم هذه النزعة، الأمر الذي يؤثر على الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلد المستقبلة للمهاجرين ، وتتضمن مزايا الهجرة الرئيسة التي تعود بالنفع على بلدان الهجرة المغادِرة، التأثير الإيجابي للتحويلات المالية في التخفيف من حدة الفقر، وفي زيادة احتياطي العملات الأجنبية، وتحسين ميزان المدفوعات، وكذلك انتقال المعرفة والمهارات عند عودة المهاجرين إلى أوطانهم، سواء كان ذلك بصفة مؤقتة أو دائمة وعلى أساس افتراضي أو مادي، كما تخفف الهجرة أيضاً من ظاهرة البطالة، وتزيد من مستويات المشاريع المحلية عبر خلق فرص جديدة أمام القطاع الخاص. (فياض، 2022).

3.أثر الهجرة على التنمية

تؤثر الهجرة في المهاجرين وغير المهاجرين في بلدان الأصل وبلدان العبور وبلدان المقصد، على حدٍ سواء، وتتحمل الأسر المعيشية بعض آثارها مباشرة، وتتحمل بعضها المجتمعات المحلية أو الاقتصادات الوطنية، ورغم ارتفاع مستويات البطالة في بعض البلدان، تحتاج البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو إلى العمال الأجانب ذوي المهارات المختلفة لمواجهة النقص الحاد في أسواق عملها، ويتزايد الإقرار بإسهامات المهاجرين ومجتمعات الشتات في بلدان المقصد وبلدان الأصل، التي تتخذ شكل التحويلات والابتكار والتجارة والاستثمار، وعن طريق نقل التكنولوجيا والمهارات والمعارف والتطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مكنت المهاجرين من تعزيز روابطهم مع أوطانهم.

العلاقة بين الهجرة والتنمية

تراهن التنمية على التغيير الإيجابي والهيكلي القادر على الاستمرار والديمومة، وهي بذلك ليست قالباً جامداً أو آلية ثابتة، بل هي متغيرة بتغير معطياتها وظروفها والعوامل المساهمة فيها والنتائج المرجوة منها، ويُعد مفهوم التنمية مفهوماً متحركاً تبعاً لتغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية، تغير الزمان والمكان يؤدي المهاجرون دوراً متزايداً في تعبئة الموارد البشرية والاجتماعية والمالية لتعزيز التنمية في بلدانهم الأصلية، وعززت هذه البلدان علاقاتها برعاياها في الخارج بعدة طرق من بينها تعزيز مشاركتهم السياسية، وتشجيع إسهامهم في التجارة والاستثمار، وتوفير المساعدة القانونية والتدريب، وتوفّر الجهات المانحة على المستوى الثنائي التمويل والدعم

التقني لمشاريع التنمية المشتركة التي يشارك فيها المهاجرون، ويجري الشروع حالياً في تبني استراتيجيات مبتكرة، لتسخير قدرات المهاجرين في مجال مباشرة الأعمال الحرة، في حين ازداد الوعي بالعقبات التي تواجه المهاجرين من أصحاب الأعمال الحرة عند العودة إلى بلدهم الأصلي، لقد باتت الهجرة الدولية للعمالة مكوناً مهماً من مكونات العولمة والتنمية الاقتصادية في كثير من البلدان الأقل تطوراً، لكن لماذا تبدو الهجرة معززة للتنمية الاقتصادية في بعض الحالات ولا تفعل ذلك في حالات أخرى، وتذهب الدراسات الاقتصادية الحديثة إلى أن هناك ترابطاً محكماً بين الهجرة والتنمية؛ فالتنمية تشكل الهجرة والهجرة في المقابل تؤثر في التنمية. (فياض، 2022م).

4.أثر الهجرة على الاستثمار

إن التحويلات في حد ذاتها لا تكفي لكي تقوم الأسر المعيشية التي تتلقاها بالاستثمار أو الادخار، فلا بد أن تكون البيئة المالية في بلدان الأصل ملائمة للاستثمار، ويجب أن تتوفر لدى المهاجرين الثقة بالحكومات والمؤسسات، وتمثل الهجرة فرصة فريدة لتحسين الدور في خدمة الاقتصادات والناس وتتناقص أعداد السكان في البلدان الغنية، وكذلك في عدد متزايد من البلدان متوسطة الدخل التي تُعد تقليدياً من بين المصادر الرئيسية للمهاجرين، مما يزيد من حدة التنافس العالمي على العمالة والمواهب، وفي الوقت ذاته من المتوقع أن تشهد معظم البلدان منخفضة الدخل نمواً سكانياً سريعاً، مما يفرض عليها ضغوطاً لخلق المزيد من الوظائف للشباب، إن الهجرة يمكن أن تصبح قوة دافعة لتحقيق الرخاء والتنمية، فإذا ما أُديرت بشكل سليم، فإنها تعود بالفائدة على الجميع في البلدان الأصلية وبلدان المقصد، في العقود القادمة ستنخفض نسبة البالغين في سن العمل انخفاضاً حادً في العديد من البلدان، ففي إسبانيا يُتوقَّع أن ينكمش عدد السكان، الذي يبلغ 47 مليون نسمة، بأكثر من الثلث بحلول عام 2100 مع زيادة نسبة من هم فوق سن 65 عاماً من 20% إلى 39% من السكان، وقد تحتاج بلدان مثل المكسيك وتايلند وتونس وتركيا قريباً إلى استقدام المزيد من العمال الأجانب نظراً لتوقف النمو السكاني بها. (البنك الدولي، 2023م)

5. أثر الهجرة على رؤوس الأموال

وهي ظاهرة اقتصادية تعني عندما يسحب المستثمرون أموالهم من سوق دولة إلى سوق دولة أخرى بحثاً عن بيئة اقتصادية أكثر استقراراً، وتحدث بسبب غياب الاستقرار اقتصادياً أو سياسياً في الدولة، ايضاً تعويم عملة الدولة يكون سبباً في "هجرة رؤوس الأموال" ويعتبر التضخم في اسعار السلع عاملاً مسبباً في هجرة رؤوس الأموال، غالباً ما تكون نتائج هجرة الأموال ذات واقع قوي على اقتصاد اي دولة، ومن نتائجها انخفاض في القوة الشرائية للمستهلكين في البلد المتضرر، وغياب الثروة وارتفاع قيمة صرف العملات الأجنبية، فمثلاً في عام 1997م قامت الحكومة الفرنسية برفع الضرائب، مما أدى إلى هجرة الأموال وأدت إلى خسائر بقيمة 125 مليار دولار.

تؤدي هجرة رؤوس الأموال الى عدة آثار اقتصادية سلبية اهمها: -

1. ضعف النمو الاقتصادي: حيث يعتبر رأس المال من عناصر الانتاج المهمة، وان هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج يحرم البلاد من الاستثمار والتنمية، وبالتالي انخفاض رأس المال في الناتج المحلي الأمر الذي يؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي في المجتمع الذي تهاجر منه رؤوس الأموال.
2. ضعف مستوى التشغيل وارتفاع نسب البطالة: هناك علاقة عكسية بين معدل الاستثمار ومعدل البطالة فكلما زاد الاستثمار كلما توفرت فرص العمل وانخفضت نسب البطالة، والعكس صحيح حيثُ كلما قل الاستثمار كلما قلت فرص العمل وازدادت البطالة في المجتمع.
3. تعطيل استثمار الموارد الاقتصادية داخل الدولة: اذ أن هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج، تؤدي الى ضعف قدرة الاقتصاد في استغلال الموارد الاقتصادية المتوفرة في الدولة.

4. استنزاف الاحتياطات النقدية للدولة: فهجرة الأموال تسبب استنزاف احتياطي الدولة من النقد الأجنبي، حيث يزداد الطلب على النقد الأجنبي من اجل تحويله للخارج، مما يؤثر على مكانة الدولة الاقتصادية المتمثل في حجم الاحتياطيات النقدية لديها. (شيب، 2021م).

6. أثر الهجرة على الأجور

إن النمو المطرد في نسبة رأس المال إلى العمل يمنع متوسط إنتاجية العمال، وبالتالي متوسط أجرهم من الانخفاض على المدى الطويل، وفي حين أن نمو رأس المال يحافظ على انخفاض متوسط الأجور، قد تؤثر الهجرة على الأجور النسبية لأنواع مختلفة من العمال عن طريق تغيير إمداداتهم النسبية، وكان للهجرة على مدى العقود القليلة الماضية تأثير مزدوج عبر مجموعات التعليم، وكان التأثير الأكبر على تزويد العمال الذين ليس لديهم شهادة الثانوية العامة.

أثر الهجرة على الإنتاجية

يجلب المهاجرون أيضاً موجة من المواهب والبراعة، وهو ما يمثل حصة غير متناسبة من العمال في المجالات الأكثر ارتباطاً بالابتكار، وفي دراسة لأكبر خمسين شركة تمول رأس المال الاستثماري وجدوا أن النصف كان لديه مؤسس مهاجر واحد على الأقل، وثلاثة أرباعهم لديهم مهاجرون في وظائف الإدارة العليا أو المناصب البحثية، وحصة كبيرة من الشهادات المتقدمة الممنوحة في العلوم والهندسة، غالباً أساس الابتكار ونمو الوظائف تذهب للطلاب المولودين في الخارج مع تأشيرات مؤقتة للدراسة. (المرسال، 2022م).

7. أثر الهجرة عل النمو الاقتصادي

تُساهم الهجرة بنسبة كبيرة في النمو الاقتصادي، كما أن الهجرة أصبحت ضرورية أكثر من أي وقت مضى، لأن شيخوخة السكان وانخفاض معدلات الولادة في الاقتصادات المتقدمة تؤدي إلى ارتفاع عدد المتقاعدين الذي لا يقابله نفس الارتفاع في فئة الشباب المحليين العاملين لدعم هذا التقاعد، فعلى سبيل المثال بدأ سكان اليابان الذين بلغوا سن العمل بالانخفاض منذ 1995، وفي الاتحاد الأوروبي شكل المهاجرون نسبة 70% من نمو اليد العاملة من عام 2000 إلى عام 2010، وفي الولايات المتحدة تبقى الهجرة العامل الرئيسي وراء استمرار نمو اليد العاملة، ولو اعتمدت الولايات المتحدة على العمال الذين ولدوا في الولايات المتحدة الامريكية لتراجعت اليد العاملة لديها. (فورمان، 2018م).

أوضحت دراسة أعدتها منظمة "سيتي ومعهد أوكسفورد مارتن"، أن الهجرة كان لها تأثير إيجابي كبير على اقتصاديات الدول الرئيسية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وأشارت الدراسة إلى أن هذه الاقتصاديات ربما كانت ستخسر المليارات على مدى الأعوام الماضية لو لم تكن هناك مساهمات من المهاجرين الذين رفعوا مستوى الابتكار والإنتاجية والنمو الاقتصادي،

وقال إيان غولدن أستاذ العولمة والتنمية بجامعة أوكسفورد، إن الهجرة كان لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي الكلي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فعلى سبيل المثال لو تم تجميد الهجرة في تسعينيات القرن الماضي فإن إجمالي الناتج المحلى الحقيقي للمملكة المتحدة في عام 2014 كان يمكن أن يقل بنحو 175 مليار جنيه استرليني، بينما إجمالي الناتج المحلي لألمانيا ربما كان سيقل بـ155 مليار يورو، وتابع أن الهجرة قدمت للولايات المتحدة الأمريكية مساهمة مادية على المدى الطويل، وأيضاً بالنسبة للنمو الحالي وأفضل أداء للصناعات والأقاليم في الولايات المتحدة يعتمد بشكل كبير على المساهمة الفعالة للمهاجرين، وأشارت الدراسة أن المهاجرين أسهموا في الابتكارات والإنتاجية وإنشاء الشركات والنمو الاقتصادي، (مهاجر نيوز، 2018م)، ونخلص إلى أن المهاجرين في الاقتصادات المتقدمة يرفعون الناتج والإنتاجية على المديين القصير والمتوسط، وعلى وجه التحديد أن زيادة قدوم اللاجئين بنسبة نقطة مئوية واحدة مقارنةً بالعمالة الكلية يرفع الناتج بنحو 1% مع حلول السنة الخامسة من هجرتهم. (صندوق النقد الدولي، 2020م).

2- منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الاستنباطي، وذلك عبر تحليل البيانات والأرقام الخاصة ومراجعة الأدبيات السابقة (أبحاث، مقالات، تقارير....) التي تناقش تأثير الهجرة الدولية على الاقتصاد العالمي، وإيضاح المفاهيم النظرية المتعلقة بالهجرة، والآراء والمعطيات التي تناولها البحث، واستبيان تطور نظريات الهجرة والعوامل المؤثرة في هذا التطور في كل من الدول المتقدمة والنامية ومنها الدول العربية، وكذلك استخدمنا المنهج النقدي لمعرفة مدى واقعية تطبيق نظريات الهجرة التي تناولها البحث على مستوى العالم والبلدان النامية، بغية الوصول إلى نتائج ذات قيمة علمية يمكن الركون إليها في الدراسات والأبحاث الأكاديمية.

3- النتائج والتوصيات

أولاً النتائج:

1. الهجرة يمكن أن تكون محركاً للنمو الاقتصادي في الدول المستقبلة، خاصةً إذا كانت الهجرة تتركز على العمالة المهرة والموهوبة، تساهم هذه العمالة في زيادة الإنتاجية والابتكار، مما يُعزِّز قدرة الدول على المنافسة عالمياً.
2. أن الهجرة تُساهم في تحسين القوة العاملة في الدول المُستقبلة، حيث تلبي احتياجات القطاعات المختلفة للعمالة المهرة والغير مهرة، وتعمل على ملء الفجوات الديمغرافية.
3. قد تفرض الهجرة تحديات اقتصادية على الدول المغادرة، حيث تفقد بعض الدول جزءاً من القوى العاملة والمهارات القيمة، مما يؤثر على النمو والاقتصاد الداخلي.
4. تُسهم الهجرة في زيادة التنوع الثقافي واللغوي في الدول المستقبلة، مما يدعم التعايش الاجتماعي والتثقيف المتبادل بين المجتمعات.
5. أهمية دور المهاجرين في دعم التنمية في بلدانهم الأصلية، من خلال تحويلات الأموال وتطوير المشاريع والاستثمارات.

ثانياً: التوصيات:

1. تعزيز جهود التعليم والتدريب في الدول المُغادِرَة لتطوير المهارات والكفاءات للعمالة القادمة، يُساعد على تجنب فقدان الموارد البشرية القيمة ويُشَجِّع على عودة المهاجرين المؤهلين إلى بلدانهم بعد اكتساب الخبرات اللازمة.
2. على الدول وضع سياسات هجرة متوازنة تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، يمكن أن تركز هذه السياسات على استقطاب العمالة المهرة والموهوبة، وفتح الفرص للعمالة الغير مهرة التي تلبي احتياجات القطاعات الحيوية.
3. تحسين إدارة الهجرة وتسهيل الإجراءات القانونية والبيروقراطية للمهاجرين، مما يُعزِّز التكامل السلمي والاقتصادي ويخفف من التحديات الاجتماعية المتعلقة بالهجرة غير الشرعية.
4. يُمكن دعم المهاجرين في تأسيس المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيعهم على المساهمة في التنمية الاقتصادية في بلدانهم المُستقِلة.
5. تُعتبر التحديات المرتبطة بالهجرة قضايا عابرة للحدود، لذلك يجب تعزيز التعاون الدولي في تطوير السياسات والبرامج والتبادل المعرفي لتحقيق أفضل النتائج.
6. يجب أن تحمي سياسات الهجرة حقوق المهاجرين وتضمن مساواتهم في الفرص والمعاملة، مما يُعَزِّز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

4-الخلاصة

تعد الهجرة من المحركات المهمة لاقتصاد الدول، حيث تساهم في رفعة الاقتصاد القومي من خلال استقطاب العمالة الماهرة ذو الكفاءة التكنولوجية المساهمة في تطوير وزيادة النمو الاقتصادي على الدولة المضيفة، كما تعمل على إرساء ثقافات جديدة ومتنوعة من خلال ادخال الصناعات الوطنية من الدولة الأم إلى الدولة المهاجر إليها، ويمكن القول بأن الهجرة تعمل على اضافة موارد جديدة للدول المصدرة من المهاجرين من خلال التحويلات المالية للعملات الأجنبية، والتي من شأنها أن تزيد من حصيلة الدولة في الدخل القومي.

وعلى النقيض الآخر نجد أن الهجرة تعمل على خفض فرص العمل في الدول المستقبلة للمهاجرين ، من خلال توظيف المهاجرين على حساب المواطنين ، مما يزيد من معدلات البطالة في الدولة، ويحرم جزء كبير منهم في العمل ، فيتطلب من الحكومة توفير البديل لهؤلاء من خلال الاعانات ، الأمر الذي يعمل على اهدار جزء كبير من الموازنة في دعم المواطنين غير العاملين.

قائمة المراجع

1. الاسكوا، تقرير الهجرة الدولية (2017م)، الهجرة في المنطقة العربية وخطة التنمية المستدامة 2030م. https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/2017-situation-report-international-migration-arabic_2.pdf
2. الأمم المتحدة، (2021م)، عدد المهاجرين في العالم يبلغ 281 مليونا، والجائحة تُبطئ نمو الهجرة.
3. الأمم المتحدة، الجمعية العامة، (2013م)، الهجرة الدولية والتنمية، تقرير الأمين العام، 25 July، الدورة الثامنة والستون. https://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=528a09726
4. البنك الدولي، (2018م،)، تقرير عن رصد حركة الأموال من بلد المقصد الى بلدان المهاجرين الأصليين.
5. البنك الدولي، (2023م)، تحسين سياسات الهجرة يمكن أن يساعد في تعزيز الرخاء بجميع البلدان.
6. الشرق الأوسط، (2021م)، أميركا والإمارات والسعودية تتصدر دول العالم في تحويلات العاملين.
7. الشناوي، عمرو، محمد، (2021م)، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة غير الشرعية "دراسة حالة دول حوض البحر المتوسط"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 77، المنصورة، جمهورية مصر العربية.
8. العربي الجديد، (2022م)، الهند تتصدر دول العالم في تحويلات العاملين في الخارج.
9. العريني، مريم، (2022م)، سلبيات وايجابيات الهجرة.
10. العريني، مريم، (2022م)، سلبيات وإيجابيات الهجرة. https://mawdoo3.com/
11. المتداول العربي، (2022م)، أعلى دول العالم تلقياً لتحويلات العاملين بالخارج.
12. المرسال، (2022م)، مال وأعمال، اقتصاد العالم، تأثير الهجرة على الاقتصاد https://www.almrsal.com/post/921011
13. المركز الديمقراطي العربي، (2022م)، أثر التحويلات المالية للعاملين بالخارج على النمو الاقتصادي في مصر، 2001-2020م.
14. المفوضية السامية لحقوق الإنسان والهجرة، (2018م)، الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

15. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، (2018م)، أثر التغير المناخي على الهجرة. https://www.unhcr.org/ar/538700416
16. المنظمة الدولية للهجرة، (2020م)، تقرير الهجرة في العالم.
17. المنظمة الدولية للهجرة، (2022م)، تقرير الهجرة في العالم.
18. أوزدن، تشاغلار، (2018م)، الهجرة: المستقبل يعتمد على أعمالنا اليوم، مدونات البنك الدولي.
19. بسايح، نور الهدى، سلطانة بوزيان، (2016م)، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الامن الإنساني، مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر.
20. بيبي، شريف، (2018م)، الهجرة تساهم بتحريك أسواق المال العالمية 466 مليار دولار. https://www.infomigrants.net/ar/post/13954
21. حسين، رونجيه، (2021م)، ما آثار الهجرة على الفرد والمجتمع، بنيان. https://bunean.com/u/
22. دبي، العربية، نت، (2021م)، أكبر 10 دول متلقية للتحويلات في العالم.
23. دبي، العربية، نت، (2021م)، السعودية والإمارات ضمن أكبر مصادر التحويلات المالية عالمياً.
24. دريدي، فاطمة، وقدور، براهيمي، (2020م)، الآثار الاجتماعية والنفسية للهجرة غير شرعية واليات مكافحتها، رؤوية تحليلية، مجلة مجتمع، تربية، عمل، مجلد 5، عدد1، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر.
25. ديليب راثا وكاجلار أوزدن وسونيا بلازا (2016م)، الهجرة والتنمية، دور مجموعة البنك الدولي. https://blogs.worldbank.org/peoplemove/migration-and-development-role-world-bank-group
26. سكاي نيوز عربية، أبو ظبي، (2023م)، تحويلات المغتربين العرب في الصيف تُنعش موارد النقد الأجنبي.
27. شبيب، عادل، (2021م)، ما اسباب هجرة رؤوس الأموال العراقية وما هي آثارها السلبية على الاقتصاد العراقي، الحوار المتمدن، العدد 7032. https://m.ahewar.org/s.asp?aid=732899&r=150&cid=0&u=&i=10596&q=#google_vignette
28. صايش، عبد المالك، (2006م)، التعاون الأورو-مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير شرعية، رسالة ماجستير، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر.
29. صندوق النقد الدولي، (2020م)، الهجرة إلى الاقتصادات المتقدمة يمكن أن ترفع معدلات النمو.
30. صندوق النقد الدولي، (2020م)، تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" بعنوان "آثار الهجرة العالمية على الاقتصاد الكلي.
31. عفان، منال، (2018م)، المحددات الاقتصادية الكلية لهجرة العمل الدولية، دراسة حالة للهجرة من مصر الى المملكة العربية السعودية، جامعة طنطا، مجلة كلية التجارة، المجلد 19، العدد 3، طنطا ، جمهورية مصر العربية.
32. عياش، ريمة، ونوار، الزهرة، (2019م)، أثر التغيرات المناخية على اقتصاديات الدول العربية، رسالة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر.
33. فريق الخبراء الحكوميين (2014م)، المعني بالتغيرات المناخية في تقرير صدر في 31 مارس.
34. فورسايت، (2011م)، الهجرة والتغير البيئي العالمي تقرير المشروع النهائي، الملخص التنفيذي، المكتب الحكومي للعلوم، لندن.
35. فورمان، جيسن، (2018م)، القومية والهجرة كيف يؤثر المهاجرون في إنجاح الاقتصاد، الجزيرة.
36. فياض، هاشم نعمة، (2022م)، العلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية من منظور البلدان المرسلة للمهاجرين، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

37. مباشر، السعودية، (2023م)، السعودية الأولى عربياً والثانية عالمياً في تحويلات الوافدين.
38. مهاجر، نيوز، (2018م)، أثر الهجرة الإيجابي على اقتصادات الدول الكبرى.
39. WORLD MIGRATION REPORT 2020

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية OPEN ACCESS
(2024) 31 العدد / 7 المجلد VOL 7 / ISSUE 31 (2024)
ISSN: 2569-7366

Received التسلم	Revised التعديل	Accepted القبول	ORCID حساب
2024-09-03	2024-10-27	2024-11-10	

DOI :

أثر عوامل تعثر القروض المكتشفة بمؤشرات رقابة القروض والمتعلقة بالظروف المحيطة في معالجة القروض المتعثرة بالمصارف التجارية السودانية

The Impact of Loan Default Factors Discovered Through Loan Monitoring Indicators Related to Surrounding Conditions on Addressing Non-Performing Loans in Sudanese Commercial Banks

د. رجاء آدم مسلم أحمد

جامعة أم درمان الإسلامية- السودان

rajamusslam85@gmail.com

حساب

Abstract

The study aimed to explore the impact of loan default factors discovered through the use of loan monitoring indicators related to surrounding conditions on addressing non-performing loans in Sudanese banks. It also sought to assess the extent to which Sudanese commercial banks utilize loan monitoring indicators related to surrounding conditions to predict the possibility of loan defaults. Additionally, the study aims to identify the preventive and corrective strategies adopted by Sudanese commercial banks to address their non-performing loans. The study employed a descriptive-analytical method, using a questionnaire as a tool for data collection from a sample of 99 employees working in the departments of (audit, risk and compliance, finance/credit, and investment) in Sudanese banks. The results showed that Sudanese banks effectively use loan monitoring indicators related to surrounding conditions to predict loan defaults, and there is a statistically significant positive impact of these factors on addressing non-performing loans. The study recommended the development and updating of loan monitoring indicators related to surrounding conditions to improve the accuracy of predictions and enhance the banks' ability to make more effective proactive decisions.

Keywords: Non-Performing Loans, Loan Monitoring Indicators, Addressing Non-Performing Loans, Sudanese Banks.

ملخص

هدفت الدراسة إلي التعرف على أثر عوامل تعثر القروض المكتشفة باستخدام مؤشرات رقابة القروض والمتعلقة بالظروف المحيطة في معالجة القروض المتعثرة بالمصارف السودانية، والتعرف على مدى استخدام المصارف التجارية السودانية مؤشرات رقابة القروض المتعلقة بالظروف المحيطة للتنبؤ بإمكانية تعثر القروض المصرفية، كما تسعى الدراسة إلى تحديد الأساليب الوقائية والعلاجية التي تعتمدها المصارف التجارية السودانية لمعالجة قروضها المتعثرة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات من عينة مكونة من (99) موظف يعملون في إدارات (المراجعة، المخاطر والالتزام، التمويل/الائتمان، والاستثمار) بالمصارف السودانية. أظهرت النتائج أن المصارف السودانية تستخدم مؤشرات رقابة القروض المتعلقة بالظروف المحيطة بشكل فعّال للتنبؤ بتعثر القروض، وأن هناك أثرًا إيجابيًا ذا دلالة إحصائية لهذه العوامل في معالجة القروض المتعثرة. أوصت الدراسة بتطوير وتحديث مؤشرات رقابة القروض المرتبطة بالظروف المحيطة لتحسين دقة التنبؤ وتعزيز قدرة المصارف على اتخاذ قرارات استباقية أكثر فعالية.

الكلمات المفتاحية: القروض المتعثرة، مؤشرات رقابة القروض، معالجة القروض المتعثرة، المصارف السودانية.

مقدمة:

تتمثل الأنشطة الرئيسية للمصارف التجارية في مهمة الوساطة المالية بين المودعين والمقترضين، حيث تقوم المصارف بتجميع المدخرات من الوحدات الفائضة وإقراضها للوحدات العاجزة، مما يسهل انتقال الأموال، ويحد من تعطلها، ويحرك القطاعات الاقتصادية، ويدفع بعجلة الاقتصاد الوطني. يُعتبر النشاط الإقراضي أحد الأنشطة الحيوية في المصارف التجارية، حيث يعتمد نجاحه واستمراريته على فعالية إدارة القروض. وقد أكدت دراسة عثمان (2019) على تأثير الظروف الأمنية والسياسية على تعثر القروض في المصارف السورية، مما يبرز أهمية استقرار البيئة المحيطة في نجاح النشاط الإقراضي.

تُعد القروض المصرفية أدوات مالية أساسية لدعم النمو الاقتصادي من خلال تمويل المشاريع المختلفة، ولكن تعثر القروض يشكل تحديًا كبيرًا للمصارف، حيث يؤثر سلبًا على سيولتها وربحيتها واستقرارها المالي. تشير الدراسات إلى أن هناك عوامل متعددة تساهم في تعثر القروض، والتي يمكن اكتشافها من خلال مؤشرات رقابة القروض، بما في ذلك العوامل الداخلية المتعلقة بالمقترض والخارجية المتعلقة بالظروف المحيطة. كما أوضحت دراسة السبئي (2021) أن ضعف دراسات الجدوى وقدرات المستثمرين يعدان من العوامل المؤثرة في الديون المتعثرة بالمصارف، مما يسلط الضوء على أهمية تقييم دقيق للمقترضين والمشروعات.

تُعتبر معالجة القروض المتعثرة من أهم التحديات التي تواجه المصارف والمؤسسات المالية، حيث تشكل القروض المتعثرة عقبة كبيرة أمام السيولة والربحية والاستقرار المالي. تتطلب معالجة القروض المتعثرة استراتيجيات فعّالة تشمل تحسين إجراءات التقييم والرقابة على القروض منذ البداية، وتنفيذ خطط إعادة هيكلة الديون، والتفاوض مع المقترضين لتعديل شروط السداد بما يتناسب مع قدراتهم المالية الحالية. وقد أكدت دراسة عمر وطاهر (2023) على أهمية تحسين معايير الائتمان المصرفي لتقليل تعثر القروض، بينما أظهرت دراسة إجبارة والقداري (2024) أن جميع العوامل المدروسة تساهم بشكل كبير في تعثر القروض، مما يشير إلى الحاجة لاستراتيجيات شاملة لمعالجة هذه المشكلة.

تُظهر مؤشرات رقابة القروض أن العوامل المحيطة، مثل التقلبات الاقتصادية والأزمات المالية، والتغيرات في السياسات الحكومية والتشريعات، والظروف السياسية والأمنية، والتغيرات المناخية والكوارث الطبيعية، تلعب دورًا حاسمًا في تعثر القروض. تشير دراسة شاهين وشاهين (2021) إلى أن الأسباب المتعلقة بالمقترض كانت الأكثر تأثيراً في تعثر القروض في البنوك الفلسطينية، مما يبرز أهمية فهم تأثير العوامل المحيطة وتطوير استراتيجيات فعّالة لمعالجة القروض المتعثرة. يعتمد نجاح معالجة القروض المتعثرة على القدرة على التنبؤ المبكر بالعوامل المحيطة وتطبيق إجراءات وقائية تشمل تحسين التقييم والرقابة، وإعادة هيكلة الديون، والتفاوض مع المقترضين، إلى جانب تحسين إدارة المخاطر واستخدام التكنولوجيا لتعزيز دقة المعلومات، مما يمكن من تقليل نسبة القروض المتعثرة وتعزيز الاستقرار المالي للمصارف ودعم الاقتصاد.

مشكلة الدراسة:

تتعرض المصارف لمخاطر عديدة تؤثر على أدائها، وتُعد مخاطر الائتمان، خاصةً القروض المتعثرة، من أبرز هذه المخاطر، حيث إن القروض الممنوحة غالباً ما تكون أموالاً للمودعين. وأشارت دراسة عثمان (2019) إلى أن عدم الاستقرار الأمني والسياسي كان سبباً رئيسياً في تعثر القروض في المصارف السورية، كما بيّنت دراسة الجمال (2021) أن العوامل الخارجية تؤثر بدرجة متوسطة على منح الائتمان، من جهة أخرى، أكدت دراسة عمر وطاهر (2023) أهمية معايير الائتمان في الحد من تعثر القروض، بينما أشارت دراسة إجبارة والقداري (2024) إلى أن جميع العوامل المدروسة تساهم بشكل كبير في تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية. بناءً على هذه النتائج، تسعى الدراسة الحالية للإجابة عن السؤال الرئيسي: ما هو أثر عوامل تعثر القروض المكتشفة بمؤشرات رقابة القروض والمتعلقة بالظروف المحيطة في معالجة القروض المتعثرة بالمصارف السودانية؟

يتفرع من السؤال المحوري عدة تساؤلات فرعية على النحو التالي:

1. هل تستخدم المصارف التجارية السودانية مؤشرات رقابة القروض المتعلقة بالظروف المحيطة للتنبؤ بإمكانية تعثر قروضها المصرفية؟
2. هل تؤثر عوامل تعثر القروض المكتشفة بمؤشرات رقابة القروض والمتعلقة بالظروف المحيطة في معالجة القروض المصرفية المتعثرة من قبل المصارف التجارية السودانية؟
3. ما هي أهم الأساليب الوقائية والعلاجية التي تتبعها المصارف التجارية السودانية في معالجة قروضها المتعثرة؟

أهمية الدراسة:

تعتبر مشكلة القروض المتعثرة من المشكلات الرئيسية التي تواجه المصارف في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، والتي من الممكن أن تطيح بمصارف عريقة مما ينعكس سلباً على قدرة وسمعة الجهاز المصرفي، وبالتالي إعاقة تقدم الاقتصاد الوطني.

1. الأهمية العلمية: تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة بما يلي:

أ. تقديم صورة شاملة ومتكاملة للباحثين لاحقاً في المجال الائتماني حول عوامل تعثر القروض المصرفية المتعلقة بالظروف المحيطة على وأثر معرفة تلك العوامل في معالجة المتعثر منها، مما يساهم في النهاية من تقليل المخاطر المحيطة بالعملية الاقراضية.

ب. العمل على بناء إضافة علمية جديدة إلى مخزون المعرفة في مجال تعثر القروض المصرفية وسبل معالجتها.

2. الأهمية العملية: تتمثل الأهمية العملية لهذه الدراسة فيما يلي:

أ. تمكين المصارف التجارية من الاستمرار في نشاطها الاقراضي مع المحافظة قدر الامكان على ربحيتها وسيولتها، مما ينعكس ايجاباً على سلامة واستقرار الجهاز المصرفي.

ب. مساعدة موظفي الائتمان لدى المصارف التجارية في اتخاذ القرار الائتماني، ومراقبة القروض والتنبؤ باحتمالية تعثرها، وفي معالجة المتعثر منها، كما يساعد الإدارة العليا بالمصرف عند وضعها للسياسة الائتمانية.

ج. الحد من مشكلة تعثر القروض المصرفية في ضوء التحديات التي يواجهها الاقتصاد السوداني نتيجة للاضطرابات السياسية والاقتصادية التي يشهدها.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة بشكل رئيسي إلى التعرف على أثر عوامل تعثر القروض المكتشفة بمؤشرات رقابة القروض والمتعلقة بالظروف المحيطة في معالجة القروض المتعثرة بالمصارف السودانية وذلك من خلال الآتي:

1. التعرف على مدى استخدام المصارف التجارية السودانية مؤشرات رقابة القروض المتعلقة بالظروف المحيطة للتنبؤ بإمكانية تعثر القروض المصرفية.
2. دراسة أثر عوامل تعثر القروض المكتشفة بمؤشرات رقابة القروض والمتعلقة بالظروف المحيطة في معالجة القروض المصرفية المتعثرة من قبل المصارف التجارية السودانية.
3. تحديد أهم الأساليب التي تتبعها المصارف التجارية السودانية سواء الوقائية منها أو العلاجية في معالجة قروضها المتعثرة.
4. تقديم المساهمة العلمية المناسبة من خلال جملة من المقترحات والتوصيات للحد من تعثر القروض المتعثرة بالمصارف السودانية.

فرضيات الدراسة:

بناءً على مشكلة وأهداف الدراسة يمكن صياغة الفرضية التالية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعوامل تعثر القروض المكتشفة بمؤشرات رقابة القروض والمتعلقة بالظروف المحيطة في معالجة القروض المتعثرة من قبل المصارف التجارية السودانية.

منهجية الدراسة:

تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

مصادروأدوات جمع بيانات الدراسة:

تعتمد الدراسة على المصادر الأولية: تستخدم الإستبانة لجمع البيانات، وفضلاً عن الاعتماد على مصادر ثانوية وهي: الكتب، البحوث العلمية، الدراسات، المجلات، الندوات والمؤتمرات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على الحدود التالية:

1. **الحدود المكانية:** عينة من المصارف السودانية (الخرطوم، أمدرمان الوطني، الزراعي، الفرنسي، الثروة الحيوانية، التنمية الصناعية، فيصل السوداني، المال المتحد، المزارع التجاري).
2. **الحدود الزمانية:** 2024/8/20-3/29م، وهي فترة جمع المعلومات وإعداد الدراسة.
3. **الحدود البشرية:** اقتصار الدراسة على العاملين في المصارف التجارية السودانية (الخرطوم، أمدرمان الوطني، الزراعي، الفرنسي، الثروة الحيوانية، التنمية الصناعية، فيصل السوداني، المال المتحد، المزارع التجاري) ضمن إدارات (المراجعة، المخاطر والالتزام، التمويل/الائتمان، الاستثمار).

الدراسات السابقة:

دراسة عثمان (2019): هدفت الدراسة إلى معرفة دور الرقابة المحاسبية والإدارية (دور آليات الحوكمة) في الحد من تعثر القروض في المصارف العامة في الجمهورية العربية السورية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، استخدمت الاستبانة كأداة

لجمع المعلومات، تم اخذ عينة مسحية مكونة من (92) مفردة تمثل جميع العاملين بإدارات (المخاطر، الرقابة الداخلية، المراجعة الداخلية، والتسليف والإقراض) بالمصارف العاملين بمحافظة دمشق، خلصت الدراسة إلي إن أهم أسباب تعثر القروض في المصارف العامة خلال المرحلة السابقة والمرتبطة بالظروف العامة كانت: عدم الاستقرار الأمني والسياسي، القوة القاهرة أو الحادث المفاجئ.

دراسة السبئي (2021): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع الديون المتعثرة في المصارف الإسلامية السعودية واستراتيجيات معالجتها، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، بالاعتماد على التقارير المنشورة خلال الفترة (2011-2019) للمصارف الإسلامية السعودية متمثلة في (الراجحي، الإنماء، بنك البلاد، بنك الجزيرة)، توصلت الدراسة إلي أن المصارف الإسلامية السعودية تواجه مشكلة الديون المتعثرة، وأن هذه الديون تتواجد في قطاع الشركات والمستثمرين دون قطاع الأفراد، وأن المصارف تتحمل مخصصات كبيرة لتغطية الديون المتعثرة، ترجع أسباب تعثر التمويلات لدى المستثمرين وأصحاب المشاريع إلى ضعف دراسات الجدوى المقدمة للبنوك، إضافة إلى ضعف قدرات المستثمر، علاوة على أسباب تتعلق بعوامل خارجية اقتصادية وتنافسية، وأن متوسط نسب القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض في القطاع المصرفي السعودي تزداد بصورة مستمرة.

دراسة الجمال (2021): هدفت الدراسة للتعرف على العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان لدى البنوك التجارية في محافظة جنين، من وجهة نظر الموظفين. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كأداة لجمع المعلومات، تم تطبيقها على عينة مكونة من (87) موظف من موظفي قسم التسهيلات الائتمانية لدى البنوك التجارية في محافظة جنين، خلصت نتائج الدراسة إلي أن العوامل الخارجية كأحد أبعاد العوامل المؤثرة في منح الائتمان المصرفي بالمصارف التجارية في محافظة جنين جاءت بدرجة متوسطة.

دراسة شاهين وشاهين (2021): هدفت الدراسة للتعرف على واقع وأسباب ظاهرة القروض المتعثرة في البنوك الفلسطينية واليات مقترحة لعلاجها، استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وقاما ببناء استبانة كأداة للدراسة بالإضافة لاستخدام البيانات الثانوية المنشورة عن سلطة النقد الفلسطينية خلال العام 2019. تكون مجتمع الدراسة من (75) بنكاً وفرعاً، وبلغ عدد أفراد مجتمع الدراسة (450) موظفا، أجريت الدراسة على عينة مكونة من (190) موظفاً ومديراً من موظفي التسهيلات ومدراء البنوك وفروعها، تم اختيارهم بطريقة عشوائية طبقية منتظمة. أظهرت النتائج أن هنالك تزايد في حجم ونسبة القروض المتعثرة في القطاع المصرفي الفلسطيني خلال فترة الدراسة، وان أهم أسباب تعثر القروض كانت المتعلقة بالمقترض نفسه حيث احتلت المركز الأول بمتوسط حسابي (3.74) ووزن نسبي (74.8%)، يليها أسباب التعثر المتعلقة بالبنك نفسه بمتوسط حسابي (3.02) ووزن نسبي (60.4%)، ثم اساب التعثر الخارجة عن إرادة المقترض والبنك بمتوسط حسابي (2.99) ووزن نسبي (59.8%).

دراسة عمروطاهر(2023): هدفت الدراسة الى معرفة طبيعة العلاقة والأثر بين معايير الائتمان المصرفي بوصفها متغيرا مستقلا بأبعادها الخمسة (شخصية المقترض، الغرض من القرض، المصدر الرئيس والاساس للسداد، الضمان، والنظرة المستقبلية) في الحد من تعثر القروض المصرفية كمتغير تابع بأبعادها الاربعة (الاسباب المتعلقة بالمصرف، الاسباب المتعلقة بالعميل،

الاسباب المتعلقة بالبيئة الخارجية والاسباب المالية)، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم استبانة وتم توزيعها على عينة مكونة من (74) من العاملين في سبعة من المصارف الاهلية العاملة في مدينة دهوك. وتوصلت الدارسة مجموعة من الاستنتاجات من أهمها: أن هناك اهتمام كبير بدراسة معايير الائتمان المصرفي في الحد من تعثر القروض لدى المصارف العاملة في دهوك، وإن الدقة في دراسة معايير الائتمان المصرفي في المصارف التجارية المبحوثة يقلل من تعثر القروض المصرفية في تلك المصارف، وبالتالي عدم تعرضها للمخاطرة.

دراسة إجبارة والقداري (2024): هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب تعثر القروض في المصارف التجارية الليبية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم استمارة استبيان وُزعت على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، المتمثل في المصارف التجارية الليبية، حيث بلغت عينة الدراسة (73) مفردة، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن جميع العوامل المدروسة ساهمت وبمستوى عالٍ في تعثر القروض في المصارف التجارية.

التعليق على السابقة:

تهدف الدراسة الحالية إلى معرفة أثر عوامل تعثر القروض المكتشفة بمؤشرات رقابة القروض في معالجة القروض المتعثرة بالمصارف السودانية، وهو ما يختلف عن أهداف الدراسات السابقة التي ركزت على جوانب مختلفة مثل دور الرقابة المحاسبية والإدارية في سوريا (عثمان 2019)، وواقع الديون المتعثرة في المصارف الإسلامية السعودية (السبئي 2021)، والعوامل المؤثرة في منح الائتمان في جنين (الجمال 2021)، وأسباب القروض المتعثرة في البنوك الفلسطينية (شاهين وشاهين 2021)، ومعايير الائتمان المصرفي في دهوك (عمر وطاهر 2023)، وأسباب تعثر القروض في المصارف التجارية الليبية (إجبارة والقداري 2024). جميع هذه الدراسات، بما في ذلك الدراسة الحالية، استخدمت المنهج الوصفي التحليلي. بينما استهدفت الدراسة الحالية العاملين بإدارات المراجعة، المخاطر، التمويل، والاستثمار في المصارف بولايات شرق السودان، تباينت عينات الدراسات السابقة بين العاملين في إدارات معينة في دمشق (عثمان 2019)، والتقارير المصرفية في السعودية (السبئي 2021)، وموظفي التسهيلات في جنين (الجمال 2021)، وموظفي ومدراء البنوك الفلسطينية (شاهين وشاهين 2021)، والعاملين في المصارف الأهلية في دهوك(العراق) (عمر وطاهر 2023)، والعاملين في المصارف التجارية الليبية (إجبارة والقداري 2024). استخدمت الدراسة الحالية أداة الاستبانة، كما فعلت معظم الدراسات السابقة، باستثناء دراسة السبئي (2021) التي اعتمدت على التقارير المنشورة.

تتميز الدراسة الحالية بتركيزها على تأثير عوامل تعثر القروض المكتشفة بمؤشرات رقابة القروض والمتعلقة بالظروف المحيطة في معالجة القروض المتعثرة بالمصارف السودانية، مع اهتمام خاص بالمصارف في ولايات شرق السودان (كسلا، القضارف، بورتسودان). هذا يميزها عن الدراسات السابقة التي تناولت موضوعات وأماكن جغرافية مختلفة مثل سوريا، السعودية، فلسطين، دهوك، وليبيا. تستهدف الدراسة الحالية العاملين بإدارات المراجعة، المخاطر والالتزام، التمويل/الائتمان، والاستثمار، مما يتيح فهمًا معمقًا لتجارب وآراء العاملين في هذه الإدارات ذات العلاقة المباشرة بموضوع الدراسة.

1- الإطار النظري

1-1 القروض المصرفية:

تُعرّف القروض المصرفية وفقًا لعيسى (2010) على أنها مبالغ مالية تُقدَّم من قبل البنوك أو المؤسسات المالية للعملاء، سواء كانوا أفرادًا أو شركات، على شكل قروض نقدية، حيث يتعهد العميل بسداد المبلغ الأصلي مضافًا إليه الفوائد المتفق عليها خلال فترة زمنية محددة. كما يوضح النعيمي (2010) أن القروض المصرفية هي اتفاق بين البنك والعميل، بموجبه يحصل العميل على تمويل مالي لتلبية احتياجاته المتنوعة، سواء كانت استهلاكية أو استثمارية، مع الالتزام بإعادة المبلغ المقترض مضافًا إليه الفوائد، وفقًا للشروط المتفق عليها بين الطرفين.

وقد أشار عثمان (2013) إلى أن القروض المصرفية تلعب دورًا حيويًا في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال توفير التمويل اللازم للأفراد والشركات لتحقيق أهدافهم المالية. فعلى مستوى الأفراد، تمكن القروض المصرفية من شراء المنازل، تمويل التعليم، أو تغطية النفقات الطارئة، مما يسهم في تحقيق الاستقرار المالي الشخصي. أما على مستوى الشركات، فتُمكِّن القروض من توفير رأس المال الضروري لتوسيع الأعمال، الاستثمار في مشاريع جديدة، وتحسين الإنتاجية، مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة وتحفيز التنمية الاقتصادية. كما تسهم القروض المصرفية في تعزيز دورة رأس المال في الاقتصاد، مما يسهم في تحقيق الاستقرار المالي والنمو المستدام.

2-1 القروض المتعثرة:

عرف محمد (2013) القروض المتعثرة بأنها تلك القروض التي يعجز المقترض عن الوفاء بالتزاماته المالية تجاهها وفقًا لشروط القرض المتفق عليها مع المصرف. يُعتبر القرض متعثرًا عندما يتأخر السداد لفترة زمنية معينة، غالبًا ما تكون 90 يومًا أو أكثر، دون دفع الفوائد أو الأقساط المستحقة. من جهة أخرى، أشار خلف (2017) إلى أن القروض المتعثرة هي القروض التي تتوقف عن توليد الدخل للبنك خلال فترة زمنية معينة، والتي عادة ما تحدث عندما يتوقف المقترض عن دفع الفوائد أو الأقساط الرئيسية لمدة تتجاوز 90 يومًا. تعكس هذه القروض مستوى عالٍ من المخاطر الائتمانية وتؤثر سلبًا على الأداء المالي للبنك. ووفقًا لعلاوين والعدوان (2022)، تُعرّف القروض المتعثرة بأنها القروض التي يتوقف فيها المقترض عن سداد المبالغ المستحقة وفقًا لشروط العقد، سواء كانت فوائد أو أقساطًا رئيسية، لمدة تتجاوز عادةً 90 يومًا. تشير هذه القروض إلى مشكلة في قدرة المقترض على السداد وتشكل تحديًا للبنوك في استرداد الأموال المقترضة.

وأشار كل من خلف (2017) وعبدالله (2023) إلى أن عوامل تعثر القروض المرتبطة بالظروف المحيطة تشمل العوامل الاقتصادية، حيث يؤدي الركود الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم إلى إضعاف القدرة على السداد نتيجة تراجع النمو وزيادة تكاليف المعيشة. أما بالنسبة للعوامل السياسية، فإن عدم الاستقرار السياسي والتغيرات في التشريعات والقوانين يمكن أن تزيد من المخاطر المالية وتصعّب عملية السداد. كذلك، تشمل العوامل الاجتماعية التغيرات الديموغرافية والأزمات الصحية مثل جائحة كورونا، التي تزيد من الضغوط المالية على المقترضين. تلعب العوامل البيئية أيضًا دورًا هامًا، حيث يمكن للكوارث الطبيعية والتغير المناخي أن تؤدي إلى تدمير الممتلكات والتأثير سلبًا على القدرة المالية للسداد. وأخيرًا، تتضمن العوامل الثقافية نقص الوعي المالي والعادات الثقافية المتعلقة بالدين والادخار، مما يساهم في سوء إدارة الديون وتفاقم مشكلات التعثر في السداد.

3-1 معالجة تعثر القروض:

تعد مشكلة تعثر القروض من التحديات الرئيسية التي تواجه المؤسسات المالية، حيث تؤثر سلبًا على استقرارها المالي وقدرتها على تحقيق الأرباح المستدامة. لذلك، تبنت المؤسسات مجموعة من الأساليب لمعالجة هذه المشكلة. وفقًا لعوض (2018)، يمكن تقسيم هذه الأساليب إلى نوعين رئيسيين:

أ. **الأساليب الوقائية:** تشمل هذه الأساليب اتخاذ تدابير استباقية تهدف إلى تقليل مخاطر التعثر. من بين هذه التدابير تحسين عملية التقييم الائتماني لضمان قدرة المقترضين على السداد، وتقديم استشارات مالية للمقترضين لرفع مستوى وعيهم المالي. بالإضافة إلى ذلك، تشمل هذه الأساليب تصميم برامج لإعادة هيكلة الديون، والتي تساعد في تقليل الأعباء المالية على المقترضين، مما يسهم في الحد من مخاطر التعثر.

ب. **الأساليب العلاجية:** تتضمن الأساليب العلاجية تدخلات مباشرة بعد حدوث التعثر. وتشمل هذه التدخلات إعادة جدولة الديون وتمديد فترة السداد، أو تخفيض أسعار الفائدة لتخفيف الأعباء المالية على المقترضين. كما تتضمن تقديم حلول لتسوية الديون من خلال التفاوض مع المقترضين بهدف تجنب تصعيد الأمر إلى إجراءات قانونية، قد تؤدي إلى إفلاس المقترضين أو تصفية أصولهم.

2- المنهجية والأدوات

2-1 مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في العاملين بإدارات (المراجعة، المخاطر والالتزام، التمويل/الائتمان، الاستثمار) بالمصارف بولايات شرق السودان (كسلا، القضارف، بورتسودان) المتمثلة في (الخرطوم، أمدرمان الوطني، الزراعي، الفرنسي، الثروة الحيوانية، التنمية الصناعية، فيصل السوداني، المال المتحد، المزارع التجاري)، وتكونت عينة الدراسة من (100) موظف، تم اختيارهم عن طريق العينة العنقودية. تم توزيع الاستبانة (100) على أفراد العينة، تم استرجاع (99) استبانة، بنسبة استرجاع بلغت (99.0%)، وهي عينة الدراسة الفعلية الخاضعة للتحليل. والجدول (1) يبين وصف أفراد عينة الدراسة المبحوثة.

جدول (1): خصائص الأفراد المبحوثين عينة الدراسة

المستوى التعليمي	العدد	النسبة
بكالوريوس	15	15.2%
ماجستير	68	68.7%
دكتوراه	16	16.2%
التخصص العلمي	**العدد**	**النسبة**
محاسبة	49	49.5%
بنوك ومصارف	21	21.2%
إدارة أعمال	9	9.1%
اقتصاد	12	12.1%

أخرى	8	8.1%
الخبرة العملية	**العدد**	**النسبة**
أقل من 5سنوات	7	7.1%
5وأقل من 10سنوات	12	12.1%
10وأقل من 15سنة	47	47.5%
15سنة فأكثر	33	33.3%

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج الـ SPSS، 2024

يلاحظ من الجدول (1) ما يلي:

أ. المستوى التعليمي: يظهر أن غالبية المبحوثين يحملون درجة الماجستير بنسبة 68.7%، بينما الحاصلون على درجة البكالوريوس يمثلون 15.2% والدكتوراه 16.2%. هذا يشير إلى أن العينة تتضمن نسبة كبيرة من الأفراد ذوي المؤهل التعليمي العالي، مما قد يعزز من جودة البيانات المستخلصة ويزيد من موثوقية النتائج.

ب. التخصص العلمي: كانت النسبة الأكبر من المبحوثين من ذوي التخصص العلمي محاسبة (49.5%)، يليها التخصص في البنوك والمصارف (21.2%)، ثم الاقتصاد (12.1%)، وإدارة الأعمال (9.1%)، وأخيراً تخصصات أخرى بنسبة 8.1%. هذه التوزيعات تعكس تنوعاً جيداً في التخصصات المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بمجال البنوك والمصارف، مما يساهم في تغطية شاملة للموضوع الدراسة من مختلف الجوانب التخصصية.

ج. الخبرة العملية: إن أكبر فئة من المبحوثين لديهم خبرة عملية تتراوح بين 10 وأقل من 15 سنة بنسبة 47.5%، يليها الذين لديهم خبرة 15 سنة فأكثر بنسبة 33.3%. الفئات الأقل خبرة تشمل الأفراد الذين لديهم خبرة بين 5 وأقل من 10 سنوات (12.1%)، وأقل من 5 سنوات (7.1%). هذا التوزيع يظهر أن معظم المبحوثين لديهم خبرة عملية كبيرة في مجالهم، مما يزيد من القيمة العملية للبيانات المقدمة ويعطي نظرة واقعية ودقيقة حول تأثير عوامل تعثر القروض وإجراءات معالجتها في المصارف السودانية.

2-2 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها، استخدمت الباحثة الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (version.25) ولجأت إلى الأساليب الإحصائية التالية:

أ. أدوات التحليل الإحصائي الوصفي الذي تستخدم فيه المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بما يفيد في وصف عينة الدراسة واتجاهاتها.

ب. اختبار (ألفا كرونباخ) (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

ج. تحليل الانحدار: تم استخدام تحليل الانحدار (البسيط) لاختبار الدلالة الإحصائية لفروض الدراسة.

3-2 ثبات وصدق أداة الدراسة

تم التأكد من ثبات وصدق الاستبانة باستخدام معامل ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية، حيث أن معامل الثبات الكلي بلغ (0.825) على مقياس ألفا كرونباخ. كذلك قيمة الصدق كانت مرتفعة لكل مجال حيث قيمة الصدق وفق التجزئة النصفية

لجميع فقرات الاستبانة (0.908)، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات تطمئن الباحثة إلى تطبيقها على عينة الدراسة.

3- النتائج ومناقشتها

3-1 الإحصاء الوصفي لمحاور الدراسة

يشتمل هذا الجزء على تحليل محاور الدراسة للتمكن من مناقشة فرضياتها من خلال استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية وترتيب مجالات الدراسة على النحو التالي:

المحور الأول: عوامل تعثر القروض المتعلقة بالظروف المحيطة

لمعرفة مستوى عوامل تعثر القروض المتعلقة بالظروف المحيطة بالمصار موضع الدراسة، حسبت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية، كما مبينة بالجدول(2)

جدول (2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور عوامل تعثر القروض المتعلقة بالظروف المحيطة

الرتبة	الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	درجة الاهمية
1	1	عدم كفاية أو التأخر في توفير مقومات البنية الأساسية اللازمة للعديد من المشروعات الاستثمارية.	4.35	0.633	87.00%	مرتفعة
2	7	تغير ظروف المنافسة في السوق بما يؤثر سلباً على مبيعات المقترض أو حصته السوقية.	3.98	0.676	79.60%	مرتفعة
3	5	استغراق القضايا المالية والتجارية لفترة زمنية طويلة من التداول في المحاكم.	3.97	0.656	79.40%	مرتفعة
4	10	دخول الاقتصاد في مراحل الانكماش والتباطؤ.	3.97	0.612	79.40%	مرتفعة
5	6	حدوث تغير في التكنولوجيا الخاصة بنشاط العميل المقترض.	3.87	0.726	77.40%	مرتفعة
6	8	زيادة الضرائب والرسوم الجمركية.	3.86	0.626	77.20%	مرتفعة
7	4	عدم استقرار الأحوال السياسية والأمنية.	3.86	0.691	77.20%	مرتفعة
8	9	ارتفاع معدلات التضخم على مستوى الاقتصاد المحلي والعالمي.	3.84	0.708	76.80%	مرتفعة
9	2	البيروقراطية في إجراءات حصول المشروعات على الموافقات الاستثمارية.	3.83	0.571	76.60%	مرتفعة

10	3	عدم توفر نظام دقيق للمعلومات على المستوى المحلي.	3.75	0.701	75.00%	مرتفعة
عوامل ترجع الى الظروف المحيطة			**3.93**	**0.396**	**78.60%**	**مرتفعة**

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج الـ SPSS، 2024

يلاحظ من الجدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور عوامل تعثر القروض المتعلقة بالظروف المحيطة، حيث حصلت العبارة (1) على أعلى متوسط حسابي هي "عدم كفاية أو التأخر في توفير مقومات البنية الأساسية اللازمة للعديد من المشروعات الاستثمارية" بمتوسط حسابي قدره 4.35 وانحراف معياري قدره 0.633، مما يدل على أهمية كبيرة لهذه العامل في تعثر القروض بنسبة 87.00%. من ناحية أخرى، حصلت العبارة (3) "عدم توفر نظام دقيق للمعلومات على المستوى المحلي" على أدنى متوسط حسابي قدره 3.75 وانحراف معياري قدره 0.701، مع نسبة أهمية تبلغ 75.00%، مما يشير إلى أنها ذات أهمية عالية ولكنها الأقل بين العبارات الأخرى. بشكل عام، يظهر المتوسط الحسابي لكافة العوامل المتعلقة بالظروف المحيطة أنه بلغ 3.93 مع انحراف معياري قدره 0.396، مما يعكس أهمية عالية لهذه العوامل في الكشف عن تعثر القروض بمتوسط أهمية نسبي قدره 78.60%. وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة السبئ (2021) التي أشارت إلى تأثير الظروف الاقتصادية والتنافسية على تعثر القروض في المصارف السعودية، ودراسة عثمان (2019) التي أبرزت دور الظروف الأمنية والسياسية في تعثر القروض في سوريا.

المحور الثاني: معالجة القروض المتعثرة بالمصارف

لمعرفة مستوى عوامل تعثر القروض المتعلقة بالظروف المحيطة بالمصار موضع الدراسة، حسبت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية، كما مبينة بالجدول(3)

جدول (3): المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية لمحور معالجة القروض المتعثرة بالمصارف

الرقم	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	درجة الاهمية
1	أساليب وقائية	4.31	0.399	86.20	مرتفعة
2	أساليب علاجية	**3.60**	**0.526**	**72.00**	**متوسطة**
معالجة القروض المتعثرة بالمصارف		**3.95**	**0.373**	**79.00%**	**مرتفعة**

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج الـ SPSS، 2024

يلاحظ من الجدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور معالجة القروض المتعثرة بالمصارف، حيث أن الأساليب الوقائية حصلت على أعلى متوسط حسابي قدره 4.31 وانحراف معياري قدره 0.3990، مما يشير إلى أهمية كبيرة لهذه الأساليب بنسبة أهمية نسبية تبلغ 86.20%. من ناحية أخرى، حصلت الأساليب العلاجية على متوسط حسابي قدره 3.60 وانحراف معياري قدره 0.526، مع نسبة أهمية تبلغ 72.00%، مما يشير إلى أهمية متوسطة لهذه الأساليب. بشكل عام، يُظهر

المتوسط الحسابي لكافة أساليب معالجة القروض المتعثرة بالمصارف أنه بلغ 3.95 مع انحراف معياري قدره 0.373، مما يعكس أهمية عالية لهذه الأساليب بمتوسط أهمية نسبي قدره 79.00%. تدعم هذه النتيجة دراسة شاهين وشاهين (2021) التي أكدت على أهمية المعالجة الدقيقة للقروض المتعثرة في البنوك الفلسطينية، ودراسة عمر وطاهر (2023) التي أشارت إلى دور المعايير الائتمانية في الحد من تعثر القروض. دراسة إجبارة والقداري (2024) تتفق أيضًا في تأكيد أهمية العوامل المدروسة في تعثر القروض في المصارف الليبية.

وفيما يلي عرض لنتائج المجالين الذي يتضمنهما المحور الثاني المتعلق بمعالجة القروض المتعثرة بالمصارف:

المجال الأول: أساليب وقائية

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات هذا المجال، وكانت النتائج كما في جدول (4):

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات مجال أساليب معالجة التعثر الوقائية

الرتبة	الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	درجة الاهمية
1	3	مراعاة الدقة في اختيار الكوادر العاملة في مجال الإقراض.	4.43	0.572	88.60	مرتفعة
2	9	أن يعمل موظف الائتمان كمستشار للمقترض وألا يقتصر دوره كبائع أو مقدم للخدمة فقط.	4.43	0.590	88.60	مرتفعة
3	1	الحرص على سلامة منح القروض بتطبيق الأصول المصرفية المتعارف عليها.	4.43	0.632	88.60	مرتفعة
4	7	وجود نظم للمعلومات عن العملاء وأنشطة القطاعات المختلفة في السوق.	4.35	0.547	87.00	مرتفعة
5	2	وجود نظام عمل وسياسة واضحة تتصف بالمرونة للتعامل مع القروض المتعثرة.	4.33	0.586	86.60	مرتفعة
6	8	وجود إدارة لمخاطر الائتمان تلتزم بتنفيذ ما يوكل لها من مهام.	4.29	0.633	85.80	مرتفعة
7	4	التأكد من استخدام العميل للقرض في الغرض الممنوح من أجله فقط.	4.25	0.633	85.00	مرتفعة
8	5	عدم التجاوز في حساب العميل عن السقف الائتماني المقرر له إلا لأغراض طارئة أو مؤقتة.	4.24	0.587	84.80	مرتفعة
9	6	المراقبة المستمرة لنتائج أعمال العميل المقترض.	4.19	0.564	83.80	مرتفعة
10	10	الالتزام بتعليمات وتوجيهات المصرف المركزي بما يتعلق بالعملية الإقراضية	4.17	0.643	83.40	مرتفعة

أساليب وقائية	4.31	0.399	86.20	مرتفعة

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج الـ SPSS، 2024

يلاحظ من الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات مجال أساليب معالجة التعثر الوقائية، حيث أن العبارات (3، 9 و1) "مراعاة الدقة في اختيار الكوادر العاملة في مجال الإقراض"، "أن يعمل موظف الائتمان كمستشار للمقترض وألا يقتصر دوره كبائع أو مقدم للخدمة فقط"، و"الحرص على سلامة منح القروض بتطبيق الأصول المصرفية المتعارف عليها" حصلت جميعها على أعلى متوسط حسابي قدره 4.43 مع انحرافات معيارية تراوحت بين 0.572 و0.632، مما يشير إلى أهمية كبيرة لهذه الأساليب بنسبة أهمية نسبية تبلغ 88.60%. من ناحية أخرى، حصلت العبارة (10) "الالتزام بتعليمات وتوجيهات المصرف المركزي بما يتعلق بالعملية الإقراضية" على أدنى متوسط حسابي قدره 4.17 وانحراف معياري قدره 0.643، مع نسبة أهمية تبلغ 83.40%، مما يشير إلى أنها ذات أهمية عالية ولكنها الأقل بين العبارات الأخرى. بشكل عام، يُظهر المتوسط الحسابي لكافة الأساليب الوقائية أنه بلغ 4.31 مع انحراف معياري قدره 0.399، مما يعكس أهمية عالية لهذه الأساليب في معالجة تعثر القروض بمتوسط أهمية نسبي قدره 86.20%.

المجال الثاني: الأساليب العلاجية

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات هذا المجال، وكانت النتائج كما في جدول (5):

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات مجال أساليب معالجة التعثر العلاجية

الرتبة	الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	درجة الاهمية
1	1	تقديم سياسات ترشيديه واستشارية للعميل	3.96	0.565	79.20	مرتفعة
2	10	بيع المشروع المتعثر لطرف آخر قادراً على النهوض به وإقالة عثرته.	3.93	0.744	78.60	مرتفعة
3	9	توريق القرض المتعثر.	3.81	0.787	76.20	مرتفعة
4	6	شراء بعض أصول العميل المتعثر سداداً للمديونية.	3.81	0.825	76.20	مرتفعة
5	7	طلب ضمانات إضافية جديدة.	3.78	0.755	75.60	مرتفعة
6	8	تولي إدارة جديدة أمر المنشأة المتعثرة.	3.55	0.809	71.00	متوسطة
7	2	جدولة القرض بما يتوافق مع إمكانيات العميل للسداد.	3.45	1.083	69.00	متوسطة
8	5	تنازل المصرف عن جزء من حقوقه.	3.35	0.909	67.00	متوسطة
9	4	المساهمة بقيمة المديونية أو بقدر منها في رأس مال المنشأة المتعثرة (رسملة القرض).	3.18	0.991	63.60	متوسطة

10	3	تقديم تمويل إضافي للعميل المتعثر (تعويم العميل).	3.16	0.940	63.20	متوسطة
أساليب علاجية			**3.60**	**0.526**	**72.00**	**متوسطة**

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج الـ SPSS، 2024

يلاحظ من الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات مجال أساليب معالجة التعثر العلاجية، حيث أن العبارة (1) "تقديم سياسات ترشيديه واستشارية للعميل" حصلت على أعلى متوسط حسابي قدره 3.96 وانحراف معياري قدره 0.565، مما يشير إلى أهمية كبيرة لهذه الأساليب بنسبة أهمية نسبية تبلغ 79.20%. يليها العبارة (10) "بيع المشروع المتعثر لطرف آخر قادر على النهوض به وإقالة عثرته" بمتوسط حسابي قدره 3.93 وانحراف معياري قدره 0.744، مع نسبة أهمية تبلغ 78.60%. كما حصلت العبارة (3) "تقديم تمويل إضافي للعميل المتعثر (تعويم العميل)" على أدنى متوسط حسابي قدره 3.16 وانحراف معياري قدره 0.940، مع نسبة أهمية تبلغ 63.20%، مما يشير إلى أنها ذات أهمية متوسطة ولكنها الأقل بين العبارات الأخرى. بشكل عام، يُظهر المتوسط الحسابي لكافة الأساليب العلاجية أنه بلغ 3.60 مع انحراف معياري قدره 0.526، مما يعكس أهمية متوسطة لهذه الأساليب في معالجة تعثر القروض بمتوسط أهمية نسبي قدره 72.00%.

2-3 اختبار فرضيات الدراسة:

لاختبار فرضيات تم استخدام توفيقات لنماذج الانحدار البسيط حيث المتغير المستقل العوامل المكتشفة المتعلقة بالظروف المحيطة، والمتغير التابع: معالجة القروض المتعثرة بالمصارف ولغرض التحقق من وجود أثر لكل متغير مستقل على المتغير التابع، على النحو التالي:

الفرضية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعوامل تعثر القروض المكتشفة بمؤشرات رقابة القروض والمتعلقة بالظروف المحيطة في معالجة القروض المتعثرة من قبل المصارف التجارية السودانية

لاختبار هذه الفرضية أجري تحليل الانحدار البسيط لقياس تأثير عوامل تعثر القروض المتعلقة بالظروف المحيطة في معالجة القروض المتعثرة بالمصارف، كما مبين بالجدول (6).

جدول (6): أثر عوامل تعثر القروض المتعلقة بالظروف المحيطة في معالجة القروض المتعثرة بالمصارف

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية sig
المتغير الثابت	0.354	3.584	0.000
عوامل تعثر القروض المتعلقة بالظروف المحيطة	0.472	6.646	0.000
معامل الارتباط = 0.815		معامل التحديد = 0.665	

قيمة الاختبار F = 19.361	القيمة الاحتمالية = 0.000

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج الـ SPSS، 2024

من الجدول (6) يتضح وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للعوامل المكتشفة المتعلقة بالظروف المحيطة بوصفه متغيراً مستقلاً (تفسيرياً) في معالجة القروض المتعثرة بالمصارف بوصفها متغيراً تابعاً (مستجيباً)، ويدعم هذا التأثير قيمة (F) المحسوبة البالغة (19.361) وهي أكبر من قيمة الجدولية عند مستوى معنوية (0.000) وهذا يعني وجود تأثير لـ (العوامل المكتشفة المتعلقة بالظروف المحيطة) في المتغير التابع (معالجة القروض المتعثرة بالمصارف)، مما يدل أن منحنى الانحدار جيد لوصف العلاقة بين المتغيرين، حيث أشارت التقديرات إلى وجود ارتباط طردي بين المتغيرين بلغ (0.815)، كما بلغت قيمة معامل التحديد (R2) للبعد البشري (0.665)، وهذا يعني أن ما مقداره 66.5% من التباين الحاصل في تطوير العمل الإداري هو تباين مفسر بفعل ا العوامل المكتشفة المتعلقة بالظروف المحيطة وأن 33.5% هو تباين مفسر من قبل عوامل أخرى لم تدخل نموذج الانحدار. بناءً على تقديرات النموذج السابقة يمكن قبول فرضية الدراسة التي نصت على(يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعوامل تعثر القروض المكتشفة بمؤشرات رقابة القروض والمتعلقة بالظروف المحيطة في معالجة القروض المتعثرة من قبل المصارف التجارية السودانية).

4-الخلاصة

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر عوامل تعثر القروض المكتشفة بمؤشرات رقابة القروض والمتعلقة بالظروف المحيطة في معالجة القروض المتعثرة بالمصارف التجارية السودانية، وخلصت إلي:

1-4 النتائج

يمكن تلخيص أهم الإستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة بما يأتي:

أ. تستخدم المصارف السودانية مؤشرات رقابة القروض المتعلقة بالظروف المحيطة للتنبؤ بإمكانية تعثر قروضها المصرفية

ب. يوجد أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لعوامل تعثر القروض المكتشفة بمؤشرات رقابة القروض والمتعلقة بالظروف المحيطة في معالجة القروض المصرفية المتعثرة من قبل المصارف التجارية السودانية

ج. أن عدم كفاية أو التأخر في توفير مقومات البنية الأساسية اللازمة للعديد من المشروعات الاستثمارية أهم عامل من عوامل تعثر القروض المتعلقة بالظروف المحيطة.

د. أن المصارف التجارية السودانية تولي الأهمية الأولى لعوامل التعثر التي ترجع إلى الظروف المحيطة في معالجتها للقروض المصرفية المتعثرة، يليها العوامل التي ترجع إلى المصرف المقرض، ثم لتلك العوامل التي ترجع إلى العميل المقترض.

هـ. تستخدم المصارف التجارية السودانية مجموعة متنوعة من الأساليب الوقائية للحد من تعثر قروضها، وللحيلولة من وصول القروض الممنوحة لفئة القروض المتعثرة.

و. تعتمد المصارف التجارية السودانية على مجموعة متنوعة من الأساليب العلاجية لمعالجة تلك القروض التي تم تصنيفها كقروض متعثرة.

ز. أن المصارف التجارية السودانية في معالجتها للقروض المصرفية المتعثرة، تولي الأساليب الوقائية أهمية أكبر من تلك الأساليب العلاجية.

2-4 التوصيات:

بناءً على النتائج توصي الباحثة بالآتي:

أ. تطوير استخدام مؤشرات رقابة القروض المرتبطة بالظروف المحيطة وتحديثها بشكل مستمر لتحسين دقة التنبؤ بتعثر القروض، مما يسهم في اتخاذ قرارات استباقية أكثر فعالية.

ب. الاستمرار في تحليل وتقييم العوامل المكتشفة من خلال مؤشرات رقابة القروض، والعمل على تعزيز القدرة على معالجة القروض المتعثرة بناءً على هذه التحليلات.

ج. التركيز على توفير البنية التحتية اللازمة للمشروعات الاستثمارية في الوقت المناسب، والعمل على تقليل التأخيرات لضمان استمرارية المشروعات وتقليل احتمالات تعثر القروض.

د. إعطاء الأولوية لعوامل التعثر المتعلقة بالظروف المحيطة عند معالجة القروض المتعثرة، مع ضرورة متابعة وتقييم العوامل الأخرى بشكل دوري لضمان شمولية المعالجة.

هـ. الاستمرار في تنويع الأساليب الوقائية وتطويرها باستمرار لضمان الفاعلية في الحد من تعثر القروض، مع التركيز على التدريب المستمر للموظفين على هذه الأساليب

و. تعزيز وتنويع الأساليب العلاجية المتبعة لمعالجة القروض المتعثرة، مع الاستفادة من أفضل الممارسات الدولية وتكييفها بما يتناسب مع البيئة المحلية.

ز. الاهتمام بتوازن الأساليب الوقائية والعلاجية لضمان معالجة فعالة للقروض المتعثرة، وذلك من خلال وضع استراتيجيات متكاملة تشمل الوقاية والعلاج.

قائمة المراجع

1. إجبارة، عبد المنعم حسن، والقداري، طارق محمد. (2024). أسباب تعثر القروض في المصارف التجارية الليبية في مدينة بنغازي. **مجلة جامعة سرت للعلوم الإنسانية**، 14(1).

2. السبئي، صادق أحمد عبد الله. (2021). إدارة الديون المتعثرة في المصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية السعودية. **مجلة مركز جزيرة العرب**، 1(10).

3. الجمال، زكريا. (2021). العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان لدى البنوك التجارية في محافظة جنين. **مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث**، 7(2).

4. عثمان، محمد داود. (2013). **إدارة وتحليل الإئتمان ومخاطره**. عمان، الأردن: دار الفكر.
5. عثمان، قيس. (2019). دور الرقابة المحاسبية والإدارية في الحد من تعثر القروض في المصارف السورية العامة: دراسة ميدانية في المصارف العامة في الجمهورية العربية السورية. **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، 35(2).
6. علاوين، محمد، والعدوان، وصفي. (2022). تعثّر القروض التجارية في الأردن. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 50(1).
7. عيسى، مهند حنا نقولا. (2010). **إدارة مخاطر المحافظ الإئتمانية**. عمان، الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع.
8. عوض، قسمة صابر. (2018). دراسة مسحية لبعض العوامل المؤثرة في تعثر القروض المصرفية من وجهة نظر مسؤولي مانحي الائتمان في المصارف التجارية الحكومية في محافظة الديوانية. **مجلة الإدارة والاقتصاد**، 7(28).
9. خلف، إبراهيم عمار. (2017). تحليل التوافق بين معايير تقييم الأشخاص الائتمان والقروض المتعثرة. **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**، 23(98).
10. النعيمي، عدنان تايه. (2010). **إدارة الإئتمان: منظور شمولي. عمان**، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
11. عمر، روناك محمد خالد، وطاهر، فرهاد مخائيل. (2023). أثر معايير الائتمان المصرفي في الحد من تعثر القروض المصرفية: دراسة استطلاعية في عدد من المصارف الخاصة في مدينة دهوك. **مجلة جامعة دهوك**، 26(2).
12. شاهين، ياسر أحمد، وشاهين، روان حازم. (2021). القروض المتعثرة في البنوك الفلسطينية – التحليل والعلاج. **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية**، 5(1).
13. عبد الله، هشام عبد الجبار. (2023). القروض المصرفية المتعثرة: المفهوم والأسباب وطرق القياس. **مجلة جامعة السلام**، 6(1).
14. محمد، كمال أحمد يوسف. (2013). التعثر المالي لعملاء البنوك الأسباب والعلاج. **مجلة كلية الإقتصاد العلمية**، 1(3).

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES

شروط وضوابط النشر
بالمجلة الدولية لدراسات الاقتصادية

معايير التحكيم الاولي لقبول النشر بالمركز:

1- **أن يكون البحث إضافة علمية أصيلة، في الجانب النظري أو التطبيقي، ضمن أحد مجالات الفكر والمعرفة الاقتصادية، أو يتعلق بقضايا ومستجدات الاقتصاد العربي والعالمي.**

2- **مطابقة البحث لتنسيقات المعمول بها بالمركز، (يعتمد المركز في انتقاء الأبحاث المواصفات الشكلية والموضوعية)**

3- **ألا يكون قد سبق نشره أو قدم للنشر إلى جهة أخرى، ويقدم الباحث تبعا لهذا تعهدا ممضيا بالأصالة والأمانة العلمية.**

4- **أن يتسم البحث بالأصالة والمنهجية العلمية في الموضوع.**

5- **ملف البحث يجب ان يكون على شكل ملف ميكروسوفت وورد doc. docs. غير مقفل أو محمي بكلمة سر.**

6- **أن يكون حجم الصفحة مقاس A4 وأن تكون هوامش الصفحة يمين ويسار وأعلى وأسفل 2.5.**

7- **ألا يقل البحث عن 10 صفحات وألا يتجاوز 25 صفحة بما في ذلك المراجع والملاحق، ويستثنى من ذلك الأبحاث ذات القيمة العلمية العالية بو اقع 30 صفحة بقرار استثنائي من رئيس التحرير ورئيس اللجنة العلمية.**

8- **ضرورة احتواء البحث على أرقام تسلسلية للصفحات في منتصف أسفل الصفحة.**

9- **يكون التهميش بطريقة الية في اخر كل صفحة من صفحات المقال.**

10- **اللغة:**

- مراعاة صحة اللغة وسلامة الأسلوب في البحث.
- تقبل المجلة الأبحاث باللغات العربية، الإنجليزية، الفرنسية. على أن تكون لغة سليمة.
- ترفض البحوث التي تعتمد ترجمة الية للعنوان والملخص العربي الإنجليزي أو فرنسي دون ضوابط اكاديمية للترجمة.

11- **عناصر الدراسة:**

- ان يكون البحث مكتمل العناصر.
- يكتب في الورقة الأولى:
  - عنوان البحث: إذا كان البحث باللغة العربية فيجب ترجمة العنوان ترجمة سليمة إلى اللغة الإنجليزية أو الفرنسية. أما إذا كان البحث بلغة غير العربية، فيجب ترجمة العنوان الى العربية.
  - يوضع أسفل العنوان بشكل مختصر، (اسم الباحث أو الباحثين والمؤسسات التي ينتمون إليها، والبلد).
  - ملخصين عن البحث أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنجليزية أو الفرنسية. ويجب ان لا يزيد عدد الكلمات في الملخص الواحد عن 250 كلمة والا تقل عن 100 كلمة، ويقدم الملخص بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسة، والطرائق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصل إليها البحث. ويرفق كل ملخص بكلمات مفتاحية بين (5-7) كلمات.

- المقدمة وجب ان تتضمن اضافة الى التقديم العناصر التالية: مشكلة البحث وأسئلته، أهمية البحث، اهداف البحث.
- أجزاء ومحتويات البحث
- الخاتمة
- قائمة المراجع

12- نوع الخط:

- يجب أن يكون الخط المكتوب به عنوان البحث (Sakkal Majalla) حجم 18 غامق.
- خط من نوع (Sakkal Majalla) وحجم 14 الخط بالنسبة للمتن.
- المسافة بين السطور 1,15.
- الهوامش تكون أيضا بخط من نوع (Sakkal Majalla) وحجم الخط 12.
- قائمة المراجع بحجم خط 14.
- استعمال التدرج في حجم خطوط عناوين الدراسة البحثية من حجم خط 16 غامق بالنسبة للعناوين الرئيسية، الى 15 إلى 14 غامق بالنسبة للعناوين الفرعية.

13- أن يكون البحث مراعيا لقواعد الضبط ودقة ووضوح معالم وأسماء الدعامات (الاشكال والجداول والرسوم التوضيحية والصور الفوتوغرافية والخرائط والملاحق) إن وجدت وذلك بأن تدرج في أماكنها الصحيحة، وإذا كانت ليست من إعداد الباحث تثبت مصادرها أسفل منها بحيث لا تتجاوز حجم الصفحة وأن تشمل العناوين والبيانات الإيضاحية الضرورية، وأن ترقم حسب تسلسل ورودها في متن البحث. وتكون عناوين الدعامات (الاشكال والجداول والرسوم التوضيحية والصور الفوتوغرافية والخرائط والملاحق) من حجم خط 14 غامق في الوسط، مع ادراج مصدرها في الوسط أسفل الدعامة بحجم 12 غير غامق.

14- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده المركز، كما هو مبين في الأسفل.

15- كل الشروط السابقة الذكر ضرورية وأي ورقة بحثية لا تستوفي الشروط الشكلية والموضوعية ترفض مباشرة ولا تحوّل إلى اللجنة العلمية من أجل عملية التحكيم.

16- إرسال السيرة الذاتية للباحث عند النشر الأول في المجلة.

17- إذا رأت إدارة المجلة أن المقال يحتاج إلى بعض التعديلات الشكلية تقوم إدارة المجلة بتسليمه للباحث مشفوعا بملاحظات هيئة التحكيم.

18- تعبّر المواد المنشورة في المجلة عن الآراء والمواقف العلمية لمحرريها.

19- لا يجوز إعادة نشر أبحاث المجلة في أي مطبوعة أخرى إلا بإذن كتابي من رئيس تحريرها.

20- **ترسل المواد العلمية إلى عنوان المجلة الإلكتروني: economie@democraticac.de**

أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع:

- **الكتب:**

اسم المؤلف أو المؤلفين، (سنة النشر)، **عنوان الكتاب**، اسم المترجم أو المحرر، الطبعة، الناشر، مكان النشر، رقم الصفحة.
مثلا:
نبيل علي، (2001)، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، سلسلة عالم المعرفة 265، المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، الكويت، ص 227.

- **الدوريات والمجلات والتقارير:**

اسم المؤلف أو المؤلفين، (سنة النشر)، **عنوان الدراسة أو المقالة**، اسم المجلة، العدد، رقم الصفحة. مثلا:
محمد حسن، (2009) **الأمن القومي العربي**، استراتيجيات، المجلد 15، العدد 1، ص 129.

- **مقالات الجرائد الإخبارية:**

اسم المؤلف، عنوان المقالة، اسم الجريدة، تاريخ النشر. مثلا:
إيان بلاك، **الأسد يحث الولايات المتحدة لإعادة فتح الطرق الدبلوماسية مع دمشق**، الغارديان، 2009/2/17.

- **المنشورات الإلكترونية**

اسم الكاتب، عنوان المقال أو التقرير، اسم السلسة إن وجدت، اسم الموقع الالكتروني، تاريخ النشر إن وجد. مثلا:
ارتفاع عجز الموازنة المصرية إلى 4,5%، الجزيرة نت، 2012/12/24، شوهد في 2013/01/18، http://bit.ly/2bAw2OB

ويستشهد بالمرجع في قائمة المصادر والمراجع بالنسبة للكتب والمجلات بإزالة رقم الصفحة كالتالي:

نبيل علي، (2001)، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، سلسلة عالم المعرفة 265، المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، الكويت.

في حين يستشهد بالمرجع في قائمة المصادر والمراجع بالنسبة لمقالات الجرائد والمنشورات الالكترونية بإزالة تاريخ المشاهدة والنشر.

- في حالة عدم معرفة اسم الكاتب أو المجلة نكتب بين قوسين (د.ن) وهي تعني دون ناشر.
- في حال عدم معرفة تاريخ النشر نكتب بين قوسين (د.ت) في القوسين الخاصين بالتاريخ وهي تعني دون تاريخ.
- كتابة المراجع باللغة الأجنبية يكون بنفس الطريقة التي تكتب بها المراجع باللغة العربية.
- لا تقسم قائمة المراجع إلى كتب ومجلات وموسوعات بل ترتب ترتيبا ابجديا حسب أسماء المؤلفين.
- توضع المراجع باللغة العربية أولا وبعدها المراجع الأجنبية.

مواعيد الإصدار واستلام الأبحاث المخصصة للأعداد الخاصة بسنة 2025

	العدد	اخر موعد للتسليم	الإصدار
سنة 2025	32	15 كانون الثاني/ يناير 2025	28 شباط/ فبراير 2025
	33	15 نيسان/ ابريل 2025	31 أيار/ مايو 2025
	34	15 يوليو/ تموز 2025	31 أب/ أغسطس 2025
	35	15 تشرين الاول/ اكتوبر 2025	30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2025

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية

برلين / ألمانيا

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريد الإلكتروني

economie@democraticac.de

International Journal of Economic Studies

International scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي
Democratic Arabic Center